

مركز البحوث

# نظرية مابعد الحداثة للإدارة العامة

## باتجاه فن النقاش




تأليف

تشارلز فوكس

هيو ميللر

ترجمة

الدكتور عاصم محمد الفارس

راجع الترجمة

الدكتور ثامر بن ملوح المطيري

بسم الله الرحمن الرحيم



مركز البحوث

# نظرية ما بعد الحداثة للإدارة العامة : باتجاه فن النقاش

## تأليف

تشارلز فوكس

هيو ميللر

## ترجمة

د. عاصم محمد الفارس

## راجع الترجمة

د. ثامر بن ملوح المطيري

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

## بطاقة الفهرسة


ح معهد الإدارة العامة ، ١٤٢٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

فوكس تشارلز

نظرية ما بعد الحداثة للإدارة العامة : باتجاه فن النقاش / تشارلز فوكس ، هيو ميللر

ترجمة عاصم محمد الفارس ـ الرياض .

٢٧٢ ص ؛ ٥ر١٦ × ٥ر٢٣ سم .

ردمك : ٥ - ٠٥٥ - ١٤ - ٩٩٦٠

١ - الإدارة العامة ـ نظريات أ - ميللر ، هيو (م. مشارك)

ب - الفارس ، عاصم محمد (مترجم) ج - العنوان

ديوى : ٣٥٠،٠٠٠١ ٣٨١١ / ٢٠

رقم الإيداع : ٣٨١١ / ٢٠

ردمك : ٥ - ٠٥٥ - ١٤ - ٩٩٦٠

هذه ترجمة لكتاب :

# POSTMODERN PUBLIC ADMINISTRATION

## TOWARD DISCOURSE

CHARLES J. FOX
HUGH T. MILLER

# قائمة المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضـــــــوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| – الفصل الخامس : ضمانات لفن النقاش | ١٨٥ |
| – المبحث الأول : السياسة كصراع للاستحواذ على المعنى | ١٨٨ |
| – المبحث الثانى : التوثيق والكلام المثالى وتوتر الصراع | ١٩١ |
| – المبحث الثالث : ضمانات فن النقاش القابلة للنقض | ١٩٨ |
| أ – الإخلاص (الأمانة فى الأداء) | ١٩٩ |
| ب – النية المرتبطة بالموقف | ٢٠٣ |
| ج – الانتباه الواعى | ٢٠٥ |
| د – المشاركة الفعّالة | ٢٠٦ |
| – المبحث الرابع : تطبيقات نظرية فن النقاش | ٢٠٧ |
| – الفصل السادس : الأشكال الوليدة (الناشئة) لفن النقاش | ٢١١ |
| – المبحث الأول : حديث السياسة | ٢١٣ |
| أ – التلاعب المنولوجى | ٢١٤ |
| ب – الفوضى التعبيرية | ٢٢٥ |
| ج – خصوصيات فن النقاش | ٢٢٨ |
| – المبحث الثانى : حديث البعض فى شبكات السياسة | ٢٣٩ |
| أ – شبكات سياسة غير خطابية | ٢٤١ |
| ب – الدور النشيط المناصر للإدارة العامة | ٢٤٩ |
| – المراجع | ٢٥٣ |

# مقدمة المترجم

لقد شهد النصف الثانى من القرن العشرين ثورة فلسفية نقدية واسعة جداً ؛ وذلك بفضل الاكتشافات العلمية الهائلة التى تم التوصل إليها ، وعلى رأسها استخدام أنظمة الحاسوب فى مجالات متعددة من النشاطات الإنسانية علمية كانت أم أدبية ، كما كان لاكتشاف علم اللغة Liguistics الأثر الكبير فى التطورات التى شهدتها كافة المجالات التى تستخدم اللغة كوسيلة للتعبير . فمثلاً عندما نتحدث عن نظرية البنيوية Structuralism وما بعد البنيوية Poststructuralism والتفكيكية Deconstruction فإننا نتحدث عن نظريات فلسفية نقدية تستند أصلاً إلى مفهوم علم اللغة .

وعندما نتحدث عن نظرية ما بعد الحداثة Postmodernism فإننا نشير بشكل عام إلى ما يمكن تطبيقه على أشكال ثقافية بدءًا من عام ١٩٦٠م ، والذى يعرض ميزات معينة مثل : الأفعال الانعكاسية ، والسخرية ، ومزيج من أشكال الفن العامة والرفيعة ، وبالرغم من أن هذا المصطلح وَجَدَ قبولاً فى فن العمارة إلا أنه يستخدم الآن لوصف الأدب والفنون المرئية والموسيقا والرقص والمسرح ، والفلسفة والنقد وعلم التاريخ والدين ، وكل شىء ينتمى إلى الثقافة بشكل عام .

يقوم كل من (فوكس Fox وميللر Miller) بتطبيق نظرية ما بعد الحداثة على مجال من المجالات الحيوية فى المجتمع ، والذى يمس كل مواطن سواء أكان حاكمًا أو محكومًا ألا وهو مجال الإدارة العامة المرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم السياسة العامة . إن دراسة الإدارة العامة فى ضوء نظرية ما بعد الحداثة تهدف إلى توضيح المشكلات والعقبات التى يعانى منها حقل الإدارة العامة بمفهومه التقليدى من ناحية ، وإلى اقتراح بديل مستنبط من نظرية ما بعد الحداثة والمرتكزة تحديداً على نظرية فن النقاش Discourse Theory كوسيلة لتفعيل مجال الإدارة العامة وتطويره عن طريق فن النقاش ، الذى هو عبارة عن بنيان ديمقراطى متأصل فى صيغة الإدارة التى تضمن مشاركة كل المواطنين فى صنع القرار من أجل إعادة تأكيد سيادتهم ؛ إذ إنه وكما يعتقد كل من (فوكس وميللر) أنه لا يوجد إسهام عملى ديمقراطى شرعى يمكن أن ينشط البيروقراطية ذات الحكم الاستبدادى من الأعلى . وفى مجال الإدارة العامة ،

يتحدث المؤلفان عن نموذجين بديلين داعيين لاستبدال المعتقدات الفلسفية القديمة المتمثلة في مذهب الأرثوذوكسية ونموذج الحكم الدستورى (المبادئ الدستورية) Constitutionalism أو مجموعة البناء المؤسسى الجديد Neoinstitutionalism ونموذج البناء المجتمعى أو المدنى Communitarianism or Civism ، ويتوخى المؤلفان فى هذا الكتاب تقديم نموذج ثالث وهو نظرية فن النقاش Discourse Theory لتأكيد موت الأرثوذوكسية كمبدأ فلسفى قديم .

لقد نشأت فكرة ترجمتى لهذا الكتاب من رغبتى معرفة كيف استطاع المؤلفان استخدام بعض الجوانب الفلسفية لنظرية ما بعد الحداثة وتطبيقها على مجال الإدارة العامة أيضًا بمفهومه الحديث والواسع ، والذى يوازن ما بين المجالات النظرية لعلم السياسة والفلسفة والاقتصاد ونظرية التنظيم وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى من ناحية ، والممارسة اليومية لنظام الحكم من ناحية أخرى . حقًا لقد أشبع هذا الكتاب رغبتى المعرفية لكن ليس بدون عناء ، فاللغة التى استخدمها المؤلفان ليست بالسهلة ؛ فهى بطبيعتها لغة ما بعد الحداثة الفلسفية ، أى أنها لغة فلسفية متخصصة وتنظيرية ونقدية . إنها تختلف تمامًا عن اللغة الشفافة التقليدية . لقد استخدمت هذه اللغة لتفحص مجال الإدارة العامة ليس كمجال تقليدى يختص بشرح آلية الحكم ، بل كمفهوم تتشابك فيه عدة مجالات فكرية مثل : علم السياسة ، وعلم النفس ، وعلم الاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، إضافة إلى الممارسات اليومية لنظام الحكم مما زاد الأمر تعقيدًا .

وبالرغم من هذه الصعوبات ؛ لقد وجدت الكتاب ممتعًا ؛ لأنه يتحدى وبدون تحفظ كل الممارسات والمفاهيم التقليدية للإدارة العامة من ناحية ، ويقدم بدائل جديدة مستندة إلى نظريات تبدو لأول وهلة بعيدة عن مجال الإدارة العامة فى محاولة لتفعيلها وتطويرها من ناحية أخرى . هذه الرؤى الجديدة وهذا التحدى للفلسفات وللممارسات التقليدية للإدارة العامة يضفيان إلى الكتاب عقدة تشويق من نوع مختلف ، وأدعو القارئ الكريم لليقظة والتحلى بالصبر أثناء قراءة هذا الكتاب وسيجده ، كما وجدته أنا ، ممتعًا ومُثقِّفًا .

لا يسعنى هنا فى نهاية هذه المقدمة إلا أن أقدم جزيل شكرى وامتنانى للأخ الدكتور عبدالرحمن بن أحمد هيجان الذى اقترح علىّ ترجمة هذا الكتاب لوضعه بين أيدى القراء العرب الذين لا تساعدهم معرفتهم باللغة الإنجليزية على قراءته باللغة الأصلية ؛ نظراً لأهميته من جهة وللرؤى الجديدة التى يحملها فى طياته ، والتى يقدمها إلى مجال الإدارة العامة من جهة أخرى ، كما لا يفوتنى أن أشكر ومن أعماق قلبى الأخ الدكتور عمر بن عبدالعزيز العفالق الذى كان له الفضل فى إتاحة الفرصة لى للعمل فى مركز اللغة الإنجليزية فى معهد الإدارة العامة بالرياض ، والذى فتح الباب أمامى للتعرف على ما يدور فى معهد الإدارة العامة من دراسات ونشاطات ؛ مما مكننى من ترجمة هذا الكتاب كمساهمة متواضعة منى فى نشاطات المعهد الأكاديمية والفكرية والثقافية .

د. عاصم محمد الفارس<br>
معهد الإدارة العامة – الرياض<br>
فى ١٤٢٠/٢/٢١هـ الموافق ١٩٩٩/٦/٥م

# مقدمة تشارلز ت. جودسيل من معهد العلوم التطبيقية وجامعة فرجينيا

يثير هذا الكتاب العديد من الهموم فى كل من مخيلتى ونفسى ؛ لقد أخفق فى دعم الكثير من المبادئ العالقة فى ذهنى حول الإدارة العامة ؛ إذ تذكرنى بعض خصائصه الفلسفية بالصراعات التى اتسمت بنزعات دينية فى العصور الوسطى . إننى لا أحتمل وفرة النظرة النقدية الفاحصة والذابلة لمؤلفيه من ناحية ووهن مقترحاتهما العملية من ناحية أخرى ؛ إذ إن أعمال زملائى الذين ينتمون إلى مدرسة بلاكسبيرغ Blacksburg ليست أقل تعرضًا من غيرها لهذا النقد المُدمر . لدى كل الأسباب التى تجعلنى أكره هذا الكتاب ، لكنى مع ذلك أُحبه ! لماذا؟ ؛ لأنه يجسد الخصائص الأساسية لما هو الأفضل حول مجال دراستنا للإدارة العامة فى هذا الوقت الذى يشهد عملية تطوره . إن ذروة تعليمنا وبحثنا وتنظيرنا واستشاراتنا الراهنة وحتى لو أنها ارتكزت بشكل غير منسق على نماذج ونظريات معرفية غير متكافئة ووجهات نظر عالمية متنافسة فهى مفعمة بالحيوية . وبغض النظر عما إذا كان المرء يتفق معها أم لا ، أو وجدها مفيدة أم لا ، أو اعتبرها متطورة أو بالية فيجب عليه أن يقر بأن الحياة الفكرية الراهنة للإدارة العامة فى حركة ديناميكية دائمة ومفعمة بالحيوية ويتم مناقشتها علنًا .

وهذا هو وضع الكتاب ؛ إذ يصف كل من (فوكس Fox وميللر Miller) أنفسهما على أنهما «طفلان ينتميان إلى الطبقة العاملة وقد أينعا حديثًا» . وعليه فهما يتناولان عالم نظرية الإدارة العامة باستمتاع شديد وبعزيمة جسورة لا تعرف الخوف ، فربما ينبذان تارة (٩٠٪) من نظرية الإدارة العامة المقبولة باعتبارها كلاسيكية والتى أفلست فكريًا وأصبحت غير مقبولة ديمقراطيًا ، وتارة أخرى يقومان بإزاحة ما يعتبرانه المنافسين الرواد للمعتقدات الفلسفية القديمة ولمبدأ المؤسساتية Constitutionalism – كما يسمونها هم وليس أنا – ومفهوم مصلحة المجتمع Communitarianism . وبعد ذلك وبدون إضاعة للوقت يندفعان لإنشاء موقف نظرى جديد يطلقان عليه مبدأ الإنشائية مرتكزًا على النظرية النقدية ومذهب التعرف على الظواهر الطبيعية والنظرية البنيوية . ومن هذا المنطلق الفكرى يقومان بصياغة نظرية فن نقاش للإدارة العامة ؛ حيث يتم

بموجبها استبدال «البيروقراطية» صديقتنا القديمة وعدوتنا بأخرى تعاونية تدعى «مجالات الطاقة العامة» .

إنه من الصعب تصور شجاعة تفوق ذلك ؛ إذ إننى كلما قرأت الكتاب بشكله المخطوطى تزداد دقات قلبى . إن عُمر مجالنا أكثر من قرن الآن ويعلم الله أننا نحتاج إلى إثارة ، ويقدم هذا الكتاب بعضًا منها ومع ذلك فإن جسارة (فوكس وميللر) لها قيمة ثانية ؛ إن مراجعتهما للمعتقدات الفلسفية القديمة وللفلسفات التى يعلنان موتها أو إعادة بعثها هى فى حد ذاتها تثقيفية . ونادرًا ما شاهدت القضايا المرتبطة بعلم الظواهر Ontological ، أو بعلم المعرفة Epistemological والتى تتصل بمجال الإدارة العامة – تطرح بهذا الكمال . يصاب الإنسان بالضيق وعدم الارتياح فى الوقت نفسه الذى تزداد فيه معرفته أثناء الرحلة عبر هذا الكتاب .

يتعرض القارئ لنزهة فكرية أشبه ما تكون بنزهة قطار بسرعة (شينكانسن Shinkansen) اليابانى بدءًا من افتراضات عصر التنوير بخصوص المعرفة الإنسانية مرورًا بفكرة التشييء الحديثة للرواية ضمن الرواية وما فوق الواقعية القبلية الجديدة لما بعد الحداثة . وعلى طول الطريق ، يتم وصف المشهد فى نثر درامى متمكن بليغ مُسْكِر . إنه يشبه شيئًا ما نجده على صفحات الرياضة الجيدة لصحيفة (ما حول البلد) ويُطلب من المرء تشجيع نفسه عندما ينتقل إلى الفصل الأول .

والطريقة الأخرى التى بموجبها يجسد الكتاب أفضل وضع للتفكير (التأمل) بمجال الإدارة العامة فى وضعه الراهن هى مثاليته ، إننى استخدم هذه الكلمة ليس بمعناها الفلسفى الرسمى بالطبع ، ولكن للدلالة على تكريس ضمنى لنماذج مثل الديمقراطية الحقيقية ومفهوم الجماعة الحقيقى . يناصر كل من (فوكس وميللر) طريقة الوصول إلى مدخل حر ، وليس مقيدًا لصياغة السياسة العامة ، ولقد أبديا ازدراءً عامًا وصحيًا تجاه المؤسسات ذوات «اللوحات النحاسية» وقد دعيا لتأسيس حوار السياسة العامة موثقًا ومخلصًا وأمينًا وأصيلاً . إلى أى مدى يمكن أن تصبح قيم المرء بالية ؟ .

هذا الاهتمام العميق والتكريس للمبادئ الأخلاقية الجوهرية لسياسة ديمقراطية حرة مرتكزة على مبدأ المساواة هى على أية حال ليست راديكالية أو استثنائية بالنسبة

لمجالنا . لقد برهنت الإدارة العامة دائمًا على تجسيد مضمون أخلاقى ، فى حين نجد أن معظم المجالات الأكاديمية تمجد الموضوعية والحيادية والبعد عن فوضى العالم ، ودراستنا وتعاليمنا لا تقوم بذلك . لقد أظهرنا دائمًا اهتمامًا بأوضاع العالم بدءًا من بداياتنا التقدمية والتيار المناهض للدكتاتورية ، مرورًا بالإدارة العامة الجديدة والمناظرات المعاصرة حول الجنس من حيث الذكورة والأنوثة ، والتعددية العرقية وتدعيم دور المواطنين ومعنى الصالح العام ، والتخطيط من القاعدة إلى القمة إضافة إلى مجموعة موضوعات أخرى . وبالرغم من محاولة كل من (فوكس وميللر) تجنب معظم البنى الفوقية النظرية لمجال الإدارة العامة إلا أنهما يُعتبران وبشكل فضولى «من التقليديين» بمعنى أنهما استمرا فى عادتهما بإبداء القلق ليس فقط حول ما هو حقيقى وما هو زائف لكن أيضًا حول ما هو صحيح وما هو خطأ .

وحيث ينتقل القارئ عبر هذه الصفحات المثيرة سيكتشف اشمئزازًا وحتى احتقارًا لمبدأ التأسيسية أى لأى فكرة تنطوى تحت عالمية مطلقة أو قومية بعبارة أخرى ، لا يوجد صح أو خطأ مطلق . وهذه الفكرة التى تعتبر محورية للمناصرين لفكرة ما بعد الحداثة والتى يحاول مؤلفانا تجاوزها تقودهما إلى شجب كل من التأملات المعيارية كزملائى الذين ينتمون إلى مدرسة بلاكسبيرغ والعقيدة الحتمية الخاصة بمشاركة المواطن مع الجماعة ، وهناك زعم بأن كلتا المدرستين الفكريتين تستندان إلى رموز تراكيب مجسدة فى الرواية المهنية ، وهو تبرير لإيجاد المؤسساتية من جهة ولوجود نخبة مجردة للمجتمع من ناحية أخرى . إن الميزة الوحيدة التى يتمتع بها المهتمون بالمؤسساتية الدستوريون على الجمعيين ، حسب ما تم إعلامنا ، هو أنه بينما الجمعيون متناثرون عبر البلد فإن المهتمين بالمؤسساتية الدستوريين كلهم يعيشون فى مدينة بلاكسبيرغ ، وبالتالى يستطيعون صياغة مناقشة أكثر كمالاً .

أولئك الذين يعملون منا فى معهد تقنيات السياسة فى فرجينيا سيكونون ممتنين لقبول أى إطراء يمكنهم الحصول عليه ، أو يمكننى القيام أنا تلقائيًا بذلك نيابة عنهم ، لكن لن أدافع هنا عن مزايا موقفنا أيًا كان . هذا ليس هو المجال لشرح بياننا الرسمى أو مناقشة منزلة الدستور فى الإدارة العامة الأمريكية . على أية حال سأقوم بالاستفادة من الامتياز الذى مُنحْتُ كمقدم لهذا الكتاب الجيد ، وذلك للتعليق وببساطة

بأننى لا أعتقد أن هناك حاجة لأى شخص للاعتذار عن شرح الأسس المعيارية للقطاع العام الأمريكي سواء أكانت تتناسب أو لا تتناسب مع أحدث النظريات المعقدة للمعرفة والكون . والأكثر من ذلك لا أظن أن هناك حاجة لأى شخص أن يشعر بأنه تم تحجيمه أو السيطرة عليه إذا ما أدرك أن النظام الذى يؤمن به يمكن أن يتفق مع ما يؤمن به المواطنون الآخرون . ومن بين القيم العامة التى أؤمن بها هى حرية الكلام والانتخابات النزيهة ، ووجود سلطة شرعية بالرغم من أى مخاطر خضعت لها من جراء السيادة التى تمنحها إياها الرواية ضمن الرواية ، ربما يكون مبدأ القومية أو الأخوية الحقيقية للذات المتداخلة مع بعضها البعض ليست طريقة سيئة للعيش مع بعضنا البعض فى هذا العالم .

باختصار ، إن الإيمان الهادف سواء أكان مشتقًا بشكل فكرى ، أو أنه شعور يقبع فى أعماق النفس هو جزء من كوننا بشراً. إن العالمية القويمة لذلك الشعور هى أقل أهمية من كيفية فرضها من الداخل بينما نستمر فى أعمالنا اليومية للعيش أو لتطبيق الإدارة . وفيما إذا كانت أنظمتنا الاعتقادية كأفراد أو كعاملين فى مجال الإدارة العامة «صحيحة» هو أقل أهمية من حقيقة أنها فى نهاية المطاف هى «أنظمتنا» لقد انتهى المطاف بكل من (فوكس وميللر) لكى يتخذا هذا النوع من الموقف النسبى عن طريق تركيب واقعى معتاد فى ظل نظرية (جيدنز) البنيوية . وإذا ما سئلا فإننى متأكد أنهما سيقران بأن أنظمتهما الاعتقادية تنبع أيضًا من أنظمة واقعية تم بناؤها فى الحقيقة ، لقد عمل مؤلفانا بجد أكثر مما يقوم منظمنا فى صياغة التركيب . إن ما أريد قوله هو أن القيم التى يبدو أنها تجسد وجهات نظريهما فيما يخص الإدارة العامة المثالية هى مفيدة بشكل ضئيل وحتى لو لم تكن صالحة بشكل لا نهائى .

إن (فوكس وميللر) ليسا فقط محقين بهذا المعنى ، لكنهما يريدان اقتراح شىء ما مفيد . وهذا هو السبب الثانى الذى جذبنى لعمليهما . وعلى النقيض من العديد من النقاد التقليديين الذين ينتمون إلى فلسفة الحداثة أى التفكيكيين والحداثيين فإن (فوكس وميللر) وببساطة لا يلعبان لعبة «المفكرين الفرنسيين» وهذا يعنى أنهما يقومان بأكثر من قضاء كل فترة بعد الظهر بشرب (الكباشينو) على الطرقات ؛ إذ يعكفان على ما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية الذى لا يمكن الرجوع عنه . إن مؤلفينا على

النقيض من ذلك ؛ لأنهما متفائلان إلى حد مربك تقريبًا ، إنهما يرون أنفسهما يطوران نظرية نقاش جديدة للإدارة العامة التى ستكون خطوة بناءة وإيجابية للإدارة ديمقراطية ولصالح منزلة سياسية عامة ، وكما عبرا بإحدى عبارتيهما البليغة أنهما يتوقان إلى استحداث فن توليد وليس إلى توجيه الجنازة . إن كتابهما ليس فقط مثيرًا ومثقِّفًا ، لكنه أيضًا يتطلب منا النهوض ببصيرتنا الأخلاقية ، وأن نقوم بأداءٍ ما نشطٍ يهدف إلى تحسين أداء البشر .

فى الحقيقة ، آمل وبشكل مخلص ألا يكون هذا الكتاب عبارة عن مجرد مقالة نظرية يقرؤها طلاب الدكتوراه وليس أى شخص آخر . إن شعورى الخاص هو أن فن النقاش المطور حسب الأسس التى ينشدون تحقيقها يمكن أن يشكل خطوة هامة على الطريق الصحيح إذا ما تم تدعيمه بشكل مناسب بواسطة البنية التحتية لبعض المؤسسات الجيدة ذوات اللوحات البراقة المطلية بالنحاس . وفى نفس الوقت ، إن «حلقة التغذية» الديمقراطية التى يرونها احتيالية لن تختفى بسهولة ، وكما أرى يجب ألا تختفى . يجب إدارة النقاش ضمن سياق كلام (قرينة) لقواعد لعبة عامة متفق عليها إضافة إلى اختيار القيادة المناسبة بغض النظر عن الأخطاء ، وإلا فسوف تنهار السياسة برمتها وستتحطم والأكثر من ذلك ، كما يقر كل من (فوكس وميللر) ، فإن المثالية الخطابية التى يقترحانها لن تقدم بحد ذاتها خدمات عامة . إن مجال القوة العام عليه أن ينجز بعض الأعمال الدنيوية ، مثل : حرث الشوارع فى المدينة فى فصل الشتاء ، والسهر على توفير الأمن فى الحدائق العامة فى الصيف ، وفى أفضل الحالات يتفق النصيران على أن المثالية الخطابية الجديدة توضع فى خلفية وليس فى مقدمة الأعمال اليومية للممارس (صاحب المهنة) .

إن اهتمامهما بالتطبيق العملى ليس دون حكمة ؛ لأن عالم نظرية الإدارة العامة اكتسب مؤخرًا ميلاً للدخول إلى فن نقاش خاص به ومعزول عن السياسة والممارسة . يتحدث المنظرون وأصحاب المهن وبشكل متزايد عن مواضيع مختلفة لمواقع ولغات مختلفة . يذكرنا كل من (فوكس وميللر) بأن تاريخ الحضارة بالأفكار المجردة التى تتصارع خلف بناء الحياة اليومية . دعونا لا ندع مجالاً لحدوث مثل ذلك فى عالمنا ذى الأداء التجميعى العام ، والذى هو فى نهاية المطاف أداء شعبى ينفذه المواطن لخدمته .

هذا قدر كافٍ من انطباعى وردود أفعالى المتناثرة حول الكتاب . لقد حان الوقت لك ، أيها القارئ ، لاكتساب المعرفة من هذا القطار الفكرى السريع ؛ لكى تقوم بصياغة انطباعاتك وردود أفعالك الخاصة . آمل أن تتمتع بالرحلة بقدر ما تمتعت أنا بها وعن طريق الاستماع الفعال إلى كل من (فوكس وميللر) وعن طريق إبداء رد فعل صادق بأفكارك وكلماتك سيكون بإمكانك المساهمة فى نوع النقاش الذى يقترحه مؤلفانا بشكل متألق .

## تمهيد :

نسعى إلى إعادة توجيه التفكير إزاء الإدارة والسياسة العامة فى ظل حالة ما بعد الحداثة : سنتمسك بفكرة أن هذه الحالة يمكن – فى حقل السلطة الإدارية – تحسينها عن طريق عمل تقديرات (رؤى) تقريبية متتالية موجهة صوب النقاش الموثق . وهذه ليست مجرد عملية يتم ضبطها بشكل متتابع ؛ إذ إنها تتطلب خطوات جريئة بعيدة عن الطرق السالكة (السُبُل) المبتذلة . وفى الوقت الذى ستُزال فيه الستارة عن العديد من الظنون والافتراضات السائدة . فإننا لا نتوقع لهذا العمل أن ينال إعجاب كل القراء . وعليه ، وبروح النقاش الموضوعى فإننا نحتفظ لأنفسنا بالحق فى أن نتفق مع أولئك الذين لا يتفقون مع طروحاتنا الفكرية .

فى الصفحات التالية سنطرح جدلاً مفاده أن الديمقراطية النيابية الأمريكية هى ليست فى روحها نيابية (أى تمثيلية) ولا حتى ديمقراطية ؛ فإن صيغة الإرادة ذات السيادة غير مطبقة ، فعند غياب شرعية السيادة يصبح الحكم البيروقراطى الهرمى من القمة للقاعدة عبارة عن حكم استبدادى وضيع ، والأسوأ من ذلك فإن حالة ما بعد الحداثة كما هى مطروحة هنا تبعد الثقافة بشكل عام عن أى أساس متين يتصل بالواقع المشترك أو المُعاش والذى يمكن من خلاله إعادة تأكيد السيادة لجموع الناس . إننا نسير وبشكل متزايد فى عالم الكنايات (الرموز) دون مدلولات مرجعية تستند إلى الخبرة .

وإلى المدى الذى تكون بموجبه هذه الظنون صحيحة [أى مثبتة علميًا] فإن كل المشاريع المقترحة الهادفة إلى إصلاح عجلة أو آلية السلطة هى بدون جدوى . إن المواد الخام التى صُنعت فى عهد مضى قد تم استنفادها ولا تتوفر لها قطع غيار ، وإن الشركة التى أنتجتها قد أفلست فى منتصف الخمسينيات ، وعليه ، فإن الحنين لآليات هذه الفترة المنسلخة يؤدى إلى التأخر فى إدراك الحاجة الماسة إلى أن نسأل بعضنا بعضًا : ما الذى ينبغى علينا أن نعمله بعد الآن ؟ .

فى ضوء هذا التحليل للسلطة الإدارية فى فترة مابعد الحداثة ، فإننا نقوم بتقديم مقترح مبنى على الطريقة الدارجة أو المعهودة ، فى حين أن الأمر يتطلب منا أن نبتعد

عن البيروقراطية الهرمية ؛ إذ إنه لا يوجد إسهام عملى ديمقراطى شرعى يمكن أن ينشطها من الأعلى . ولنتجه نحو ما يمكن أن نطلق عليه (فن فصل الخطاب) أو (فن النقاش) والذى هو عبارة عن بنيان ديمقراطى متأصل فى صيغة الإرادة . إن الابتعاد عن البيروقراطية الآن ليست قضية سهلة ، إذ إننا ننظر إلى عملنا فى إطار التنظير لخطوات تفوقه . وهذا الأمر يتطلب بدوره وعاءً لأدوات فكرية بعضها مستعار وبعضها الآخر معاد صياغته من أجل المهمة التى هى فى متناول أيدينا ، ونسمى هذا الوعاء البنيوية (الإنشائية) . لقد تم هندسة هذه الأدوات لتعطيل ووقف مسار الآلة البيروقراطية القديمة التى عفا عليها الزمن بجميع أجزائها ومكوناتها ، ومتى تم فهم «البيروقراطية» و«البناء المؤسسى» على أنها أشياء محسوسة خارج الذهن (مادية) ، وبعبارة أخرى متى ما أدركنا أن الممارسات الإنسانية العرضية ليست موضوعية فى صلبها ، وليست هى من نتاج طبيعة غير قابلة للتغير ، عندئذ فإن الحدود القوية بين المؤسسات الإدارية والبيروقراطية وتلك التى تتميز عن المواطنية يمكن أن تصبح قابلة للاختراق . وفى هذه الحالة نقترح مساراً متجددا من التفكير بدلاً من النظر إلى عمليات السياسة والإدارة على أنها سلسلة من التعاملات السلطوية بين المؤسسات المُسوَّرة ، ويتألف هذا المسار بصورة عامة من صيغ اجتماعية جدالية ديمقراطية متنوعة قابلة للتكيف . وفى هذا الإطار نطلب تأكيد صيغ أو آليات النقاش المتداولة والتى لاتزال فى طور النشوء مثل : شبكات تبادل الاتصال حول السياسات العامة ، وخطط العمل الرئيسية ما بين المنظمات الإدارية والشركات الائتلافية ، والعوائق النظامية المؤثرة على الأداء ، والآليات المخصصة للتعامل مع مستجدات أو طوارئ عمل معينة وما إلى ذلك . وفى ظل «محاذير أو مبررات النقاش» فإننا نقترح نموذجًا (مرتكزًا على نظرية المستندة إلى فن النقاش والطرح) والتى بموجبها يمكن الحكم على هذه الصيغ على أنها ديمقراطية ، أو أنها تميل نحو الاتجاه الديمقراطى ، أو أنها لا تعدو أن تكون مجرد بدايات خاطئة .

إن الأثر الجانبى المحزن للتنظير خارج إطار بنك المعرفة المستند إلى الجذور والأساسيات - هو الحاجة لاستخدام المفاهيم والأصول المعرفية كما هى دون إضافات ، والتى يمكن أن تكون غير مألوفة لأعيننا نحن العاملين فى مجال الادارة العامة . وبالفعل ،

فإن العديد من المفاهيم وقسمًا كبيرًا من اللغة التى نستخدمها ستبدو غريبة للأدب الذى نرغب أن نقدم هذا الكتاب فيه ، وهى هنا مستقاة من الفلسفة السائدة فى الوقت الحاضر ، وبالرغم من أننا طمحنا إلى التدرج بالعرض الدقيق والمحكم ؛ فإن قراءة هذا الكتاب يمكن أن تتطلب جهد القارىء ؛ فنشكركم مقدمًا لذاك الجهد ، ونأمل أن يكون هذا الكتاب جديرًا لكم . لقد حاولنا أن نجعل مادة هذا الكتاب مسلّية ومشوّقة للقارئ الكريم ، ومع ذلك فإننا وبشكل عام جدّيون إلى حد كبير ، وكما يمكن للسيد دولى أن يقول إن «سياسات مابعد الحداثة ليست كيسًا من حبات الفاصولياء التى قد يبدو اللعب بها ممكنًا» .

ومن المهم أن نوضح جليًا أن عددًا من الباحثين فى حقل الإدارة العامة يعملون باستمرار على بحث وتحليل العديد من المفاهيم المرتبطة بمثل هذه المواضيع. إن المفكرين الذين أغنوا نظرية الإدارة العامة بالمناقشات الجادة فى اللقاءات الإدارية والعلمية السنوية يستحقون جزيل امتناننا وشكرنا ، وفى حقيقة الأمر فإن هذا العمل انبثق فى مضمونه من ذلك النقاش الجاد والموثق لتلك البوتقة . إضافة إلى ذلك ، فإننا نقدر عمل السيد ميشيل هارمون ، والذى يعتبر أول من طوّر نظرية مفصلة لتفعيل دور الإدارة العامة ، أو السيد سام أوفرمان الذى ميّز وبشكل مباشر نظرية الفوضى كمشروع حتمى ، ووضح لنا استعارة فيزيائية أفضل للتشابكات البيروقراطية أطلق عليها إسم نظرية الالتواء ، أو السيد دويت والدو الذى أعلن وفق إطار عمل توضيحى عن موجبات السداد والأمانة فى أداء المسؤوليات ، والسيد جارى وامسلى الذى ساعدنا عمله المتعلق بسياسات الأنظمة التحتية فى وجه التعصبات المعروفة «بالمثلث الحديدى» على فهم حيوية المشاركة المرتكزة على النقاش ، وأعطانا هذا مدلولاً مرجعيًا لنظريتنا المتعلقة بفصل الخطاب أو فن النقاش . هناك أيضًا كتاب آخرون كان لهم تأثير بطرق مختلفة على هذا الكتاب ، مثل : جاى آدمز ، ومارى تيمنى بيلى ، وبيارد كارتن ، وكلارك كوشران ، وريك غرين ، وبارى هاموند ، ورالف هيومل ، وبد كاس ، وهارفى كى ، ولارى لوتن ، وفرانك مارينى ، وستيف أوت ، وميشيل بارنتى ، ودينى سنوك ، وكام ستيفرز ، ودفورا يانوا . كما يستحق السيد تشارلز جودسيل شكرًا خاصًا ليس فقط لكتابته مقدمة هذا الكتاب ، ولكن أيضًا لغزير علمه ، فإذا ما قدر

للمرء التحدث إليه بشيء من الإسهاب سيدرك بأن لديه المعرفة الأساسية لأمور شتى تفوق مجال الإدارة العامة ؛ علاوة على كونه فى مجال تخصصه بطلاً . إنه ملاحظ ورع فى مجال الإدارة المدنية ، والأكثر من ذلك فهو مستمع حذق ، وإذا ما قُدّر لأحد أن يتبع بروفيسور جود سيل لمدة يومين ؛ فإنه سيتعلم منه الكثير عن كرم الأخلاق والتواضع .

وفى الختام نشير إلى أننا نريد أن نقوم بالشيء الذكى البسيط الذى يقوم به المؤلفون فى افتتاحية كتبهم ، وندّعى بأننا وبالرغم من الجهود الفاضلة لزملاء العمل والمهنة فإننا رغم ذلك نُصرّ على أخطائنا ونتحمل المسؤولية كاملة عن ذلك . لكن ياللأسف فإن هذا لن يكون صحيحًا ؛ لأن الزملاء الذين تم ذكرهم آنفًا وكثيرًا ممّن أهملنا ذكرهم قد قالوا لنا دائمًا «تابعوا ما تعكفون على كتابته» وهذا ما فعلناه .

يكرس هذا الكتاب إلى ابن تشك هارولد فوكس وإلى والدة هيو إيفيلين ميللر .

المؤلفان

تشارلز ج. فوكس Charles J. Fox .

هيو ت. ميللر Hugh T. Miller .

# الباب الأول
# نظرية نقدية فاحصة

# الفصل الأول

# مدخل جديد

# لنظام الحكم الديمقراطى

لقد تلاشت المعتقدات الفلسفية القديمة كنموذج مقبول لنظام الحكم أو السلطة الإدارية ، وكما لاحظ والدو Waldo في عام ١٩٤٨م فإن هذه المعتقدات أكدت ولوقت طويل على المسار الحيادى (المستقل) للإدارة العامة ، وتمثل ذلك في دعوة ويلسن Wilson إلى (فصل السياسة عن الإدارة) وإلى دعوة تيلر Taylor المنادية (بالإدارة العلمية) وإلى نظرة ويبر Weber المنادية (بالسيطرة السلطوية الهرمية) . إن الأرثوذوكسية كمعتقد فلسفي في أوجها في العقود إبان الحرب العالمية الثانية كانت عبارة عن ظاهرة للفترة التي عرفها الفلاسفة مؤخراً بالحداثه الرفيعة . نحن بصدد الإشارة إلى فترة الخمس والعشرين سنة عندما وصل الاقتصاد الصناعي إلى مرحلة النضج ، وعندما عمت نظرية حكم الخبراء وديمقراطية الأساليب والإجراءات الانتخابية في الثقافة وعلم السياسة ، وهي الفترة التي تدعى أحياناً «بالقرن الأمريكي» . لقد حدث هذا قبل أن تصبح الحرب الفيتنامية خبراً مشيناً .

ومنذ ذلك الحين ماتت الفلسفة الأرثوذوكسية حيث تعرضت للتقطيع ألف مرة . إن الاجتهاد بالرأى الظاهر جلياً والذى مُورِسَ من قبل إداريين في صياغة السياسة وليس فقط في التطبيق - قد سخر من مبدأ الفصل بين الإدارة والسياسة الذى قدمه ويلسن Wilson . إن مبدأ تيلر (Taylorism) قد تعرض للهجوم من قبل ثلاثة أجيال على الأقل من علماء النفس الاجتماعيين والمهتمين بالعلاقات الإنسانية . إن الجهود الرامية إلى تحويل الطمع السياسي إلى مجالات تقنية عقلانية قد كُتب لها النجاح أحياناً فقط . لقد تم تحدى فكرة التسلسل القيادى البيروقراطي الصارم الذى هو ليس أكثر من مجرد نموذج مثالي للسيد ويبر Weber من قبل التطورات المعاصرة في الإدارة اليابانية عن طريق تقديم حركة إدارة الجودة الكلية المعروفة باسم Total Quality Management (TQM) وعن طريق النزعة الرامية إلى «إعادة ابتكار أسلوب الحكم» . وعن طريق الانتقال نحو الإدارة أو السلطة بالمشاركة كمنهج عمل لإشراك العاملين في عملية صنع القرار .

وبالرغم من تلاشى الأرثوذوكسية ، وبغض النظر عن حماس معتنقيها في الأوساط الأكاديمية فإن روحها كإطار عمل فلسفي تحوم حول دراسة الإدارة العامة داسّة نفسها في كل نظريات الحكم وفي كل منظمة إدارية عامة . لقد أصبح للأرثوذوكسية

فى الفترة الأخيرة كنهج فلسفى لاستقامة الأداء وضعًا تعترف بموجبه بشرعية الأسطورة . فهى تشكّل خلفية للادعاء بكل الجهود الإصلاحية فى كل المسالك العادية للعمل . إن القوة المثبطة لروح هذا المذهب تكمن فى الاعتقاد السائد بشرعيتها ، لكن هذه الشرعية تُستَمد من الحنين الذى تتوق له فكرة اليقين وفكرة البناء . تشكل مخلفات المذهب (الأرثوذوكسى) الوحدة القياسية والترتيب التسلسلى الزمنى للمناهج الأكاديمية إضافة إلى الممارسات التى يقوم بها الموظفون فى حكمهم على أداء وإصلاح الخدمة المدنية . إن جهود الإصلاح حتى وقتنا هذا لا تتوخى تجاوز المذهب الأرثوذوكسى بل تنشد (خطأً) إعادة إنعاشها .

وبشكل غير معهود فإن مجال الإدارة العامة يوازن بين المحاولات النظرية لعلم السياسة والفلسفة والاقتصاد ونظرية التنظيم وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى من ناحية ، والممارسة اليومية لنظام الحكم من ناحية ثانية . لقد وضعت دراسة علم الإدارة العامة فى موضع جيد لكى تدفن مبدأ (الأرثوذوكسية) ولكى تقترح بدائل لها . وحيث إن العاملين الأكاديميين فى مجال الإدارة العامة يجدون أنفسهم بين الجانب العملى والنظرى ؛ فقد عهد إلينا تثقيف كبار القادة ؛ إذ إن لدينا معلومات مباشرة عن أوبئة (الأرثوذوكسية) ، ولايزال لدينا تلهف للتشبث بالمفاهيم البائدة يحرض على أى توجهات أو محاولات نظرية إبداعية .

ففى مجال الإدارة العامة يوجد اليوم نموذجان بديلان داعيان لاستبدال المذهب الأرثوذوكسى هما :

١ - نموذج الحكم الدستورى (المبادىء الدستورية) أو مجموعة البناء المؤسسى الجديد .

٢ - نموذج البناء المجتمعى أو المدنى .

ونتوخى فى هذا الكتاب تقديم (نموذج ثالث) وهو نظرية فن النقاش أو (فصل الخطاب) ، ويحاول هذا الكتاب بشكل طموح أن يؤكد مع لفيف من الباحثين ومن خلال مفاهيم نظرية مستحدثة (وإن كانت لا تمثل مدارس فكرية مكتملة النمو بعد) موت مبدأ الأرثوذوكسية ، ومن ثم ننتقل إلى توضيح لماذا نعتبر أن نموذج الحكم الدستورى ونموذج البناء المجتمعى أو المدنى مبادئ غير مقنعة على غرار (نظرية فن النقاش) التى

نقدمها . ولكى نسلط الضوء باختصار على موضوع بحثنا فإن كليهما مهتمان بإضفاء صفة الشرعية على الإدارة العامة . يسأل دعاة المبادئ الدستورية ما الذى يبرر بعيداً عن القانون التشريعى المسنون ما نقوم به ؟ فى حين نرى المنادين بمبدأ الانتماء إلى الجماعة مهتمين بإعلان شرعية سيادة جديدة ، ليست سيادة المشرعين ، ولكن سيادة المواطنين أنفسهم . هم يسألون كيف نستطيع بعيداً عن القانون التشريعى ، تبرير ما الذى نفعله؟ نحن من جهة أخرى أقل اهتماماً بإعلان الشرعية ومهتمون أكثر بالسياسة أو سلطة العمل ؛ إذ إننا نكتب فى مقابل الستارة الخلفية لهذا السؤال الأكثر أهمية : ما الذى ينبغى علينا فعله بعد الآن ؟ .

## أ - (الأرثوذوكسية) كمعتقد لقوامة العمل والأداء ، وبدائلها :

تحتوى أطروحتنا البحثية على العديد من العناصر القابلة للنقاش والتى تجابه الاقتراحات التى يقدمها مجرى التفكير العادى . إن عملية التنظير التى نعرضها هى فى نهاية المطاف عملية متفائلة ، لكننا سنبدأ بعملية طرحها أولاً فى إطار (الزعم) بصحتها . نزعم بأن إعادة المسؤولية التمثيلية الديمقراطية ذات النموذج المتقلب للديمقراطية لايمكن تسميتها فى أى طريقة من الطرق أنها ديمقراطية . إن النظرية الخاصة بأسلوب الديمقراطية والتى تبدأ بالاختيارات الفردية التى تتجمع للصالح العام المصنفة بالقوانين والتى يتم تطبيقها من قبل البيروقراطية والتى بدورها تقوم بتقييمها بواسطة الناخبين المهتمين تفتقر إلى الصدق . إن هذا النموذج المتقلب لا يفتقر إلى الصدق فحسب كعملية كاملة لكنه أيضًا لا يؤدى فى أى مرحلة من مراحلها ما تقترحه النظرية (الأرثوذوكسية) للقيام به . إن السياسة - بعيداً عن الانفصال المخزى بين السياسة والإدارة - لا تعمل بشكل منتظم فى خدمة الديمقراطية ، وإن المحاولة الناجمة عن التحقق من السيادة الشعبية عن طريق إيجاد قوانين دقيقة لربط سلوك الوظائف الحكومية هى مضللة وغير موفقة ؛ وذلك بسبب الفساد الوظيفى فى تلك الحلقة . إنها أيضًا غير ديمقراطية على مستوى موقع العمل ، أضف إلى ذلك أن الفصاحة الكلامية القوية للقوانين لا يمكن لها أن تحبك الإدارة . وكلما تم الإعلان عن قواعد قانونية أكثر وجب على المسؤول الإدارى عبء إيجاد ترابط تسلسلى تنفيذى محدد لهم .

وبالرغم من أن العديد من الأمراض الناجمة عن المبدأ الأرثوذوكسى تنشأ فى صلبها من هذه الحلقة المشار إليها، إلا أن الجهود الإصلاحية تفترض مع ذلك صلاحية هذه الحلقة بدلاً من تحميل البيروقراطية كل الذنب . وفى محاولة إغراء كلاسيكية وحركة انتقالية فإن الإخلال بالأمانة ، وإهمال الواجب من قبل المنتخبين الرسميين (كما حدث فى فضيحة ووترجيت على سبيل المثال) قد أودت فى نتيجتها إلى مجرد التصحيح الرمزى لعملية الإصلاح الأخلاقى وعملية الإصلاح فى مجال الخدمة المدنية . إن القوانين التى سُنّتْ فى فترة نقطة تحول خلقى والتى باتت تعرف بفترة ما بعد «ووترجيت» لم تكن أكثر من مجرد فرض مجموعة جديدة كاملة من القوانين الناظمة

لمسيرة البيروقراطية ، وهي ما كانت ولم تكن فعالة بالطبع لمنع فضيحة (إيران - كونترا) ، أو فضيحة مدخرات وقروض كيتنغ فايف keating Five . لقد استخدمت عملية إصلاح المبادئ الأخلاقية لكي تعيد فرض نموذج الحلقة . لقد تم تذكيرنا مراراً وتكراراً بأن هذه النظم الإصلاحية «تعمل بفعالية» ، وكان يتم تكذيب أي محاولة للشك في فعالية هذه الحلقة الإصلاحية حتى ظهرت هذه الفضائح أكثر فأكثر للعيان . وبنفس الطريقة فإن أي إخفاق في النظام السياسي يؤثر على النظام الإداري ككل عن طريق فرض معايير تحكّم إدارية مثل تقدير الأداء لوضع البيروقراطية تحت سيطرة الساسة حيث ولّد إخلالهم بواجبهم أزمة قانونية والتي تم تقديم حركة إصلاح الخدمة المدنية كوسيلة لتصحيحها . إن الأمراض المرتبطة بالحلقة الديمقراطية قد تفاقمت مرة ثانية من جراء تحميل موظفي الخدمة المدنية المسؤولية بدءاً من السبعينيات والتي وصلت إلى أوجها في حلول الثمانينيات .

لقد أثارت هذه اللهجة المتنافرة دفاعاً أكاديمياً للإدارة المتفاعلة المستجيبة . مثل تلك التي وجدت في البيان العام لحكومة بلاكسبيرغ . هذا النقاش القانوني أو الجدل الدستوري المفصل جاء محاولة لتوضيح دور الموظفين غير المنتخبين في القطاعات العامة ، من حيث حتمية الولاء بصورة أساسية للدستور وبشكل ثانوي فقط للمتقلدين تواً لمناصبهم بشكل منتخب وللمعينيين بمواقع سياسية . لقد كان هذا الموضوع بمثابة طافية إنقاذ متعمدة في سبيل إغراق السلطة البيروقراطية ، وكبديل منعش ومبتكر لحلقة الأرثوذوكسية . وبالرغم من مميزاته الحسنة فإن البيان العام لبلاكسبيرغ لم يستطع تحقيق الحاجة لنموذج بديل للإدارة العامة ؛ إذ إنه لن يقنع القاطنين المنتخبين في الحلقة ولا عامة الشعب الذين صعدوا وبشكل متجهم إلى حكمهم من غير معارضة عن طريق معرفة دستورية خفية . إنها محاولة ضعيفة لإضفاء صفة الشرعية على الوضع الإداري . تستلزم الإستراتيجية قبول الحالات السقيمة للسلطة الإدارية والمرتبطة بمسار الإدارة العامة التقليدي والمتطور ، ونقيّم تلك الإستراتيجية بأنها شديدة التحفظ ، ولا يمكنها أن تكون بديلاً مجابهًا لسلطة الحكم الإداري في فترة مابعد الحداثة .

إن الأمراض الموجودة فى حلقة الديمقراطية قد ولّدت أيضًا بديلاً مجتمعيًا أو (اشتراكيًا) أدّى إلى بتر هذه الحلقة عن طريق التواصل المباشر مع المواطنين ، وإن تفعيل دور المواطنين والاتجاه نحو النموذج المدنى للإدارة إضافة إلى النزعات المشابهة لذلك فى أدب الإدارة العامة تمثل منافسًا جادًا لاستبدال النموذج الأرثوذوكسى . إن القوة الأساسية لهذه الجهود تتمثل فى أنها ظواهر فى البناء المجتمعى الفلسفى للإدارة العامة والتى هى عبارة عن نظرة سياسية تستمد مضمونها من الأسس التفصيلية لعلم الكائنات ولعلم المعرفة وعلم الكون والمتأصلة بفكر القدماء والقرون الوسطى ومابعد الحداثة . الديمقراطية بالنسبة للاشتراكيين ليست مجرد ترتيب إجرائى لحل النزاع ؛ حيث يجب على المواطنين أن يشاركوا فى اتخاذ القرارات التى تؤثر على حياتهم ؛ لأنها تشكل ركنًا هامًا من مبدأ البناء المجتمعى فهناك اتجاه يقول بأن الأشياء موجودة لغاية اجتماعية تتجسد بشكل أساسى فى طبيعة تكوين الإنسان . لكن المُثل الاجتماعية لاتزال بعيدة جدًا عن الأوضاع السائدة من حيث التطبيق . إن مؤلفى هذا الكتاب هم اجتماعيون أى أنهم يعتنقون العديد من جوانب المُثل الاجتماعية . ومع ذلك فإننا نؤكد على ضرورة الحاجة إلى نظرية نقاش ، على الأقل بصورة جزئية ، من أجل تقييمنا لأوضاع مابعد الحداثة والتى بموجبها لا يمكن تحقيق المثل الاجتماعية . إن المشكلة لا تنحصر فقط بالمشاركة المدنية التى تستهلك العديد من اللقاءات فى معظم الأوقات ، كما أنها لا تنحصر أيضًا فى «الإدراك الزائف» للمواطنين بالرغم من أن ذلك يشكل جزءًا من المعضلة . جماعة العمل أيًا كانت قد لا تكون البديل الكافى لحل المشكلات أو المعضلات السائدة فى البناء الكلى للإدارة .

## ب - معضلات مفهوم مابعد الحداثة :

ينصب اهتمامنا فى هذا الكتاب على النقاش (الخطاب) السياسى : إطار ومضمون المحادثة المتعلقة بالسياسة العامة والتى طُمست من جراء تصور رمزى مزيف وغير مخلص ومثير للانتباه ، ونتولى بعناية هذه القضية بمساعدة فكر مابعد الحداثة ، الذى قد أدى وبشكل نظرى إلى تقديم مفاهيم (أفكار) لبعض المشكلات الملحّة المتعلقة بالوعى العام الذى نعتقد بأنه قد أثر على صحة أو مقام الكيان السياسى . لقد قدّم علماء مابعد الحداثة أفضل المفردات التى عرفناها ؛ لكى نتمكن من فهم هذا الجانب

من الحياة العامة سنحتكم على ملاءمة أنفسكم مع مصطلاحاتهم لأن اللغة الدنيوية أو الحياتية للحداثة لاتؤدى الغرض . تتجمع الميول فى الثقافة الأكثر شمولية والمجتمع تحت عبارات مفهوم مابعد الحداثة التى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار فى المحاولات الجارية لاستبدال الأرثونوكسية ، والبارز على وجه الخصوص هو ما ندعوه بضمور «الحقيقة» أو تطور الحقيقة المفرطة (Hyperreality) . يتم استخدام هذا الاصطلاح للدلالة على أن الإشارات (الرموز) والكلمات قد أصبحت وبشكل متزايد غريبة عن مجتمعات النقاش الأكثر مصداقية .

لا يشكل ذلك معظم ما يجرى على صعيد المحادثة العامة ؛ فقد انحطت كأداة تواصل حينما فقد مبدأ التواصل عملية التحقق من صحة ما يقدمه الحوار . إنها ادعاءات فظيعة عندما نقول على سبيل المثال بأن المياه الغازية (لها مذاق رائع) ، وإنها تبقى بدون تحدٍ لأن الخطاب الإعلامى ليس إلا مناجاة فردية . من الملحوظ أيضًا التفاهة السخيفة لهذه الادعاءات وغيرها التى يمكن تقديمها فى سياق المحادثة العامة . والأسوأ من ذلك ضمن شروط الحقيقة المفرطة هو أن الكلمات تفقد قدرتها على تقديم الدلالة ذات المضمون وتصبح ذات مدلولات ذاتية ، أى أنها لا تصبح ذات معنى إلا ضمن سياق الكلام الضيق فقط ، والذى لا يمكن مشاركة أى شخص به أو أنه سريع الزوال ، بمعنى أنه لايوجد شىء بعيد عن لحظة الكلام للتأمل به . فى الإعلان التجارى عن المشروبات الغازية ، لقد صورت «المناظرة» مقدمًا وبعدها تُركنا لنتأمل فيما إذا كانت هذه المشروبات الغازية هى :

- أقل حشواً للمعدة .
- لها مذاق عظيم .

ولأن الرسالة الشفوية ذات مدلول ذاتى فإن الخيارات الواضحة التى تقع خارج النقاش ذى المدلول الذاتى (وهو المتسم بالمناجاة الفردية) لم يتم تقديمه :

- أنها تنفخ المعدة .
- إن طعمها مقرف وسيئ .

وبهذا النوع من المناجاة الفردية المبتذلة التى تسيطر على وسائل الإعلام التى تمثل طيف الثقافة الكبيرة (الواسعة) والموجودة على امتداد الوطن والتى تضمر التباينات المتعلقة بالأجيال وبالطبقات الاجتماعية والعنصرية واللغوية تلك المتعلقة بتكوين الشخص سواء كان مذكراً أو مؤنثًا . لا جدال فى أن المجتمعات المكتظة بالثقافات تتطور أكثر باتجاه الوعى المدنى ، ولكن فقط ضمن أُطر محاطة من جميع جهاتها ببلدات بدائية صغيرة أو بثقافات فرعية (والتى باتت تعرف بالقبلية الجديدة) .

إن هاتين النزعتين المترابطتين ببعضهما البعض بشكل جدلى - الثقافة الكبيرة الضامرة والثقافات الفرعية القوية - تجعلان من التشكيل الإدارى الديمقراطى ومن النقاش السياسى معضلة مستفحلة بشكل متزايد . وهذا الأمر بدوره يقود إلى سياسة مصطنعة والتى بموجبها يسير السياسيون فى رموز سياسة خيالية بدلاً من التركيز على التنفيذ . وعليه فإن السياسة المصطنعة تقيد عملية صنع السياسة ذات الوجود الفعلى . وسواءً أكان ذلك من قبيل الصدفة أو أمراً مخططًا له ، فإن مثل هذا التطور يعتبر تقليديًا إلى حد كبير ؛ لأنه يقوم على تفضل أولئك المستفيدين من الحالة الراهنة . إن التفكك ومبدأ القبلية الجديدة لإدراك مابعد الحداثة التى ركزت مسبقًا على صور الإعلام ذات الحقيقة المفرطة يجعل الحكم (السلطة) من أى نوع أمراً صعبًا . وعليه فإن حالات مابعد الحداثة :

- ستقوم بإجهاد أكثر للعلاقة الواهية الموجودة مسبقًا، بين نموذج حلقة (الأرثوذوكسية) والمُثل الديمقراطية .
- تجعل المؤسساتية وسيلة قانونية غير مرغوب فيها .
- تعرقل تطور المجتمع المدنى والذى يعتبر شرطًا مسبقًا لحكم الجمهور .

وبناءً على ذلك فإننا نبحث عن إطار عمل جديد يمكنه أن يتحمل شروط مابعد الحداثة من جهة كما يمكنه الادعاء بالتلاؤم مع المُثل الديمقراطية من جهة ثانية . ولا بد أن نبدأ من الأسس، ونختار ويحذر دعائمنا ، لكى نتجنب العديد من مكائد مابعد الحداثة حسبما أوضحناه سابقًا .

## ج - الأسس النظرية لنظرية فن النقاش :

تتحكم الافتراضات النظرية الموضوعة مسبقًا بالطريقة التى تُدرك بها الأشياء . على سبيل المثال بيروقراطية القيادة والسيطرة لن يكون لها معنى بدون الافتراضات المتجانسة لمذهب الجبرية أو المصير القسرى والمستند إلى مقولة الفعل ورد الفعل والمنفعة العقلانية التى هى غاية الأفراد . هذه الحجج والافتراضات الأساسية تساهم بصياغة عملية الفهم والمواضيع التى تنجم عنها ، وإمكانيات اتخاذ إجراء ما بشأنها حسب ما يمكن وقتئذ تصوره . نجد أن الافتراضات الأساسية الكامنة فى معظم عمليات التنظير المتعلقة بالإدارة العامة قد أدت إلى الأزمة الفكرية المستمرة والتى بلغ عمرها الآن عدة عقود . إنها الأزمة الأكثر حزنًا فى أوضاع مابعد الحداثة .

فى معظم الأحيان يتم افتراض أشياء كثيرة عن طريق علوم الكائنات السائدة ، ويفترض الشىء الكثير جداً فيما يتعلق بعقلانية الطبيعة الإنسانية وفيما يتعلق بالحقيقة الملموسة للمنظمات والمؤسسات ، وحول الموافقة الجماعية فيما يتعلق بالأهداف التنظيمية ، ويختص بصلابة المفاهيم المعّول عليها والمتغيرات التى تشكل بمجملها مفهوم الإدارة العامة . نحاول أن نبتعد قدر الإمكان عن العديد من هذه الافتراضات ، ونذهب بهذا الاتجاه إلى حد الاعتراف بأن «الحقيقة» فى ذاتها هى ليست مادية (محسوسة) ولا موضوعية لكنها تشكلت من قبل البشر ، وعليه فهى قابلة للتكيُف [١] . وفى سياق الابتعاد عن هذه الافتراضات التى أشرنا إليها نتوصل إلى تصور بأن العديد من المقولات التى نستخدمها بدون تفحص فى النقاش اليومى هى عبارة عن عملية تحويل الأشياء المعقولة لأشياء محسوسة أى عبارة عن مقولات مركبة بشكل اجتماعى والتى يمكن استخدامها خطـأ بديلاً عن أشياء موجودة «هناك» فى عالم «الحقيقة الموضوعية» . إن المقولات التى تعتبر الأشياء المعقولة فى الذهن على أنها أشياء محسوسة خارجة هى تلك التى تم وهبها وبشكل غير مناسب (من قبل مخترعيها

(١) إن عادتنا في وضع معترضات حول كلمة «الحقيقة» صممت لتجنب الوقوع في مأزق الدخول في النزاع المتعلق بعلم الكائنات . هذا هو ليس المكان لكي نقرر فيما إذا كانت «الحقيقة» كما نعرفها توجد بعيداً عن الأسئلة التي يسألها عادة البشر حول بيئتنا الحسية والشعور الذي نتواصل به مع بعضنا البعض من خلال الإشارات والرموز .

من البشر) بقوة مستقلة وغير إنسانية ، ويعتقد بأنها توجد وبشكل مستقل عن الفعاليات الإنسانية الاجتماعية .

تعتبر «البيروقراطية» حالة من هذه الحالات . غالبًا ما نتحدث عن «الأهداف التنظيمية» كما لو أن هذه الأهداف منفصلة بطريقة ما عن أهداف مجموعات معينة من البشر ؛ وعليه يجب منحها امتيازًا خاصًا . يعتقد أن للمنظمات البيروقراطية العامة بأنواعها كافة والشركات الخاصة فى كل طرقها «سلوكًا» أو أنها تمتلك رغبات ، وأن لها متطلبات وحاجات تمامًا مثل متطلباتنا ورغباتنا نحن البشر . لقد ذهبت المحاكم إلى حد منح هذه المنظمات والشركات حقوق حرية الحديث كما لو كانت مواطنين ! ماهو المعنى الذى يمكن صياغته من هذه التركيبات المؤسساتية غير المرئية والتى تبدو بطريقة ما على أنها حقيقية ؟ إن نظرية آنثونى كيدينز Anthony Giddens حول التركيبة المؤسسية تساعدنا كثيرًا فى هذا المجال ؛ لقد رسخ (كيدينز) المؤسسات فى مجمل العمليات الاجتماعية وهو المفهوم الذى يتيح لنا أن نتجنب مفهوم المؤسسات التشيُئية أو المحسوسة ، ولكنها أيضًا تتيح لنا أن نعترف بأنه توجد هناك ضوابط مركبة اجتماعيًا فيما يتعلق بإمكانياتنا المتاحة للقيام بالعمل . البيروقراطية وكما يعلمنا كيدينز Giddens هى عبارة عن تركيب لممارسات متكررة وكتلة مجتمعة من العادات ؛ ونماذج من الممارسات الاجتماعية التى تتكرر بطريقة تشبة القاعدة أو النظام ، أو البيروقراطيات هى عبارة عن عادات اجتماعية وتركيبات اجتماعية ، أو حسب تعبير السيد (كيدينز) ، ممارسات متكررة . إن وجهة النظر التى تعتبر المنظمات على أنها تركيبات اجتماعية بدلاً من كونها كيانات مادية مشتقة أيضًا من نظريات بيتر بيرجر peter L. Berger وتوماس لوكمان Thomas Luckmann ١٩٦٦ ، فى كتابيهما «التركيب الاجتماعى للحقيقة» والتى تقوم بتذكيرنا وبشكل مفيد على أننا نحن البشر نساهم وبشكل فعّال فى خلق المقولات أو الأُطر التى تدل مقدمًا على معلوماتنا فيما يتعلق بالعالم . ولكى نتجنب تقديم المقولات المكونة اجتماعيًا على أنها أمور مادية محسوسة ، فإننا نقدم الاقتراح تلو الآخر حتى نصل مع موريس ميرلوبونتى Mourice Merleauponty ، الذى نعتبره مرشدًا لنا إلى حياة العالم البدائية .

سنقوم بشرح المميزات البارزة لمذهب تعرّف الظواهر الذى أتى به السيد ميرلو بونتى فيما بعد ، لكن هناك فكرتان يمكن أن تكونا مفيدتين فى الوقت الراهن فى إطار

هذه المراجعة التمهيدية . الفكرة الأولى هى فكرة الظرف (الموقع أو الحالة) . عندما نتنبه ، ينبغى علينا أن نتنبه إلى شىء ما ؛ فدائمًا يوجد وضع ما يستوجب ذلك الانتباه . عندما نقوم بحل مشكلة فإننا نقوم بحل مشكلة محددة بعينها والتى تتمحور فى وضع محدد وضمن نص معين . إذا أمكننا أن نؤسس أو نرسخ تمعُننا ومداولاتنا حول وضع ما فإنه بإمكاننا أن نمسك بميل أو بنزعة مابعد الحداثة باتجاه الواقعية المفرطة الرمزية المنعزلة والتى لاتشير إلى وضع فعلى (واقعى) على أنه مدلول لأى شىء موجود فى العالم الخارجى . يعيد الوضع ربط رموزنا بالأرض اليابسة (بالبر) . أما المفهوم الثانى الذى يعرضه السيد ميرلوبونتى فهو مرتبط بفكرة النية أو القصد . ففى معرض مواجهة وضع ما ، فإننا غالبًا ما نكون مقتنعين بالملاحظة وبشكل سلبى ، وربما أردنا القيام بإجراء ما . يهدف الفهم (الإدراك) إلى القيام بفعل أو بسلوك ما ، وهكذا نقوم بجر النية إلى الوضع (الموقف) . وهذه المواقف مثقلة بالاحتمالات الكفيلة بتطبيقها فى الواقع أو بإحباط تلك النوايا . تعتبر النية مفهومًا مفيدًا ؛ وذلك لأنها تؤهلنا لمناقشة السياسة العامة ؛ حيث يكون المشاركون مهتمين ليس بفهم الوضع فحسب ؛ ولكن باتخاذ إجراء حياله أيضًا . وعليه ، وبفضل مساعدة الفيزياء الجزيئية ، نتعلم أن نفصل (نجزىء) من مكوناتنا الذرية (المكونة من عناصر لا علاقة لبعضها ببعض) مابين الفرد العقلانى (المنطقى) والمنظمة البيروقراطية ؛ إذ إن الفيزيائيين الدارسين للجزيئية الذرية الميكانيكية استطاعوا التغلب على التأثير الكابح للجزيئية الذرية ، وبنفس الطريقة يمكننا نحن العاملين فى مجال الإدارة العامة فتح خط جديد من النظرية ضمن مجالنا .

تتخذ الأسس الموضوعة على مبدأ الفلسفة الكونية تحولاً راديكاليًا (جذريًا) ؛ إذ إننا نؤكد وبجرأة أنه ينبغى على البيروقراطية ألا تبقى الموضوع المهيمن فى سياق دراسة الإدارة العامة ، وعلينا أن نبحث عن مسار جديد للنظر فى موضوع الإدارة العامة ، بحيث يرتكز على فرضية عدم وجود مجموعة مهيمنة من المفاهيم والمعتقدات الإدارية ، وذلك ضمن إطار التعرف على الظواهر فى جزيئياتها الحقيقية، والتى ندعوها حقل الطاقة العامة .

فى هذه النقطة تعيد إلى الذهن نظرية المجال التى أتى بها كورت لوين Kurt Lewin ، ونحاول تحديثها وذلك بتحريف الفكرة المرتكزة على مذهب التعرف على الظواهر . تشكل فكرة المجال عقدة نفسية من القوى التى تؤثر على الحالة ، فتركيب المجال لا يتبع معادلة معينة ، لكنه يعتمد على مايحدث فى العالم الحى . ومن أجل السياسة العامة سنقوم فقط بفرز تلك المجالات التى تحتوى على قضايا تتعلق بالاهتمامات العامة التى يكمن فيها حيوية أو طاقة . إنّ عبارة طاقة تدل ضمنًا على أن المجال مشحون وبشكل كافٍ بالمعانى والنوايا التى تثير الناس وتنبههم ومن ثم يصغون إليها .

إن فكرة المجال تتناقض وبشكل واضح مع مبدأ المنظمة البيروقراطية والتى تفترض معادلة التحكم الهرمية . إنّ الانهماك بفكرة البناء الكامنة بالمفاهيم مثل البيروقراطية والمنظمة يمكن اعتبارها بمثابة طوق لقوى غير نظامية وربما مضطربة موجودة ضمنها . إن المعرفة الكاملة للحالة ومكوناتها من القوى يمكن ألا يكون فى وقته المناسب ، وذلك لأنه وبالرغم من أنه يمكن توقع هذه القوى أحيانًا فإنه ليس من السهل السيطرة عليها . إن فكرة المجال لاترسى حدودها لأغراض السيطرة ، بل على العكس فإن الحالة المفردة (أو مجموعة من الحالات المرتبطة ببعضها البعض والتى يمكن أن تمتد إلى ما وراء الزمان والمكان) تجلب مجموعاتها الخاصة من الضوابط والفرص .

إن مجال الطاقة العام هو بمثابة حقل اللعب للنقاش الاجتماعى ، وهنا يتم خلق السياسة العامة وإعادة صياغتها ، إذا ماتولدت السياسة العامة فى مجال الطاقة للنقاش العام ، وإذا كنا نهتم بالديمقراطية ينبغى علينا أن نفكر : هل توجد هناك أية طريقة لجعل هذا النقاش ديمقراطيًا ؟ .

## د - ضمانات فن النقاش :

يجب أن يكون القبول إلى عالم النقاش متاحًا للجميع مجانًا ، ويشكل هذا الانفتاح نقيضًا تامًا للوضع الذى كان سائدًا من قبل ، حيث يتم تحت تأثير النموذج الحلقى

( يؤثر على اتخاذ القرار) إقرار السياسة العامة من قبل المشرعين والتى يتم خرقها من قبل جهات ذات مصالح مادية خاصة . من المرجح فى هذه الحالة أنه سيتم الاستحواذ على المعانى ، وصياغة السياسة لصالح الأثرياء والأكثر تنظيمًا والجهات ذات المصالح الخاصة التى تقوم بتمويل الحملات الانتخابية وشراء حيز من وقت الدعاية الإعلامية . يستطيع الأقوياء ضمان استبعاد بعض الطبقات المعينة من الناس عن المناظرة ، وبذلك يقومون بإلغاء فرصتهم بتقديم تفسيرات مختلفة للأحداث . يتم استبعاد الناس عن المناظرة لأسباب لاعلاقة لها بمزايا ادعاءاتهم ، ويعد العاملون فى مجال الإدارة العامة من بين المستبعدين فى ظل معايير (الأرثوذوكسية) ، وينبغى على أولئك الذين بحوزتهم ادعاء صادق بمافيهم الإداريون العامون الذين تحرروا من القيود المؤسساتية ، الذين يعدون جزءًا من الشعب أن يكونوا قادرين على مناقشة ذلك الادعاء فى محادثاتهم العامة حيثما كان ذلك مهمًا .

ولأن الأداء وليس الحقيقة هو النتيجة المرجوّة للمداولة فإن فن النقاش هو ممارسة ذات سمة سياسية ، وكما أشارت ديبورا ستون Deborah Stone إلى أن تحليل السياسة هو فن صياغة المناقشات المقنعة بشكل إستراتيجى ، ويتم تقديم مناقشات السياسة هذه فى إطار ممارسات متكررة ومستمرة ، وعادة ما تقترح تغيير أو تعديل أو حتى إعادة تشكيل بعض المؤسسات الاجتماعية من جديد . إن الصراع الذى ينتج عن ذلك هو صراع من أجل الاستحواذ على المعنى فى بيئة لا توجد فيها معانٍ ذات حقائق مسبقة أو ثابتة المنشأ ، وتتوقف هذه المعانى على من يستطيع التقاطها والإمساك بها .

ولما أن المعانى جاهزة للالتقاط فالإغراء لتقديم تصديق مزيف يصبح قويًا . إن قليلاً من سوء التمثيل يمكن أن يوصلنا إلى مانريد . ومثل الفيروس فإن التضليل هو داء مُعدٍ . لماذا نزعج أنفسنا بحضور نقاش حيث يمكن أن تكون الادعاءات مزيفة تمامًا كما هى موثقة ؟ لذلك نقترح أن بعض أشكال التواصل يجب وبشكل مجازى أن تفصل شخصًا ما عن أرض الملعب على أسس ترتكز على إمكانية صياغة إرادة شعبية محتومة إذا ما تم هدم حق النقاش لكل شخص . وللحفاظ على النقاش سيحصل

البقية منا على إذن ؛ لئلا يستمع للمدعين الذين يقدمون ادعاءات غير موثقة ؛ حيث يمكن لهم أن يفقدوا مبررات وجودهم .

نستعير من نظرية جارغن هابرماس Jurgen Habermas المتعلقة بالحديث أو التخاطب المثالى القدرة على المحادثة ، واستعادة قوة المخاطبة بصياغة سياسة نقاشية تتسم بالديمقراطية والمصداقية . إن نظرية (هابرماس) فيما يتعلق بالأداء الكلامى الصادق يصور فى الذهن الكلام الذى يفترض إخلاص المتكلم ووضوح التعبير ودقة ما تم ادعاؤه وصلة منطقية مع مضمون النقاش . وإذا ما تم الشك فى مصداقية أى من هذه العوامل فيُفترض أن يقوم المتكلم وعن طريق النقاش بإلغائها ، وذلك بشرح المبادىء العليا أو الرئيسية مبرراً مصداقية الأعمال الكلامية (أو على العكس من ذلك الاعتراف بأنها كانت عبارة عن هزل ، وعليه يقوم بسحب الادعاء) . لقد أخذنا هذه الفكرة المتعلقة بالمعايير الكلامية وطبقناها على سياسة فن النقاش .

ويمكننا تجاوز نموذج هابرماس عندما نقدم فكرة حنا آرندت Hannah Arendt المتعلقة بالتوتر الناجم عن خصومة ما أو جدال ؛ إذ إننا نتوقع أن نجد فى المناقشة نزاعًا حول المعانى ، وجدالاً وادعاءً معاكسًا وليس إجماعًا متميزًا بالتجانس ؛ حيث يحاول المشاركون حل ما يريدون فعله فيما بعد . لكن النظام مطلوب فى مثل هذا النقاش ؛ إذ إننا نقترح الإخلاص والنية الصادقة تجاه موقف معين ، والاهتمام الطوعى والمتعمد والمشاركة الفعلية ، وهذه بمجملها تشكل الضمانات لنظرية فن النقاش .

تعنى أمانة المتحدث أو صدقه أن النقاشات التى يتم تقديمها فى الندوة العامة هى أمينة وجدية وصادقة وأصيلة . توجد طرق متنوعة للمناقشة التى تفتقر إلى هذه الخصائص ، ونقوم هنا بوصف العديد من الشواهد التى مرت معنا فى هذا السياق . إن مصداقية النية فيما يتعلق بموقف معين تعتبر المبرر الثانى للنقاش ؛ حيث تؤكد أن النقاش يتمحور حول شىء ما وحول نشاطات داخلة ضمن روح النص . سيأخذ المتحدثون عن النوايا المتمحورة حول موقف ما قرينة المشكلة وحياة هؤلاء المتأثرين بها والاهتمام العام بها . ثالثًا ، بالنسبة للمتحدثين المهتمين بالإصغاء بشكل طوعى سينتبهون إلى المحادثة كما تطورت ، ومن ثم يقدمون مشاركتهم بمحض إرادتهم ؛

إذ أنهم ليسوا مكرهين وليسوا عديمى الاكتراث . وأخيراً يريح مبرر المشاركة العملية المشاركين الآخرين من بالمعاناة من غير المهتمين ومن الحمقى . إن الأشكال التى يمكن للمشاركة العملية اتخاذها لا يمكن تصورها بشكل مسبق ، لكن بعض الأشكال المعتادة تتلخص بالمهارة التحليلية و/أو التركيبية . إن المشاركة بالخبرة المرتبطة بها يمليها وضع الموقف فى حين يُستنبط تحليل المعطيات من وجهة نظر المهارة .

لكل شخص حق المشاركة فى النقاش والضمانات المتوفرة وبشكل مجانى ، لكن ذلك يستلزم أن تُطوّر المجموعات الإنسانية أُطر عمل لتفكيرها فى نطاق الأوضاع الاجتماعية ، وعليه يمكن للمبررات الضمنية فى عدم المشاركة أن تفلت من قبل هؤلاء الذين يخرقون القوانين المطبقة فى صياغة التركيب الاجتماعى والمؤسسى . إننا لا نقصد هنا التخلى عن الحقوق المتعلقة بحرية الكلام لصالح أولئك الراغبين فى التحدث بشكل غير موثق ، لكننا نرفض وبجدية عرضًا لتبنى مثل هذه الادعاءات تماماً كرفضنا للادعاءات الموثقة ، ونعتقد أن النقاش الموثق عامة لا يعانى من قلة الكذابين ولا الحمقى ولا الدجالين ولا من أولئك المهتمين باتباع شهواتهم وأهوائهم ولا الأنانيين الخُلقيين . ما الذى ينبغى فعله مستقبلاً هو سؤال هام جداً مشوه بألفاظ متعمدة وغير موثقة .

لقد عرضنا نظريتنا المتعلقة بفن النقاش، والمهمة المقبلة تتلخص فى توضيح مصداقيتها . هل يمكن إيجاد دليل عملى على نظرية نقاش السياسة العامة كما قدمناها ؟ .

## هـ - أشكال فن النقاش التى هى فى طور النمو :

لقد تم تفحص قضايا تدل على أنها خطابية بشكل ديمقراطى ، وتطوير علم الإرهاصات (Typology) والذى نشأ من المبررات الهادفة للوصول إلى النقاش ، حيث يفيد كوسيلة لتقيم الادعاءات القائلة بأن طريقة ما أو مثالاً ما هو ديمقراطى . نركز بادىء ذى بدء على مقولة هذه الحالات التى يبدو نقاشها حكرًا على مجموعة النخبة ؛

حيث إن القلّة تتحدث ، ومن ثم مقارنتها بشكل متباين مع التعبيرية المرتكزة على الفوضوية والتي في إطارها تتحدث الأغلبية . وقد بُرهن على أن كليهما غير مقنعين عندما تم عرضهما على معايير النقاش الموثق . على أية حال ، لقد بدأ الحديث الجماعي المتكرر الذي تم تأييده عبر الزمن يُطوّر عملية تركيبه وتجانسه ، ويمكن أن يتطور إلى حالات قريبة من النقاش الموثق الذي نطمح بالتوصل إليه . نشير إلى هذا النوع من النقاش على أنه حديث البعض .

يصف النقاش الذي يعتمد على حديث البعض التراكيب التي هي في طور النمو والتي تم تعريفها في أدب السياسة العامة على أنها شبكات سياسة . إن قواعد النقاش الموثقة هي وبشكل ملموس شاهد في شبكات السياسة العامة المتعددة . يحاول الإداريون العامون والخبراء السياسيون من الجماعات الصناعية ، والجماعات المهتمة والمشرعون وفئات أخرى من المواطنين تفهم الأمر في ضوء الموقف ، إضافة إلى ذلك محاولتهم تفهم الموقف كمقدمة لاتخاذ عمل ما ، وهناك سؤال مفتوح حول ما الذي يجب فعله في المستقبل ؛ كي يتم تنشيط المشاركين وتفاعلاتهم ، وحثهم على اتخاذ مواقف إبداعية وقوة حركية دافعة للتغيير .

إن مثل شبكات السياسة هذه لاتعتبر دائمًا بمثابة تطبيقات مثالية للنموذج . إن المشاركين الأقوياء غالبًا ما يكونون قادرين على استبعاد الأقل قوة ، وأحيانًا فإن قوة الدفع ليست أكثر من مجرد المصلحة الذاتية . إن العديد من المقترحات السياسية يتم تقديمها فقط كوسائل لتنظيم الذات ؛ إذ إن المناقشات التي تقدم ليست بالضرورة صادقة، لكن يقدم نموذج النقاش مجموعة من المعايير (الضوابط) والتي في مقابلها يمكن الحكم على مصداقية الخطاب السياسي أو المحادثة السياسية . إن أملنا هو تشجيع تلك الندوات التي هي بمثابة خصوصيات للنقاش الموثق ، وظهور تلك التصريحات على أنها نقاش غير موثق والتي هي إما مناورات حوارية من طرف تلك السلسلة المستمرة ، أو تلك التي تتسبب بلفظ فوضوي من طرف آخر من السلسلة وليست النتائج في هذا المضمار دائمًا مشجعة .

لكننا لا نقترح إمكانية وجود ديمقراطية خطابية لو لم تكن هناك تصريحات حقيقية بشأنها ؛ فمن وجهة النظر المؤسساتية والهرمية ، فإن الشبكات البارعة للنقاش المهتمة

بالمصلحة العامة تقدم نموذجاً عملياً للإدارة العامة ؛ ونجد أن بعض شبكات السياسة والائتلافات (التحالفات) بين المنظمات وقوى العمل الجماعية تُبدى قوة كامنة لتقديم نقاش فى هذه الأشكال التى هى فى طور النشوء ، كما أننا نجد أن الخبراء ومحللى السياسة والمديرين العامين وبعض المواطنين من ذوى المصلحة ومتعددى المواهب وآخرين يشاركون مع بعضهم البعض لتقديم حلاً لما ينبغى علينا فعله مستقبلاً ؛ حيث توجد مناسبات يتم فيها نقاش ذو معنى متمحور حول موقف معين .

يشكل النقاش الموثق أفضل أمل للوصول إلى نظرية ديمقراطية للسلطة بحيث تأخذ بعين الاعتبار أوضاع ما بعد الحداثة . إن نظرية النقاش هى نموذج دقيق بمعنى أنها تصف الأحداث التى يمكن ملاحظتها والتى هى طبيعية السمة ؛ لأنها تقدم مجالات لتقييم النقاش الموثق ، وعندما يتم مقارنتها مع المثالية المنادية بمبدأ الانتماء للجماعة فإن نظرية النقاش تصبح شكلاً «ضعيفاً» للديمقراطية ، ولكن على نقيض أولئك المهتمين بمصلحة الجماعة ، فإنه لا يمكن اتهامنا بإجبار الناس ليكونوا أحراراً لمصلحتهم الشخصية . إننا غير مقتنعين تماماً بنظرية النقاش ؛ وذلك لأنها لا تستلزم سمات «الديمقراطية القوية» التى تم اعتناقها ضمن النظرية التى تنادى بمصلحة الجماعة ، وهى نظرية ديمقراطية للجميع ، لكن سيشارك فيها فقط أولئك الذين يحتضنون الأمر العام ، والإداريون العامون الذين يتحملون مسئولية المشاركة الموثقة المتمثلة بالمبررات التى ستساهم فى تدعيم الديمقراطية من خلال مشاركتهم .

# الفصل الثانى
# الأرثوذوكسية وبدائلها

لقد استدعى موت الأرثوذوكسية وجود نموذجين من البدائل فى مجال الإدارة العامة ، هما :

أ - النظم المؤسساتية الجديدة Neoinstitutionalism أو المبادىء الدستورية Constitutionalism .

ب- المبدأ المنادى بمصلحة الجماعة Communitarianizm أو المدنية Civism .

نتطلع فى هذا الكتاب لتقديم نظرية ثالثة هى نظرية فن النقاش discourse theory . ويمكن اعتبار النماذج الثلاثة البديلة اجتهادية dliscretionist Fox & Cochran, 1990 وهذا يعنى أنها جميعًا ترتكز على بناء إدارة عامة مستجيبة ومتفاعلة بما يخدم المصلحة العامة . يرتكز الاجتهاد الإدارى بدوره بشكل علنى أو ضمنى على التشكيك بالديمقراطية التمثيلية كما ألفناها ، أو التى يعتبرها كل من آدمز Adams ، وبوورمان Bowerman ، ودولبير Dolbeare ، وستيفرز Stivers فى عام ١٩٩٠ ديمقراطية ضعيفة ، وتعرف أيضًا بالديمقراطية الفوقية أى التى تأتى من الأعلى والتى يعتبرها موشير Mosher فى عام ١٩٨٢ بالأحادية . تدل وجهات النظر الإدارية الاجتهادية بشكل ضمنى على ازدراء للسلطة السياسية المعاصرة (٢) . وبالرغم من رفض الاجتهاديين للفصل ما بين السياسة والإدارة ؛ فإنهم يفضلون أيضًا أن يتركوا وراءهم التنافر الطفيف والموقف الكبير غير الموّثق والإغلاق المحكم الذى ينشأ من السياسة التحزبية . يمكن تأكيد هذا التفضيل (الميل) بما يمكن أن يحققه هذا الفصل حسب ما يلى :

أولاً : إعادة مختصرة لما ندعوه وبشكل وصفى ولو كان بشكل غير أنيق «حلقة إرجاع (إعادة تغذية) مسؤولية الديمقراطية التمثيلية» والنتيجة الطبيعية الناجمة عن اعتمادها على القوانين .

ثانيًا : بالرغم من الأخطاء الظاهرة فى سلطة الحكم الأمريكية فإن معظم النداءات بالإصلاح تفترض مسبقًا خاصية نموذج الحلقة . قوانين الأخلاق وإصلاح الخدمة المدنية المفروض على الموظفين العامين يوضح بجلاء هذه النقطة .

---

(٢) ليس هذا موضع تجميع النقد الموجه للأرثوذوكسية . إن الإدارة الهرمية والعلمية قد تعرضت لهجوم همجى من قبل الآداب واسعة الانتشار بدءًا من التوجهات الفعّالة للنظرية التنظيمية مرورًا بالازدهار المرتبط بنظرية اللاشعور الجمعى لعلم النفس التى جاء بها ينج (Jungian psychology) . ونقوم أيضًا بالمرور عبر الآداب التى وبخت البيروقراطية لتجنب تشخيص المدارس المتحفظة على أنها أشكال رجعية ذات طبيعة مرضية .

ثالثًا : إن تفضيل نموذج بديل معروف ومتجسد فى المبادىء الدستورية والنظم المؤسساتية الجديدة كما قدمه البيان العام فى بلاكسبيرغ - هو موضوع الفصل الثالث . وهذا الإطار من الفكر الاجتهادى متطابق مع النقطتين الأوليين ، وبالفعل هو عبارة عن رد فعل للضربة البيروقراطية المرتبطة بالأخلاق وبإصلاحات الأوضاع الوظيفية . إذا فشلت الحلقة فى تقديم تجسيدات حسيّة ومعقولة للإدارة العامة ، فإنه بإمكان الإداريين اللجوء إلى الدستور للشرعية وللإرشاد . نختتم الفصل الثالث بمراجعة الجمل حول كون المبدأ الدستورى عبارة عن تغيير راديكالى (جذرى) وغير كافٍ كبديل للأرثوذوكسية ؛ لأنه يحاول تقديم الشرعية الدستورية للوضع الإدارى الموجود بكل أخطائه .

رابعًا : إن النزعة للمصلحة الجماعية هى الأكثر رغبة لنا ؛ لأنها تسعى إلى استبدال الحلقة بنقطة تقاطع مشتركة مباشرة بين الإدارة والمواطنية ، وذلك عن طريق اعتناق مصلحة المواطنين برمتها من جهة ومن قضية مبدأ الليبرالية الكلاسيكية التى تعتبر كل القضايا على أنها مسائل متعلقة بالسياسة العامة من جهة أخرى .

خامسًا : نختتم هذا الفصل بتقديم لمحة مختصرة تمهيدية عن الحاجة لنظرية فن النقاش التى ننادى بها .

## المبحث الأول : نموذج الحلقة الديمقراطية :

يسود اعتقاد واسع الانتشار بأن الشعب فى الولايات المتحدة يتمتع بالسيادة ، أى أن السياسة تعكس تطلعات الناس وترتكز هذه الفكرة على الاقتراحات التالية :

١- إدراك الناس لما يريدونه أو يحتاجون إليه .

٢- وجود مرشحين أو أحزاب تتنافس لمناصب انتخابية وسياسيين منحازين (الذين يعملون على مبدأ الربح مع احتمال الخسارة) والذين يقدمون مجموعات من البدائل لرغبات واحتياجات الناس التى يمكن إشباعها بوسائل معينة .

٣- اختيار الناس ممثليهم عن طريق انتخاب مجموعة البدائل التى تبدو أنها تتفق مع رغباتهم .

٤- تحالفات من قبل الرابحين فى الانتخابات لتمرير قوانين تعكس اختيار الناس .

٥- إعارة الجمهور اليقظ انتباهًا كافيًا للعملية ولنتائج الحكم ، علمًا بأن الممثلين المنتخبين إما أنهم ناجحون فى الانتخابات أو مرغوب فيهم .

٦- الاقتناع بالنتائج الذى يرتب عليه مكافئة أولئك الذين يسعون لتقلد المناصب بأصواتهم الانتخابية ، أما إذا كانوا غير مقتنعين بالنتائج فإنهم سيقومون بالتصويت لمرشحين بديلين يقدمون برامج بديلة .

وبالرغم من أن العملية هى أقل صفاءً ديمقراطيًا من الديمقراطية المباشرة والتى بموجبها يقوم الناس بصياغة وتطبيق السياسة (حكومة الشعب المؤلفة من قبل الشعب) فإن العملية المنوه عنها سابقًا غالبًا مايُحكم عليها أنها أفضل ما يمكننا الحصول عليه فى مجتمع كبير معقد (راجع كتاب باكراك Bachrach لعام ١٩٦٧) . وبالرغم من أن الآخرين يعملون لأجل الشعب إلا أنهم مسؤولون أمام الشعب عن طريق صندوق الانتخاب ؛ إذ يمثل الانتخاب الجانب السياسى للانقسام الذى يفصل بين علم السياسة ومنهجها من ناحية والإدارة من ناحية أخرى ، فعلى الجانب الإدارى يوجد نظام هرمى وسلسلة من القيادات التى تُمكّن الرسميين المنتخبين من السيطرة على الحياة الوظيفية للرسميين غير المنتخبين ومن الإشراف على تنفيذهم لإرادة الشعب . وكونهم هم أنفسهم غير منتخبين ، فعلى الإداريين أن يكونوا بمثابة أدوات حيادية ولينة وقابلة للتكيف ؛ لكى يقوم الرسميون المنتخبون الذين يجسدون إرادة الشعب بواجبهم ، ويصبحوا مسؤولين أمام الشعب عن كل ما يتم تنفيذه .

## أ - الدليل على أن مفهوم الحلقة هو مفهوم أسطورى :

تضع بعض الحقائق المؤكدة غير السارّة للحياة السياسية الأمريكية المعاصرة حلقة المسؤولية الديمقراطية الانتخابية فى موضع الشك (راجع كتاب بارنتى Parenti ١٩٨٣ وبيتمان Pateman لعام ١٩٧٠ بالأرقام :

١- يتم استغلال حاجات ورغبات الناس بشكل عام ، ولا يوجد صيغة مستقلة للإرادة الشعبية . تدار وسائل الإعلام وخاصة تلك المتصلة بالإعلام الإلكتروني والتي من خلالها يتلقى معظم الناس معلوماتهم بغرض التسلية والدغدغة ، وبغرض أسر الانتباه لبيع زمن على الهواء للراغبين في الإعلانات بدلاً من توعية الناس سياسياً .

٢- نادراً ما يتنافس المرشحون للمناصب على أساس تقديم بدائل ذات سياسة معقدة . فالشكل هو أهم بكثير من الجوهر . فمثلاً الحملات الانتخابية السلبية واستغلال بعض الرموز مثل التغيير والإعلام وجريمة اغتصاب النساء من قبل السود (الزنوج) تشكل بين الحين والآخر وضع هذا الفن الانتخابي الادعائي . يضم طاقم الحملة الانتخابية مختصين في العلاقات العامة ، ومستشارين في الدعاية ، ومختصين في الأزياء والتي باتت أكثر أهمية من التحاليل السياسية .

٣- لا يصوت الناس للمرشحين على أساس سياسات عامة محددة والتي يتم اعتبارها على أساس عقلاني ، بل إن الغالبية في معظم الأحيان لا تنتخب إطلاقًا ، وحتى لو انتخبوا فعندئذ يعتبر مرشح منطقة واحدة هو الرابح في كل الحالات . وبالرغم من أن النظام الانتخابي القائم على حزبين أداة هامة جداً لتسجيل أولويات الشعب إلا أن ذلك يتم في إطار سياسات ممررة سلفًا . (راجع كتاب دوفيرجر Duverger لعام ١٩٥٥ وكتاب بيج وبرودي page & Brody لعام ١٩٧٢: راجع كتاب برويت prewitt لعام ١٩٧٠ بخصوص عدم فعالية الناخبين في الانتخابات البلدية) . إنه من غير المحتمل وإلى حد كبير أن يمثل سياسي معين مجموعة محددة من الناخبين تجاه مجموعة كاملة من القضايا المعقدة التي تواجه الأمة ، إضافة إلى أن الانتخاب المبني على قضية مفردة تقلل احتمالية أن يكون الناخبون المشرعون الذين يمنحون حق التصويت للناس مُلهمين بواسطته نظام العملية الانتخابية . إن الذين لديهم أكثرمن اهتمام يمكن أن يحصلوا على مايريدون فيما يتعلق مثلاً بوضع الإجهاض ، أو قضية السيطرة على الأسلحة ، لكن ليس على أساس الربح الرأسمالي أو الدعم الزراعي . بالفعل ، من المستحيل من الناحية الرياضية (الحسابية) أن يكون الناس جميعًا ممثلين على كامل السلسلة من القضايا التي تؤثر على حياتهم عندما يفرض عليهم الاختيار عبر هذا النظام الانتخابي المتسم بالمركزية وضيق الأفق .

٤- وبعد الانتخاب فإن التحالفات المرتبطة بالعاملين بالمسعى السياسى للربح يمكن أن يقعوا تحت تأثير المراوضين المعروفين باللوبى أو «جماعات الضغط» وبالجمعيات ذوات المصلحة الخاصة . إن نظام الضغط المتعلق بالمجموعات هذا مستند إلى حاجة السياسيين للمساهمات المالية لحملاتهم الانتخابية ، وللتحدث عن تقديم منح دون تحديد سابق للأجر ، أو دعايات لحملات انتخابية مدعومة بسخاء مادياً . (راجع كتاب بلامينتول Blumenthal لعام ١٩٨٠) . ولا يضمن التصويت على الأسس الحزبية أوضاعًا معينة للسياسة . إن التحالفات تقدم وبشكل آنى سياسة متفككة ؛ لأنها تسعى وبشكل عرضى لجذب غالبية تشريعية عندئذ ستقدّم تعهدات مربكة ومتناقضة وغامضة بإفساد البيروقراطية فى الوقت الذى تحاول فيه إيجاد أى مخرج ذى طبيعة سياسية يمكن تطبيقه بشكل حيادى .

٥- إذا كانت اليقظة الدائمة هى بمثابة الثمن للحرية ، فإن ضيوف البرامج الإذاعية يبدو أنهم جاهزون للقيام بها ؛ إذ إن الأمريكيين لا يعرفون أسماء ممثليهم أقل من معرفتهم بمواقفهم ونجاح سياساتهم أو فشلها . إن اليقظة هى عبارة عن نبذة تلفازية مدتها (٣٠) ثانية تندد بالخصوم بعنف فى سياق الكلام .

٦- قد لا يبدو مهمًا بوجه عام عدم رضاء الشعب الأمريكى عن أداء الكونجرس ، حيث نراهم يسعون باستمرار إلى إعادة انتخاب ممثليهم ؛ ولذا فإن الأهم بالفعل لدى الشعب هو تحديد مدة الخدمة للأعضاء المنتخبين ، وهذا ما يدور حقًا فى أوساط جماعة الناخبين .

هذه الأمثلة المذكورة آنفًا مستقاة من مجال السياسة الوطنية ، لكننا نؤكد أن معظم السياسات على مستوى الولايات والمحليات يمكن أن تتوافق وهذا التعميم . الساسة المنتخبون على مستوى الولايات والمحليات هم فى واقع الأمر مجردون من المنافسة فيما يتعلق بالمبادرات تجاه سياسة معينة . يتم الخصام فى انتخابات المجالس حول أفضل شخص فى العائلة ؛ إذ إن العديد من الوحدات الحكومية المحلية فى مناطق واسعة من الريف مستحوذة من قبل العديد من المجموعات ذات المصلحة فى تطوير ملكية الأرض والعقارات إن لم يكن من قبل مجلس السلطة الاقتصادى المحلى .

الآن ، لانريد أن يُفسَّر تأكيدنا أنه نظرًا لأن هناك تسربًا فى جدار الحلقة من كل نقطة فإن سياسة الانتخاب ما هى إلا رمز تمت إزاحته عن الأحداث السياسية ، وأنه لذلك لا توجد مسؤولية ديمقراطية فى الولايات المتحدة ؛ إذ إننا لا نريد الذهاب إلى ذلك الحد فى انتقادنا ، ولا أن نجزم بأن علم السياسة والسياسة العامة تخضعان إلى الكثير من التأثيرات المسهبة والمتعددة الجوانب التى يمكن شرحها بواسطة حلقة المسؤولين الديمقراطية المنتجة . نريد أيضًا أن نجزم بأنه تمشيًا مع التأثيرات المرتكزة على المصالح الشخصية التى رددناها آنفًا فإن الديمقراطية تنبع من أى شق من شقى المعادلة / علم السياسة والإدارة (الذى علينا الآن أن نفكر بها على أنها وسيلة إرشادية ، لقد أصر كل من روبرت دهل Robert Dahl (١٩٧١) ، وتشارلز لندبلوم Charles Lindblom, (١٩٧٧) أن هذا النظام يجب أن يُدعى حكم أو حكومة ذات قوى متعددة المصالح بدلاً من الديمقراطية .

فإذا كانت التوجهات بشأن السياسات العامة لاتنبع من قناة مباشرة من الشعب عبر المسؤولين المنتخبين ، فماذا عن البناء القيادى الذى يرتكز على الهرمية من الأعلى إلى الأسفل والتى لامبرر لها؟ لقد فرض جهاز القيادة والسيطرة على ممارسات الإدارة العامة باسم الشعب ذى السيادة ، لكن عندما تفشل الحلقة أو ترتبط بالمصالح بدلاً من ارتباطها بالناس ، ففى هذه الحالة تفقد البنية القيادية العديد من مبررات وجودها . وإذا ما كان التحليل الآنف الذكر دقيقًا حتى ولو جزئيًا فإن أسماء الناس تؤخذ عبثًا ، من المهم أن نؤكد على مصادر المسؤولية البيروقراطية ، لكن لايمكننا إيجادهم فى نظام «الحلقة» .

## ب - حماقة السلوك المُلزم بواسطة كتابة القوانين :

يعزى بقاء قوة الأرثوذوكسية الكلاسيكية إلى توافقها وتماسكها المنطقيين ، فى نظام محكم ومتداخل ، ذلك النظام الذى - وكما ارتآه كارل فردريك Carl Friedrich فى عام ١٩٤٠ - يؤكد على ضرورة الاجتهاد المتقن فى الرأى ، لقد عارض هيرمان فينر Herman Finer (١٩٤١ / ١٩٧٢) مقولة أن التحفظ البيروقراطى هو بمثابة سرقة

للسيادة العامة (الشعبية) ، فعندما يمارس البيروقراطيون وبشكل مستقل السلطة الحكومية فإنهم أيضًا يقومون بتعريف المصلحة العامة والتى هى فى نظر السيد فينر مقتصرة فقط على الشعب عن طريق ممثليه المنتخبين (فى الحلقة) والذين يملكون الحق فى القيام بذلك ، وهذا يقودنا إلى أن المسؤولين غير المنتخبين يجب السيطرة عليهم وبإحكام بواسطة مقبض حديدى من القوانين والأنظمة وإجراءات عمل ضابطة . لقد شاهدنا مسبقًا نقاط الضعف الكامنة فى الحلقة ، ولكن حتى لو كانت عملية بشكل كامل فإن القوانين لا يمكن لها أن تعمل كما رغب فينر ويمكن استنتاج حجج فى هذا السياق :

١ - أن القوانين تُولِّد قوانين أكثر .

٢ - أن تعدد التفسيرات اللغوية للقواعد القانونية تجعلها أداة غير كافية للتحكم الدقيق بالسلوك البيروقراطى .

٣ - فى حالات متعددة كلما كانت هناك قوانين أكثر قلّ التحكم فى السلوك .

٤ - القوانين ذات المنشأ الخارجى مرتبطة بالفساد الوظيفى مثل أهداف إزاحة الموظفين واختيار الصفوة منهم ، والعمل من أجل التحكم أو السيطرة .

يمارس صانعو السياسة والمديرون التنفيذيون القابعون على رأس الأهرامات الوظيفية السيطرة والتحكم عن طريق تعميم القوانين فى بيروقراطيات مرضية ، وعندما لا تتوافق تصرفات المرؤوسين مع التوقعات الأساسية ، يعيد الرؤساء عندئذ قوانين أكثر بهدف الإصلاح (التصحيح) . عندما تبدأ القوانين فى التعارض فيؤدى هذا إلى الحديث عن توضيح هذه القوانين وهكذا ، ولكن قدرة الناس على إيجاد ثغرات فى الحلقة أو حتى قدرتهم على تفسير الأوامر بوضوح حرفى سيفوق قدرة الإدارة على التصحيح . لقد قال سقراط «مثل هؤلاء الرجال هم بالتأكيد الأكثر ظرافة» من الجميع : يضعون القوانين ، ويفكرون دائمًا بقدرتهم على إيجاد بعض القيود للتصرف الخاطىء ، متجاهلين أنهم بالفعل إنما يقومون بقطع رؤوس (الهايدرا Hydra وهى حية فى الأسطورة اليونانية القديمة التى لها تسعة رؤوس إذا قطع واحد نبت اثنان) . (موجودة فى كتاب أفلاطون «الجمهورية» الكتاب الرابع ص ٤٢٦ ى ، ومقتبسة فى كتاب فوكس وكوشران لعام ١٩٩٠) .

ويمكننا الجزم باقتراح عام بأن السلوك الإنسانى متشعب كثيراً وغنى جداً ؛ لوجوده فى بروتوكولات مكتوبة ، إذ إن التفاصيل المشروحة بإفراط والوضوح أو الدقة هى بدون جدوى ، والسبب الرئيسى لذلك هو أن اللغة نفسها غير ملائمة لمثل هذا العمل ؛ فاللغات هى عبارة عن أنظمة للتعميم مبنية على التشابيه والاستعارات ، ويمكنهم الاستحواذ على الحياة فقط فى الشكل المجرد . وفى أفضل الأحوال يمكن للغات أن ترسم وبدقة الأشكال الخارجية للحياة ، لكن ليس بمقدورهم إعادة تقديم الارتفاعات ومسارات المياه من الناحية الطبوغرافية ، ولا التنوعات الدقيقة الخاصة بعلم الأنظمة ؛ إذ تملك اللغة قدرة عجيبة على تعريف الأشكال كما خُلقت أو وُجدت على الأرض ، ولكن أثناء القيام بذلك لايمكن للغة أن تعرض بدون تناقض كل الأشكال الممكنة والكامنة فى الأرض .

وبشكل منسجم مع ذلك ، فكلما وجدت قوانين أكثر زادت حاجة المنفذين لها لاختيار سلسلة متلازمة معينة منهم لصرف الاهتمام إليها . إن هذه الحالة مشابهة للشرطى فى الشارع الذى يعمل فى مجتمع يملك تجهيزات حربية مغطاة بقشرة تجمعت فى غضون (٢٠٠) سنة . إلزام الناس بالبصق على المعدات الموجودة على الرصيف يمكن له أن يهمل لصالح الانتباه للسائقين المخمورين الذين يقودون سياراتهم على الطريق للصوص السيارات . وفى حالات مثل صلاحية عمل موظف الشئون الاجتماعية يمكن أن توجد قوانين متعددة جداً ، وإجراءات وتغيرات تسمح بحرية تصرف واسعة لمغالطات شخصية لعمال معينين فى الشئون الاجتماعية (راجع كتاب ليبسكاى لعام ١٩٨٠) . فى الواقع تختلف سياسة الإصلاح من زاوية البناء إلى زاوية أخرى منه (راجع كتاب مور لعام ١٩٨٧) . إن عملية تطبيق قانون على حالة ما تتضمن فى جوهرها تفسيراً وحكماً ليسا محددين فى معالمهما . (راجع كتاب بينر Beiner لعام ١٩٨٣) .

وأخيراً وكما تم توثيقه على سبيل المثال ، فى أدب تحليل الوظيفة فإن المحاولة لوضع تحديد دقيق لما ينبغى فعله هو عبارة عن دعوة للعمال للقيام فقط بتنفيذ ما تم تحديده ، وإهمال كل الجوانب الهامة لكن غير المحددة للأداء الوظيفى الكفء . وهذا الاتجاه واسع الانتشار إلى درجة أن له عدة مسميات ، مثل : نقل الهدف ، اختيار الصفوة ، العمل من أجل الحكم (السيطرة) ومقاييس ملتوية (راجع كتاب فوكس لعام

١٩٩١) . وفى إطار هذه العملية يصبح الموظفون منطويين على أنفسهم ومستائين من محاولات أسلوب القيادة لتقدير الأداء ولتقييم البرامج .

هل يعنى هذا أنه يجب ألا توجد قوانين ؟ ولكن ماذا عن المعادلة المتنامية التى تقول بأننا أمة «محكومة بالقوانين وليس بالرجال ؟» يخطر بالبال هنا مثال لطفل يترعرع ؛ إذ إننا نربط أنفسنا بعُقَد إذا ما حاولنا أن نحدد لأطفالنا شفرات معقدة من السلوك ، ويبدو أن أفضل إستراتيجية هنا هى إيجاد المستوى المناسب لتجريد المعانى . فمثلاً عبارة «كن لطيفًا مع أصدقائك» تصلح أفضل من قائمة لا متناهية من «لا تفعل كذا وكذا» لكى تغطى كل مناسبة . ففى داخل الحدود العريضة للمعيار المتفق عليه «كن لطيفًا» سيكون هناك يا للحسرة الكثير من التحفظ ؛ إذ إنه سيحدث تبادل فى الثقافة الأخلاقية فيما يتعلق بممارستها . تحتوى نظريتنا المستندة على النقاش للحكم تمامًا على مثل هذه القوانين العريضة والتى نطلق عليها اسم «ضمانات للنقاش» (راجع الفصل الخامس) . لكن لا تشكل هذه جوابًا لمجرى التفكير العادى لأزمة المسؤولية الديمقراطية التى استدعتها فكرة الفساد الوظيفى الواضحة فى ممارسة الديمقراطية التمثيلية . تفترض الجهود الإصلاحية مسبقًا التعرف على شرعية أو صلاحية ماهو الخطأ وبشكل دقيق .

## المبحث الثانى : الإصلاحات المتهورة فى مسلك التفكير العادى :

إنه من غير المعقول أن تكون المشكلات المتعلقة بنموذج الحلقة والمرتبطة بالديمقراطية التمثيلية قد مرت تمامًا دون مراجعة من قبل الباحثين والكتّاب . لقد كانت هناك دعوات للعودة لما يعرف بالديمقراطية «القوية» أو «المكثفة» والتى يمكن أن نقرنها بالميل للجمهور والتى سيتم مناقشتها فيما بعد (فى القسم الخامس من هذا الفصل وفى الفصل الثالث) . هناك جنوح مهيمن لأولئك الذين أدركوا المشكلات ، وتميَّز بإعادة التركيز على الأرثوذوكسية كمثالية ، وبتقديم إصلاحات متنوعة يمكن أن تكون قريبة جدًا من إدراك هذه المثالية . وبالنسبة للكتّاب - الذين كانوا أكثر تأثيرًا فى هذا المجال مثل : موشير Mosher, 1982 فى الإدارة العامة وبيرك Burke, 1986 فى أخلاقيات الإدارة العامة ولوى Lowi, 1979 فى علم السياسة - لهؤلاء جميعًا فإن فكرة التخلى

عن التفوق التشريعى المرتكز على السيادة الشعبية من غير الممكن التفكير به ؛ فالسيد لوى Lowi على وجه التحديد كان منتقداً لما أطلق عليه الجمهورية الثانية ، والتى تصور مشرعين تخلوا عن السلطة لصالح ثلة البيروقراطيين الإداريين الذين قاموا وقتئذ بصياغة ولاءات غير مقدسة مع جهات ذات مصالح خاصة تتفق مع وجهة نظرهم المنتظمة ، وهذا الأمر أوجد أدب ما يعرف بالمثلثات الحديدية أدى إلى الاستيلاء على المنظمة العامة . يفضل السيد (لوى) العودة إلى الجمهورية الأولى ؛ التى تؤكد على ضرورة العودة إلى قوة السلطة التشريعية .

يقترح مثل هذا الموقف البحث عن إصلاحات مؤسساتية تضعنا على طريق العودة إلى السيادة التشريعية للجمهورية الأولى . فإذا كان الممثلون هم ممثلون قاصرون لدوائرهم الانتخابية ، عندئذ نحتاج لأن نسهل على الناخبين عملية الانتخاب (وهو ما يعرف بقانون التصويت الآلى) . إذا استخدم الممثلون القوة التى يخولهم بها منصبهم لشن حرب حملات انتخابية غير مناسبة وسرية إلى درجة أنه يمكن شراء حملات انتخابية إعلامية مضللة ورشوية – عندئذ فإننا بحاجة إلى إصلاح مالى للحملات الانتخابية إضافة إلى تطبيق منهج يقيد (يحدد) مدة الولاية . يُهْدَر لهذا الغرض الوقت الكثير وحبر وجهود المتخصصين (العلاّمة) ورؤوس أموال سياسية لجمع وضم هذه التسويات الإجرائية . ولكن لأى غرض؟ تسهيل عملية الانتخاب يمكن أن يزيد من تسجيل أعداد الناخبين ، أو قد يوقف انحسار هذه الأعداد لكن ليس إلى حد كبير . إضافة إلى ذلك وبالرغم من أن الديمقراطيين يقومون بحساب هذه الناحية لمصلحتهم الخاصة لزيادة نسبة أولئك الذين سينتخبون لأن عملية الانتخاب عملية سهلة تهدف إلى زيادة التأثير على الناخب المتقلب والذى هو عموماً لا يعكس الرأى العام ، ويعد هذا خطوة أخرى باتجاه الديمقراطية الاستفتائية . أما بالنسبة لإصلاح تمويل حملة الانتخاب ؛ فتدل التجربة على أن النتيجة التى يمكن الحصول عليها ستكون فقط تغيُّر مواضع الخلل والثغرات فى الحلقة . إن تحديد مدة الولاية يؤدى بالفعل إلى فرض قيود على الإرادة الشعبية . باختصار يبدو أن اللعب بالآليات الإجرائية هو عبارة عن ممارسة متهورة وبدون جدوى . إن عملية ترقيع التسرب الحاصل فى جزء من الحلقة يؤدى فقط إلى زيادة حجم التسربات فى باقى الأجزاء ، وكما سنقترح ، فإن التسويات الإجرائية هى ليست إلا أعراضاً فقط لمرض أكثر أهمية فى فترة ما بعد الحداثة .

لقد تم تجاوز الإصلاحات الزائفة والفاترة المرتكزة على تقديم السرور للجمهور أو المصوتين على الصعيد السياسى بنفس النزعة على صعيد الإدارة . إن جولة قصيرة فى عالم أخلاقيات الإدارة العامة العويص والمتعارف عليه حاليًا ، وإصلاح الخدمة المدنية الحديثة العهد نسبيًا ـ توضح الصعوبات الناجمة عن محاولة إصلاح النظام عندما يستحوذ مفهوم الحلقة الديمقراطية على ساحة تفكيرنا . يمثل كلا المثالين المحاولات المحافظة للحكومة المحاطة بالمعسكر الدائرى ، وذلك عن طريق عقل (تكبيل) سيرة الموظفين فى الإدارة العامة ، وجلبهم فى نهاية المطاف تحت سيطرة مباشرة من قبل سياسيين منتخبين ومن يعينهم هؤلاء السياسيون وبدورها تبرز هذه الجهود على أنها ممارسات للسيادة العامة . نريد أن نعرض الآن التطابق بين نموذج الحلقة الذى ننبذه ومحاولة جعل البيروقراطيين أكثر خُلُقًا .

## أ - إصلاح المبادئ الأخلاقية :

يتمتع النموذج الكلاسيكى للإدارة العامة بمبدأ أخلاقى (راجع كتاب Plant, 1983) . بالرغم من أنه غالبًا ما يكون شكلاً ضمنيًا أكثر منه مضمونًا (راجع كتاب Ingersoll & Adams,1992) . وفى لغة الفلسفة الأخلاقية الأكاديمية فإن هذا النموذج هو بشكل رئيسى عبارة عن نظام نفعى أو تبعى ؛ حيث إنه يملك تعريفًا لما هو جيد (صالح) بالرغم من أنه تعريف شرطى . يوجد مبدأ أساسى يمكن بموجبه اشتقاق مايفترض أن يكون جيدًا (صالحًا) ، كما توجد نظرية للالتزام الأخلاقى مفروضة على الإداريين بصورتهم الفردية نطلق عليها اسم أخلاقيات القيادة (الأوامر) التسلطية .

### ١- الجيد (الصالح) :

صمم مبدأ النفعية من قبل التقدميين فى أوائل القرن العشرين (راجع كتاب T.L. Cooper لعام ١٩٩١ من ص ١١٠ – ص ١١١) . يلتزم المبدأ الأخلاقى للقيادة التسلطية بمقولة «تأمين أفضل ما يمكن لأكبر عدد ممكن» . وحسب فلسفة بنثامى Benthamite والتى نشأت منه هذه المقولة فإن الصالح والسعادة هما عبارة عن كلمتين

تستخدمان للدلالة على قيمة نسبية إيجابية مثلما السرور للألم . لاحظ أن هذا التحليل لايقدم وجهة نظر دقيقة أساسية كما هو الحال بالنسبة لما هو جيد (صالح) ، إنه حوار مفتوح : يجب أن تزيد المنافع عن الكلفة ، ويفوق الربح الألم . هذه المواصفات الدقيقة ذات النهاية المفتوحة للقيم النهائية تقودنا وبشكل منطقى إلى وجهة نظر إجرائية مفادها كيف يمكننا تحقيق السعادة وماهو صالح . يستطيع شخص ما أن يتجنب تعريف مما يتألف (الصالح) فى أى طريقة مادية . لايستطيع مبدأ النفعية أن يخبرك إلى أين تتجه ، لكن يمكنه فقط تزويدك بعملية قياسية يمكن أن يكون لها بعض الاستخدام . هذا هو منطق طريقة مبدأ النفعية . يمكن إنجاز أفضل مما هو صالح (جيد) إذا ما تم اتباع طرق مناسبة .

### ٢- السلطة المستمدة من الناس :

لأننا نفتقد الإمساك المُحْكَم بمقولة ماهى بالضبط السعادة ؛ فعلينا أن نتركها للأفراد ليقرروا ماهيتها . وإلى حد كبير يجب عليهم أن يكونوا أحرارًا من الحكومة للوصول إلى السعادة بواسطة مبادراتهم الخاصة فى المجتمع المدنى . وما دامت السعادة تتطلب ترتيبات جماعية (لأننا نتعامل مع ماهو صالح للجميع) فإن الوصول للسعادة يجب أن يحدث بشكل ديمقراطى وبموجب حكم أغلبية . إن «الصالح» أو «ماهو جيد» سيكون ما تقرر فعله ديمقراطيًا لكى نقدم السعادة ، لكن وجهة النظر هذه تُولّد قوة خطابية معتبرة كما اكتشف أوليفرنورث Oliver North عندما خرج منها متورطًا . وكما شرح السانتور (جورج متشل) للسيد (نورث) أثناء استجوابه عن تورطه بقضية إيران كونترا Iran - Contra قائلاً «إن للشعب الأمريكى الحق أن يكون على خطأ» والتى أراد بها أن يقول بأنه عندما يلعب المشرّع بالسياسة ، فبغض النظر عن التقلبات التى تظهرها هذه اللعبة فإن ما كان معروفًا على أنه خطأ أصبح الآن صحيحًا وما كان يعرف على أنه صواب أصبح الآن خطأ . إن الشعب عن طريق ممثليه هو المعيار وصاحب السيادة ، ولا يوجد معيار أعلىٰ والذى بموجبه يمكن الحكم عليه بأنه على خطأ .

## ٣- دور الإدارى الفرد :

وبهذا المنطق الذى لاعيب فيه والذى استنبطه (فينر Finer ١٩٤١ - ١٩٧٢) فإن البيروقراطيين من حيث هم بيروقراطيون ليس لهم إرادة نابعة من ذاتهم بالرغم من أنهم يمكن أن يشاركوا فى صياغة الخيارات عبر نشاطات سياسية غير محددة (أى عن طريق التصويت) ، كما يمكن لهم القيام بأداء دورهم فى صياغة الخيارات عندما يتمكنون من العبور عبر أبواب مكاتبهم . وهناك ، وفى مقابل تقديم الأمن، يجب أن يكونوا عبارة عن موظفين ينفذون الأوامر المشرّعة من قبل كل مستوى من مستويات المراتب العليا وصولاً إلى ممثلى الشعب ، وعندئذ وبشكل افتراضى يتم تمريرها للناس المعنيين والتى يمكن أن تتفق أو لا تتفق مع تطلعات ناخبيهم . يوجد هناك تطابق دقيق بين الدور الوظيفى الذى يقدم فعالية [٣] فى العمل والدور الخُلقى ، فكلاهما يتطلب إطاعة القوانين وإطاعة المشرفين الذين يقدمون التغيرات السلطوية للقوانين (كما يشير Appleby ١٩٤٩) . يتلخص المعنى هنا فى أن الخيار الأخلاقى الفردى مقيد بالاختيار لاتباع القوانين (وهوالشىء الأخلاقى الذى يمكن للفرد فعله) . أو خرق هذه القوانين من قبل اللجنة المفوضة ، أو عن طريق إغفالها (وهو عمل غير أخلاقى) . ففى غياب المسؤولية الهرمية سيحرم الناس من الإجراءات للتعبير عن سيادتهم ، وبالتالى من تعريفهم المتداول الرامى إلى تحقيق أفضل ما يمكن لأكبر عدد ممكن .

## ٤- الأوضاع الحالية المتداولة فى عالم الإدارة :

إن فلسفة القيادة التسلطية هى الطريقة التى يصف بها الطلاب النموذج التقليدى والإصلاحى للإدارة العامة . تشاطر الأرثوذوكسية فلسفة القيادة التسلطية بمكامن معينة فى قوتها وفى ضعفها . ويكمن مصدر قوتها الرئيسى فى الحقيقة القائلة بأنها لاتزال تشكل وجهة النظر المؤسساتية الرسمية الأساسية - أى أنها شرعية على الرغم من أن النموذج الإصلاحى التقليدى المتجسد بالأرثوذوكسية وبحلقتها المنادية بالسيادة قد مزقت وأضعفت ، ولم يتم استبدالها برؤية جديدة متماسكة ، وحيث إنها تشكل

(٣) الفعالية بحد ذاتها هى معيار أخلاقى مساعد فى مبدأ النفعية يعتمد على صلاحية بقية البناء من أجل إصلاحها الذاتى كوسيلة .

الافتراض الذى ليس له منازع أو الأسطورة التأسيسية المكونة من القيادات المنتخبة والصحافة والكتب المتعلقة بعلم السياسة وإنتاج الجمعية الأمريكية للإدارة العامة (كما ورد فى كتاب Mertins & Hennigan لعام ١٩٨٢، ص ٤١) ، فإنه من غير المفاجىء أن نرى الكثير مما يمكن تصنيفه على أنه مبادئ أخلاقية ينبع منها . وباستخدام الوسائل المتاحة لهم ، وتمرير القوانين والدعاية للإجراءات المتعلقة بهم – تحاول هذه القيادات المنتخبة تعزيز السلوك الخلقى عن طريق صياغة قوانين هى فى الأصل مصممة بشكل أساسى لضمان تطبيق قوانين الأخرى . لقد تم تصنيف بعض الناس على أنهم غير أخلاقيين ، وذلك لعدم التزامهم بالقوانين ، وعليه يجب فرض عقوبات شديدة جداً ضد أولئك الذين يخالفون القوانين ، ويجب استبعاد كل الإغراءات الهادفة إلى مخالفة القوانين ، وعليه فقد تم تأسيس مكتب حكومة الولايات المتحدة للمبادئ الأخلاقية (U.S. Office of Government Ethics) لإدارة المبادئ الأخلاقية للسلطة القيادية . من صفات هذا المكتب المميزة للمبادئ الأخلاقية هو مراقبة ما يسمى صراع المصلحة حيث النظر لكيفية تخلى شخص ما عن كونه محايداً عن طريق قوة مغناطيسية جاذبة مثل المال المستخدم بمهارة بواسطة أصحاب المصالح الخاصة ، ويمكن استبعاد تلك القوة عن طريق جعلها غير شرعية (تحريم قبول الهدايا) ، ويتم مراقبة ذلك بواسطة لجان تشريعية تحرص على تعزيز هذه المبادئ الأخلاقية ، وجعل الانتفاع الشخصى من ورائها أمراً صعباً (عن طريق سن تشريع ضد ما يعرف «بالأبواب الدوارة» أى التعيين المباشر لمجموعة مُورِسَ ضدها فى وقت ما فى السابق قوة إجرائية) .

نذعن إلى أنه إذا ما كان منطق نموذج الحلقة ومناقشة قوانينه بنتائجها الفرعية هى مزيفة كما نرى ، فإن محاولات تصحيحها عن طريق لجان إصلاح أخلاقية هى محاولات متهورة . إن التشريع فيما يتعلق بالمبادئ الأخلاقية وتقديم قوانين أكثر لا يمكن أن تردع الممارسة الضرورية للاجتهاد فى الرأى ؛ إذ يمكن لذلك فقط أن يؤدى إلى مضاعفة ملامة تلك الممارسة ، وإضافة القواعد المتعلقة بالمبادئ الأخلاقية إلى القوانين الأخرى المعمول بها تجعل من الصعب على صُنّاع السياسة المتمرسين أو المطبقين لها أن يتجنبوا خرقها أثناء قيامهم اليومى بواجباتهم الوظيفية ؛ إذ إنهم عندما ينتهكون واحدة فإنهم ينتهكون أيضًا قانون المبدأ الأخلاقى الموضوع أساسًا

ضد انتهاك القوانين . تصبح الحياة الإدارية فى هذه الحالة بالضبط مثل حالة المكوث بفضائل جيدة (صالحة) ، ولكن دونما أثر إيجابى على الواقع ، (ويصبح الوضع هنا كحالة مأمور المعلومات الأندونيسى الذى يرتدى بزة عسكرية وهو لا يحرك ساكنًا بشأن مسار المعلومات وتدفقها) . ومع وجود عدة طرق لإساءة التصرف فإن اللوم يمكن دائمًا أن يقدمه أى شخص يساء إليه عن طريق طمع شخص آخر ، أو بحسب الطبيعة الشخصية للشخص ، أو عن طريق أسلوب التعبير . وبعيداً عن إزالة الأمور الشخصية ، فإن النقاش المستفيض للقوانين يضمن وجودها .

## ب - إصلاح الخدمة المدنية :

إنه أكثر من مجرد صدفة تمرير قانون تشريعى يقضى بتأسيس مكتب المبادىء الأخلاقية فى الحكومة الأمريكية فى نفس السنة الذى مُرِّرَ به قانون إصلاح الخدمة المدنية فى عام ١٩٧٨ . لقد سُنَّ هذان القانونان كنتيجة لخلفية الانحطاط فى الشرعية الحكومية . ونزعم هنا بأنه يمكننا اقتفاء ذلك عن طريق القصور الكامن فى النظام الديمقراطى التمثيلى الأمريكى المعاصر . تُعيد كل من الإصلاحات فى المبادىء الخلقية والإصلاحات الشخصية التأكيد على نموذج الحلقة فى محاولة عقيمة لحل المشكلات الناجمة عن الالتصاق بهذا النموذج بعينه .

لقد وُجد مبدأ إصلاح الخدمة المدنية على جدول أعمال القائمين بالإصلاح على مستوى السلطة التنفيدية فى داخل وخارج الحكومة منذ تأسيس لجنة هوفر الثانية Second Hoover Commission المفوضة فى أوائل الخمسينيات (كما ورد فى كتاب Dillman لعام ١٩٨٤، ص ٢٠٦ - ٢٠٩ : وكتاب Knott & Miller لعام١٩٨٧ من ص ٢٤٠ - ٢٤٧) . لقد كان الهدف الرئيسى هو الضغط المكثف على البيروقراطية عن طريق إعادة النظر فى الإجراءات المتعلقة بالخدمة المدنية التى أعاقت ضبط موظفى الخدمة العامة المتفق على إمعانهم بالامتناع عن الانصياع للنظام . إن الالتقاء العرضى للانحسار الاقتصادى (الذى أدى إلى نسبة تضخم عالية رافقت النمو الاقتصادى الضعيف وارتفاع نسبة البطالة ومعدل الفوائد) والتمرد على وضع الضرائب والانتقاص من شرعية المؤسسات الحكومية التى رافقت فضيحة ووترجيت

Watergate Scanel وإخفاق سياسات معينة مثل تلك المتخذة بشأن الحرب الفيتنامية ، ومكافحة الفقر قد خلقت برمتها مناخًا ملائمًا لإنجاز الإصلاحات . وبالرغم من الحقيقة بأن اللوم عن هذه الأحداث يمكن أن يلقى بشكل مناسب أكثر على عتبة أبواب النخبة السياسية ، فإن السيرة الوظيفية للموظفين المدنيين كانت هى المستهدفة للعقاب والجزاء . وبالفعل فإنه بدءًا من عام ١٩٧٨ أصبح الهجوم على البيروقراطية إلى حد كبير جزءًا من الغرض العام للحملة السياسية والتى وحسب عملية التصويت التى قام بها جالوب Gallup فإن أكثر من (٦٠ ٪) من الجمهور الأمريكى رأى بأن «موظفى الحكومة الفدرالية لا يعملون بجدٍ مثل أمثالهم الذين يعملون فى وظائف غير حكومية» وأن «الحكومة الفدرالية تستخدم عددًا كبيرًا من الناس» وأنه «يُدفع للموظفين الفدراليين أكثر مما يستطيع كسبه العاملون فى الوظائف غير الحكومية» لقد أعرب الرئيس جيمى كارتر Jimmy Carter عن رأيه فى معرض اقتراحه بشأن سن القوانين التشريعية كما يلى: «يظن الناس بأنه يوجد الكثير من الموظفين الحكوميين إلى حد أنه لايوجد لهم عمل كافٍ يقومون به . وأنهم يحصلون على مرتبات لاتتناسب مع العمل الذى يقومون به ، وأنهم بعيدون عن تحمل النتائج الناجمة عن عدم أهليتهم» (وثائق مجلس الشيوخ الأمريكى ، ١٩٧٨، ص ٢٤٣ - ٢٤٤) .

وبالرغم من أنه يوجد العديد من المظاهر لإصلاح الخدمة المدنية ، فإن الحكم على تقدير الأداء هو الأهم على اعتبار أنه جسد الحملة الإصلاحية الجزائية والعلمية (راجع كتاب Fox لعام ١٩٩١وكتاب Thayer لعام ١٩٧٨) . وبعبارة أبسط لقد كان الحكم على تقدير الأداء هو المفتاح لزيادة السيطرة الإدارية . ففى عدده الأول ، لم يتردد المكتب الأمريكى لإدارة شؤون الموظفين المنشأ حديثًا من تحديد موقفه وأهدافه بوضوح كما يلى :

*ربما كان مفتاح المشكلة فى السنوات العديدة الماضية فى إدارة شؤون الموظفين العامة هو غياب استجابة موظفى الخدمة العامة لحاجات الإدارة . إن الهدف المهيمن فى الإصلاح الوظيفى العام يهدف إلى تحقيق استجابة موظفى الخدمة المدنية للإدارة ومن ثم للجمهور بصورة عامة والتى تجاهه تكون الإدارة تحديدًا (وليس الخدمة المدنية فى إطارها العام مسؤولة عن نتاج عملها فى نهاية المطاف؟ !) . (المكتب الأمريكى لإدارة شؤون الموظفين ، ١٩٧٩، ص ١٠) .*

وبجرة قلم من الرئيس جيمى كارتر تم إنعاش الطروحات الكلاسيكية التى تتساءل عن طبيعة العمل والإدارة فى القطاع العام بما فى ذلك الانشقاق الفكرى المحزن الحاصل بين علم السياسة والإدارة (قارن كتاب Ban & Ingraham لعام ١٩٨٤ ص ٢) . أكرر ثانية بأنه ينبغى السيطرة وبإحكام على الموظفين المدنيين غير المنتخبين ، وفى هذه الحالة يتم تقييم الأداء بعلاقته مع الأهداف الإدارية . وهذه الأهداف بعينها يفترض أنها مشتقة من القانون الذى تمت الموافقة عليه من قبل المسئولين المنتخبين الذين بدورهم كانوا قد حصلوا على مباركة الإدارة الشعبية .

هل تشبه الديمقراطية إلى حد كبير نظرية فن النقاش ؛ إذ إنه من غير المعقول أن تستمر الصلة السخيفة بين سوء السيرة الوظيفية للسياسيين والنتائج الناجمة عن الآلية الهادفة إلى إحكام السيطرة على الموظفين المدنيين الذين لايمكن توجيه اللوم إليهم .

لقد تمت مناقشة الحقيقة بأن الموالاة لنموذج الحلقة يقود إلى كل من المبادئ الأخلاقية الفاسدة ، وإلى سياسة فاسدة فيما يتعلق بالموظفين ، إذ إنه لايوجد مكان فى هذا المنطق المستند إلى شبكة محكمة من القيادة والسيطرة على الأفراد الأخلاقيين الذين يشغلون وظائف عامة لممارسة الاستقلالية المكملة للأداء التنظيمى . إن عملية التزاوج مع نموذج الحلقة يؤدى إلى عدم القدرة على تجاوز الأساليب الإدارية التى وضعها السيد تيلر Taylorist management style .

وبعبارة مجردة ، يسمح لنا نموذج الحلقة فقط بلبس بردة الديمقراطية إذا ما كنا ديكتاتوريين فى موقع العمل . وبشكل عكسى ، حتى نكون ديمقراطيين فى موقع العمل يعنى أن نقوم بسرقة السيادة ؛ فعدم الارتياح لهذه الفرضية يروج فى أذهان طلاب الإدارة العامة إمكانية العمل بالتنظير .

## المبحث الثالث - البديل المستند إلى المبادئ المؤسساتية والأحكام الدستورية :

إن التشكيك بالتمثيلية الديمقراطية هو بمثابة لعنة وفرصة : لعنة على الإدارة العامة ؛ لأنه يحرمها من الوصول إلى السيادة العامة غير المفهومة على الصعيد العام . إن

أسيادنا السياسيين نحن فى الإدارة العامة يظهرون سلوكًا مرتبطًا بالدجالين والغوغائيين وأحيانًا بالمحتالين متباهين تحت يافطة مزيفة لكنها مزركشة بأنهم يمثلون إرادة الشعب . إن الأخطاء الفكرية المرتبطة بالديمقراطية التمثيلية تمنح فرصة ؛ لأن مفهوم السيادة بعينه يمكن إعادة تعريفه ليتضمن الإدارة العامة ، ولكن فقط إذا ما أمكن جعلها ديمقراطية بمعنى جديد نوعا ما (وفى إطار غير انتخابى) . إن الاستجابتين المهيمنتين حتى الآن بشأن هذا المفهوم المضطرب هما المبادىء الدستورية وتنشيط دور المواطن . وكلتاهما مدينتان بتركيبتهما الخاصة إلى المتطلبات المتعلقة بالشرعية والمسؤولية ؛ إذ إن الأول يحل محل المبدأ الدستورى بالنسبة للفائزين بالانتخابات المهنية . وهنا فإن الولاء إلى الشعب ذى السيادة لا يحتاج إلى مساومة إذا ماكان بالإمكان إظهار أن للمبادئ الدستورية أولوية فوق أولئك المنتخبين . ومن لفيف الطائفة التى تنادى بأوامر متضاربة يمكننا أن نختار من الذين ينبغى أن نطيعهم عندما يتم إرشادنا من قبل المؤسسة الدستورية . أما الثانية فتبحث عن تجاوز الحلقة المنتخبة ، وذلك بالذهاب مباشرة إلى المواطنين ذوى السيادة . وهنا يوعز إلينا أن نقوم باستبدال الديمقراطية الانتخابية التمثيلية والضعيفة بديمقراطية مباشرة قوية . نتجه أولاً لاكتشاف البديل الدستورى .

يعنى الحكم الدستورى أشياء مختلفة فى نصوص وآداب مختلفة . يستخدم الاصطلاح هنا لكى يعرف صنفًا من مواضيع البحث والتى هى الآن قوية وكاملة بشكل كافٍ لكى تتأهل كنظرية بديلة تتنافس لاستبدال (الأرثوذوكسية) فى مجال الإدارة العامة . وفى هذا المعنى يعتبر السيد رور John Rohr النصير الفكرى القيادى لمذهب الحكم الدستورى . ترتكز حالته القاضية بإعادة إنشاء أو تأسيس الإدارة العامة على قراءة محددة لهذا التأسيس هى الأكثر تأثيراً كحجر الزاوية لبيان بلاكسبيرغ العام (Wamsley ، ١٩٩٠ ، ص ٢٣) وكمقطع لتفسيرات متنوعة بدءًا من مورجان D.F. Morgan (١٩٩٠) إلى تيرى وسباسير Spicer & Terry (١٩٩٣) . وحيث إن رور الواسع المعرفة بشكل مثير هو شخص موهوم فإن مناقشته بحد ذاتها فى عام ١٩٨٦ جديرة بالشرح والتمحيص الدقيق .

## أ - أطروحة رور البحثية :

إن صراحة (رور) تبدو من خلال الجمل التالية : إن الهدف من هذا الكتاب هو إضفاء صفة الشرعية على الوضع الإدارى فى عبارات تصلح للمبدأ الدستورى (رور ١٩٨٦ ، ص iX) . لكن كيف يمكن للإدارة العامة * Public Administration أن تكون بناءً حكوميًا شرعيًا دستوريًا كحقٍ خاصٍ بها فى الوقت الذى لا تظهر فيه حاليًا أى كلمة (إدارة) فى الدستور المكتوب ؟ إن جواب (رور) هو أن الدستور هو أكثر من العقد الخاص الذى يمكن للوثيقة جمعه (تصنيفه) ، فهو عبارة عن ميثاق (ص x) . وبإعطاء نفحات دينية للميثاق يبدو هنا أن (رور) يعنى بأن العقد خلافًا للميثاق هو عبارة عن رسالة لاتفافية بين حزبين أو أكثر ، بينما الميثاق هو عبارة عن الروح . لكن كيف يمكن لشخص ما أن يقرأ الروح ؟ إن جواب رور هو أنه ينبغى قراءتها من خلال تفسير كتابات هؤلاء الذين انشغلوا فى الجدال (ص . ٩) والتفسير هنا هو التفسير النقدى للنص . وبالنسبة للسيد (رور) فهو يملك هذا التفسير كموضوع له نص موسع بما فى ذلك الدستور الحقيقى (أى الأوراق الفدرالية) علاوة على كتابات أولئك المناهضين للفدرالية ، إن هدف التفسير هو تقطير حقائق جوهرية أكبر وأكثر من لفظ النقاط البليغة (المثيرة للحماس) التى يقدمها المتناظرون فى خضم تلك اللحظة . وفى هذا الإطار فإن الوثيقة الدستورية نفسها هى مجرد التركيب الإنشائى المبسط واللفظة القوية غير المحددة المعالم بصورة مصيرية ، والتى عادة ما تكون مقدمة فى إطار التوتر والعداء على نحو يوسع الجدال الهادف ويدرء نقيضه .

وفكرة الدستورية بهذا المعنى هى بالتأكيد مفهوم أكثر احتواءً من مبدأ الدستور المنقّر ، والذى عادة ما يتسم بنزعات تحكيمية وإصلاحية متشددة . إن المبدأ الدستورى كمصدر تشريعى للوضع الإدارى هو فى الحقيقة القدرة على التأسيس . «الدستور هو عبارة عن رمز لتأسيس الجمهورية وفى عالم السياسة فإن العمليات التأسيسية هى عمليات تقريرية (إيعازية) Rohr ١٩٨٦ص ٧» إن مصدر السلطة لأنظمة الحكم يتمثل فى التشريع التأسيسى نفسه (ص ١٧٩) . لكن ماهو مفهوم التأسيس ؟ فى تاريخ الفلسفة السياسية إن العديد من المفكرين المنقسمين بآرائهم

* كتبت بأحرف كبيرة هنا للقبول الطوعى بدون جدال للعرف المتبع من قبل باحثى بلاكسبرج .

يعظمون المبادىء التأسيسية : فبالنسبة لأفلاطون على سبيل المثال إذا لم يكن بالإمكان تحقيق مثالية الجمهورية ، فإن الوضع الثانى الأفضل يتلخص فى قوانين ناجمة عن التأسيس . وفى السياق نفسه ، يستقر روسو Rousseau على تشريعات للمشرع مبدأً بذلك إمكانية انبثاق الظواهر المؤسساتية للإرادة العامة . إن النظرية المرتكزة على التعهد الاجتماعى بشكل عام مثل تلك التى جاء بها هوبز Hobbes ولوك Locke ومؤخرًا رولز Rawls تتصور بعض اللحظات التأسيسية فى حين يجتمع الناس لأسباب متعددة لخلق ترتيبات غير قابلة للإلغاء للعيش بسلام على الأقل إن لم يكن بعدل وبانسجام ، ويقترح (رور) أن مفهوم التطور التاريخى الأفضل بالمرتبة الثانية هو نفسه ما يدور فى ذهنه ، وبهذا المنطق فإن العمليات التأسيسية يمكن تقريبها إلى درجات مختلفة للوصول إلى العدالة أو الحقيقة المطلقة . بالرغم من أنهم يمثلون حلاً وسطًا لهذه العدالة المطلقة ، وأنهم يتباينون من مكان إلى مكان آخر ومن وقت إلى وقت آخر (مثل هذه الاختلافات هى حركة يؤسف لها مقدمًا فى سياق الطيف الذى ينتقل من المثالية إلى المظاهر) ، وهذه الاقتراحات (التقديرات التقريبية) عادة ما تعتمد على حكمة البشر (أنها تعاني من نقصها) والتى تستخدم كوسائل لتقديم الحقيقة أو العدالة . وفى حالة تأسيس الجمهورية الأمريكية فإنه لم يوجد حكيم مهيب واحد كان ضالعًا فى عملية التأسيس كصانع للقانون ، بل بدلاً من ذلك توجد لجنة مهيبة يقوم أعضاؤها بالمناقشة والطرح . إن ابتكار (رور) إذًا يهدف إلى تجسيد عملية التأسيس لكن ليس بالمؤسس ولاحتى بالمؤسسين الأوائل ، بل إن العملية التأسيسية تكمن فى الأفكار والمبادىء التى تتدفق بين المشاركين وبينهم وبين أولئك الذين يحاورونهم «تكمن العملية التأسيسية فى النقاش» (ص ١٣٩) [٤] . وهكذا عندما نُقسِم قَسَمًا لحماية الدستور، فإننا نقسم لكى نحترم ونُفعِّل عملية النقاش ، وإلى حد ما فإننا نُقسِم أيضًا لكى نُشرك أنفسنا فى المناقشة [٥] .

(٤) إن (رور) حق بالتأكيد عندما اشتكى فى ندوة عام ١٩٩٣ بأن (سبايسر Spicer) و (تيرى Terry) قد أساءا قراءته . إنها ليست شخصية المؤسسيين المعنيين التي هي قيد البحث هنا . هم فقط مجرد قناة للوصول إلى الحقيقة العليا . وكما فعلوا يبحث رور عن وقائع محددة أو حساب فى مرتبة عليا لا يمثل المنطق للمصلحة الشخصية المشكلة كما جاد فى بيوكانان وتالوك ١٩٦٢ (Buchanan and Tullock 1962) لكن مكملة لسياسة الترتيبات المناسبة لتطوير الفضيلة .

(٥) وبالرغم من أن التفسير متأصل بشكل جيد فى نصوص رور إلا أننا نعترف بتفسير بسيط لأنفسنا ، وهو تفسير غير موثق .

السؤال الآن هو كيف أن كل هذا الحديث عن العملية التأسيسية يتصل بالإدارة العامة ؟ يقدم رور (١٩٨٦) ثلاثة ادعاءات متواضعة : «إن الوضع الإدارى متوافق مع الدستور ، وأنه يهدف إلى التحقق من تصحيحه ، وإلى القيام برأب الخلل الرئيسى الطويل العهد» (ص ١٣) .

أولاً : بالرغم من أن الإدارة العامة تمارس سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية فإنها لا تعارض النموذج المريح القاضى بالفصل بين السلطات ، وذلك النموذج يمكن استنتاجه من مناقشة العملية التأسيسية .

ثانيًا : توفر الإدارة العامة «عملية متوازنة «دستورية مصممة أصلاً للمجلس التشريعى غير المنتخب .

ثالثًا : توفر الإدارة العامة معيارًا لتمثيل السكان والذى يتم تطبيقه بشكل غير كافٍ من قبل السلطات الدستورية المتزمتة .

## ب - نظرة فاحصة للمبدأ الدستورى :

لقد حاولنا تصوير المبدأ الدستورى فى ضوء التعاطف الحقيقى الذى نشعره تجاهه والسبب الذى ندافع عنه . إن الشرعية الدستورية للإجراءات التى تحاول الحكومة ممارستها هى بالتأكيد جديرة بجهودنا . إن بيان بلاكسبيرغ العام الذى يرتكز على الشرعية الدستورية التى تجسد كرامة يستحقها الموظفون العامون العاكفون على العمل فى المنظمات الإدارية . وكمحاولة منسقة أولى لاستبدال المفاهيم الإدارية الأرثوذوكسية المختلة وظيفيًا يقدم البيان العام طريقًا ونهجًا لجميع الجهود الإصلاحية اللاحقة قبل أن تواجه هى الأخرى أيضًا نقصانًا فى نموها وتراجعًا فى فعاليتها ؛ فتصبح حينئذ كالمقاص المستخدمة للتحطب حيث تفقد حدتها بمجرد البدء بالتقطيع الأولى للحطب .

وفى نهاية المطاف فلقد جعلتنا المبادىء الدستورية نشعر بالفشل ؛ لأنها وببساطة محافظة جدًا . إنها رجعية حسب معنى (Burke) النبيل لكنها لاتزال تقييدية . إن الدفاع عن الوضع الإدارى عن طريق التفحص الدستورى يقودنا إلى العودة للوراء بدلاً من السير إلى الأمام ، إن محاولة إنقاذ الوضع الإدارى من هجمات الأشخاص الراضين بوضعهم من الداعين للتحرر الفكرى يحاربون المعركة على أرضية خاطئة ،

وينتهى الإنسان إلى كونه مجبراً على تأكيد وتعزيز العديد من الترتيبات الإدارية (الراهنة) بالرغم من أن الأمر يستحق بدلاً من ذلك الميل باتجاه التحول والتغيير الجذرى فى الوضع الإدارى ، وهو أمر يكرهه أولئك اليمينيون المناهضون للتغير الذين يقودون إلى حصن صغير يائس لا يتسم بالثبات ، يجد المرء نفسه يحارب إلى جانب ذلك نقمة الوضع الإدارى فى سالفه وحاضره ومستقبله والمتمثل فى تأصيل البناء الهرمى للسلطة ، والحواجز المؤسسية الهشة ، وبناء الإمبراطوريات الإدارية راجع على سبيل المثال (تحدى) Kronenberg فى عام ١٩٩٠ وكل الأمراض المؤسسية والإدارية السقيمة الأخرى التى يتطلع العديد منا فى يوم ما إلى تجاوزها . وكما يقر باحثو مدرسة بلاكسبيرغ أمثال Wamsley والآخرين فى افتتاحيتهم لعام ١٩٩٠ الذين اعتنقوا المؤسساتية والسلطوية على الأقل كبديل مقبول للفوضى الداعية للتحرر الفكرى وللحق المتجدد نعتقد أن هذا يشكل انهزاماً علنياً . إن الدفاع عن الوضع الراهن يسلب المنظرين فى الإدارة العامة الاستقلالية المطلوبة لتخيل حالات أكثر تحررية من العمل والسلطة . يجب علينا أن نكون يقظين لكى ننتهز الاتجاهات التى هى قيد التطوير ، وأن نستخرج منها علاقات إنسانية متداخلة أكثر توثيقاً ، وسيؤدى ذلك إلى خصومات مزعجة مثل استبعاد حالة التكريس والموظفين المدنيين المحليين والنخبة التى تتجسد بالدور الذى يقوم به من يصلون إلى مراتب عليا من الخدمة المدنية والذى يقترح لهم (رور) دوراً برلمانياً واضحاً وهو أمر ممكن ، ولكن ما من أحد سيتبناه . وهناك اعتراضات أخرى أكثر أهمية والتى نتفق بها مع الآخرين مثل اتهام ستيفز ١٩٩٣ بذريعة الفكر (مذهب فلسفى يقول بأن الآراء أو «الفكر» أدوات تستعمل لإرشاد العمل وتغيير العالم وقيمة الأفكار تقاس بنجاحها عند العمل) للمؤسسين ، أو كوبر فى عام ١٩٩٠ الذى عارض مبدأ نسب الأشياء إلى الأداء الحقيقى للمؤسسات لا تحتاج منا إلى إعادة ذكرها وتكرار شرحها . إن المبدأ الدستورى (وبقدر اعتماده على نفس مبادرة بلاكسبيرغ) [٦] يجب لا يُعطى حيزاً من الامتياز فى المحادثة الحاذقة للوصول

(٦) وبالرغم من اعتمادهم على المبدأ الدستورى ، فإن قسماً كبيراً من البيان العام يمكن إنقاذه إذا أرادوا التخلى عنها . إن حالة جودسيل (Goodsell) للمصلحة العامة ذلك الجزء من وجهة نظر الوكالة غير المتعلقة بالمؤسسات كماهى وفن النقاش الذى أتى به وايت (White) فيما يتعلق بالسلطة لاتقف بمفردها فحسب ، لكن فى رأينا يمكن أن تتحسن إذا تحسنت السلطة (كلتا المقالتين فى كتاب Wamsley et al., 1990) .

إلى نموذج بديلى ؛ لأنه يميل إلى مناقشة دفاعية وتنكيلية ، ويفتقد إلى مدلول قوى ، ويبدو أنه مقيد تماماً بفضل المبدأ المؤسساتى الضمنى لإعطاء بناءات إدارية لأسلوب الحكم .

## ١- المجادلة التنكيلية (النقاش المشوّه) :

لايمكن للإنسان إلا أن يبدى إعجابه بالمعرفة الدستورية الحريصة والساعات المتعددة من القراءة المفرطة بالاهتمام بدقائق الأمور التى عرضها رور (١٩٨٦) فى كتابه بعنوان «إدارة الدستور» . قلّة هم الذين يوافقون على مبارزته على هذه الأرضية . لقد كان هو أيضاً أميناً ودقيقاً بشأن نتائج هذه الأعمال . على أن أقوى حالة يستطيع القيام بها من أجل الشرعية الدستورية للإدارة العامة تظل - وباعترافه - ضعيفة . لم يكن رور فى نسقه المعرفى طالباً لمعايير مريحة للحكم ؛ فالأمر ليس بنسق الحصول على إذن بغرض الشعر ، إنما كان القصد هو الدفاع عن البيروقرطيين ، وهو مقصد عادل ... ولذلك طلب منا أن نعلق البروتوكولات العادية للنقاش المتبحر بالعلم . ولقد تم الاستعانة بمقولة أرسطو التى مفادها أنه لا ينبغى التوغل بالدقة أكثر مما يقبله الموضوع لتبرير مثل هذا التعليق . من جهة ، يعتبر التجديد ذاته كمقياس للتقييم الإيجابى للنقاش ، وحتى لو سوغنا كل هذه الفتاوى ، ففى نهاية المطاف فإن المبدأ الدستورى لا فضل له كثيراً فى تأسيس بناء الإدارة العامة ، وبالتالى فإنه لا مجال لأن تكون هذه الإدارة متوافقة بالكلية معه . لكن وبذلك المنطق فإن الإدارة العامة هى ليست أقل شرعية من الرئاسة القيصرية ، والقضاء الدفاعى ، أو لا سمح الله مجموعة المراوضين فى واشنطن . ولمثل هذا الإنتاج أو الدور ، فإننا نعتقد أن رور يطلب ثمناً باهظاً جداً . ولخرق الفصل بين السلطات ، تم دفعنا لتبنى المعايير الأكثر استرخاءً التى يمكن قراءتها من العامة (Publius) . وبهدف الاستقلالية لإطاعة أى سيد تتنازل الإدارة العامة لسماعه فإنه يطلب منا أن نطاوع ماهو شبيه للبناء البرلمانى الذى تم التخلى عنه منذ زمن بعيد وعجلته ذات التوازن المجازى . إن هذه المحاكمة العقلية بالرغم من أنها ليست مضللة إلا أنها مع ذلك تخفق فى الإقناع . إن إحدى الصعوبات المهمة بنفس السياق هى ماندعوه لغز تبدد المدلول .

## ٢- المدلول المتبدد :

إن معايير نظام الحكم والتى منها حرص البيروقراطيين الأمريكيين على استنتاج مبادئهم الحلقية (Rohr 1989) هى مدلولات متبددة (Fox 1993) مثل السحابات وأقواس القزح فإنهم يختفون عندما يتم تناولهم بالمعالجة . وهكذا أيضًا يبدو الوضع مع مجموعة من المفاهيم مثل : الدستور ، المبدأ ، العهد ، العقد ، التقاليد ، التأسيس ، والنقاش ؛ ففى كتاب رور يتم تعريف هذه المفاهيم بشكل حشو كلامى لصلتهم مع بعضهم البعض فقط، فنجدها مثلاً تتخذ الشكل التالى : ماهو إكس X ؟ إنه واى Y . ماهو واى Y ؟ إنه زد Z . ماهو زد Z ؟ إنه إكس .X (فعلى سبيل المثال ماهى القيم الدستورية ؟ إنها تمثل قيم نظام الحكم . وماهى قيم نظام الحكم ؟ إنها تمثل السياسة . وماهى السياسة ؟ إنها تلك المجموعة السياسية التى يتم إيجادها إلى حيز الوجود بموجب الدستور) وعلى نسق هذه الصورة الكلاسيكية الكاريكاتورية للخدعة البيروقرطية ، فإن شخصًا ما يتم نقله من إدارة أو مؤسسة إلى أخرى دون قناعة أو رضاء . وبشكل محدد ، إذا كان الدستور مدينًا بصلاحيته ليس إلى الوثيقة التى تسمى دستورًا بل إلى المؤسس ، وإذا ما قطع المؤسس على نفسه عهدًا هو نفسه معتمدًا على المبادئ التى تقيد المناقشة ، كيف يمكن لأى شىء هام يتعلق بها أن يتأكد وبثقة ؟ أو بالحقيقة ، وببراعة تفسيرية بسيطة ، ففى واقع الأمر يمكن تأكيد أى شىء وبجرأة . وإذا ماكان الشخص غير مقتنع بالنتائج الناجمة عن القراءة الدستورية المباشرة ، فإنها فقط تساهم فى توسيع القيم الثابتة للنقاش . إلى أى حد يمكننا الإفلات من المبُروزين والموقّعين ؟ إذا ما شاورنا المناهضين للفيدراليين من اليسار ، كما فعل رور فهل ينبغى علينا أن نستثنى الموالين البريطانيين فى اليمين ؟ وإذا كان الأمر كذلك إلى أى مبدأ من الاستبعاد نستند ؟ ألا ينبغى علينا أيضًا أن نقول بأن المذكرات النظيفة لمتعاونين مع متآمرين غير مهتمين بالتمردات التى أشارإليها شاى وويسكى ؟ وماهو الإطار الزمنى الاعتبارى الذى يحدد فترة التأسيس ؟ هل نحن لا نزال فى طور التأسيس عندما نُقسِم بأن نؤيد وندعم المناقشة ؟ إن النقطة التى تمت صياغتها علنًا هى أن الشرعية الدستورية عبارة عن وهم باطل محاط بلغز محير .

## ٣- مفهوم المؤسساتية :

ماهو تأثير محاولة ترسيخ الإدارة العامة فى الدستور بمقتضى مفهوم المؤسساتية الجديدة التى أظهرت نفسها فى بيان بلاكسبيرغ العام ؟ نعتقد أنها تقدم قوة معينة ووزنًا يؤدى إلى إنهاء التأكيد الزائد الذى نعطيه للمؤسسات ، أو الأسوأ من ذلك كما تعطيه المؤسسات لنفسها . ويقودنا هذا الأمر بدوره إلى «تصعيب التصنيفات» والتى تهيج ذكريات الماضى للمبدأ المؤسساتى المخزى ، فى حين أنه تم حسر أولوية الاهتمام العلمى إلى دور البناءات الإدارية على حساب الوظيفة والترتيبات الرسمية المكتوبة على حساب الممارسات الحقيقية غير الرسمية والبديهيات الظاهرة على حساب الحقائق الكامنة .

إن الوحدات الصغيرة (المينو بروك Minnowbrook) كبناءات إدارية مرسخة على أسس مؤسساتية والتى تشكل انسلاخًا راديكاليًا عن مسار الإدارة العامة ، ومع ذلك تحتفظ بتقاليد إدارية كما ادعى باحثو بلاكسبيرغ وحسب ما جاء فى كتاب (Wamsley et al., 1990) هى أمر ممكن ، ولكن هناك خطر من وقوع هذه البناءات فى مستنقع مؤسساتى عقيم . إن التفكير من خلال الإطار الدستورى يجعل الانتباه مركزًا فقط على التصنيفات المؤسساتية ، مثل : ما طبيعة السلطات الرئاسية ، ومن المعنىّ باستصدار فواتير الضريبة ، ومن يتخذ قرار الحرب ، ومن الذى يصادق على المعاهدات ، وهل من صلاحية الرئيس أن يُسرّح وزيرًا وافق عليه البرلمان ؟ إلى غير ذلك من الجدل غير المجدى . إن التفكير فى هذه الأدوات الدستورية يقود العقل إلى طرق مبتذلة بين النصب التذكارية والمتاحف الرسمية فى واشنطن . لقد تخلى علم السياسة كمجال بحث عن مثل هذه المعالجة منذ ثورتين سابقتين ولأسباب وجديرة بالاهتمام . إن جيل الباحثين المعروف بصلابة رأيه وعناده والعائد من الحرب العالمية الثانية لكى يدرب على مبدأ (G I Bill) لم يكن مقتنعًا بأن الحقيقة الفرضية التى تم وصفها عن طريق الدساتير لها علاقة وثيقة بالسياسة كما تمت ممارستها . لقد تم تجنب الطلاب المختصين بعلم السياسة المقارن بشكل خاص عن طريق محاولة وصف الاختلافات بين الأرجنتين والاتحاد السوفيتى سابقًا بعبارات خاصة بمؤسساتهم . لقد وجد الأمريكيون نفس النزعة الأكثر راديكالية للسلطة فى كل مكان ، ولقد تم وبصعوبة ضبطهم بواسطة الضوابط الدستورية القاسية . لم تكن الرموز المؤسساتية بنوكًا تحتوى على نهر متدفق من السلطات ، لكنها كانت فقط عبارة عن نتوءات يتدفق الماء

من حولها ومن فوقها ومن خلالها . إذا أراد اللصوص الأقوياء بمرتبة بارون (نبيل) التغلب على الأخطاء على مستوى الدولة فيما يتعلق بهم ـ يقوم الدستور بالتوفيق فيما بينهم عن طريق تشكيل شركات لتكون منفردة وذات حقوق ، وإذا ما شعرت الشركات بالتهديد من قبل السياسيين الوطنيين فى دول العالم الثالث فإن الدستور لايمنع تدخل الجيش الأمريكى لمصلحتهم . وكما أوضح رور Rohr (١٩٩٣ – ص ٢٤٦) ، إذ كانت الفترة التأسيسية تقريرية لعلم السياسة الأمريكية وهذه مجرد حقيقة ، لماذا يتسامح الأمريكيون مع الممارسات المعارضة بشكل إيعازى مثل الحملات الانتخابية السياسية السلبية والمخادعة ؟ من هنا تنشأ هذه المعايير السياسية التقريرية الأخرى مثل كسب الانتخاب على أى حساب ؟ إن أول ثورة فى علم السياسة بعيداً عن المؤسساتية هى الثورة السلوكية تعيسة الحظ ، لكن لايجب أن يعمينا هذا عن القصور الذى خلفته وراءها ، الحمد لله على الخلاص منه . إن الثورة الثانية (لما بعد السلوكية) وُجهت باتجاه إعداد سياسة (للخدمة التى من أجلها Wamsley على سبيل المثال قد زينها بشكل يستحق ذكره) ولكن دون العودة إلى المؤسساتية وهى عبارة عن تطور لا ينبغى أن يمر دون ملاحظة .

يوجد الآن ولع مؤقت للمؤسساتية الجديدة فى علم السياسة لكن التأثير الوسيطى للمؤسسات يمكن اعتباره خبراً جديداً فقط بالنسبة للاقتصاديين . يبدو أن الهدف من ذلك هو أن المؤسسات تؤثر على السلوك ، وأن هذا التأثير لم يتم التأكيد عليه من قبل السلوكية والفردية التحررية والعلماء الرياضيين لعلم الاقتصاد الإنسانى ، ويتطلع المرء أن ترتقى هذه الحقائق بسرعة إلى وضع بائن بنفسه ، وعليه لا ينبغى على الشخص أن ينضم إلى مدرسة مؤسساتية جديدة حتى يتم اعتباره واحداً ممن يشددون على تعليماتها ، وألا تقيد المؤسساتية الدستورية البحث عندما يتم إعارتها قدراً بالغًا من الاهتمام . إنها تحرف فكرنا وتعوج عدساتنا الإدراكية للخلف باتجاه ما تزدرى منه النظرية التنظيمية على أنه نظام بطريقة مغلقة . نعتقد بأنه من الأفضل لنا أن نكف عن المؤسسات الفكرية كونها إما كيانات (لها مؤسساتية) أو كحوادث مادية (لها مؤسس) وبدلاً من ذلك يتعين علينا أن نرى تسلسلاً متكرراً لممارسات خاصة بمذهب تعرّف الظواهر الذى يوضح درجات مختلفة من الاستقرار (ويمكن للمرء أن يضيف إلى ذلك مفاهيم مثل علاقات التأثير والتأثر ، الجدارة ، المصداقية العلمية) .

تساعدنا هنا نظرية غيدنز Giddens المتعلقة بالبناء (الإدارى الاجتماعى) لعام ١٩٨٤ فى تطوير الإطار الذى يتجاوز المؤسسات وهى فى ذات الوقت (وعن طريق التزاوج ما بين التركيبة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية) ، تميز بوضوح التأثيرات الخاصة للمؤسسات . فى الفصل الرابع سيتم الحديث عن المنهج البنائى فى إطار يقترح (مفهوم مجالات الطاقة) ، والذى نستخدمه لتغيير نتائج ترسبات المؤسساتية والعادات الثقافية على السلوك فى حين نتجنب الوجود المادى للمؤسسات الرسمية المحددة . تسمح نظرية البناء لأى منا أن يلحظ بكثب الممارسات السلوكية التى تقود إلى صياغة وتشكيل مايُعرف بـ«المؤسسات» ، وسنلاحظ هنا بأن بناء المؤسسة شبيه كل الشبه بالممارسات السلوكية ذاتها عند بدء تكوينها الاجتماعى . بعض هذه الجوانب الشبيهة بالمؤسسة ولكنها لم ترق بعد إلى ممارسات مؤسساتية كاملة والتى هى محط اهتمام معين فى (الفصل الخامس) – تشمل الائتلافات المؤسسية ، وشبكات الاتصال ، والأنظمة الفرعية للسياسات ما بين المنظمات ، وفرق العمل المتصلة بشؤون العدل والإدارة المحلية ، ولجان العمل الوطنية الطارئة ، والمسار الإدارى لخدمات المؤسسات والمواطنين المستفيدين منها ، والشبكات السياسية الاجتماعية غير الرسمية . نغالط أنفسنا إذا كان النموذج الذى ينتهى باستبدال الأرثوذوكسية يتجاهل دوره كوصيف لتحرير التطلعات المستقبلية من كل قيود ، وذلك فى إطار يضفى صفة الشرعية على الماضى وأحداثه . إنها تمثل متابعة اهتمام الجمهور ، وليست قصة تاريخية تضفى طابع الشرعية على جهود كل من ينضم إلى المتحيزين للناشطين فى الإدارة العامة ، وأحيانًا عبر الخطوط المؤسساتية فى تلك المحاولة . إن هذه الجملة الأخيرة بالإضافة إلى أنها تعبر عن وجهة نظرنا يمكن أن تكون قد كتبت من قبل شخص ما تمثلت لديه نزعة الرضا والقبول للعلاقة ما بين المواطن ومجتمعه .

## المبحث الرابع - البديل المرتكز على العلاقة ما بين المواطن ومجتمعه :

إن المنافس الرئيسى الآخر لاستبدال الأرثوذوكسية هو تنشيط دور الفرد أو ما يعرف بـ«المدنية» أو المبدأ المدنى Civism ومثل الكُتّاب المشاركين بهذه المساهمة فإن المهتمين بمصلحة الجماعة Communtarians لن يكونوا مهتمين بشكل رئيسى بشرعية

مؤسسات معينة بنفس درجة اهتمامهم بالشرعية الدستورية أو بدعاة المؤسساتية الجديدة . على أية حال ، ففى مجال الإدارة العامة فإن ما يعرف بأزمة الشرعية يعتبر مدخلاً إلى النقاش الذى تقتضيه كل الصيغ والحالات التى تبدى اهتماماً ، وحيث إن المفهوم المرتكز على مصلحة الجماعة يمثل بشكل أساسى فلسفة ما قبل الحداثة ، فإنه لم يكن معروفًا من قبل أن يكون لها صلة سلبية مع المنفعة المرتبطة بالفردية بأعلى درجاتها التى يفترضها مسبقًا نموذج الحلقة . يمثل ضعف الديمقراطية التمثيلية بالنسبة للمختصين بعلم الجماعة فرصته لإنعاش الديمقراطية المباشرة فى المجتمع . وبالرغم من أن المؤسسات الإدارية التى تؤكد عليها مدرسة بلاكسبرغ يمكن أن تتضمن أو تبرز خصائص المجتمع ، فإن التركيب الهرمى لهذه المؤسسات والقيود الثابتة المكبلة بها هى بالتأكيد عبارة عن كارثة للمهتمين بعلم المجمتع المعاصرين . ينشد المهتمون بعلم المجتمع ديمقراطية قوية تقود إلى العدالة ؛ حيث يجب أن ينخرط الناس فى صنع القرارات التى تؤثر على حياتهم ليس فقط من قبيل تطبيق العدالة فحسب ، بل أيضًا لأن التطور التام لقدراتهم الإنسانية يتطلب ذلك . كما يجب أيضًا أن ينخرط الناس أنفسهم فى المجتمع ، لكى يتفادوا مجافاة الحداثة ، وفيما عدا ذلك يمكن أن تتحول حياتهم إلى مجرد رمز . سيستفسر المهتمون بمصلحة المجتمع أيضًا عن كل من المبدأ المؤسساتى الجديد والمبدأ الدستورى اللذين تم ذكرهما سابقًا كبديل للأرثوذوكسية ليحتل التطور الكامل للقوة الإنسانية مركز الأسبقية على حساب المناظرات الدستورية القديمة العهد والظواهر المؤسساتية الملتصقة حاليًا بهذه المناظرات .

والأكثر من ذلك ، إذا كان نموذج الحلقة يتسم بالاختلال الوظيفى كما تم الادعاء ، فإن البديل المنطقى يكون بتجاوز المتحكمين من المراتب العليا السياسية السيئة الإرث ، وتشكيل سبب موجب مشترك مع المواطنين أنفسهم .

إذا ما أعاد النموذج الدستورى الإصغاء إلى مؤسس مقدس فى الجمهورية ؛ فإن تناصر المواطن والإدارة يساهمان فى إعادة الاستماع إلى الديمقراطية المباشرة للبلدة الأثينية والمقاطعة السويسرية وبلدة إنكلترا الجديدة . إن مبدأ مشاركة المواطن هو مجرد إطار غير محدد المعالم ويفوق فى غموضه المبدأ الدستورى ذاته ، هذا بالرغم من أنه يمكن أن يكون له مفهوم مبدئى ثابت ومحدد ،

ومشاركة الموطن هذه بالفعل غير محددة الإطار ؛ لأن المناصرين له وعلى النقيض من تصورات بلاكسبيرغ ومن بينهم (Adams et al., 1990 و Chandler, 1948 و T.L. Cooper, 1991 و Fredrickson, 1982 و Gawthrop, 1984 و Stivers, 1990a ١٩٩٠) الذين اختلفوا فى الرأى ولذا لم يتحاوروا معًا ؛ ليحددوا النقاط التى يتفقون عليها بشأن هذا المفهوم . إنه موقف يتطلب إطارًا توضيحيًا مفصلاً ما دام هؤلاء الذين يدافعون عن مبدأ مشاركة المواطن يركزون إما ضمنًا أو علنًا على موقفهم من منطلق مبدأ مصلحة الجماعة . إن الفلسفة القائمة على مصلحة الجماعة هى عبارة عن مدرسة فلسفية كاملة النمو ومتأصلة الجذور بقوة ، فى فلسفة أرسطو القديمة (Aristotle) وفلسفة القرون الوسطى (St. Thomas Aquinas) والمفكرين المعاصرين مثل : (Jonsen & Toulmin, 1988 و Macintyre, 1984 و C. Taylor, 1985) وبدرجة أقل (Walzer, 1983) قد يكون القراء مطلعين على (Bellan – Madsen – Sullivan – Swidler – Tipton's 1984) وكتاب (Habits of the Heart) للكاتب (Bellahetetal's) 1991 وكتاب (The Good Soliety) وكلها متأصلة أيضًا فى مفهوم مصلحة الجماعة .

من المفيد هنا أن نراجع باختصار المذاهب أو الاتجاهات الرئيسية لفلسفة المفهوم المبنى على مصلحة المجتمع لكى نرى قدرتها ، ويمكن وصف ذلك المفهوم فى أربع خطوات مشكلة بذلك القسم (ب) التالى . يتميز المفهوم بالخصائص التالية :

أ- يعرض وجهة نظر مختلفة عن الذات أو النفس بدءًا من (الليبرالية الحديثة والتى تدعى أحيانًا بالليبرالية الكلاسيكية) والتى بدورها تؤدى إلى (ب) التعديل أو التبديل فى الاتجاهات الإدارية والمؤسسية ، والتى بدورها أيضًا تدعو إلى (جـ) مذهب السلوك الفاضل والخلق القويم للشخصية ، وكل ذلك يؤدى بدوره إلى (د) إنشاء أو خلق عرف أصيل يتمثل فى مبدأ «الحكمة العملية» .

وبعدها وفى القسم (ج) :

١ - استنتاج الصعوبات المتعلقة بهذا الموقف .

٢ - ملاحظة التوافقات المتعلقة بالمصلحة الاجتماعية لتبرير هذه المشكلات .

٣ - تقديم مشكلة عدم اكتراث المواطن والتى لم يتسلح لها وبشكل كافٍ المنادون بالمصالح الاجتماعية .

## أ - المبدأ المنادى بمصلحة الجماعة : وجهة نظر بيدروك :

### ١- النفس (الذات) :

يفترض الفهم الليبرالى الحديث للذات وجود فرد برجوازى مصغر مستغلاً وبشكل عقلانى لمصلحته أقصى ما يستطيع الحصول عليه . يحتجّ المهتمون بمصلحة الجماعة بأن «الذات» التى تفترضها مثل هذه العقائد هى عبارة عن ذات من الصعب التعرف عليها . مثل هذه الذات المعدومة لا تتمتع بثقافة ولا بتاريخ وليس لها موقع معين . وهى ذات غير مجسدة ، وهنا عبارة عن ذات مجردة ، وتمثل كائنًا عقلانيًا مفصولاً عن الجسم اكتسب منزلته وبشكل نظرى فى أعقاب مقولة ديكارت Cogito : «أنا أفكر إذًا أنا موجود» ، ويتبع المبدأ المنادى بمصلحة المجتمع وبشكل ملحوظ رأى أرسطو القائل بأن الشخص هو حيوان اجتماعى سياسى ؛ حيث إن تطوره الكامل يحدث فقط فى مجتمع منظم بشكل جيد . تأتى هذه النفس بشكل غير مصقول إلى حد كبير مدموغة بتجربة مجتمعها السابق ، ولا تملك حرية الإرادة المطلقة المفترض أن يملكها الأفراد المجردون والمستقلون .

### ٢- أولوية الجماعة (مصلحة المجتمع) :

يبدأ المهتمون بمصلحة المجتمع وليس بالفرد الذرى صاحب السيادة ولكن كقرينة (ينظرون إلى العمل الإنسانى كما هو واقع فى المقام السياسى والأخلاقى المادى ، ويشددون على الدور الدستورى الذى تفترضه الملاحق والأهداف الجماعية لنفس متقوقعة فى مكان ما) (d'Entreves, 1992 ص ١٨٠) . وينجم عن ذلك أن الأفراد لا يتصرفون كما لو كانوا فى فراغ . إن مذهب السببية عبارة عن أنماط فى العقيدة الحديثة الليبرالية يمتد من الإدراك الفردى المستقل إلى إصدار الحكم ، أو اتخاذ القرار إلى التنفيذ الذى يتم تصوره الآن من قبل المهتمين بصلة المجتمع على أنه سببية تبادلية جدلية بين الأفراد والمقام التاريخى الاجتماعى الذى تم تشكيلهم فيه . هذا المقام مأهول أصلاً وبشكل جيد بأفراد آخرين ؛ لأنه بدون مقام أو كيان لايمكن تصور أى دور للفرد كإنسان ، وحينئذ لايمكن أن توجد أمة متفاعلة ولا طبيعة

متجاوبة ، بل ولا ميزة ولا وميض فى هذه الحالة للشخصية الإنسانية . إن النتيجة المهمة لهذا التحول فى هذا المجال تهدف إلى رفع المجتمع على الأقل إلى أولوية سببية متساوية إن لم يكن رفعه إلى الأولوية المطلقة ، ففى الأرثوذوكسية يفترض أن تكون مصلحة الفرد الخاصة القوة الأزلية فى الحياة منسقة مع اليد الخفية للسوق وملطفة فيما بعد بواسطة الغشاية للواجب الخلقى الذى يمليه الفهم الصحيح . وعلى العكس من ذلك ، يفترض المهتمون بمصلحة الجماعة أن المجتمع نفسه والبشر هما شرطان مسبقان للحياة الإنسانية والسعادة . يتبع ذلك أن اعتبارات أخرى كالإيثار والولاء والالتصاق بالمجتمع والمشاعر الأخرى المرتكزة على المجموعات ليست مجرد انحرافات غريبة الأطوار عن معيار المعقولية الأنانية لكنها جزء من كونها توجد فى مجتمع إنسانى . لايمكن شرح ظاهرة التعلق بالمجتمع بعيداً عن العوامل الخارجية غير المنطقية . إن مثل هذه النظرة الاجتماعية تضعضع نظرية الاختيار المنطقى والفروع المهيمنة لعلم الاقتصاد (راجع فى ذلك مضامين السياسة العامة فى كتاب ستون لعام ١٩٨٨) .

### ٣- مذهب العمل بغاية الفضيلة والشخصية :

يظهر بجلاء أن جنى السمات الداخلية للفضيلة والشخصية هى أهداف منشودة لأى مدينة عمل منظمة ومقننة ، وبموجب هذه النظرة فإن عملية المواطنة فى أى مدينة أو جهاز عمل ليست ببساطة مجرد قضية توفير إدارة ملائمة لوضع قائم ، بل تعتبر المواطنية جزءًا هامًا لعملية تثقيف الشخصية ؛ إذ إنه لا أحد يخرج من بطن أمه كمخلوق صالح ، ولا يمكن له أن يصبح فجأة مخلوقًا صالحًا فى سن البلوغ . يتطلب التطور الكامل للفضيلة والشخصية وهى مكملات للحياة البشرية مشاركة فعّالة فى السلطة الاجتماعية . إن عملية النقاش اجتماعيًا مع العنصر الآخر لاكتشاف أرضية مشتركة ، وإظهار الإجماع هو أمر ضرورى للتطوير الكامل للقدرات الإنسانية ؛ فالبشر عبارة عن حيوانات سياسية ليس فقط نتيجة حاجاتهم المادية ، ولكن من أجل ما يتمتعون به من نضج روحى كامل .

### ٤- الحكمة العملية (فرونيسيس) :

لايتطلب مجتمع الثقة المنظم جيداً علماً اجتماعياً متكاملاً منطقياً . يفترض الأخير والذى هو أحد أخطاء عصر تنوير الفكر استحالة وجود بصيرة إنسانية ثاقبة تعلم كل شىء - فهذا لله تعالى فقط - ولكن هناك من الأفراد الذين يمتلكون بطبيعتهم القدرة على تبصر أقصى درجات التنبؤ والعقلانية والحرية السلبية (أى الحقوق والحريات الملتصقة بالليبرالية الكلاسيكية : برلين ١٩٧٩) التى تقتضيها تلك النظرة . إن المعايير المفككة الأكثر واقعية (للحكمة العملية) هى أكثر ملاءمة لمناقشة المواطنين الاجتماعيين الذين يتخذون القرارات بالإجماع ، وكما كتب ستيفرز stivers 1990a : «إن إعادة بناء السلطة كممارسة للرشد (الحكمة العملية) تتضمن الانتقال باتجاه الاعتماد الكبير على الإستراتيجيات التقريبية التى تصحح نفسها عن طريق التغذية المرتدة للمعلومات فيما يتعلق بتأثيرها» (ص ٢٦٠) .

## ب - المبدأ المرتكز على مصلحة الجماعة : انتقادات وردود :

### ١- المشكلات :

هناك أربع مشكلات متكررة تظهر على السطح وبسرعة عندما يبدأ شخص ما بالتفكير فى مصلحة الجماعة فإذا ما كانت المشكلة الرئيسية للأرثوذوكسية هى افتراض مبدأ الفردية المستقلة والتى هى بمثابة تجريد فكرى لأفراد موجودين فى واقع الأمر، فإن المشكلة الموازية لها فى إطار المبدأ الجماعى هو الافتراض بأن المجتمعات سليمة برمتها أو إلى حد كبير . إن للمبدأ الجماعى ميولاً متعلقة بالطبقة العاملة بمعنى أن كل أوجه الحياة قد تجمعت مع بعضها البعض كما كان الحال عن طريق دفع (الغائية) أو مبدأ الغاية بشدة باتجاه تناغم منظم بشكل جيد ، ففى أفضل الأحوال ، يمكن للناس أن يجدوها مملة بشكل غير مؤلم ، وفى أسوأ الأحوال ستفسر على أنها غريبة الأطوار عن طريق المناقشة الصاخبة للموازنة فى المجتمع على أنها غير متفقة مع أهداف المجتمع . فى هذه الحالة ، يصبح الالتزام المستند إلى عملية تخدير العقل ثمناً للعفوية . يتم تعطيل الحقوق الخاصة لسيادة الأفراد فى المجالات

الاجتماعية مثل (العمل والفراغ والعائلة والدين) بواسطة التعددية الليبرالية التى يمكن أن تصهر الفردية ضمن المبدأ الاجتماعى من أجل كرامة المجتمع وخلقيته ووحدته . تذكر أيضًا ، أنه لكل حلم غامض للمجتمع الريفي (الرعوى) يوجد تصور مُلْزِم ومفروض من قبل النخبة والسفسطائيين الذين يُنَصِّبونَ أنفسهم فى المجتمع ، لكن الإمساك بهذه الحيرة فى الحال بواسطة استبدال مصطلح دولة المجتمع فى الجمل السابقة . وهناك مشكلة وثيقة الصلة بذلك وهى أن النظر إلى مبدأ مصلحة الجماعة من زاوية أنه يمكن أن يكون بالضرورة بمثابة نافذة زجاجية مثالية معتمة وغير قابلة للتغير . كل ذلك لم يعد كخيار واقعى فى المجتمعات الكبيرة التى أوجدتها بشكل محتوم رأسمالية مابعد الثورة الصناعية المتطورة ، وهذا هو الوضع الذى يتطرق له باستفاضة الفصل الثالث من هذا الكتاب .

## ٢- تعديلات على قاعدة مبدأ مصلحة الجماعة :

لم تمر دون ملاحظة الصعوبات التى تواجة المنادين بمصلحة الجماعة الآنفة الذكر من قبل أبطال الإدارة العامة . لقد حاول كوبر (T.L. Cooper 1987-1991) التوفيق فيما بينهم عن طريق إصلاح الخطأ . مُقِرًا بأن الواقع الفاسد لايمكن تصميمه للتعددية ، تجنب كوبر Cooper الوقوع فى مصيدة الحكم الاستشارى والحنين للماضى اللذين تم ذكرهما آنفًا . وبتبنّيه لحركة كوشران Cochran ١٩٨٢ النظرية الابتكارية ؛ فقد قام كوبر بتصور المجتمع فى عبارات تعددية تجمعية ، ويعرضها بهذا الشكل تصبح الجماعة شبيهة إلى حد كبير بمجموعة ذات تجانس متزايد بفضل عصر الاتصالات الإلكترونية ، ويتيح هذا الأمر للجماعات التى تمتلك صفات مثل التى تمتلكها جمعيات توكفيل Tocqueville الطوعية لتأدية دور مؤسسات وساطة بين من هم مجرد مواطنين حسب القانون والحكومة . ويعنى السيد كوبر بالمواطنين القانونيين المواطنية المقلل دورها والمتوافقة مع الأفراد السلبيين الذين يمثلون عناصر لاعلاقة ببعضها البعض الذين يتمتعون بالحريات والحقوق المعتادة والتى يطلق عليها السيد عيسى برلين Sir Isaiah Berlin ١٩٧٩ وبشكل مناسب اسم (الحرية السلبية) ، تكمن فى داخل هذه الجمعيات القدرة لإنشاء المجتمعات . تتطبع البيئة الاجتماعية بطباع هذه المجتمعات والتى تترعرع وتزدهر فيها روح المواطنية الأخلاقية الكاملة .

يشجع الإدارى المواطن هذه المجتمعات وينخرط فيها متحاوراً . يترعرع الإداريون أنفسهم خُلقيًا ، ويتم تكوينهم فى صورة جماعات متعاونة من خلال مجتمعات العمل المهنية فى القطاع الحكومى يقدم ستيفرز (Stivers, 1990a.pp 267ff.) نقطة مشابهة لذلك . يتميز هذا النوع من المهارة المراسية عن ذلك النوع من المهارة المراسية التى يستوجبها مبدأ حماية الرابطة (الجمعية) . لقد تم انتقاد ذلك النوع من المهارة المراسية على أنه تآمر ضد الناس غير المختصين ، إنها مهارة مراسية أنانية تم تحضيرها خلف أقنعة من الخبرة والتقنية والتوثيق (التصديق) . لقد تمت ملاءمة التمييز الذى جاء به ماك أنتير MacIntyre فى عام ١٩٨٤ بين الفضائل الداخلية والخارجية للممارسة بغرض التفريق بين المهارة المراسية الخُلقية والمهارة المراسية الأنانية (كوبر ١٩٨٧- Cooper) فينبغى أن تبقى المهارة المراسية معرضة للتأثيرات الخارجية . وعن طريق هذه الحركة النظرية يتم إيجاد عرض معقد لمجتمعات متضافرة يكثر فيها التكرار هدفها التعاون على إعادة إيجاد مواطنين أخلاقيين والبعض منهم سيصبحون أيضًا مواطنين إداريين بالمعنى الحقيقى . وكما هوالحال فى ديمقراطية باربر (Barber ١٩٨٤) القوية فإن مثل هذه الخطة ستمهد الطريق ليس لصياغة الإرادة والسلطة الشرعية فحسب ، لكن الأكثر أهمية بالنسبة للمهتمين بمصلحة الجماعة أنها ستشجع على التطوير الكامل للقدرة الإنسانية التى تحقق الواجبات ذات الغايات المحددة (الغائية) للمشاركة فى صنع قرارات الجماعة والتى تؤثر على كل من الفرد والصالح العام . (كوكران Cochran ١٩٨٢ مقتبسة من كتاب T.L. Cooper لعام ١٩٩١ص ١٦٠) . سنقوم بتبنى العديد من هذه الإصلاحات واختيارها كأجزاء متممة لنظرية النقاش . لايمكن احتمال تعديلات أخرى .

لقد توقع كل من كوبر وستيفرز جوابًا على صنف من المعارضات مفادها أن المثالية من أى نوع كانت عرضة للجذب أو الفتن . ماهو الجواب عن الانتقاد القائل بأن شؤون الدولة الحالية يحول دون تعبئة أو نشر النموذج الجماعى ؟ يأتى الجواب على أنه مناورة (كالتى هى فى لعبة الشطرنج) «للتوتر بين ماهو واقعى وماهو مثالى» . لقد ذهب (ستيفرز Stivers 1990a) إلى حد كبير لتحويل الخلل فى الاتصال بين ماهو واقعى وماهو مثالى إلى فضيلة :

*مـالم نفـهم أن نوايانا – وهى الغـاية التى أوجـدت من أجلها الدولة – هى بعـيـدة المنال ؛ لن يكون بمقـدورنا أن نمارس الثـقـة فى بعـضنا البـعض والتى تمكننا من قـبول القصـور عن الكمـال الذى لا مـهرب منه للسيـاسات الواقعية . (ص ٢٥٤) .*

يمكننا فقط الإشارة إلى أن مثل هذه المناورة يمكن أن تستخدم نيابة عن أى مثالية . إذا كنا سنتصور المثاليات المصادق على صحتها عن طريق ابتعادها عما هـو موجود ، فلماذا لا نتصور مثالية حيث تغيب الدولة وعندما يتجاوز البشر الندرة ، وعندما لايكون العمل مفروضاً بواسطة الاحتياجات اللازمة للنجاة ، وتكون الإدارة على رأس الأشياء فقط ولكنها ليست على رأس الناس ؟ لماذا لانحلم بما وراء ما جاء به ماركس Marx ذى الأيديولوجيا الألمانية والغروندرايز Grundrisse بدلاً من الحلم فقط فيما وراء ما جاء به ولدن الثانى المحتال Skinner of Walden II ؟ وفيما يتعلق بمسألة عدم اهتمام المواطن ، فإن المثالية المستندة إلى مصلحة الجماعة هى بشكل خاص مشكلة عويصة .

## ٣- مشكلة عدم اهتمام المواطن :

نعتقد بأن المبدأ المهتم بمصلحة الجماعة يتعثر من جراء مشكلة عدم اكتراث أو اهتمام المواطن ؛ فليس بمقدور المهتمين بمصلحة الجماعة احتمال اللامبالاة وعدم الاهتمام فى وسط ما ستؤول إليه الرعية (المواطنية) . ومن جهة أخرى فإننا نعتقد بأن غير المهتمين لهم الحق كاملاً بالنسبة لطريقتهم .

إذا كان معظم الناس غير مهتمين كثيراً فى قضايا السلطة، فإن النموذج المهتم بمصلحة الجماعة سيبدو أنه بعيد المنال . إن المراهقين القادرين على التمييز المتنوع والدقيق بشكل مطلق لأنواع الأحذية والملابس الرياضية والموضات الأخرى لا يستطيعون تسمية السلطات الرئاسية ومستويات الأجهزة الإدارية . وقبل أن تبدأ عملية ليّ اليد ، وقفة بسيطة يمكن أن تكون فى وضع صحيح ، ربما نكون أناساً متغطرسين (متعالين) ، نحن المحترفون السياسيون المُدمنون ، صانعو السياسة المتأرجحة ، والمراقبون للحكومة . تصور مدى محاولة البشر فى هذا المجال الذى نتجاهله . إن اهتمامنا الوثيق بقضايا السلطة يجب ألايقودنا للافتراض بأن الآخرين سيكونون

مهتمين بنفس الدرجة بالسلطة إذا ماتُركُوا لاستخدام وسائلهم الخاصة . إن الوفاء الاجتماعى من قبل الحكومة عديمة الاكتراث ربما يمكن ألا يأتى من جراء الحكم بالمعنى العادى للحكومة الذاتية ، لكن من جراء المشاركة فى أشكال متعددة أخرى من الواقع الذاتى الذى يمر عبر الجماعة والمتوفر لهم بما فى ذلك مثلاً الأندية الثقافية والرياضية والاجتماعية ، وسباق السيارات وأندية الرفق بالحيوان والأندية المخصصة لصياغة الكتب النافعة ، والجمعيات الصغيرة والنوادى الجماهيرية التى تظهر إعجاباً بممثلين أو كُتّاب ، وهكذا إلى مالا نهاية ، وربما يكمن العزاء فى إمكانية أى شخص فى أى وقت أن يصبح نشيطًا ، وله تأثير ، وهذا بدوره يمنح المواطن العادى الذى ينتمى إلى الطبقة الوسطى ديمقراطية كافية .

علاوة على ذلك ، من السهل الوقوع فى خطأ الخلط المزيف لسلطة الجماعة مع ما تم وصفه من وجهة نظر الإداريين العامين على أنه سلطة . لقد حولنا مصطلح سلطة من المستوى المعقول إلى المستوى المحسوس خالطين التصور المعين مع الشىء ذاته . فى الحقيقة ، إن رد الفعل العادى والواضح على الفور لتصادف حقيقة وجود أشكال ديمقراطية مثالية من جهة ومع وجود دليل لعدم اهتمام المواطن من جهة أخرى يقودنا إلى الافتراض أن ظاهرة عدم الاهتمام هى ظاهرة غير طبيعية ، ويعود سببها إلى خلل رئيسى فى البنية السياسية أو الاجتماعية . إضافة لذلك ، علينا أن نناضل للتغلب على هذا الخلل ، أى ظاهرة عدم الاكتراث أو الاهتمام . يحمل هذا الجواب فى طياته مغريات مضاعفة من وجهة نظر المهتمين بمصلحة الجماعة حيث المشاركة هى عنصر ضرورى لكينونة الإنسان بشكل عام . إن ترك الناس وشأنهم مع عدم اكتراثهم يعنى دفعهم إلى حالة العبودية . وإذا عزفنا عن رغبتنا فى «إجبارهم ليكونوا أحراراً» هل سيكون مقبولاً أمر تقويتهم بنقل السلطة إليهم (Adams et al., 1990) ؟ سيساهم نقل السلطة فى إعادة المواطنين الذين تم استبعادهم إلى الجماعة ، وبالتالى إعطائهم مجالاً للمشاركة . هناك إصلاحات معينة تتأتى من وجهة النظر هذه . يجب القيام بإصلاح الإجراءات المتعلقة بتسجيل أصوات الناخبين بحيث تؤدى إلى تسهيل عملية التصويت : يجب أن تتجنب عملية تحليل السياسة استخدام لغة غير مفهومة بحيث يتمكن المواطنون العاديون من فهم المسائل المطروحة ، كما يجب اتباع عملية تشريعية

براقة للتأكد من أن للمواطنين سبلاً كافية للوصول إلى أفكارها . ينبغى تأسيس القنوات التلفازية المهتمة بالمصلحة العامة لمقاومة جنوح وسائل الإعلام من أن تُحتكر أو أن يتم تحكم الأقلية بها . تقف نظرية تفويض السلطة خلف التجربة الجارية والحميدة فى شيكاغو لتحويل سلطة مجالس المدارس المركزية السابقة إلى مجالس تدار من قبل المواطنين القاطنين بجوار هذه المدارس . نحث على الدعم القوى والفعال لمثل هذه الإجراءات ، لكن فى إطار تخميننا المبنى على الشك بأنهم لن يتمكنوا من إعادة توازن الاستمرار فى الحالة الراهنة وبشكل بالغ الأهمية المتجسدة فى إهمال دور المواطن . إن عملية التشريع المشرق وإقامة جلسات الاستماع المفتوحة تؤدى فقط إلى زيادة سعر الجلسات الأكثر توفراً للجماعات المتعافية والمنظمة جيداً من أصحاب المصلحة ، وليس للمواطنين على نطاق واسع . إن عملية إعطاء المواطنين القدرة النظرية للحصول على معلومات أكثر فوق المعلومات التى يجهلونها أصلاً هو أمر غير مفيد لهم . على أية حال ، إنه مفيد للمواطنين المهتمين الذين يُشغلون ذكاءهم وعواطفهم وسمعتهم الشخصية بالقضايا قيد البحث ، أولئك الذين حصلوا على مبررات للنقاش .

فى مجتمع ما حيث الرعية بشكل عام غير مهتمة اللهم إلا فى أثناء الأزمات ، أو عندما يصبح سوء الأداء الوظيفى فى منتهى الرداءة ، فإن الديمقراطية يمكن أن تكون لمصلحة الناس ، لكن لايمكن الادعاء أنها نابعة منهم ومطبقة من قبلهم . توجد الديمقراطية الشعبية لكونها فقط طاقة خلاقة كامنة . يجب المحافظة عليها مهما كلف الأمر . أما بالنسبة للبقية ، فلدينا من النقاش المرتبط «بالمواطنين بدلاً من ارتباطه ببقيتنا» (Walzer ١٩٧٠ مقتبس من كتاب T.L. Cooper لعام ١٩٩١) . وهؤلاء هم مواطنون ممثلون علاوة عن كونهم مواطنين إداريين . إن مهمة هذا الكتاب هى تقديم الاقتراح بأن أفضل ديمقراطية يمكننا الوصول اليها فى مجتمعنا الواسع المستهلك فى فترة ما بعد الحداثة هى عبارة عن فن نقاش معد للمُكتَرِثين . إن ما يضمن دخول هؤلاء المواطنين فى فن النقاش هو النية السياسية ، ويجب علينا الإسراع بالاعتراف بأننا لا ننظر إلى هذا الحل على أنه الأكثر مثالية . ولهذا السبب فإن السؤال هنا لا يقتصر إلى حد كبير على معرفة أفضل الطرق للاستفادة من الطاقة الإنسانية الكامنة ؟ (وهو السؤال الذى يمكن للمهتمين بمصلحة الجماعة تقديم أفضل جواب عليه) بقدر

ماهو ما الذى ينبغى علينا فعله لاحقا ؟ (وهو السؤال الذى استوجب صياغة نظرية فن النقاش ببراعة) .

## المبحث الخامس - الحاجة إلى نظرية فن النقاش :

إن مجالات التوافق ما بين البيان العام لبلاكسبيرغ Blacksburg (بصورته الإجمالية وليس بصورته المختزلة على أنه امتداد للمبدأ الدستورى) ، ونظريتنا المتعلقة بفن النقاش – هى أكثر بكثير من مجالات الاختلاف . كلنا متعقلون فى تحفظاتنا متمسكون بإمكانية أن تعمل الإدارة العامة للصالح العام ، ونسعى لتجنب الانغماس المهين فى طروحاتنا ؛ نقف ضد الأشخاص الذين يؤمنون بالأمر الواقع أو الفلسفة الواقعية ، ونسعى بجدية إلى إبعاد أنفسنا عن المهارة المراسية أو المهنية والتى هى ليست أكثر من رابطة نظام حماية ؛ ولهذا ، ومع جماعة بلاكسبيرغ أيضًا ، نريد أن نرى نوعًا من التكوين الاجتماعى ذى الكثافة والقوة الكافيين للرد على أسوأ أشكال الرأسمالية الاحتكارية . ومع المهتمين بمصلحة الجماعة من المسؤولين الإداريين العامين (ستيفرز Stivers بشكل خاص) فإننا حذرون من رسم خطوط كثيفة جدًا بين الإدارة العامة والرعية (المواطنية) .

وعليه لماذا نقترح نظرية مختلفة ؟ فى الحقيقة لسببين : الأول هو أننا لانملك (ولا نرى أسبابًا) للالتزام بنفس ما التزمت به إما جماعة بلاكسبيرغ أونموذج أولئك المهتمين بمصلحة الجماعة من الإدارة العامة لكى نضفى صفة الشرعية على الإدارة العامة تحديدًا ، ولسنا من جهة أخرى ، قلقين من المسؤولية تجاهها مقابل شىء ما خارج عنها يدعى السيادة . وكمؤمنين راديكاليين فإننا نعتقد أن الشرعية هى أن نعمل ونحقق شيئًا ما . إن السؤال الحتمى بالنسبة لنا ليس هو ما الذى يضفى صفة الشرعية على مافعلناه ومانفعله ، ولكن مرة أخرى هو ما الذى ينبغى علينا فعله مستقبلاً ؟ وفى معرض شرح المناصرين للمذهب الراديكالى الاسمى لمفهوم السيادة، يُفهم أن هذا المصطلح يعود تاريخه إلى الوراء لمفكرى العصور الوسطى الذين بحثوا عن حيلة جديدة لاستبدال الحقوق العامة الرثة للحكام . وبعبارة أخرى ، فإن كلمة سيادة لاترمز إلى أى شىء محدد . إن السيادة هى مجرد مناورة فى بعض المناقشات

الإستراتيجية المخطط لها سلفًا . إنها محاولة لإضفاء صفة الشرعية ومراعاة خصوصية ترتيب معين فوق ترتيب آخر خيالى (وهمى) .

السبب الثانى ربما يتمحور حول عملية تفضيل المزاج . وبشكل مرتبط بالسيرة الذاتية ، وكأطفال ينتمون إلى الطبقة العاملة تفتحوا بشكل متأخر ، نعتقد أن حالة عدم الاكتراث هى حاله غير طبيعية ، كما لا نعتقد أن حكومة الولايات المتحدة هى حكومة مغلقة تمامًا إلى درجة أن أى شخص لا يستطيع المشاركة بجهد متواضع إذا ما أراد الانخراط فى المشاركة . ولقد طرقنا باب نظرية فن النقاش والمرتبطة بشكل فكرى بعمل هابرماس Habermas كوسيلة للتغلب على ما يمكن أن ندركه على أنه أخطاء فى مبادئ مدرسة بلاكسبيرغ ذات المفهوم المؤسساتى والمبدأ المهتم بمصلحة الجماعة . إن نظرية فن النقاش هى طريقة لإبراز أهمية وحيوية مناقشة السياسات العامة . وهذا يعنى أن نقول بأننا لانرى سببًا يحتاج المشاركون الجادون فى المحادثات أو الملتقيات العامة أن يعانوا من الحمقى المتسكعين والمتطرفين ومن الذين يدبرون المكائد والأشخاص الأنانيين أو الطماعين الذين يتسترون خلف السفسطة على الأقل ليس بشكل مرضٍ . ربما لا نريد أن نكون من ذوى العقول الصعبة لو لم يكن ذلك بهدف تحليلنا لما يؤلم (الجمهورية) فى وضع ما بعد الحداثة والتى نتجه لها الآن .



# الفصل الثالث

## الفجوة المتنامية ما بين الأقوال والأفعال :

## علم السياسة الرمزى لما بعد الحداثة

يمكن النظر للقسمين الأولين من الفصل السابق على أنهما أشبه ما يكونان بمجموعة صريحة للمناقشات النموذجية النظامية المستخدمة من أجل كشف أسطورة الديمقراطية التمثيلية للولايات المتحدة على حقيقتها . ولكى نكرر نقول : يعبرالناس ذوو السيادة عن إرادتهم عن طريق المسؤولية الديمقراطية لحلقة التغذية المرتدة والتى يتم شرحها وتوضيحها عن طريق القوانين ، ويتم تدعيمها عن طريق التسلسل القيادى . لو كان نقد ذلك النموذج غير كافٍ لتبرير الحاجة لنظرية تحتيمية متوسطة المدى جديدة للإمكانيات الديمقراطية فى الولايات المتحدة - فإننا نريد الآن أن نزيد هذا النقد عن طريق رحلة صيد عبر غابة تفكير ما بعد الحداثة . سنحاول القيام بوصف أوضاع مابعد الحداثة ؛ وأن ندخر ما نستطيع من تفكير ما بعد الحداثة والتى هى عبارة عن شرح لهذه الأوضاع وتعبير عن مفهوم مبدأ ما بعد الحداثة . إن التأثيرات النقاشية التى سيتطرق لها هذا الفصل إذا صدقت علميًا لتجعل إستراتيجيات الحلقة لتنشيط الديمقراطية العليا ، والاتجاهات الدستورية نحو الأسس التى بموجبها تُنشأ المنظمات ، والحلول الجماعية المرتكزة على مشاركة المواطن - غير قابلة للحدوث على وجه الاحتمال أو التصديق ، والأسباب لذلك لم يتم التعرض لشرحها بعد ، وكما تم تصوره بشكل آخر ، تتطلب الديمقراطية الليبرالية وجود أفراد موضوعيين فى البناء الإدارى قادرين على صياغة الإرادة المستقلة ، وهذه الصياغة بدورها تستقر على الموافقة ما بين الاعتبارات الخاصة فيما يخص «الحقيقة» . يثير مبدأ ما بعد الحداثة احتمالية أن مثل هذه الموافقة فيما يتعلق بما هو «واقعى» أصبح الآن سريع الزوال حتى أنه أصبح غير قادر على تأسيس فن خطابة سياسى ذى قيمة .

من المحتمل ألا يكون التمييز بين ماهو حديث وما بعد الحداثة بارزًا لقراء أدبيات الإدارة حيث تم تصميم هذا الكتاب ، ونحن نشدد على هذا التمييز ؛ لأنه يبرز جوانب المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والتى من خلالها ستكتسب نظريتنا المتعلقة بفن النقاش مكانًا لنفسها ، وإذا ما كانت فرضية مابعد الحداثة صالحة ولو حتى جزئيًا ، وهذا مانعتقده ، فإن نتيجتين متناقضتين على مايبدو يمكن استنتاجهما . **أولاً** : لايوجد «أمرواقعى» عام ثابت يمكننا مقابله إلغاء ادعاءات الصدق . وعلى نقيض ذلك ، تساهم

أمريكا اليوم وعبر جماعات وقبائل متحيزة فى بث وسائل دعاية بعقلية مطالبة بالواقعية فقط ، هذه «الواقعية» عابرة وغير مستقرة وتتغير بسرعة . إنها وكما سنحاول إظهاره قابلة للضمور . **ثانيًا** : وبشكل ملازم لذلك يوجد سلسلة من الوقائع المنحرفة أكثر خصوصية وربما غير متكافئة بُنيت بواسطة أجزاء متنافرة من الثقافات الفرعية المتعددة (Calinescu,1991;Jameson,1991) . لقد تم التسليم بأن السلطة وصياغة الإرادة ومراحل حل المشكلات ، وقضية مشاركة المواطنين ، ومبدأ إنشاء المؤسسات بمجملها مليئة بالمشكلات فى ضوء أوضاع مابعد الحداثة . يمكن تقسيم رحلتنا عبر مبدأ مابعد الحداثة إلى خمسة أضلاع ، هى :

١- أن الإشارات وهى رموز يتم من خلالها توصيل المناقشات العامة قد أصبحت ذوات مدلولات ذاتية وعرضية لاحقة (أى مشتقة أو لها نظام ثانوى) .

٢- أن هناك خطرًا ملازمًا لنظام الإشارات هذا مفاده أن الثقافات الفرعية المتعددة ظاهريًا يتحدث بطريقة يتجاوز فيها الواحد خصوصيات الآخر (أى أن ألعاب اللغة غير متكافئة) .

٣- أن التبعات السياسية للإفراط فى الواقعية والتى هى عبارة عن تسلسل سريع لصور خيالية ولرموز مع مدلولات غير معروفة وغير مؤكدة والتى تتسابق عبر مستوى الإدراك العام هى تلك التظاهرات المصطنعة وعرض عام لوسائل الإعلام التى تحل محل المناظرات السياسية .

٤- يستأثر (ضمنًا) الصراع المستمر للاستحواذ على معنى علم السياسية الرمزى والذى تم عزله إلى حد كبير عن التوزيع المادى للأشياء القيِّمة والأكثر قيمة .

٥- يُقّيم الفصل الختامى تأثيرات مبدأ مابعد الحداثة على الأرثوذكسية وعلى منافسيها من المهتمين بالأمور المتعلقة بالمبدأ الدستورى ومبدأ مصلحة الجماعة .

سيتم تقديم الرحلة عبر هذه النقاط الخمس بتقديم مقدمة تتضمن وصفًا مقتضبًا للفرق مابين الحداثة ومابعد الحداثة .

## المبحث الأول - الحداثة ، مابعد الحداثة :

إنّ التفوه بلفظة مابعد الحداثة يدل ضمنًا على تواتر دورى وانقسام فى الأحقاب التاريخية ، يستدعى منا بدوره الالتزام الفكرى للقيام بشرح الآليات التى يقوم عليها التاريخ والنزعات التاريخية والأطر التنظيمية التى تميز حقبة عن أخرى ، ويحاول معظم الكتاب المنهمكين فى «التحول لما بعد الحداثة» الذين يرفضون هذا العمل على أساس أن مثل هذه الدفعات التنظيرية فيما يتعلق بما بعد الحداثة قد تم تجاوزها . نحن غير متمسكين بأفكارنا من حيث المبدأ . وعلى حساب المجازفة المحتملة للتقليل من قيمة مفهوم مابعد الحداثة عن طريق الاستخدام الدقيق للحداثة ، يمكن تعريف ما بعد الحداثة وتمركزها تقريبًا مقابل الستارة الخلفية المزدهرة لمبدأ الحداثة (أى مبدأ الحداثة بأعلى مستواه) (٧) .

نفترض فى هذا المقطع أن شخصًا ما يمكن أن يتخذ موقفًا ضمن مابعد الحداثة ، وينظر إلى الوراء لفترة الحداثة ، يجد تلك الفترة بدأت تقريبًا من عهد التنوير الفكرى (فى القرن الثامن عشر مع محاولة تتبع التاريخ رجوعًا ووصولاً إلى ديكارت Des-cartes وعلى الأقل عبر الخمسينيات (١٩٥٠) . للحداثة قوة دفع ملحوظة تستند إلى مبادئها الكهنوتية (المُدعى بصحتها) وصولاً إلى النصف الثانى من القرن العشرين . وللتأكد من ذلك ، يلاحظ أن مثل هذه العلامات البارزة تواترت من حقبة إلى أخرى ؛ إذ إنه لم تتم إعادة ولادة الأفراد ولا الشعوب وعاداتهم فجأة فى تواريخ محددة بعينها .

---

(٧) أنتونى غيدينز (١٩٩٠) من بين الآخرين (راجع على سبيل المثال جينكز Jencks ١٩٩١ ، سليمان Suleiman ١٩٩١) يقدم حالة قوية على أنه بدلاً من ما بعد الحداثة ، يجب أن ننظر إلى حقبتنا الحالية على أنها حداثة راديكالية . امتدت الحداثة وارتبطت بطاغوت يميل فقط بقوة بعيدًا عن السيطرة . غيدينز عالم اجتماع ذو تأثير فى تنظيم النظرية وعليه يمكن أن نعتبره فى الأدب على أنه مجال مناسب نأمل أن نشغله وأن نحلل الاتجاهات المعاصرة عبر عدسات «بناء» ذات البناءات المؤسساتية اللزجة المتصلة بها سنوافق معه لو لم نقل خلاف ذلك أغرقنا بواسطة ماوراء الواقعية ذات الهيمنة المتزايدة للإشارات والوعى من جراء تأثير التلفاز . لقد تركت الظواهر الطبيعية دون تفحص أو (حسب وجهة نظرنا) لم يتم التركيز عليها فى أعماله وفى ما وراء كوننا انحرفنا فإن تحليلنا قد تأثر بواسطة سياسات ما بعد الحداثة للإشارات . على أية حال ، وكما نعرفها إن وضع ما بعد الحداثة تم توسطيه ، وعليه فإن الاختلاف بين ما بعد الحداثة ومابين الحداثة الراديكالية يمكن أن ينتهى إلى حد كبير صراعًا خاصًا بالمعنى فى اللغة .

لقد تم تعريف الحداثة بشكل جيد من قبل أولئك الذين يتمتعون بخيال اجتماعى مثل ويبر weberالذى عاش فى كنفها . وكتركيب أو بناء منظم Giddens, 1984 أو كمعرفة مؤسساتية . لقد تم تأييد الحداثة من قبل عقلية آلية منتصرة طغت على العلم لأغراض السيطرة والهيمنة على جميع جوانب الطبيعة والحياة . وكونها طموحة ومتغطرسة فإن أوضاع البناءات المؤسساتية المنظمة الحديثة هى وبشكل عام تثبت صحتها بذاتها . وكما وصفها Jean Francois Lyotard (١٩٨٤) : «سأستخدم مصطلحًا حديثًا لأشير إلى أى علم يمكن أن يضفى صفة الشرعية على نفسه بالإشارة إلى فن النقاش المتعدد ، وهذا ما يصيغ التماس العلنى لبعض القصص الرفيعة» (P. xxiii) . وبعبارات أخرى ، تفترض الأنظمة الحديثة لنفسها «خطأً» قوة عين الله التى تحيط بكل شىء أو وجهة نظر آرخميدس Archimedeas والتى بموجبها يمكن أن يصبح الجميع سهل الانقياد لذلك النظام أو إلى ما وراء الحدث القصصى (Calinescu,1991 : Rorty, 1979) . وهناك طريقة أخرى للتعبير عنها وهى أنه يوجد فى التفكير الحديث واقع لا يعتريه الكلال لنظرية وحدانية الكون مرتبطة بخطيئة تحليل المركبات أو البناءات إلى عناصرها . أمثلة لمثل هذه التحولات القصصية تتضمن منطق الفلسفة الواقعية فى فلسفة العلم وقوانين منطق التحليل فى الفلسفة والجدل المنطقى المادى فى الماركسية والوظائف البنيوية ونظرية الأنظمة فى علم الإنسان وعلم الاجتماع والعلم السياسى . وفى مجال الإدارة العامة العويص فإن النموذج (الأرثوذوكسى) الذى تمت مناقشته فى الفصل الثانى كان محاولة ذلك الحقل - تطفلاً على التجربة الحية - بناء تحولات قصصية تتضمن أمثلة تحليل المركبات أو البناءات إلى عناصرها . أفضل مثال لذلك هو تيلر العنصر الرئيسى للحياة (DNA) والعنصر الذى لايمكن تخفيفه للفيزياء (أصغر وحدة مادية يمكن أن تتكون منها الذرة) والمبدأ الرئيسى للعقل التركيب الأساسى لتبرير الحقيقة (اختبار الفرضية) والحوافز الأساسية للبشر (الأنانية) .

يعود تاريخ مفكرى مابعد الحداثة إلى Nietzsche 1844-1900 ويتضمن هذا التاريخ طبقًا لمساره الحسابى أشخاصًا أمريكيين يؤمنون بأنه يتم الحكم على الأشياء بنتائجها (براغماتيين) مثل جون ديوى ، وريتشارد روتى والكثير من مذاهب

التعرف على الظواهر الوجودية ، وبشكل أكثر ، نموذجيًا ما يدعى فلسفة ما بعد البنيوية الفرنسية أمثال (Derrida, Layotard, Foucault, Baudrillard,) وآخرون ، وكلهم متفقون على إلقاء ظلال من الشك تجاه الادعاءات الحديثة المعهودة لما كان يدعى مبدأ العالمية أو مذهب الضرورات (فى التعليم مثلاً) ، والتى أصبحت الآن تنطوى تحت ما يعرف بمذهب التأسيسية أو الرواية داخل الرواية (تعددية الرواية) . وفى دورها فإن التبعات المضادة لمذهب التأسيسية تتمحور حول مواضيع تعريفية أخرى محددة كما سنرى فيما بعد . يعنى مبدأ ما بعد الحداثة العودة إلى الآخر والانتقام منه . والتأكيد المعهود العشوائى وغير المثالى والذى لايمكن استيعابه . وما هو فى موضع الخطر هنا كتصدعات العمود الكبير والذى يتم فيما بعد إعادة ترميمه فقدان ما يعتبره المجتمع الغربى بالواقع . إذا مارست وسائطنا التواثقية المتعلقة بعلم الكائنات على أحجار رخوة ، فما هو الثمن الذى نقدمه لانعدام مدلولات ثابتة متعارف عليها ؟ يُذكر المرء هنا باعتراض بيرك Burk الشديد على مقولة أن تحطيم الظلم وأساطير الروح التحليلية الهائجة وقتئذ للثورة الفرنسية ستمزق تركيب المجتمع ؛ فهى مهددة الآن بنفس النوع من الانكسار .

كما تم تكراره فى المجالات المختلفة ، فإن قائمة الميزات العامة الموضحة فى الجدول رقم (١-٣) قد تم تقديمه من أجل صياغة العلاقة مع القراء ذوى الثقافات المتجانسة . تشترك هذه المعارضات مع مايمكن دعوته بمبدأ التحول الداخلى .

## الجدول رقم (١-٢)

## السمات العامة لثقافة الحداثة فى مقابل ثقافة ما بعد الحداثة

| المعضل (المشكل) | السمات العامة لثقافة الحداثة | السمات العامة لثقافة ما بعد الحداثة |
|---|---|---|
| فن معمارى | وظيفى . | كهربائى – مدلولى . |
| طريقة الإنتاج | جمعيات ضخمة – مصنع . | ماوراء الصناعية – معلومات . |
| التنظيم | هرمية (نموذج ماكس ويبر) weberian . | توزيع السلطة – التخصيص . |
| علم الاجتماع | أسرة ذرية . | ربات بيوت مجزأة . |
| فلسفة العلوم | المنطق بأن الأشياء موجودة فى الطبيعة . | فوضى منهجية – مبدأ التفسيرية ، استعمال الصور الرمزية للدلالة على المعنى . |
| الفلسفة | البحث عن الأمور العالمية . | مناهضة للمبدأ التأسيسى . |
| علم النفس | النفس المتماسكة والموثقة . | الذات اللامركزية . |
| علم الأخلاق | نفعية مهتمة بنظرية الواجب والالتزامات الأخلاقية وخاصة بالقضية المنطقية . | وضعى (بحسب الظرف أو الوضع) . |
| وسيلة الإعلام | خطوط (كتابية) مطبوعة . | فيديو – استعمال صور متتالية للإيحاء بفكرة معينة متسلسلة – والقنوات التلفازية . |

إن الاختلافات بين الحداثة وما بعد الحداثة يمكن التعبير عنها وبشكل متنوع على النحو التالى :

- توحيد مقابل تَهدُّم .
- مركزية مقابل لامركزية .
- متحرك أو منجذب حول المحور (المركز مقابل التباعد عن المركز) ، تجميع (جمع) مقابل تفكك (تجزؤ) .
- ماوراء القَصص مقابل النصوص المجزأة .

- البوتقة التى تذوب بها كل شىء مقابل طبق السَلَطَة الذى يتكون من عدة مكونات .
- متناسب مع مقابل غير متناسب .
- الدفع باتجاه محدد مقابل الإفراط فى التعددية .
- الإيمان بالعمومية مقابل الإيمان بمبدأ النسبية .
- نيوتن Newton «سلطة العلم» مقابل هايسنبيرغ Heisenberg «سلطة التفسير» .

ومثل التمييز الذى يصيغه المؤرخون الفنيون بين الرسم الكلاسيكى من ناحية والرسم الرومانسى ، والموسيقى الكلاسيكية وفن العمران الكلاسيكى من ناحية أخرى - فإن هذا التقسيم إلى شعبتين يفتقد إلى الدقة ويجب ألايفسر على أنها تصنيفات منطقية محكمة الصياغة . بل هى تصفيات لعبارات محرفة (٨) . تتضمن الفصول الثلاثة القادمة حالات ما بعد الحداثة . نورد شاهداً أو حجة وأحوالاً «سياسية» لعالم بدون مرسى ، وثقافات بدون مدلولات وأشخاصاً موزعين بدون هويات والتى من خلالها نتحدث ونوضح .

## المبحث الثانى - رموز غير ثابتة تقود إلى واقعية عملية :

إن التأثير الهام لحالات مابعد الحداثة من وجهة نظر علم السياسة والإدارة العامة هو أنها تقود إلى تقييد الحكومة مؤدية إلى صياغة سياسة وطنية عديمة النفع إطلاقاً لأى مصلحة وطنية .

نتعرض إلى خطر تطوير علم سياسة يتسم بالتصنع والواقعية العملية المفيدة كمشهد عام أو إلى العدول بها إلى طريق آخر مسلٍ ، ولكنها لاتقدم مساعدة لحل المشكلات المتعلقة بالسلطة . وفى بقية هذا الفصل سنقوم بشرح هذه المعضلة مستخدمين صوت مابعد الحداثة والذى هو بمثابة رأى يزودنا بأوضح عرض ممكن لما نعنيه بعلم السياسة التصنُّعى Simulated Politics .

(٨) علاوة على ذلك ، إن تقنية التضاد هى عبارة عن وسيلة تحليلية حديثة . ولأننا لا ندّعى كوننا باحثى ما بعد الحداثة فإننا نلجأ إلى مثل هذه الطرق بأمان . والشىء الأكثر فظاعة هو الحقيقة بأننا نستعير صوت ما بعد الحداثة إلى حد كبير فى هذا المقطع فقط ؛ لكى نستفيد من نظراتها الثاقبة والهائلة والتى تحتاج إلى أن تؤخذ فى الحسبان .

## أ - التواصل (الاتصال) المتوازن ، مبدأ الشعور المتلاحق أو اللاحق :

إن النقطة التى نريد صياغتها فى هذا القسم هى أن الكلمات والإشارات والرموز قد أصبحت وبشكل متزايد منفصلة عن «الواقع» . هذا مانعنيه بمفهوم الشعور المتلاحق (اللاحق) فمن غير المعقول أن تعنى وبشكل مضطرد أى شىء ثابت ودائم (مستمر) . تمنح نظرية مابعد الحداثة عمقًا تفسيريًا لهذه الجوانب الاجتماعية للغة . سلّمنا بدون نقاش من جراء مثل هذه النزعات كحماية المستهلك من الغش والإقبال التى تسببها وسائل الإعلام والإعلانات السياسية السلبية والصحافة ذات اللدغة القوية والصور السياسية . نريد أن نبلغ ونصنف هذه الرؤى مستخدمين عقلية مابعد الحداثة ، ولكن بادىء ذى بدء نُقَيّم مبدأ الشعور المتلاحق للإشارات والذى هو عبارة عن قاعدة والتى بموجبها يطلب الحكم على بُعد الإشارات وعن مدلولاتها .

لم يتم تقديم هذا القسم كمناقشة حذرة لعلم دراسة الرموز اللغوية Semiotics أو نظرية المعرفة (من حيث صحتها وأساليبها) Apistemolegy لكن على العكس فهى مشابهة فى الهدف لتأويل (بودريلارد Baudrillard . ١٩٨٣ pp.ii ff.) أو استخدام جيمسن Jameson (١٩٩١ ص ٩٦) لما هو وهمى للتعبير عن نفس النقطة . تتضمن المناقشات الموازية والمثبت صحتها بقوة مناقشة هابرماس Habermas (١٩٧٢ راجع الفصل رقم «٥» بشكل خاص) ومناقشة فيجنشتاين Wittgenstein ١٩٥٣ . ومناقشة بودريلارد (Baudrillard ١٩٨١ ص ١٥٨ .ff) والذين سنعتمد عليهم من أجل التعمق بمبدأ مابعد الحداثة للشعور المتلاحق والتى تتنكر لتلك الحقيقة الكبيرة للإشارات . ويجب أيضًا ملاحظة أنه وبدءًا بالتواصل اللغوى الإنسانى فإننا نكون قد افترضنا البعد عن الازدواجية الفلسفية التى تعزو الحقيقة الواقعية لمواضيع مادية فيزيائية بعينها ، وبعبارة أخرى ، نفترض مقدمًا موقفًا مطابقًا لمواقف بيرغر Berger ولوكمان Luckmann ١٩٦٦تحت عنوان «البناء الاجتماعى للواقع» .

يقترح الموضوع الفرعى رقم (١) من القسم الأول لهذا الفصل فيما يتعلق بالدلالة أو المدلول والمعنى الضمنى تطورًا تاريخيًا للغة ، ويقدم أرضية أولية لايمكن مهاجمتها للتواصل الموّثق . بينما يستطلع الموضوع الفرعى رقم (٢) فيما يتعلق بالواقعية والواقعية المفرطة استقرار ما وراء قصص الحداثة والتى فى مقابلها تبدو

إشارات مابعد الحداثة طيفية ومذهلة ، ويقدم الموضوع الفرعى رقم (٣) كلاً من التطورات السياسية الاقتصادية والتحولات الفلسفية لتأثيرهما فى عملية التقليل من «الواقعية» .

## ١- الدلالة مقابل المعنى الضمنى :

افترض أن أصول اللغة تتألف من سلسلة من الصور الكاريكاتيرية لحكاية هزلية لأشخاص الكهوف (مثل بيتر Peter وثور Thor فى الحكاية الهزلية قبل الميلاد) ، إنها تشير بهمهمات متنوعة إلى مواضيع ضرورية فى بيئاتهم من أجل بقائهم على قيد الحياة مثل : ثعبان وقطعة خشب ثقيلة وصخرة وعنزة وكهف . تدعى مثل هذه الإشارات بالدلالة إذ تدل على مواضيع مفردة محددة . لقد تم التفكير بالإشارات الدالة لوقت طويل من قبل مدارس فلسفية مثل الفلسفة الواقعية الخارجية المنطقية (كارناب 1959a, 1959b Carnap , و نيوراث Neurath 1959) والمذهب البريطانى المعتمد على التجربة والمعاينة على أنها قوالب بناء أساسية للتواصل وللعلم . ومن وجهة النظر هذه ، فقد رسخت اللغة بواسطة تقديم صور تمثيلية لمواضيع ترتكز مباشرة على مبدأ واحد لواحد ، وبالرغم من أن هذه النظرة تعيش على افتراضات علمية لم يتم تفحصها ؛ فإنه لم يعد لها سيطرة فى الفلسفة أو فى علم دراسة الرموز اللغوية . لقد علّمنا فيجنشتاين Wittgenstien ١٩٥٣ أن الإشارات المدلولية نفسها ليست حجر الزاوية التعريفية للتواصل ، حيث تحدث فى الألعاب اللغوية المستندة إلى عمل تعاونى . تلك الإشارات المدلولية يتم لفظها للتعبير عن كنايات لمعانٍ ضمنية ، وهى بذلك تعتمد على المقام الذى تستخدم فيه . وعليه فإن كلمة ثعبان لعلها للاستدلال على مهاجم خطير ، وسام أو غذاء ، وقطعة خشب ثقيلة للاستدلال على سلاح أو أداة صماء ، وكلمة صخرة للاستدلال على أداة قوية أو مكان للجلوس أو شىء ما يمكن رميه ، وكلمة عنزة للاستدلال على شىء ما للأكل أو الحلب ، وكلمة كهف للاستدلال على مأوى أو مكان للاختباء فيه . تعرض السلسلة المستمرة للمعانى المدلولية والضمنية التواصل المباشر والمشترك مع الأحداث الحسيّة للبيئة والتى تجعل العمل الاجتماعى ممكنًا . انتبه ! دعنا نشرب من الماء ! نم فى الكهف بأمان ! يمرح فى المشى ، يطوق ، يقتل ويشارك فى

لحم العنز [٩] . هذه العبارات وما شابهها تجمع المعنى الضمنى مع المعنى المدلولى وتقدم السبب الهادف لاستخدامها .

## ٢- الواقعية مقابل ماوراء الواقعية :

على أية حال إن قدرة البشر على استخدام الإشارات ضمن شروط من التعاون يحمل معه موهبة فائقة من الأفكار المجردة واستخدام الاستعارات ، ويتمتع البشر أيضًا باستخدام الأضداد الغريبة ، ويقدرة على إثارة الضحك ، وبذاكرة قادرة على التفحص الممزوج والتصنيف القطعى جنبًا إلى جنب مع القدرة المرحة على المبالغة والتقليد والكذب والاستعراض (الكلاب ، على سبيل المثال ، لاتستطيع تصنع الإثارة) . تقود موهبة البشر على التواصل – ليس فقط إلى قص الحكايات – لكن أيضًا إلى النظرية والفلسفة والتقاليد (مايطلق عليه ماركس البنية الفوقية . تتجسد هذه الإبداعات الثقافية بالقدرة على تحويل المعقول إلى محسوس والقدرة على وضع الفرضيات (مؤولاً الكيان التصورى على أنه وجود حقيقى) والتنكر وانفصام فى الشخصية [١٠] . تشترك هذه الظواهر من ثقافة التواصل بنزعة الاختراق أو تجاوز سلسلة استمرار المعانى المدلولية والضمنية والتى منها اشتُقت عناصرها الأصلية . لقد اعتُبرت الفكرة المجردة سواء أكانت مقولة فلسفية أو قصة أو مُعتقدًا كاملاً أنها شأن موضوعى أو مادى ولقد عُزيت هذه المفاهيم إلى مبدأ «الواقعية المسيطرة» . وكما هو الحال فى الأشكال أو النماذج الأفلاطونية ، فإن حقيقة خفية وأكثر عمقًا يُعتقد أنها وراء المظاهر«المجردة» تم تجميعها بواسطة سلسلة استمرار المعانى المدلولية والضمنية .

(٩) بالرغم من أنهم متحدون بواسطة البيئة والقرابة والتجارب المشتركة للمجموعة فإننا نريد فيما بعد أن نُصر على إمكانية وجود نوع ما من الفردوية بشكل كاف على الأقل حتى تسمح وجهات النظر الثابتة بشكل كاف بوجود توتر مدافع مطلوب بدوره من أجل فن الخطابة .

(١٠) إن وجهة النظر التى تفرضها هذه المناقشة يمكن أن تقلق أولئك الذين يقبلون حقائقهم الخاصة على أنها صحيحة إلى حد ما بالمعنى العالمى . ولكى نقوم بوصف مفهوم ما بعد الحداثة بشكل شحيح ينبغى علينا أن نفترض مقدمًا إلى حد ما نجاحها على الروايات ضمن الروايات الحديثة . وعندما نلفظ عبارة مبدأ ما بعد الحداثة نفترض مسبقًا انتصار نيتشا (Nietzche) (راجع على سبيل المثال كتاب ماك إنتاير Mac Intyre لعام ١٩٨١ من ص ١٠٩ – ١٢٠) . لا يمكن لكلينا أن يفرض الفرق ما بين الحداثة وما بعد الحداثة وبنفس الوقت نخوض معارك فى إطار الحداثة التى حاربناها إلى جانب ضيوف آخرين كثر فى مكان ما (راجع كتابى Fox للعامين ١٩٨٠ و ١٩٨١) .

إن تاريخ الحضارة ملىء بأحداث الفكر المجرد الذى ينافس الحياة اليومية للتشويش والتغلب على إشارات المعانى المدلولية والضمنية . إن الحروب الدينية يمكن اعتبارها من بين الحوادث حيث الأفكار المجردة ترتقى فوق فن نقاش العالم الحى ، وبالرغم من أن التفكير المجرد من أى نوع يمكن النظر إليه فى إطاره المجرد فقط، فإن الفكرة المجردة تعانى من معضلة العلاقة مع سلسلة المعانى المدلولية والضمنية للتواصل الحى المُعاش الموثق ، ويمكن أيضًا تصنيف الأفكار المجردة على أنها تملك كثافةً وتثبيتًا أكثر أو أقل . نعود إلى التعميم بأن عملية تحويل المعقول إلى محسوس فى فترة مابعد الحداثة لها نسبة أقل من تلك الكثافة والثبات .

على أية حال ، إن فكر ماقبل الحداثة والحداثة – بالرغم من الادعاءات المضللة بشأن ما يخفى وراءه من نقاشات – إلا أنه يمكن الآن الحكم عليه من حيث إن له كثافة أعلى من أفكار ما بعد الحداثة ، ولو فقط بسبب طول مدتها كمفاهيم راسخة فى العقول ، أعيد تقديمها بصيغة أو بأخرى فى نشاطات الأجيال المتعاقبة . إن مفاهيم الحضارة والحقوق الدستورية للملوك أو السيادة قد لايكون لها مدلولات عملية دقيقة ولكنها كانت إلى حد كبير أكثر ثباتًا، وكانت عبارة عن أهداف تتقدم ببطء مما كانت عليه بُنى مابعد الحداثة . يمكن ألا تشير البنى الحديثة إلى أى شىء «واقعى» ؛ إذ يمكن أن تكون عبارة عن تحريفات أو مجرد تصوير «للواقع» فى أبدع صورة ، لكنها ليست سريعة الزوال بنفس الطريقة كما هو حال مفهوم ما بعد الحداثة لمبدأ ماوراء الواقعية . هذه الأفكار الحديثة الكبيرة لم تمر سريعًا عبر الإدراك ولو للحظة واحدة فقط لتختفى وتستبدل بأفكار أخرى . وبسبب عمرها الطويل وتعقيداتها وكثافتها ، فإن ماوراء القصص الحديثة أو التصريفات أو علم المعارف كلها قادرة على تأدية وظيفة من شأنها أن تبين الحقيقة . وهذا يعنى أن نقول بأنه وفى إطار هذه الأنظمة ، يمكن لشخص ما أن يوضح تناقضًا وأن يكون لديه مجادلات سهلة الانقياد باتجاه حلول وصياغة ادعاءات تتطلب أن تكون «قابلة للإلغاء بكثرة الاستطراد فى الحديث» . بالنسبة للنخبة التى لها القدرة على الانخراط فى مثل هذه المتابعة ، فإن كثافة ماوراء القصة كان كافيًا لتقديم الراحة لهم إلى درجة أن الإمساك بشىء ما «واقعى» كان ممكنًا .

## ٣- إنتاج مقابل إعلام :

لقد أشرنا إلى قاعدة لغوية مستندة إلى المعانى المدلولية والضمنية «للواقعية» البشرية ، ولقد ناقشنا بأن البناء الفوقى للتعليل الذاتى للرواية داخل الرواية (تعددية الرواية) كان فى فترة ما مستقراً بشكل كافٍ لإعطاء الوجه الظاهر «للواقعية» . إن كلا الشكلين لما هو واقعى يُسببان إشكالية فى موقف مابعد الحداثة .

وما دام يُلْزَم معظم البشر على كسب معيشتهم عن طريق إنتاج سلع فى مجموعات كما كان الحال فى فترة الحداثة ، فإن قاعدة لغوية متينة بشكل كافٍ من أعمال التواصل الكلامى ذى المعنيين المدلولى والضمنى تشير إلى السلع «الواقعية» المزروعة والمحصودة مخترعة أو ملفقة بخط التجميع . وعليه فإن وسيلة تواصل مخلصة وموثقة ستكون مطلوبة للأعمال التعاونية اللازمة لإنتاجهم . ففى عالم المجتمع المتحضر ، إن وجود وحدات عائلية مستقرة وجوار ومجتمعات دينية سيضمن أيضاً تفاعلاً إنسانياً كافياً لتقديم أساس راسخ لتبادل مدلولى وضمنى موثق . إن أطروحة جين بودريلارد jean Baudrillard (١٩٨١ الفصل الثانى) متناظرة مع الرؤى التى قدمها علماء الاجتماع مثل دانيل بيل Daniel Bell والمنظرين لوسائل التواصل مثل مارشل ماكلوهان Marshall McLuhan والاقتصاد السياسى الماركسى الجديد (راجع Kellner ١٩٨٩ و Poster ١٩٩٠) ، ومفادها بأن هذه القاعدة المتينة قد ضاعت عندما تحولت المجتمعات الصناعية المتقدمة من التركيز على الإنتاج إلى التركيز على الاستهلاك والإعلام . إن القلّة القليلة من الناس يكسبون عيشهم عن طريق السلع المصنعة الغزيرة والمتنامية حيث إن الآلات والإلكترونيات قد حلّت محل العمل الإنسانى القاسى، والآن حيث يكثر ويكثّر عدد الناس الذين يكسبون بطاقاتهم التموينية المجانية للاستهلاك بدلاً من الإنتاج عن طريق استغلال المعلومات والكنايات (غالبًا ماتقوم بترغيب الآخرين فى الاستهلاك) ، وهذه تمثل مرحلة لزوجة وضمور لما يعرف «بالواقعية» . لقد تمت إثارة حفيظة هذا الضمور عن طريق مضاعفات أُسسية لعدد من لرسائل الشفوية المعلنة التى تغمر المستهلكين ؛ وذلك بإبلاغهم بأن الاستهلاك هو الآن وعلى نطاق واسع أكثر أهمية من الإنتاج . إذًا يوجد هناك اتصال مباشر بين مجتمع ما بعد الصناعية وموقف ما بعد الحداثة .

لقد كان العمل الرئيسى للفلسفة فى النصف الماضى للقرن العشرين ملازمًا لضمور البناء الفوقى للروايات ضمن الروايات . ومثلما رُضّتْ وكُسِرَت روما وفى نهاية المطاف حيث دُمّرت من قبل أمواج متتالية من البربر فإنه وبنفس الطريقة تم كسر قانون الرواية ضمن الرواية ذات الأساس المرتبط بالحداثة من قبل نيتشه Nietzsche والبرغماتيين pragmatists والوجوديين Existentialists والمؤمنين بمذهب تعرف الظواهر Phonomenologists وعلماء رموز اللغة Semioticians ونُقّاد مابعد البنوية poststructuralists والنقاد التفكيكيين Deconstructionists وآخرين . إن مجمل الروايات ضمن الروايات للعلم وللميتافيزيقيا ونظرية المعرفة قد تم تفكيكها بدون هوادة بنفس الأدوات التى استخدمت ضد الدفاعات التقليدية للدين . وكون العلم والعقل قد انتصرا على الأساطير والخرافات فإن هذا الانتصار كان مدعاة لوقفة مراجعة مع الذات العقلية والعلمية وصياغتها فى قوالب أكثر وثوقا ورسوخًا .

## ب - إذعان المدلولات إلى الإشارات ذاتية الدلالة :

تحدث إشارات المعانى المدلولية والضمنية ضمن اللعبات اللغوية للحداثة حيث الحقيقة هى عبارة عن قضية ملحوظة أو على الأقل قابلة للنقاش . تعتمد إشارات مبدأ الشعور اللحقى أو اللاحق لما بعد الحداثة أكثر على بعضها البعض (أى أنها ذاتية الدلالة) وتبدأ تعوم بعيداً عن المدلولات «الواقعية» (جاعلة إياها تتسم بالشعور اللحقى) . لقد أطلق جيمسن Jameson فى عام ١٩٩١ على هذه اسم اللعبة الحرة العشوائية للإشارات (ص ٩٦) أما بودريلارد Baudrillard فى عام ١٩٨٣ فقد ذهب إلى حد الادعاء بأن الإشارات بدون دلالة تأخذ وظيفة (نوع من أنواع سيطرة الرموز اللغوية) وتقرر ماهو «واقعى» . إن الانتقال من اقتصاد منتج إلى إنتاج مرتكز على الاستهلاك جنبًا إلى جنب مع التفكير الحديث لمفهوم الروايات ضمن الروايات عن طريق نقد المفكرين له ، يقدم الشروط التاريخية لمثل مبدأ مابعد الحداثة لما وراء الواقع هذا . تبقى المهمة هى وصف هذه الأوضاع . إن البحث عن كل دقائق فهم مبدأ مابعد

الحداثة لما وراء الواقعية هو عمل فوق طاقتنا [(١١)] . لكن النموذج الديناميكي والذي بموجبه تصبح الإشارات ذاتية الدلالة واضحة بشكل كافٍ . تتطلب كل من العوامل التالية شرحًا مستفيضًا :

١- انتشار وسيلة تواصل المناجاة .

٢- التوجه إلى خلق مجتمعات زائفة .

٣- السماح للمسميات الحرة كي تصبح ذاتية الدلالة .

٤- عودة العقل الناطق والمتسم بذاتية الدلالة إلى إدراك أو فهم التأثير في العالم الحي .

## ١- وسيلة التواصل المناجاتية :

إذا قبل شخص ما الاقتراح بأن «الواقعية» هي عبارة عن بناء اجتماعي أو بنية اجتماعية ، فيتبع ذلك أن التفاعل فيما بين الذات ووسيلة التواصل يُولّد هذا البناء الاجتماعي «للواقعية» . إن الواقعية فيما بين الذات تمتلك سمة جدلية معينة ناشئة عن اختلافات أولئك الناس حيث أعمالهم وكلماتهم ونظراتهم تجذب المجتمع إلى بعضه البعض . يحافظ المشاركون على واقعيتهم عن طريق لعبة لغوية لها معانٍ مدلولية وضمنية حيث يوجد صراع كلامي فيما يتعلق بكل من المعنى الضمني والمعنى المدلولي للإشارات .

يتصدع هذا النوع من وسيلة التواصل الاجتماعية فيما بين الذات في أوضاع مابعد الحداثة ، ويمكن تتبع جذور هذا التصدع عن طريق ممارسات الحداثة . يُشخّص (همل Hummel ١٩٩٤) شكل وسيلة الاتصال المناجاتية ويربطها باللغة البيروقراطية والتي بموجبها فإن عالم النشاط الاجتماعي القوي يعاد تشكيله بواسطة عالم من النشاط البيروقراطي المنظم بشكل عقلاني . إن إطاعة الروتين المأمور هرميًا

(١١) تتضمن المصادر اليسيرة كتابي بيرنشتاين (Bernstein) للأعوام ١٩٨٣ و ١٩٩٢ الأداءات الكاثوليكية المتعلقة بالنقد المرتكز على الفصل (critique of reason) وحتى فيما إذا تم في نهاية المطاف اللجوء إلى المدرسة التالية لأرسطو والتوماسية فهي ممتازة فيما يتعلق بذلك . راجع على سبيل المثال كتاب ماك إنتاير (Macintyre) ١٩٨١ أو (جونسون وتولن Jonsen and Toulmin) ١٩٨٨ في فلسفة العالم الذي ينطق بالإنكليزية ، يعتبر (ليدويغ فيجيشتاين Ludwig Wittgenstein ١٩٥٣) و (ريتشارد روتري Richard Rotry ١٩٧٩) من أكثر المؤثرين المناهضين للتأسيسية .

يحل محل علاقات الإحساس المتبادل مع المستفيدين (الزبائن) ، حيث يتعلم المستفيدون ذوو المعرفة العملية الذين يتفاعلون بانتظام مع الموظفين فصل المعنى عن الرسالة الشفهية ، ففى البيروقراطية عندما تكون اللغة منفصلة عن نوايا المتكلم ؛ فإن الموظف الواحد لايحتاج لأن يلتزم شخصيًا بكلماته . إن إلقاء اللوم على الموظف بسبب لفظات رسمية يعنى أن نُخَطىء بُعداً واحداً من أبعاد قياس المناجاة من أجل محادثة اجتماعية ؛ قوية . لايمكن لشخص ما أن يملك محادثات رصينة مع الموظفين البيروقراطيين ، إذ إن ذلك لن يؤدى إلى حل أى مشكلة إدارية أو إلى إعادة صياغة أى سياسة ؛ لأن جميع هذه الآليات قد تم تشخيصها ، وإيجاد الحل وتنفيذه مسبقًا Hummel, 1994 ، لايوجد حوار ولا فرصة للتعبير عن التوتر الجدلى الحاد ولا فرصة للانخراط فى صراع كلامى لتعريف مشكلة ما وتقرير ماذا يمكن فعله إزاءها . هذا الكبت (الحبس) للتوتر المؤلم يميز الألعاب اللغوية لما بعد الحداثة .

يتم فقدان التوتر الحاد عندما تكون الطريقة المهيمنة لنقل الرسالة الشفوية تتسم بالمناجاة بدلاً من وجود التواصل الجماعى (الحوارى) . إن اللحظة الأولى لهذا الجدل المنطقى هو فصل وتحول دور المتحدث / المستمع إلى دورين . تبدأ اللحظة التالية بزيادة عمومية الوجود وسيطرة اتجاه واحد للألفاظ دون رادع يردعه عن طريق إمكانية الرد الفورى . وبذلك يتحول الحوار الجماعى إلى مناجاة . إن حالة التحول فى النماذج المعرفية تشهد زيادة وانتشار وسائل الإعلام الإذاعية [١٢] . وبالرغم من أن انتشار

(١٢) يجب أيضًا القول بأن تأثير وسائل الإعلام الإلكترونية على الوعى قد تم تقليله وتضخيمه من الناحية النظرية . ألا نعتقد بأن تأثيرات وسائل الإعلام قد تم فهمها بوجهها الصحيح . إن تحليل وسائل الإعلام البثية هو شكل عادى مرتبط بتحليلات ظواهر تجارية وسياسية ولغوية أخرى ؛ لكى تساعد على تقديم أو إصلاح نقاط تنشأ أصلاً من معضلات نظرية أخرى . بالفعل هذا ما نفعله . بالرغم من أن التلفاز نفسه صنف عام فهو واسع وأكثر اتساعًا بشكل أساسى ومع ذلك عندما نفكر به على أنه وسيلة الإعلام التى تضم كل وسائل الإعلام . إن تحليل الرواية فقط يشغل آلاف الباحثين بينما الرسالة التلفازية تمثل تعددية وسائل الإعلام صوت وكلمة مطبوعة وموسيقى ومن ذات بعدين وفيلم إلى ما هنا لك . إنها بالطبع خارجة عن مشروعنا علاوة على قدرتنا على التعويض عن هذه الاخطاء فى عملية بحث التلفاز . وتعتمد ميزات هامة من تحليلنا على كتاب بوستر (Poster) ١٩٩٠ . وعلى قدر من الأهمية أيضًا كتابى كيلنر (Kellner) ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وبودريلارد ١٩٩٨ و ١٩٨٣ (وجيمانسون Jamienson) ١٩٩٢ وجيمسون (Jameson) ١٩٩١ .

الرسائل الشفوية لوسائل الإعلام الإذاعية المتسمة بالمناجاة يتفق مع وضع أو حالة مابعد الحداثة ، فإننا نحذر من أى قفزات غير محسوبة بشأن منطقية الحكم أو التقرير حول السبب والنتيجة (كما هو الحال بالنسبة للتلفاز كمتسبب فى وضع مابعد الحداثة) ولكنه يمثل أيضا نتاجًا فى هذا المجال .

إن الاستنتاج بأن وسائل الإعلام الإذاعية هى متسمة بالمناجاة يتطلب شرحًا توضيحيًا ، لأن معظم المتفرجين والمستمعين لايستطيعون الإجابة (١٣) . لايوجد بالفعل تبادل تواصلى ، ولايوجد حوار يستطيع شخص ما أن يفتح على قنوات أو أن يوقف الجهاز . ونيابة عن «مركزية البث» فإنه يقاس الجزم على مقياس معدلات نيلسن Nielsen وأسهم السوق وشراء المشاهد للمنتجات المعلنة . ولكن إلى الآن فإن الفرد البسيط تمت تقويته بشكل هامشى فقط لكى يُثْبِت أو يَنْفِى ، وفى كل الأحوال يمكن له أن يشترى نفس الإنتاج سواء شاهد أو لم يشاهد العرض التلفازى ، فما الذى يشاهده الفرد شخصيًا أو يهمله من الصعب جدًا رسم خارطته ، ولاتحتاج المناجاة إلى مشاركة أحد بشكل معين ، فى هذه الحالة يكون الجواب مسهبًا .

## ٢- المجتمعات الفاسدة :

يُغيِّر المجتمع الحوارى وبشكل راديكالى فكرة الجماعة ؛ فمصطلح البث على سبيل المثال يتضمن الإرسال من مكان مركزى ما إلى مشاهدين من المستقبلين المتشتتين وغير المحددين . إن الرسالة الشفوية ذات الشعور اللاحق أو التتابعى المرسلة من مكان مركزى يمكن استقبالها بواسطة الملايين من المشاهدين والمستمعين ، ويتم التقاط الصوت أولاً ومن ثم تأتى الصورة وكلاهما فوضى تستمر باستمرار المجتمع الزائف الذى يمكن تجميعه معًا مؤقتًا بواسطة تلك الرسالة الشفوية فقط ، ولايبالى المجتمع المزيف هذا بمشاركة الوضع الطبقى الاجتماعى وموقع العمل وعامل العمر والجنس والمنطقة الجغرافية ، أو إلى التهيؤ الأيديولوجى فهو يغير العفوية كل جزء من بليون من

(١٣) المحطة التلفازية C-SPAN يمكن أن تكون على الأقل بمثابة محاضرة مقدمة من الحكومة الأمريكية إلى صف دراسى مكون من (١٣٠٠) طالب حيث لا تمثل العروض الكلامية والتفاعل مع برامج التلفاز حالة استثنائية للمفهوم العام لفكرة المنولوج .

الثانية وحتى فى الوقت الذى يكون فيه مستمراً بالمعنى الإحصائى ، أما فى طرف تلقى تسلسل عملية وضع الكلام فى رموز اصطلاحية وحل تلك الرموز للتواصل يوجد مستويات متنوعة من الانتباه والانشغال بدءاً من الاجتماع وأكل البطاطس بهيئة غير سويّة وفى دهشة غير ذات معنى إلى إثارة الشره لطيف القنوات (معبراً عن جوابين لحالة الملل) . إن المشاركة التى تحدث منظمة إلى حد كبير ؛ ويسمح بها أن تتم فقط بشروط موضوعه من قبل مركز البث : أرسل نقوداً إلى المرشد الدينى للاستمرار بالدعوة : شاهد تعهدك بالدفع المسجل على اللوح الكبير: اتصل بلارى كينغ Larry King أو فيل دونا هو Phil Donahue : نافس من أجل الحصول على مكان عرض اللعبة : عطلة فى هولى وود Hollywood ، وكن واحداً من المشاهدين الذين يشاهدون الحدث مباشرة .

## ٣- الإحالة الذاتية والصور الزائفة :

بدون وجود مجتمع عالمى حى يصبح التواصل التلفازى منحصراً فى نفسه إلى حد ما ، وعليه يصبح ذا دلالة ذاتية . فعلى شاشة التلفاز يصبح التاريخ عبارة عن عرض من جديد لبرامج تلفازية عرضت أثناء إدارة كنيدى Kennedy أو نقطة من (٣٠) ثانية من لعبة كرة القدم التاريخية المعروفة بكرة الثلج . فكلما زاد تنمية اللغة أو الممارسة أكثر عن محاذاة قرينة الحياة اليومية حيث يعاد تقديم العلاقات الاجتماعية عن طريق الحوار ، كان على اللغة وبشكل أكثر أن تولد وتعيد إنتاج هذه المواصفات داخل ذاتها . يجب على اللغة التى أوجدتها وسائل الإعلام وفترة ما بعد الحداثة ومبدأ الشعور اللحقى أن تُظْهر قرينتها عن طريق التكلم من غير حركات كأنه كلام آتٍ من شخص آخر إلى مستمعيها . وبسبب عدم وجود عالم مدلولى محدد بوضوح خارج محطة البث لتقديم معيار والذى بمقابله يمكن تقييم تدفق المعانى ، أى أنه لا توجد شخصية معرفة للأفراد كلاعبين فى المحادثة ، وعندما يكون هذا هو الوضع (أى عدم وجود مقاومة اضطرارية لقاعدة أساسية متعلقة بعلم الكائنات Ontological بشكل بديلى فى هذه الحالة ، ماهو «واقعى» هو واقعى لكونه ذاتى المدلول (poster, 1990,p.45 .) .

يوضح مفهوم الصور الزائفة مبدأ المدلولية الذاتية ؛ ولأن المتلقين لا يقدرون على رد التواصل ، فإن مرور وسائل التواصل التلفازية فى الصور الزائفة تقوم بالانتشار على شكل نسخ لانهاية لها والتى لايوجد لها عادة نسخ أصلية (جيرن ١٩٩١ ص ١٨) . إن السيرة الذاتية للسيّد (Mr. T) الذى ظهر أصلاً فى مسلسلات تلفازية تُدعى بالفريق (A-Team P) تقدم لنا مثالاً مناسبًا . لقد كانت الشخصية فظة ملبسة بلباس مستهجن ، محشوة بالحديد سوداء طيبة القلب لمحارب ڤيتنامى صلب ، شخصية تركيبية عبارة عن نسخة لاتمثل فردًا عاديًا واقعيًا . لقد كانت بمثابة استعارة وتشبيه . صنعت هذه الشخصية وقتئذٍ على شكل مسلسل (كرتون) يعرض يوم السبت يشير للوراء إلى المسلسلات : وهذا يعتبر شَبَه لِشَبه . وبنفس الطريقة يرسل المثبتون لرواسى السفينة هؤلاء القراء الملقنين عن بعد والذين نراهم على شاشة التلفاز إلى مواقع طريفة وغريبة ويلبسون (جاكيتات سفارى) مجمعين شعرهم مختلسين نظرات إلى هنا وهناك ؛ لكى يصبحوا أشبه لما ندعوهم الآن بالمنقرضين . هم مراسلون فى المشهد يحاولون الحيازة على فَهمْ الأحداث التى يقومون بتغطيتها والتى من الصعب فهمها ، وعليه فإن تدفق الإدراك الذى تستلزمه عملية خلط «الأخبار الصعبة» مع رسائل شفهية من المولين يجعل تصديق المثبتين لهذه الرواسى من الصعب تمييزهم عن المثبتين الواقعيين لها) ؛ فهم يقدمون الأخبار الآنية الحدوث على خلفية اسم جديد لقهوة أو برامج تخفيف الوزن أى أنها شَبَه لِشَبَه .

يمكن رؤية البرمجة أيضًا على أنها ذات مدلول ذاتى بمعنى أنها تتجاوب مع لوحة رئيسية محددة بالساعة الزمنية . إن طول فترة البرمجة وبالتالى مستواها التعميمى ليست كما هو الحال فى الألعاب اللغوية الأزلية الوجود وحتى الكتب عندما يتم تسييرها بقوة ، كما يتم ترتيبها حسب دوران الزمن الساعى لكى تقوم بتنظيم بيع الفترات الإعلانية . إن مقدار الوقت الذى يمكن شغله قد قُدم وحُدد ، وتدفع معانى عروض اللقطات البوليسية بواسطة تواتر (انتظام) الاستراحات الإعلانية وحل النزاع فى مدة نصف ساعة أو ساعة . إن التغيرات الدقيقة تنصب على أولويات المشاهدين الذين يحكمون على السلسلة بالموت ، فى حين يتم دفع النجوم بشكل تبادلى بحكم الرغبة بالشهرة الجامحة مع نجوم آخرين متطابقين معهم تقريبًا . وبمعنى فرويدى إن

تماثيل الحب التى أثيرت (استدعيت) من قبل نجوم جميلة تم إلغاؤها بواسطة التكرار الذى لانهاية له .

لكن وأثناء بث الأخبار كما هو معلوم يمكن القيام بعكس ماهو واقعى والذى يمكن أن تبنى عليه السياسة العامة ، ويكون ماوراء الواقع ذو المدلولات الذاتية الأكثر ظهوراً . إن التمييز بين الأخبار والتسلية قابل للتحلل وبشكل متزايد . (على سبيل المثال لقد أصبح ميرفى براون Murphy Brown معلقًا سياسيًا ، وبى وى هيرمن Pee Wee Herman صانع الأخبار . إن العرض اليوم هو عبارة عن خليط مناسب من الأخبار وبرامج التسلية والبرامج الثقافية والإعلانات) . بغرابة ، لا يستطيع شخص ما أن يحصل على أخبار مختلفة من محطات إرسال مختلفة ، فمن بين العدد اللا متناهى تقريبًا من الأحداث الممكنة والتى يمكن أن تصبح أخبارًا ، فإننا بواقع الأمر نرى أن نفس الأحداث يتم نقلها فى مدة (٢٢) دقيقة التى تخصصها كل محطة للأخبار . تلك التى ليست ما يحدث بقدر كونها ما ينقل . وفى هذا المعنى فإن الأخبار هى من صنع وسائل الإعلام لما يحدث فى محيط العالم . ومتى تأهل الحدث أو الشخص إلى عالم ما يحدث فى وسائل الإعلام فإنه سيصبح جديراً بالتحدث عنه ، وهكذا يصبح جزءاً مما هو وراء الواقع . إن التكرار المتعدد لحادثةٍ ما مثل قيام شرطة لوس انجلوس بضرب رودنى كينج Rodney King تردد صداه لأيام وأسابيع وأشهر وسنوات كمدخل لتقديم تقرير عن آخر التطورات بشأنها ، وحين أصبحت جزءاً مما وراء الواقعية ، فإنهم يخضعونها للتحليل من قبل العقول التى تجيد فن التحدث ، وتصبح بالتالى استعارات تشكل تصوراً لحوادث أخرى .. (كل الفضائح هى عبارة عن «بوابات») تم إعادتها كليًا أو جزئيًا فى نهاية العام على أنها واحدة من أهم عشر قصص ، وقد تم تأريخهما عن طريق استعادتهم فى كل ذكرى سنوية .

مرة أخرى ، يظهر بجلاء أن ماوراء الواقعية ليس لها مرسى فى فن نقاش حوارى ، ولا يوجد طريقة للتحقق منها خارج ذاتها ، إذ أن ديناميكيتها تفضل حدة صوت شديدة ومتزايدة وجلافة ووصف للعنف يهز القيم ، ويبعث على قيام علاقات إنسانية غريبة ، على سبيل المثال ، مواضيع جيرالدو Geraldo يمكن أن تتضمن ضمادة مصلبة لرؤوس غير مكسوة بالشعر ، كما تُظهر لنا ضيوف الجلسات والحوارات الكلامية المشينة

والمثيرة بصورة أكثر من ذى قبل . ومن لحظة استيقاظ شخص ما بفعل منبه ساعة الراديو ، وعبر طعام الفطور مع براينت وكاتى Bryant and Katie بما فى ذلك نشرات عن حالة السير ، والحديث السار أثناء التبادل النقلى الطويل من الضاحية إلى مكان العمل إلى البرامج التلفازية الليلية – يؤدى كل هذا إلى غمر وإنهاك الشخص من جراء مئات الرسائل الشفوية . بالطبع يُدفَع المذيعون إلى رفع أصواتهم للتأكد من أنها تخترق عبر مايمكن لإدراك مابعد الحداثة فيما عدا ذلك أن تأخذه كجزء من خلفية الضجيج المشوش . وكلما ازدادت حدة الصوت ازداد بُعْد ماوراء الواقعية المنغمسة فى وسائل الإعلام عن لغة فن النقاش ذات المعانى المدلولية والضمنية . تتفكك سمة ماوراء الواقعية هذه مع حالات الحداثة حيث يمكن تقديم التحديات ، والحكم على الادعاءات مقابل معايير متفق عليها . لكن فى حالات مابعد الحداثة ينظر إلى هذه المعايير على أنها عشوائية والأكثر من هذا يتأثر السلوك من جراء ماوراء الواقعية هذه . على سبيل المثال ، الفرضية المعقولة ظاهرياً تتمثل بأن عنف البنادق والسلوك الجنسى وقتل النفس التى وصفت أولاً على شاشة التلفاز لأجل قيمتهم التجارية والمسلية كلها عوامل تؤثر على السلوك فى حالات مابعد الحداثة (١٤) .

## ٤- عودة العقل الناطق المتسم بذاتية الدلالة ، صياغة ماهو واقعى :

لكى تتأهل أى مسألة للطرح المنطقى يجب أن تُبدى المسألة علاقة سببية دورانية ذات تأثير متزايد (أولمان Ollman ١٩٧١ ص ٥٨) . تبدأ عملية الطرح المنطقى لرموز اللغة (السيموطيقيا) كما عرّفناها بالحوار الجدلى أو المكافح ، إنها لعبة لغوية مرتبطة بالحداثة لكنها تتفتت بعدئذ . ومن هناك تنتقل عبر عملية تطورية مفرطة لقطب منلوجى وتصبح عملية تواصل باتجاه واحد . إن خلق المجتمعات المزيفة والقوية بشكل غير كافٍ هو نتيجة ملازمة للمنولوج الهادف لإيقاف اللعبة الحرة للدلالات وعليه يصبح التواصل ذا مدلول ذاتى ، ولكن ماهى نتيجة ذلك على السياسة العامة والإدارة العامة ؟

(١٤) ننوه إلى حقيقة لم يتم تأسيسها بشكل علمي تقرر أن العنف المتلفز أو الصور الجنسية تقود إلى زيادة العنف الحقيقى وإلى الاعتداءات الجنسية وإلى التحرش الجنسي . من المحتمل افتراضياً أن يؤدي القصف المتواصل بواسطة الصور الفظيعة إلى إعادة الذات الجسدية إلي تجارب طبيعية مشابهة . من المحتمل أيضاً الافتراض بأن البشر يفرقون (بشكل أفضل مع مرور الزمن) بين صورة التفاز والظواهر الطبيعية المرتبطة بالعالم الحى (راجع مقطع ٤ لمزيد من الشرح حول الذات الجسدية) .

دعونا نتفحص المسألة بافتراض الأسوأ ومن ثم نُلوِّح بالأمل أن يستطيع البشر إيجاد طريقهم خارج الموقف الحرج الذى وصفناه .

يعتبر بودريلارد Baudrillard (١٩٨٣) من أعظم المفكرين المقررين لما بعد الحداثة . بالنسبة له ، إن الإشارات ذوات المدلولات الذاتية لما وراء الواقعية تحل محل كل ما يمكن اعتباره «واقعيًا» ويقرره . وبالرغم من أن هذه المناقشة لم تدرس عن قرب لكنها تبدو وكأنها تعطى الانطباع بأن الإشارة ذات المدلول الذاتى يمكن أن ينظر إليها على أنها كلام . وكما فهمها جيمسن Jamoson ١٩٩١:

> *الكلام هو شيء ما يشبه تركيبًا مصطنعًا لصورة إعلانية ولاسم تجارى جديد ، الأفضل من ذلك أنه اسم تجارى تحول إلى مجرد صورة أو إشارة أو شعار يحمل بداخله كل تقليد الإعلانات المبكرة بطريقة نصيّة قريبة جدًا (ص ٨٥) .*

هل مشاهدة عقد ذهبى فى الشارع العام يسبب سيلان لعاب أطفال شخص ما ؟ الكلمات فى دورها يمكن أن تبدو أنواعًا من الشفرات التى تعرف كقوانين شرطية ومتغيرة وبواسطتها يقوم مبدأ ماوراء الواقعية بتشكيل المفاهيم عن الحياة وبالتالى التجارب . إن كلمة (Nike) ، على سبيل المثال ، هى عبارة عن مونتاج تناصى لصور ولشعارات للتعرق والرشاقة والأجسام العضلية ... ومايكل جوردن Michael Jordan «أقدم على ذلك فقط» كونها تؤدى لبيع أحذية متقنة التصميم وملابس رياضية ثمينة ، وكلها تعمل كشفرة ليس للصق مثل هذه الصور على نفسها فحسب ، بل أيضًا على أولئك الذين يشترون ويلبسون منطق الكلمة . وهكذا تُشَفِّر كلمة نايك (Nike) شخصًا ما على أنه ملتزم باللياقة البدنية ، ومن المحتمل أيضًا إبداء الرغبة في الحصول على شريكة حياة . يمكن استدعاء هذه الصورة عن طريق الكلام المعروض ظاهريًا ، ويمكن لروائييّ الأغنية الشعبية أن يكتبوا أنها «كانت فتاة بيركين ستوك» Birkenstock ، باعثًا فى الذهن صورة «هيبية» شابة غير محددة وذات شعر مسدول (كثير الخيوط والألياف) بقيت أمينة لروح العهد فى عام ١٩٦٩ . لقد أكدت حملة السيارات مؤخرًا على الشفرات إلى حد أن السيارة نفسها لم تعرض . اشترِ لنفسك قبعة (كالتى يلبسها رعاة البقر فى الأفلام) ، أو (بوطًا) عالى الكعب ومحدبًا من الأمام ، أو بعض (بنطلونات الجينز) «الكلاسيكية» وحزامًا زاهى الألوان ، وأنت أيضًا تستطيع أن تقذف بنفسك فى الشبه الغربى العجيب .

إن معقولية الشفرات (فيما إذا كانت أو لم تكن مصممة لكلمات تقرر وتؤثر على التصور، ولقد استرعت انتباهنا أوضاع خاصة عن طريق أمثلة لأصدقائنا الذين يعيشون بالخوف من الذين يطلقون النار من أولئك الذين يقودون سياراتهم ومن عنف العصابة ومن رفع السيارات عن الأرض ليس بسبب أنهم أو أى شخص قريب منهم قد جَرَّب هذه التهديدات مباشرة ، ولكن لأن وسائل الإعلام بقاعدة تجريبية تضم (٢٠) مليون شخص تقوم بنقل نشاطاتهم فى كل ليلة . إن الوجود الآمن لشخص ما هو «واقعية» من «واقعية» الأخبار والأفلام الليلية فى الساعة الحادية عشر . لايمكن اعتبار حادثة تجمد أنابيب مياه شخص ما ، واندلاع النار أو الركض بعيداً فى الضباب على أنها «واقعية» مالم يتم تثبيتها بواسطة وقت البث فى الأخبار الليلية . إن تعاسة عائلة شخص ما ليست «واقعية» مالم يتم تشبيهها بسياج من أوتاد وتقديمها إلى محكمة الشعب أو (لا أحد يجب أن يكون سىء الحظ) على (جيرالدو Geraldo) حيث الشعور اللاحق أو التتابعى قد حل محل التجربة . يشتكى رجال الطبقة الوسطى من الإفريقيين الأمريكيين الذين يعملون بجد أن الآخرين يتحاشونهم ويتجنبون النظر اليهم ، وحتى أنهم يقطعون إلى الطرف الآخر من الشارع عندما يقتربون منهم . هذه الواقعة مشفرة مسبقًا . غالبًا ليس عن طريق الإذعان اللحقى لكنها عن طريق التجربة اللحقية . وهذا على ما يبدو ، يعود إلى أن هناك مجالاً ما يعود إليه مبدأ ما وراء الواقعية للتأثير على التصور والتجربة والوقائع .

## ج - ضمور الواقعية :

لقد أرسى القسم (أ) الحداثة كأرضية مستقرة نسبيًا للتواصل ، وبعدئذ حقق فى الأوضاع أو الأحوال التاريخية التى أدت لانفجارها مجهزًا المنصة للإشارات التتابعية (اللحقية) . لقد شرح القسم (ب) نموذجًا منطقيًا (تمثل بوسائل البث الإعلامية) والتى بموجبه تصبح الإشارات ذوات مدلولات ذاتية . نلتفت الآن إلى السؤال التالى : كيف تنتشر فكرة ضمور «الواقعية» ؟ أو بشكل أقل طموحاً ، ماهى السمات الأخرى لمنطق الإشارات ذوات المدلول الذاتى التى يمكن ذكرها ؟ دعونا نأخذ رحلة جوية ونذهب إلى نزهة بحثية فاحصة ونجرب الحرب .

## ١- الخبرات الأحادية فى المجتمعات المتسلسلة :

كما ناقشنا مسبقًا فإن الحداثة تستحوذ على معايير مشاركة والتى منها يمكن أن يشتق الصدق ، ولها نزعات استئثارية ، لكن يمكننا وبشكل عام أن نقرر مقدار صدق ادعاءات مثل «تسيير القطارات بالوقت المحدد» . نحن نعرف ماهى القطارات ولدينا برامج تخبرنا ماذا يعنى «الوقت المحدد» ، وساعات تخبرنا بالوقت ، وبذلك فإن الادعاء بأن الطائرات تقلع فى الوقت المحدد يمكن تقريره فقط بواسطة أداة إحصائية مصنوعة طورتها شركات الطيران ؛ لكى يبرهنوا على صحة هذا الادعاء . الأسوأ من هذا أن هذه الأداة الإحصائية المصنوعة قُدِّمت إلينا على أنها صادرة عن طريق شقيقتنا أو شقيقنا الموكل أو مرافق الرحلة بطريقة لاتستدعى السؤال ولا المخالفة فى الرأى . كذلك يتجمع المسافرون ويزدحمون إلى داخل الطائرة المعطلة المحشوة والمزدحمة واقفين على مهبط الطائرة ويُشكرون لصبرهم الذى لم يشعروا به ولم يعبروا عنه . إن الحوار الموثق وإظهار أو نشر المعلومات الحقيقية هى أمور ممكنة، لكن المسافرين بدلاً من ذلك عوملوا كما المستهلكين فى وسائل الإعلام ، وقد تمثلت ردودهم فى إحداث أصوات صاخبة كأنها صادرة عن أشخاص آخرين . ربما يكون المسافرون قد وُضعوا فى ظرف معين أى تعودوا على الطاعة الصامتة لما تم بثه دون الاستفسار عن المعنى الدقيق لكلمة «تأخير قصير» . إن الإعلانات هى منولوجية : ومثل الأصفار التى لايمكن تمييزها، يصبح المسافرون كالجماعة المزيفة التى جمعت معًا بواسطة قوى عشوائية ، وكما يدعوهم سارتر Sartre (فى كتاب هيرش ١٩٨١ ص . ff ٧٦ ) مجموعة متسلسلة ، وهم كذلك سلسلة لأفراد مصغرين تم وضعهم معًا من قبيل الصدفة (برنامج رحلة الطائرة) . نعنى بكلمة مصغرة أى ليس لديهم قوة الجماعة الموثقة والتى من خلالها يمكن أن تطلب معاملة أفضل وتبادل إنسانى أكثر .

العُطَل أيضًا عبارة عن منولوجات استهلاكية يتم قضاؤها فى مجتمعات زائفة متسلسلة ، وخاصة فى المنتزهات العامة التى تعرض فيها الموسيقى القصيرة . لقد نظمت وببراعة طوابير طويلة لإعطاء مظهر التقدم باتجاه مصدر الإعجاب ، وهناك مرشدون من الشباب الذين يتبادلون الأدوار فى تدبر الكلام المرح فى الأروقة بشكل رتيب وعن ظهر قلب قسموا إلى أفراد وعائلات مطيعة التقت مع بعضها البعض بمجرد

الصدفة . صور عن الوقت الجميل المتصنع مناسبة للوضع فى إطار يمكن شراؤها فى نهاية المطاف ، وإذا لم يتم ذلك ، فهناك إشارات مساعدة منصوبة من قبل (كوداك kodak) ستعلم شخصًا ما أين تلتقط الصورة لحفظ ذاكرة شىء لم يوجد إطلاقًا . وحيثما يذهب الشخص يصل إلى نهاية تكون فيها البيئة هى تقريبًا نفس تلك التى غادرها منذ فترة بسيطة : نفس المطار ، المطاعم ، الطرق المؤدية إلى الأسواق . إن الذين يسكنون فى هذه الأماكن المصطنعة أناس يتبادلون ارتيادها ، وهم عبارة عن رموز هم والعدم سواء مشتركين بملابس موحدة بالكلمة وبالابتسامة . إن العديد من الممثلين الذين يقبعون داخل ملابس ميكى ماوس Mickey Mouse فى حدائق مدينة ديزنى الترفيهية فى كاليفورنيا وفلوريدا وطوكيو وفرنسا وفيرجينيا أصبحوا شبيهين بالفأر الخيالى . يصبح التاريخ شبيهًا بعملية تسويق السلع : الكولونيل (وليام بيرغ Colonial Williamsburg) بعبارته المتضمنة جمع المختلف «مصداقيات صحيحة» إن الفيلم الذى هو قصة لملحمة آلامو Alamo مشهور أكثر من الملحمة الأساسية التى أُعيد تقديمها بشكل صحيح والمدن المليئة بالأشباح التى تطلق النيران مع مرور كل ساعة (راجع كتاب هكستبل Huxtable ١٩٩٢ . ومن أجل متعتكم وقريبًا جدًا يوجد واقعية ضمنية نشيطة من داخل قلنسوة مصنوعة من السلك .

## ٢- هل يمكن لما هو واقعى أن يتميز عمّا هو عملى ؟ :

هل يستطيع البشر فى فترة ما بعد الحداثة الحفاظ على القدرة النقدية للتفريق بين التاريخ المُقلد و«الواقع» من جهة والتجربة الأكثر صحة والمستندة إلى فلسفة مذهب تعرف الظواهر عالم الأحياء من جهة أخرى ؟ الملاحظ على أية حال هو أنه حتى الحرب يبدو أنها تتسم بالشعور المتلاحق أو التتابعى مثل اللقطات التلفازية القصيرة التى تلى المواكب الاستعراضية . لكن هذه اللقطات القصيرة تبدو أكثر «واقعية» من الطريقة التى أفرزتها مسيرة حرب الخليج ذاتها . لقد لاحظ شخص ما أن الصحفيين كانوا يتلمسون وبنفس مكتوم الأقنعة الواقية من الغازات السامة وصور غامضة ذات مشاهد نيرانية خضراء تم شرحها وبشكل غير مفهوم من قبلهم . وبعدئذ قام ضباط «الإعلام العام» (وهم عبارة عن صحفيين بلباس عسكرى) بإعطاء بيان موجز للصحفيين

المدنيين ، وبعدئذ قام الصحفيون بإجراء مقابلة مع خبراء عسكريين متقاعدين (المستخدمين حاليًا كصحفيين) ، ثم تحدث صحفيون آخرون عن مأساة وقعت لبعضهم فى الفنادق (بيرنى مذيع ومراسل شبكة الأخبار التلفازية الأمريكية CNN كان تحت الطاولة بينما زميله الانتحارى بيتر من الشبكة فنسها كان ينظر خارج النافذة) . الرسالة الشفوية هى وسيلة الإعلام المدلولية . وباستثناء نادر، حدثت التغطية دون الاستفادة من البيانات المباشرة (من مصدرها الأصلى) (وحتى هذه البيانات كان مشكوكًا فيها . أحد هذه البيانات المباشرة (ثبت) أنها شهادة كاذبة من ابنة دبلوماسى كويتى وهى حادثة رتبتها وسائل الإعلام عن طريق مؤسسة استشارية فى واشنطن) . فى الحرب التى تم التعبير عنها بالشعور المتلاحق ذات المدلول الذاتى لايوجد فيها أجسام محروقة ولا جثث ملطخة بالدم جمعت على ظهر شاحنة ، وبدلاً من ذلك نرى صحفيين يتحدثون إلى صحفيين وهكذا يفلتون شلالاً لاينضب من الرموز أو الأسماء لأحداث معروفة والتى لم يجربها أى «مشاهد» . إن التقارير الفورية عن معدلات تدمير صواريخ باتريوت يبدو ـ وحسب تحليل أُجرى فيما بعد ـ أنه قد تم المغالاة فيها إلى حد كبير . إن الومضات النيرانية الخضراء التى يراها الشخص فوق المملكة العربية السعودية أو بالأحرى على شاشة CNN لم تكن مؤشرات لاعتراضات ناجحة لصواريخ سكود القادمة . ومع نهاية عام ١٩٩٣ بدأ الصحفيون بفش البالون التقنى العجيب الذى قاموا بنفخه مسبقًا [١٥] .

إن صفة الشعور اللحقية لحرب الخليج يمكن أن توضح تأثيراتها السياسية التى عاشت لفترة قصيرة ، إنها ذكريات لحروب جُرِّبَت بتركيز أكبر دام لفترة طويلة ، وتموجت تأثيراتها السياسية لأجيال قادمة . إن الإستراتيجيين الجمهوريين العاملين مع الرئيس (بوش Bush) قد هزوا رؤوسهم بدهشة الشعور بالغبطة العابرة لنصر حرب الخليج ومعدلات القبول العالمية التى عكستها استطلاعات الرأى جنبًا إلى جنب مع السقوط الحر الذى تلى ذلك فى وجهات نظر الناخبين من المتقلد للمنصب (بوش فى هذه الحالة) . إن هبوط شعبيته حدث فى السنة التالية نتيجة لخسارة رئيسة الوزراء

(١٥) لكن ليس في الوقت الصحيح للتأثير على الاعتمادات بالنسبة لبرنامج وزارة الدفاع المعاد للبحث عن صواريخ بعيدة المدى .

الكندية (كم كامبل Kim Campbell) ذات الشعبية العامة التى انحطت بأصوات الناخبين والذى بموجبه انخفضت شعبية حزبها المحافظ التقدمى ذى الأغلبية إلى مقعدين ، وبالمقارنة وبشكل عشوائى تقريبًا تستطيع التحولات المتقلبة (كثيرة التلون) فى مبدأ ماوراء الواقعية لما بعد الحداثة أن تساهم فى زيادة شعبية رئيس دولة أو رئيس وزراء فى سنة معينة وإحباط نفس الشخص فى الاقتراع فى سنة لاحقة . الفرضية المعقولة هى تلك القائلة بأن فقدان الذاكرة الاجتماعية هذا هو نتيجة اللزوجة الضعيفة لما وراء الواقعية فيما بعد الحداثة التى تبثها وسائل الإعلام ، أولئك الذين يعيشون على الصورة .

مرةً أخرى ، سنأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السياسية لما وراء الواقعية فى فترة مابعد الحداثة فيما بعد . إن غرضنا المُلح هو نسب صحة قانونية هامشية على الأقل إلى الرأى المعروض والذى مفاده أن «الواقعية» قد تطورت إلى ماوراء الواقعية لما بعد الحداثة ، وإحدى الطرق لتلخيص ذلك يكمن فى استذكار عصر التنوير الفكرى والفرضية العقلانية الشهيرة لفلسفة (ديكارت Descartes الحديثة القائلة «أنا أفكر إذًا أنا موجود» . وفيما بعد أفكار (ماركس Marx القائلة : «أنا أعمل بإنتاجية إذًا أنا موجود» . أما الآن فإن فلسفة «أنا أتسوق إذًا أنا موجود» يبدو أنها أكثر انتشارًا . وهذا يعنى أننا لسنا موجهين داخليًا كمستهلكين مثلما كنا من قبل كمفكرين أو منتجين . هذه المفاهيم الفلسفية الأولية عبر النشاط الإبداعى لم تكن قابلة للتأثر وللتلاعب والغش الرمزى كما هو الحاصل حاليًا فى المفاهيم الفلسفية التالية لها فى عصر ما بعد الحداثة . لقد قدموا ذاتيات أكثر اعتمادًا على نفسها . إن للمفكرين والمنتجين قاعدة استقلالية للتجربة الشخصية ليس من السهل إزالتها ولا الإفلات منها بواسطة رموز المُصنّعين الذين لديهم تحكم كبير فى اختراعاتهم .

## المبحث الثالث - نظام القبلية المستحدثة والذات اللامركزية :

على مستوى الفكرة المجردة الجديرة بالاهتمام لـ (هيغل Hegel وسبنغلر Spengler وتوينبى Toynbee) فإن موت كيان السيطرة السياسية أدى إلى تفكك قوة المركز . إن رفع الخناق الثقيل للشيوعية السوفيتية على سبيل المثال قد حرّر هويات وتطلعات قومية كانت مكبوتة سابقًا ، أو قبل ذلك قد أدى إلى انهيار الامبراطورية النمساوية - الهنغارية فى البلقنة . تقدم نظرية ما بعد الحداثة منطقًا مشابهًا حيث نجد أن فتور السيطرة السياسية لفترة الحداثة يقود إلى مبدأ مابعد الحداثة الانكسارية وبالتحديد عندما ندرك بأن ماهو شائع عبر الطبقات الاجتماعية والأجناس والمناطق على أنه «واقع» هو ذو دلالة ذاتية وفارغ ، إن ما يتم تحضيره أو بعثه ويسمح له بالنمو هو عبارة عن وجهات النظر العالمية المتعددة لثقافات تحتية كانت مقهورة سابقًا . ووجهات النظر العالمية هذه مثل القومية الصربية والتى كانت قد أكملت طور نشأتها وهى الآن حرّة فى التعبير عن وجهة نظرها الهولوغرافية وعن تفسيرات معينة غير مثبطة بواسطة المقاومة المتاحة حتى الآن من قبل النظرة الزعامية المسيطرة سياسيًا على العالم . فعلى المستوى العام، فإن «الواقعية» Reality ضعيفة thin أما على المستوى الضيق، فنجد أن التفسيرات المكثفة «للواقعية» تملأ فراغ الشرعية . الأمم الغربية كقواسم دينية مشتركة ، والفروع الداوُدية (التى تنتمى إلى النبى داود) والأمم السوداء عرقيًا والأمة الآرية والكاريبيين ومجموعات أخرى تُقدّم كمثل يُحتذى به وبشهادة ذاتية يمكن تعليمها للأعضاء . وبمعنى آخر ، إن ضعف العامل المسيطر كما هو معروف للجميع يستحضر الثقافة المشتركة لمجتمعات متعددة قوية ومحتواة ذاتيًا والتى يتم حماية حدودها ؛ ومن ثم حمايتها بيقظة وحذر من قبل قادتها ومفكريها . السؤال الأساسى هو فيما إذا كانت هذه التعددية فى وجهات النظر عبارة عن قبلية جديدة وتمهيد لبرج من البلبلة واللغط أو شرط مسبق لفن نقاش مُغنى أو ثرى ومحرر من قيود القانون الحديث ذى الكيان الواحد . إن قوة حجة القضية المناهضة للقبلية والتى نقدمها فيما يلى ترتكز على ثلاثة أهداف متداخلة لفكر ما بعد الحداثة :

أ- الآخر والاختلاف .

ب - عدم المساواة (التكافؤ) بين الآخرين .

ج - الذات اللامركزية .

## أ - مفهوم الآخر ومبدأ اللامساواة :

إن مفهوم «الاستحداث» كمنهج فكر أو وجهة نظر (بدلاً من النظر إليها فى إطار الحقبة التاريخية ، والتى أطلقنا عليها اسم ما بعد الحداثة) هو عبارة عن عامل احتفاء وإضفاء صفة الشرعية على الآخر أو «الغيرية» وعلى مبدأ «الاختلاف» وهذا نابع من تهجمها على الأسس الحديثة وقدرتها على الفتك بمفهوم الرواية داخل الرواية . نكرر ، إن موت مفهوم الرواية داخل الرواية العالمى وضع المعانى المستقرة والتى كانت سائدة سابقًا فى اللعبة ، ومهّد لها كى تكون قابلة للاستحواذ . إن المهتمين بقضايا النساء ومجموعات متعددة من الآخرين ـ ممن يجسّدون الاختلاف أو الرأى الآخر يدّعون وبمنطق كامل أن الميزة العالمية التى أسقطت عدالة قوانينها المتعلقة بعصر التنوير لم تكن إلا مجرد نداءات خاصة لطبقات متميزة بعنصريتها للبيض وللمالكين ، وولاتها الأبوى (البطريركى) ضمن المركزية الأوربية ، والأكثر من ذلك هو بروز أنواع من الإجراءات الإيجابية التى شددت عليها وجهات النظر العالمية . ففى أوضاع ما بعد الحداثة ، فإن أى مناشدة خاصة تحمل فى ثناياها ادعاء مساويًا للشرعية أو المصداقية الدولية . والأكثر من ذلك يُنظر الآن إلى طرق أخرى مختلفة للحياة وطرق لرؤية مزايا لاعتبارات إضافية بسبب القمع تحت تأثير فكرة الرواية ضمن الرواية المهيمنة والمنظور إليها حاليًا على أن هيمنتها غير مشروعة ، وعليه فلقد كان الغرض من تقديم تمثال (زوراب تسرتيلى Zurab Tserteli) بارتفاع (٣١١) قدمًا للبّحار العظيم (كريستوفر كولومبوس Christophor Columbus) هو أن يكون هدية حسن نية من روسيا فى الذكرى السنوية الخمسمائة لرحلته البحرية إلى سان سلفادور والذى ذهب للتفتيش عن وطن حيث رأس التمثال فى فورت لودرديل أما القطع الأخرى للتمثال حسب آخر المعلومات فهى لاتزال فى مدينة بيترسبيرغ فى روسيا . لقد حكم «آخرون» على كولومبوس بالإثم للتدبير المنظم لإبادة شعب (أو ثقافة) ، والابتزاز ، وهم لايريدون إطلاقًا أن يكونوا ضحايا سيطرة الزعامة السياسية والتى بموجبها ينظر إليهم على أنهم يمثلون الآخر .

لكن إذا كانت كل المناشدات فى إطار مفهوم «الآخر» خاصة ، لماذا يريد أى فرد – ينتمى تحت كنف جزء ثقافى فرعى واحد له نظرته العالمية الخاصة – أن يُتعب نفسه بتقييم صلاحية الثقافات الأخرى ؟ إذا ما قدر الاحتفال باختلاف وغيرية شخص ما

يتبع ذلك بأن هذه السمات بعينها لهوية ما والتى تعتبر على أنها آخر بشكل راديكالى سيتم التشديد عليها بينما سيتم إهمال أو تجاهل أوجه الشَبَه . إن انتشار مزايا الغيرية (أى اختلاف أشخاص عن غيرهم) يعنى بأن التفكك الاجتماعى يُقاوَم وبالتالى ينتشر .

إن تعددية الثقافات التحتية الكثيفة التى يحتذى بها والتى دعمت بواسطة عدم عمق الثقافة العامة وعدم شرعية الثقافة السائدة تثير شبح اللامساواة (لمزيد من الشرح راجع بيرنشتاين Bernstein لعام ١٩٩٢ الفصل الثالث) . إن الانتباه إلى مشكلة اللامساواة كقضية تاريخ فكرى هى إلى حد كبير نتيجة كتاب كوهن Kuhn ١٩٧٠ الأكثر مبيعًا بعنوان «بناء الثورات العلمية» . يدل (كوهن) على أن النماذج التصريفية العلمية فى علاقاتها مع بعضها البعض غير متكافئة . إن نموذج التصاريف هو عبارة عن نظام افتراضات متداخلة وخلاصتها تؤخذ بشكل كافٍ لشرح ظواهر فى مجال محدد للبحث العلمى . النماذج التصريفية العلمية تصبح مهددة عندما لا يتم تصريف الظواهر الطبيعية طبقًا لاقتراحات النماذج التصريفية . تدعى هذه الظواهر الطبيعية مخالفات القياس (شذوذ) ، وانتشارها يتيح المجال لنشوء أنظمة نظرية متنافسة تدّعى بأنها تعوض وبشكل أفضل عن كل الظواهر الطبيعية التى تم شرحها سابقًا علاوة على الشذوذ الذى نجم عنها . يتطور العلم طبقًا لكوهن عن طريق تلاشى نموذج تصريفى قديم واستبداله بآخر جديد . على أية حال ، إن تاريخ العلم بالنسبة لكوهن دلّ على أن انتصار نموذج تصريفى معين على آخر هو قضية أقل من أن تكون عبارة عن فهم خاطىء وخصوبة قابلة للشرح ، بل هى على الأغلب قضية استبدال جيل قديم من الباحثين بجيل شاب . إن المناقشات والحوار والنزاعات الأكاديمية لاتؤدى إلى اسقرار المسائل وذلك ؛ لأن الاقتراحات الراديكالية المختلفة المفترضة سابقًا لا تنصاع إلى الدليل أو التفنيد ، وتقرر مسبقًا ما هو الدليل المقبول كتفنيد ، وإن مجموعة واحدة من افتراضات النموذج التصريفى لاتستطيع وببساطة رؤية الدليل والمعطيات التى تقدمها مجموعة مختلفة أخرى .

إذا ما تحدث الناس متجاوزين بعضهم البعض فى العلم ومتجاوزين الحدود الفكرية وقدوة النزاع الحضارى ، هل نستطيع أن نتوقع شيئًا أفضل من الثقافات الحالية السائدة ؟ هل يُتوقع من الحقوق المسيحية مثلاً التخلى عن الافتراضات الأساسية لصلاح الحياة واكتشاف اتفاقات من التسامح للمخالفين لنهجها ؟ إذا ما عمل العلم

عن طريق ثورات مقررة وغير متحضرة يحتذى بها (ليس بمعنى التطورات) ، هل يمكننا توقع أوضاع أفضل لحل النزاع بين من يمكن تسميتهم «حالقى الرؤوس» والمقعدين ؟ هل يتوقع من الحضارة المدنية ومفهوم الإحساس المتبادل بين أولئك الذين يعتقدون بأنهم أصبحوا ضحية سيطرة محور الثقافة الأوربية وأولئك الذين تُظهر حياتهم على أنهم كرسوها وبدقة للحفاظ على أعمال شكسبير وميلتن وأفلاطون والتقاليد التى تُعبر عنها مثل هذه الشخصيات ونشرها . هل ينبغى على مجموعة بشرية أن تموت من جراء الشيخوخة «الثقافية» لتسمح «للآخر بأن يُثمر» ؟ إن عمل كوهن بالعلم المتشدد - حيث الدليل يمكن أن يكون أكثر إرغامًا وأقل ذاتية من النزاعات الآنفة الذكر - هو على ما يبدو جواب مخيب للآمال لكل التساؤلات المطروحة بشأنه . وبغياب أى شىء مشترك باستثناء ما وراء الواقعية ، يصبح الأفراد عبارة عن سفن تعبر فى الليل دون أضواء مستمرة .

مثال آخر أقل تطرفًا للتفكك قريب من الوطن : إن علم السياسة فى حياة بعضنا كان يعد مرة من المرات كنظام (ترويض) ، وكعالم متسم بوحدانية عمومياته ، إنه مبنى على قاعدة علمانية صلبة (تعتبر الآن أسطورية) فلسفية مرتكزة على الظواهر الخارجية للعلم ، ولها مجموعة من الطرق تدعى السلوكية مبررةً من قبل تلك القاعدة ، ومعضلات مشتركة وأسئلة نموذجية قدمت لها من افتراضات سليمة مشتركة بشأن السياسة الأمريكية (راجع حلقة التغذية المرتدة للمسؤولية الديمقراطية فى الفصل الثانى) . بغض النظر عماهو تخصص شخص ما أو عما يتمحور ذلك التخصص، يوجد كتب ومفاهيم وعدد كبير من المؤلفين المشهورين قد تم تنصيبهم على الوجه الصحيح كما يجب ؛ ليكونوا رؤساء للجمعية العلمية السياسية الأمريكية . مجالات محدودة جداً فقط كانت تُقْرَأ من قبل كل شخص ، وما كان ينشر منها كان بمثابة بطاقة التميز الوطنى والشرف والتولى . ستكون هذه لحظة لمفهوم الحداثة الرفيقة لعلم السياسة التى استمرت (٢٥) سنة تقريباً المعروفة (بالقرن الأمريكى) . نعترف بأن ذلك العلم السياسى لم يعد نظاماً بنفس المعنى الذى تم وصفه ، فلقد ضعفت «واقعية» الكون التى أسقطت فعاليته ، ولقد تم تحدى طرقه ، وإنْ ميزاته المريحة قد سبّبت معضلات من جراء أحداث (مثال فيتنام ووترجيت والاغتيالات وعدم اهتمام الناخبين والنقد الفكرى القوى الناجم عن هذه الحوادث) .

علم السياسة هو الآن اصطلاح مظلى (يستخدم كمظلة) مثل إشارة انعطاف طريق على طريق حر يقود إلى مكان صغير مليء بآثار متخصصة والتى تجتمع تحتها سلسلة مفككة من المجموعات . إن انتشار الأقسام والتى تتضاعف بشكل متشابه فى كل المجتمعات المثقفة هو شاهد على ذلك . أوجدت مجلات منفصلة لتستوعب التخصصات المتنوعة والطرق المتنوعة وحتى الأيدلوجيات المتنوعة . وتحت ظروف تفكيكية منتظمة ، فإنه نادراً ما يمكن أن توجد قاعة وطنية لشخصيات ذات سمعة مشهورة مثل Shattschneider و Truman أو V.O. Key . أما الآن فلدينا سمعة وطنية بين شبكات البث لثمانين باحثًا متخصصًا تقريبيًا ممّن قرءوا وقدّروا واقتبسوا مشاهد من عملنا . يمكننا التخمين بأن أناسًا من مجموعة واحدة لعلم السياسة الريفية مثلاً من النادر أن يكون لهم مناقشات جوهرية جادة مع أولئك الذين ينتمون إلى مجموعات أخرى ولنَقُل صانعى العلاقات الدولية الرسمية . لايقرأ الأعضاء الذين ينتمون إلى اختصاصات مختلفة نفس المادة ، فهم يواظبون على قراءة نفس المجلات أو يتحمسون لاستخدام نفس علاقة الكتاب الجديدة (الذى يستدل بها القارئ إلى المكان الذى وصل إليه بالقراءة) . بالفعل ، ليس من الحكمة أن يكون شخص ما مهتمًا بالعموميات ؛ إذ يمكن لشخص أن يكون له معرفة تفصيلية عميقة ليس لأكثر من اختصاصين فرعيين يكون بإمكان الشخص التحدث عنهما وحتى نشر مقالات تتعلق بهما . أليس من السخرية بمكان أن الكتب الوحيدة التى بحوزتنا والتى لها سمة مشتركة هى عبارة عن نصوص حكومية أمريكية تمهيدية ادعائية (ظاهرية) تتضمن حيلاً خفية لغايات منكرة دخيلة مصممة لجلب انتباه طلابنا فى فترة مابعد الحداثة ؟ (١٦) .

وللتأكيد ، إن تطور الأجزاء المنتظمة ليس بالضرورة شاهداً على عدم التلاؤم (التكيف) التصريفى الذى لايمكن التغلب عليه للنموذج الذى وصفه كوهن Kuhn . إن تصنيفًا أكثر دقة يمكن أن يكون شيئًا ظاهريًا لايقبل القياس . يمكن لفن نقاش المجتمعات القبلية المنفصلة أن تعزل نفسها عن بعضها البعض عن طريق اللامبالاة أو

(١٦) أليس صحيحًا أيضًا أن الشعبية السائدة للنظرية الإيجابية والتى هى عبارة عن نظرية اختيار فكرية عامة والنماذج المتعلقة بعلم الرياضيات هى بمجملها رد فعل لعملية ضمير «الواقعية» الشعبية ؟ إنهم أيضًا مرتبطون بالإحالية الذاتية منفصلة عن «الواقعيات» السياسية والسياسة المتبعة فى سلطة الحكم اليومية . هم عبارة عن شفرات (كودات) حسب رأى بودريلارد : «تشير النظريات المعاصرة نصًا وبشكل رئيسى إلى نظريات أخرى بدلاً من نظرية واقعية خارجية» (مقتبسة من كتاب كيلنر ١٩٨٩ ص ٦٤) .

الاحـتـقـار بنفس الطريقـة ، كـمـا يتم عن طريق اخـتـلاط الأصـوات المتنافـرة على المستوى المعرفـى (المرتبط بنظرية المعرفة) الأساسى . وكلما زاد ارتباط هوية شخص ما بجزء ثقافى تحتى (يتبع للأقليات) ، زادت عملية استبدال الهوية بأشكال اجتماعية أكثر دقة ، أى يقوم الإنسـان الحضـرى أو صـانـع النمـاذج بالحلـول مكان العـالـم السياسى . يبدو أن عدم إمكانية تقدير الشىء أوالحكم عليه والتظاهر أو التشبه بعدم إمكانية تقدير الشىء أو الحكم عليه تكسب اليد العليا . إن النتيجة الكامنة فى مفهوم القبلية الجديدة تتجسد فى أن تأكيد الهوية السياسية الدقيقة يحل محل الرغبة فى تشكيل هوية وطنية عامة أو عالمية عامة . وكما عبر عنها جيمسون Jameson فى عام ١٩٩١: «إن الانتشار الهائل للكودات الاجتماعية التى تقوم بالتأكيد على العامل العرقى والجنسى والطائفى والدينى وتلاحم الطبقات المتحزبة هو أيضًا ظاهرة طبيعية سياسية كما تُظهر وبشكل كافٍ علم السياسة الدقيق . لكن أليس بمقدورنا تجاوز مثل هذه القيود المتمثلة فى الخلاص من الغباء الشامل والهوية الدقيقة (الصغيرة مجهريًا) ؟ ما لم يتم إزاحة هذه الأمور من المركز فإن مفهوم مابعد الحداثة لن يتحدث إلينا .

## ب - إزاحة الذات عن المركز (لامركزية الذات) :

تتسم مؤسساتنا الديمقراطية ونظامنا الخاص بالمكافآت الاقتصادية ونظامنا القانونى وتوجهاتنا الأخلاقية وتقاليدنا التعليمية كلها بأنها ترتكز على افتراض ضمنى قائم على الذات الفردية المستقلة ؛ حيث يختار الفرد بحرية وهو مسؤول عن اختياره . يتمتع الأفراد بوجهات نظر فريدة (بديعة) تشكل تراكمات متعددة بشكل غير متناهٍ من المواهب النوعية وخبرة حياتية ذات بعد ثقافى وتاريخى . هذا الفهم للذات معرض للهجوم بشكل عملى من قبل كل المفاهيم التى جمعت فى ضوء إرشادات مبدأ مابعد الحداثة ، بسبب مزيتها الفظيعة ، أو بسبب فتكها الخطابى والتى لاتزال شائعة فى مجال الفلسفة فقد تم إعلان موت الذات (Faucault,1970) . ومهما تنوعت عملية إعادة التنظير اللاحقة بالنسبة للذات فإن مبدأ ما بعد الحداثة يتحد فى تهجين مفهوم الحداثة للذات وعصر التنوير حيث هو : «مركزى جداً وموحد بشكل مفرط وعقلانى جداً ، باختصار إنه تمثيل للديكارتية المفرطة» . (بوستر poster عام ١٩٨٩ ص ٥٣) . إن

الذات التأسيسية التى تتضمنها مقولته cogito (أنا أفكر إذًا أنا موجود) تمثل مثالية مستحيلة .

تقف الذات المؤسسة القوية والمستقلة على النقيض من وجهات نظر ما بعد الحداثة التى تشدد على طرافة الألعاب اللغوية أو البناء الاجتماعى للواقعية . تتفق مثل هذه التحليلات لما بعد الحداثة مع الأفراد القابلين للتكيف والبرغماتيين (الذين يحكمون على الأشياء بنتائجها) ، على سبيل المثال ، يفترضون وجود «مرآة لصورة الذات» والتى بموجبها يكون الفرد عبارة عن الخلاصة الحالية السائدة لطريقة رد فعل الآخرين ولاعتبارهم لتلك الذات . يؤكد نقاد ما بعد البنيوية الفرنسيين على أهمية التركيب الخاص ، أو مايعرف بالقاعدة المعرفية الشاملة أى البديهية وحتى طريقة الحكم الاستئثارى (الفردى) فى التفكير وبالحياة التى تؤسس توقعات سلوكية فى جميع خصوصيات الحياة . لقد قام كل من (انجرسول وآدمز Adams – Ingersoll ١٩٩٢) بتوثيق مثل هذه الحالة من التفكير المنظم بشكل ضمنى . وكما شاهدنا سابقًا ، يذهب بودريلارد إلى حد التصريح بأن الخالى أى الشفرات الإحالية الذاتية تكلمنا : إذ إننا نمثل (فتاة البيركينستوك Birkenstock) و(شخص النايكى Nike أى الذى يرتدى منتجات نايكى) أو (راعى البقر الريفى) . وهذا ما يعرف فى مجال النقد الأدبى بالذات السلطوية وهى التى أُعتُقِد فى الماضى أنها تخلق النصوص الأدبية ، إنها الآن تُفْهم على أنها تعبير عن النص الأضخم : الجنوب يتحدث وفق ما ينطقه فوكنر Faulkner . وماهو هام لأغراضنا هنا هو أن هذه الذوات اللامركزية ليست من الصلابة بالقدر الذى يكفى لمقاومة ضمور الواقعية ولا القبلية الجديدة .

## المبحث الرابع – أوضاع ما بعد الحداثة : الأرثوذوكسية والمؤسساتية ومفهوم مصلحة الجماعة :

إن مواطنية ما بعد الحداثة لا يتم التعامل الإعلامى الصحيح والمكثف معها بقدر ما يتم قصفها بصور خاطفة مصممة بشكل رئيسى لتلاعب وغش المستهلكين من قبيل شعار التواصل المنولوجى والذى يميز الآن المحادثة العامة ، يخضع التلفاز إلى ماوراء واقعية من الرموز والسلع إلى حد أن أصحاب المصالح هم الوحيدون فقط الذين يملكون القدرة على المثابرة . إن الحواجز لمخارج هذه الاتصالات كبيرة : تكلف

الحملات الانتخابية مئات الآلاف من الدولارات والتى تمثل الحد الأدنى للخطر فى قضية وطنية أو للمنصب الوطنى (١٧) . تضعف لزوجة «الواقعية» كواقعية تلفازية ، وعليه ترتفع النزعة المنولوجية لتواصل ما بعد الحداثة . إن علم سياسة ما بعد الحداثة هو علم السياسة المتصنع لرمز الغش (التلاعب) .

## أ- علم السياسة الرمزى للحداثة ولما بعد الحداثة :

إن التصريح بأن النخبة تستغل الرموز لا يتطلب نقد ما بعد الحداثة لكن التفاعل ما بين التلاعبات الرمزية للحداثة وعلم السياسة المصطنع لما بعد الحداثة جدير بالبحث . لقد كانت (ميورى إيدلمان Murray Edelman ١٩٤٦ - ١٩٧١ - ١٩٧٧ و ١٩٨٨) التى أسست مفهومها لعلم السياسة الرمزى فى الحداثة - مُنظِّرة قيادية لعلم السياسة الرمزى فى علم السياسة . ففى عمل إيدلمان المتمثل فى نسخة الكتاب المبسطة يُسكّن علم السياسة الرمزى موقف البسطاء والأقل قوة فى حين يُكافىء العناصر الأقوى فى صنع السياسات وتذهب المصلحة بذلك للأكثر تأثيراً وتنظيماً فى المجتمع ، والشىء الذى يجعل ذلك ممكناً هو الطبقات الاجتماعية الأحادية العليا . وفى هذا التحليل ، فإن المُقدمات النظرية للمشاريع القانونية التشريعية (على سبيل المثال أنقذوا مزرعة العائلة) يتم تطويرها من أجل الاستهلاك العام غير القابل للتحليل . وبالمقابل تحيط الطباعة الجيدة والجمل التحتية بالسياسات التوزيعية مستفيدة من تجميعات العمل التجارى الزراعى ، والذى كان بمثابة تحليل يناسب أوضاع الحداثة العالمية ، ومهما كانت مشوهة لصالح الاهتمامات (المصالح) المنظمة فإن السياسة تقوم بالفعل بتشييد طرق سريعة وتمديد الكهرباء للمناطق النائية الوطنية وتبنى الضواحى ومع كل أخطائها واعوجاجاتها لقد كانت حكومة «واقعية» بالفعل : يمكن أن تكون الأرثوذوكسية قد احتاجت إصلاحاً لكن لها شرعية ذات قيمة صادقة ، ولقد تبدل ذلك .

(١٧) عندما قررت جمعية مصنعى الأدوية القيام بحملة ضد نظام الإصلاح المتعلق بالرعاية الصحية فقد تم جمع مبلغ (٨٥٠,٠٠٠) دولار لحملة دعائية مدتها ستة أشهر ، وتم توظيف جودى بول Jody Powell الذى كان فى فترة ما وزير إعلام فى إدارة الرئيس جيمى كارتر ؛ لكى يقوم ببناء إستراتيجية انتفاضة «ذات جذور عشبية» ضد محاولة ضبط أسعار الدواء (ليفن وسيلفر شتاين ١٩٩٣) .

## ١- علم السياسة الرمزى آنذاك والآن :

إذًا ماهو الجديد ؟ دعنا نقل إن علم السياسة كان دائمًا وسيطًا رمزيًا ، ونادراً فقط ماجربنا علم السياسة بشكل مباشر ، وحتى لو قام السياسى بتقبيل طفلنا والأكل من طعامنا التقليدى (الخاص بعرقنا) أو لبس قبعتنا المضحكة يكون ذلك أمراً رمزيًا . بالتأكيد إن علم السياسة لفترة ما بعد الحرب عندما تم التلويح «بالعَلَم الدموى الذى يعبر عن التمرد) لعقود كان ذلك أمراً رمزيًا ، ولم يأتِ إلا القليل باسم السلطة المادية . لقد أتت قضية (حل المشكلات) من هذه الرموز (سند كويست Sundquist 1973) . إن عملية تحويل المعقول إلى أمر محسوس (أخذ الرموز أو الأسماء كما لوكانت أجساماً حقيقية فى الطبيعة) شكّل جزءاً من الوضع الإنسانى منذ فجر الحضارة . لكن تغيرت الأوضاع . على أية حال ، إن قيام الحداثة بتحويل المعقول إلى أمر محسوس هو عبارة عن الأنظمة التفصيلية (الإيضاحية) استخدمت لتبريرها حيث يكمن فيها روايات ضمن الروايات بشكل أكثر والتى كانت على الأقل عرضة للبيئة ذات التناقضات الداخلية . لقد وجد فيها وظائف صحيحة متوفرة للاستخدام من قبل الخصوم علاوة على المناصرين للوضع الراهن .

ولتوضيح الاختلاف ، نباين وجهة نظر الفيلسوف هيربرت ماركوس Herbert Marcuse الذى ينتمى إلى مدرسة فرانكفورت (وخاصة فى كتابه بعنوان «إنسان ذو بُعد واحد» ١٩٦٤) مع نظير لها فيما بعد الحداثة . دعنا نَدّعى وبشكل مزيف أنه توجد آلية توجه الذكاء المركزى لهذه الطبقات من الناس (المؤسسة حسب معايير ماركوس) المستفيدة من الوضع الراهن . فى الإستراتيجية الحديثة ، فإن المستفيدين يمكن أن يتآمروا فى نواديهم وجامعاتهم ويعتقدون أن المصفحات يمكن أن تلحقهم بنظام ما من التفكير ذى سيطرة (زعامة) برواية ما ضمن الرواية للعالم متصلة منطقيًا ومستقرة نسبيًا والتى بموجبها فإن علاقات أجزائها يمكن الاستحواذ عليها وفهمها مهما كانت خاطئة ، وبالتالى يمكن أن نضفى عليها صفة الشرعية . ستكون هذه الرواية ضمن الرواية مرنة بشكل كافٍ عند حدودها لاختيار عضو ينضم إلى الجمعية بأصوات الأعضاء الموجودين ، وتتشرب مزايا قوية للمعارضة ، وذلك عن طريق إعادة تفسيرهم فى

عباراتها الخاصة . يشكل هذا أساسًا نظرية ماركوس للبعد الواحد مخضعًا كل شىء يعتبر بمثابة الآخر بالنسبة إلى المصطلحات ذات البعد الواحد للرواية ضمن الرواية ذات الكيان الواحد . وهكذا فإن ارتداء (الجينز) كعلامة مقاومة لمفهوم الاستهلاك يتم انتخابه عندما يقوم السوق بتقديم (جينز) جديد «قديم» بأسعار إضافية . لايزال وصف ماركوس يُدوِى بعض طقوس محددة للتفوه بالسياسة مثل خطاب (وضع الأمة State of the Union Address) حيث لايزال ينادى لتحقيق صيغ تعاونية فى الرواية ضمن الرواية . لكن هذه الصيغ التعاونية الحديثة زادت بشكل قوى بواسطة إستراتيجيات ما بعد الحداثة .

ففى حقبة ما بعد الحداثة ، سيكون للنخبة القيادية التى تتمتع بنفس الذكاء المركزى القيادى التى تعرف (بالمؤسسة) إستراتيجية مختلفة بالرغم من أن الهدف من الحصول على الموافقة الطوعية للآخرين للوضع الراهن المرغوب فيه يبقى نفسه . لن تعتمد المؤسسة على مبدأ الرواية ضمن الرواية القديم المتسبب (والتى كانت الأرثوذوكسية جزءًا منها) لأنه وحتى ضمن المعايير المعوجة التى تم وضعها من.قبل مثل هذه الرواية ضمن الرواية فإن الوضع الحالى هو عُرضة للنقد الفتاك ، وبدلاً من إنقاذ خصلة الرواية ضمن الرواية فإن وضع مابعد الحداثة يجعل من السهل بمكان تحويل الانتباه وبشكل مستمر عن الروايات برمتها دون شرح لمستوى الفقر وللمدن المصابة بالكوارث والأزمات البيئية ومعدلات البطالة أو المثال المجسم (اتخاذ جسد الإنسان أو هيئته) . وبدلاً من ذلك يقوم الطوفان والذى هو تسلسل لا ينفذ لصور ليست بذى صلة مع بعضها البعض والتى تعمل على إرضاء الشهوات لمخاوف أولية أكثر بتطوير سلسلة لانهاية لها من «التشيؤ» (تحويل شىء مجرد إلى شىء مادى) البلاستيكى الذى يبتذل بعد الاستعمال (فوكس وميلر لعام ١٩٩٣) والتى تُستَخْدَم كحيل خفية مفهومية مجمعة مسبقًا ، وتعيش لفترة قصيرة والتى تتبخر عندما تُفتح . وبدلاً من القيام بالدعاية لمخطوطاتها الإيديولوجية تمرر على شكل صور مثل حملات دعاية (البيبسى) حيث يمكن إعادة تقديمها وبشكل لامتناه فى الوقت الذى تكون فيها قد ذهبت صلاحية رونقها ، أو انتهت مدتها التى حددتها لها وسائل الإعلام . نرى أن ذلك كان يمثل

عبقرية العلاقات العامة للفترات الرئاسية لريغان Reagan وبوش Bush وآت ووتر At water (١٨) .

## ٢- الصراع من أجل الاستحواذ على المعاني .

نحن لا ندّعي ولا حتى نفكر بطريقة النظرية التآمرية حيث يعرف كل الممثلين ماذا يعملون وأين هي مواقعهم في خطط رئيسية ما . ومع ذلك نريد أن نقترح أن شيئًا ما مثل الذي تم وصفه في النقطة الفرعية رقم (١) السابقة لا يزال يحدث . ففي عملية الصراع على السلطة التي تفوق الخيال والتي أصبحت الآن أكثر شفافية بواسطة وضع مابعد الحداثة فإن المواطن الفرد والذي هو ضحية المنولوجات يستقبل معلومات لكنه لا يستطع تشكيلها . وإذا ما كانت هناك أية صلاحية على الإطلاق لضمور رسالة الواقعية ... عندئذ لن يكون له قاعدة مستقلة ؛ لأن الغالبية العظمى الناخبة وخاصة الأصوات المتأرجحة لهؤلاء المهتمين على الأقل بالعملية الانتخابية تستخدم للحكم على صدق أولئك المتسببين (العاملين على كسب) المنافسة السياسية وحملاتهم الانتخابية الممولة من الرأسماليين . لا تستطيع أية مساهمة سياسية فكرية أن تشق طريقها إلى داخل الحلقة بدون تشويش ، ولايمكن أن تكون هناك إرادة تشكيل من قبل الناس . إن وسائل الإعلام التي تقلل قيمة كل القضايا وتحولها لأمور تافهة بغض النظر عن أهميتها ستستمر بالدغدغة وبتشويش (إلهاء) الذهن وغلق ماوراء الواقعية، وبذلك فهي لا تعكس سوى ذاتها ، وتطفو دائمًا بعيدًا عن السلطة التي يمكن أن تُصلِح المشاكل

(١٨) إن إخفاق حملة بوش لإعادة انتخابه يمكن تحليلها في عدة طرق . سيقول العديدون كما فعلت الإشارة في مقر قيادة حملة كلينتون في مدينة لتل روك على أنها كانت (الاقتصاد المغفّل) لكن تلك الإشارة يمكن تفسيرها ليس كانعكاس مباشر لحقيقة المشاكل الاقتصادية لكن كظاهرة لحقبة حديثة العهد أو كتشيئ يشبه أكياس البلاستيك التي تستخدم لمرة واحدة أكثر من تلك التي استخدمت من قبل إعلانات بوش . تربح شركة كوك على حساب شركة بيبسي في هذه المرة ؛ لأن وكالة إعلانات بيبسي تتحدث عن إعلانات موضوعة على الرف قد انتهت صلاحيتها . أو انظر إلى إعلان ويلي هورتون التلفازي الذي يركز على الحياة المزدوجة والذي صعق مايكل دوكاكس . لقد كانت شبه السياسة المتعلقة بالجريمة بعدئذٍ أصبحت شبيهه بالإعلانات التلفازية السياسية السلبية للجمهوريين . إن اسم ويلي هورتون كنظام شبه ثانٍ قد ذكر بالفعل مرتين بشكل متكرر في حملة ١٩٩٢ كما حدث في حملة ١٩٨٨ .

الفعلية فى عالم النشاط الإنسانى . وفوق ذلك ، فما دامت القبلية الحديثة هى مبدأ صحيح فإن مسألة التصويت الفردية على قضايا رمزية ستستمر بخلق واقع تشويش رتيب وبإصدار ضوضاء بريئة تغرق أى إشارة واضحة يمكن أن تكون مساعدة على تطوير السياسة .

لكن عدداً معيناً من اللاعبين فقط يملك مصادر التأثير بالصوت والفكرة وهم رجال النخبة البيروقراطيين ، والصحفيين ، ومصممى الدعايات ، والمستشارين السياسيين ، والمفكرين المستخدمين فى تجميع وبلورة الأفكار أو المؤسسات الأكاديمية بأكملها . إن خدمات الأفراد الذين يمارسون هذه الحرف يُعَوّضُون عنها . إنه من غير المعقول الافتراض بأن أولئك الذين يملكون القدرة على دفع الأموال سيتمتعون بقدرة مناظرة مثل قدرة أولئك الذين لايملكون القدرة على الدفع فى عملية الصراع للاستحواذ على المعنى (١٩) . إن ماتم تقديمه للشك من قبل المواصلة المنولوجية لما بعد الحداثة هو وبدقة إمكانية التسلسل ، وتقديم نقاش منطقى يقود إلى تشكيل الإرادة الشعبية والتى تقود بدورها إلى السلطة الهادفة إلى إصلاح المشاكل الاجتماعية . قمنا بربط الأرثوذوكسية بالتلاعبات الرمزية لكل من الحداثة ومابعد الحداثة مشككين بصحة ادعاءاتها الديمقراطية . إن أوضاع مابعد الحداثة تحير البال أيضاً بإيجاد بدائل دستورية مبنية على مفهوم مصلحة الجماعة .

(١٩) يجد الممول للدعاية وقتاً كافياً على الهواء لبث دعايات لا يمكن معارضتها . نحن لا نملك محطات فضائية لكى نقدم معلومات تتعلق بعلم الاجتماع على غرار المثقف اليمينى المتمتع بمؤهلات كافية لنتمكن من لفت الانتباه للأمور الوطنية والتى عن طريقها يمكن التقاط المعانى (راجع كتاب إيدسول ١٩٩١ وشينلفز ١٩٧٩) . حاول معرفة أن ما يقدمه الأغنياء والمؤسسات التجارية من نفقات ضخمة للدعاية لا يمكن مقارنته مع ما يتم تقديمه من نفقات وتبرعات لصالح العلوم الاجتماعية التى تعنى بالأمور العامة ، أضف إلى ذلك أن ما يتم تقديمه من دعم لصالح العلوم الاجتماعية لا يتم نشره وتداوله إعلامياً ، وبالتالى يبقى ضمن إطار مغلق وضيق . وفى ضوء هذا الوضع فإنه من غير المحتمل أن تقوم المؤسسات اليمينية الأيدلوجية باستقطاب التمويل اللازم ، الأمر الذى سيؤدى إلى إفقارها وبالتالى ضمور دورها . ومن الجدير ملاحظة أن المعلق اليمينى أيضاً رش ليمبو لا يعانى من نقص ممولين متحدين مثل جيم هايتور الذى يمتلك برنامجاً إذاعياً لكنه منتقد للممارسات المتحدة ولم يكتسب حتى الآن شهرة محلية وذلك بسبب حاجته لممولين متحدين .

## ب - إبطال القوانين (الدساتير) :

كمؤسسة قائمة على القواعد الدستورية، فإن الإدارة العامة لمدرسة بلاكسبيرغ تتجه إلى ذلك النوع من الادعاء العالمي أو الرواية الجليلة والتى كان دعاة مابعد الحداثة متحمسين لنبذه من الذهن . إن الادعاءات التأسيسية ليست إلا مجرد روايات ضمن روايات مصاغة لخدمة أغراض إستراتيجية .

### ١- مبدأ التأسيسية لمفهوم الدستورية :

على المستوى الفكرى ، إن أى شىء يحاول تمرير نفسه بأوضاع مابعد الحداثة على أنه قانونى (دستورى) (مثل تأسيس دستور أو عقد اجتماعى بعيد بعض الشىء) سيساهم فى كشفه على حقيقته وتفكيكه ونبذه . إن الاسمية الراديكالية كمذهب فلسفى لمبدأ ما بعد الحداثة عدائى بشكل فردى لادعاءات العمومية . إن عملية التشيؤ (تحويل المعقول إلى محسوس) هذه مثل السيادة منبوذة مباشرة كرواية افتراضية . إنها الادعاءات التى لايمكن تعويضها إلا عن طريق الإحالة الذاتية لقانون شخصى معين . إذا ما أكد المشرّعون صيغة واحدة من الذى تم تأسيسه فإن عضو المجتمع المؤسس يمكن أن يقدم رواية مختلفة بالسؤال الذى مفاده كيف تمت صياغة الدستور (وهذا يعنى القول بأن ما اعتبرهم الأمريكيون البيض مؤسسين لم يكونوا سوى صيغة مسروقة لبناء السلطة لذلك العضو فى المجتمع المؤسس) . وحيث إن «الواقعية» تستمر بالتغيير وبشكل سريع فإن المؤسسات التابعة لأزمان مختلفة ومفسرة لمجموعة أغراض مختلفة ستكون عبارة عن وزن ميت . وإن مواطن ما بعد الحداثة غير المهتم والذى يتم تناقل سيرته فى الحال ليس اللاعب الوحيد لما بعد الحداثة غير المستعد لعتل الحمل نيابة عن التقاليد الغربية . مادام ينظر لهذه الترتيبات على أنها امتياز لمجموعات النخبة ستفقد المؤسسات التقليدية القديمه شرعيتها بدلاً من الكسب . إن قوة الاحتمالية المؤسساتية يمكن أن تعتمد ليس على الشرعية إلى حد كبير بقدر ما تعتمد على الخلاف المستفحل بالعملية السياسية غير القادرة على تطوير قوة كافية لطرح المؤسسات القديمة للتخفيف من شدة الخطر وليس مايدور فى أذهان المشرعين الدستوريين .

إن الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى القانون والتى يمكن تطبيقها على المبدأ الدستورى يمكن أيضًا تطبيقها على الأرثوذوكسية فقط بهذا الشكل ؛ لأن الأرثوذوكسية قد قَدَّمت بالفعل خدماتها كرواية ضمن رواية مهيمنة . السيادة هى مثال آخر للرواية ضمن الرواية التى وُجِدَت من خلال عدسات مبدأ ما بعد الحداثة وهى أداة تشيئية مصنوعة كمحاولة لخلق وَهْم اليقين .

### ٢- الجماعة كسلطة ذات سيادة :

بقدر ماتقوم «الجماعة» باستبدال «المسؤولين الرسميين المنتخبين» فى النموذج المهتم بمصلحة الجماعة /المدنية ، يبقى نموذج الحلقة بشكل رئيسى بتمامه وصحته وبإمكان البيروقراطية إطاعة سلطة سيادية جديدة تمامًا كما تصور ودروويلسون Woodrow Wilson بأن العلم الإدارى سيقوم بالعمل وبشكل حيادى بخدمة الجمهوريين والملوك أو أى سيد آخر . وعليه فإن الجماعة كنموذج عمل تطبيقى يمكن أن يخدمها أيضا العلم الإدارى بصورة جيدة كما هو الحال حين يخدم أى نموذج بيروقراطى آخر . تقدس كل هذه المناورات التشريعية سيادتها الخاصة ، وتنسب إليها واقعية عليا القصد منها المناورة وبشكل مؤسساتى لمنافسة المدّعين .

إن المنادين بإستراتيجية المدنية المهتمة بمصلحة الجماعة لايقومون بالضرورة بتشيئ الأداة المصنوعة كسيادة . تبين قراءتنا بأنه يتم تنظير الجماعة فى أغلب الأحيان كتطور ثقافى باتجاه التفاعل والمشاركة المبنية على مبدأ المساواة (التى تدعو إلى المساواة بين البشر) . لكن الجماعة كتطور ثقافى تقدم نوعًا مختلفًا من الصعوبات إذا ما مالت فكرة تطور الجماعة باتجاه عدم إمكانية الحكم على الأشياء وتقديرها .

## ج - التحدث عبر بعضنا البعض فيماوراء الواقعية المتسلسلة :

يريد المهتمون بصالح الجماعة من كل المواطنين المشاركة ؛ لأن الانهماك أمر ضرورى للتطوير الكامل لطاقاتهم كبشر . هنا توجد الجماعة كمعضلة وليس كصفقة تمت أو (أداة مصنوعة تشييئية) تحتاج إلى تغذية ورعاية وتطوير على أمل أن يستطيع الإداريون العامون تسهيل عملية الانهماك الجماعية هذه ، وبذلك يقومون بمساعدتهم

على استخدام طاقاتهم وقدراتهم الخاصة . وعلاوة على ذلك ، إن الإدارى كمواطن يُطعِّم السياسة (يكسبها مناعة) ضد سيطرة الحكم ، لكن وبشكل عام إنه من غير المحتمل أن يقوم مبدأ ما بعد الحداثة بترويج الأمل بعودة الحسد الشعبى إلى القيام بأعمال السلطة . إن الأمر الأكثر احتمالية هو أن تؤدى النسبة المئوية للسكان إلى الانحراف و التشويش من جراء مشهد ما وراء الواقعية .

هناك معضلة ثانية لما بعد الحداثة أكثر عمقًا من تأثير تشويش ما وراء الواقعية تهدد أيضًا مُثل المهتمين بصالح الجماعة إذ يمكن لمبدأ الجماعة أن ينجح أو يفشل فى جعل الناس يتقدمون إلى المنصة العامة وحتى لو تقدموا عن عمّا سيتحدثون ؟ يفترض مبدأ الجماعة «العمومية» أى أن كل شخص سيكون بمقدوره أن يتواصل من خلال وجهات نظره المختلفة ومع ذلك تحمل وجه الشبه بشكل كافٍ . لكن وجود وجهات نظر متشابهة بشكل كافٍ أوجد شكوكًا حول أوضاع ما بعد الحداثة . لقد تم الترحيب بكل العموميات بشكل عنادى سفسطائى ؛ ولذلك ليس من الضرورى أن تكون المحادثة العامة عبارة عن حرب الجميع ضد الجميع ، إنها لن تكون متمحورة حول أى شىء بالتحديد ، ففى كتابه المتعلق بمبدأ ما بعد الحداثة والديمقراطية يلاحظ بوتوينك Botwinick ١٩٩٣ تعليق أوكيشوط Oakeshott ١٩٩١ من ص ٤٨٩ - ٤٩٠) بشأن هذا النوع من المحادثة : لايوجد بحث ولا مناقشة ولا أسس متفق عليها لتأكيد ادعاءات الصحة أو الصدق ولايوجد اقتراح (عرض) يمكن اختياره ، ولا إقناع ولا تفنيد ولا متطلبات تفيد بأن الكلمات تعنى ضمنيًا نفس الظاهرة لكل شخص . الاختلاف محتمل لكن عدم الاتفاق ليس له صلة بذلك . وفى اللحظات الناشطة لهذه المحادثات نجد جلادين من فئات والعديد من النيمبز (NIMBYS) سيعرضون وجهات نظر ثابتة بقوة ومخطوطات رتيبة (محفوظة عن ظهر قلب) لحجب السماع العلنى العام ، ولمنع الاعتبارات الكلامية الاستطرادية لما ينبغى فعله فيما بعد . وعليه فإن القبائل الجديدة لما بعد الحداثة وغير القادرة على نقل إحدى الثقافات التحتية وبشكل فعّال إلى الثقافات الأخرى هى غير قادرة على إنقاذ المجتمع برمته أو إثارة (تحريك) لزوجة ماوراء الواقعية لمبدأ مابعد الحداثة الضحل ، أو لتقديم الأسس الأممية التى يمكن أن تتجاوز مفهوم القبلية الجديدة .

لانزال متفقين على أنه من الأفضل أن تكون هناك مشاركة من عدم وجودها . لكن فى أوضاع ما بعد الحداثة يبدو أن المواطنية المسؤولة المهتمة بصالح الجماعة هى معدومة وناقصة أكثر مما نتصور وربما تكون محجوبة برمتها وهذه هى المشكله الثالثة لما بعد الحداثة . عندما يتم الحط أو التقليل من شأن الجماعة لصالح سلسلة متناثرة من الأفراد والتى يتم تجميعها مع بعضها البعض عادة بمجرد صدفة نشاطاتهم الاستهلاكية لا تقوم الجماعة فى مثل هذه الحالة بتطوير مهارات سياسية . إن اجتماعات المدن فى إنكلترا الجديدة يمكن أن تثير أوهام الحنين إلى الديمقراطية الصحيحة لكن الذين يذهبون لهذه الاجتماعات ليسوا مشاركين فيها . يجلس معظمهم بهدوء فى وسط غرفة مليئة شبه غرباء ، ويستمعون إلى من يستحوذ على الميكروفون . يتحول اجتماع قاعدة البلدة إلى جماعة متسلسلة أخرى .

وراء الجماعة المتسلسلة يوجد قبائل جديدة والتى لايمكن الحكم على مناقشاتها العنيفة فى سياق النقاشات التى تقدمها قبائل جديدة أخرى ، وإذا ما قُدّر لهم أن يجلسوا فى مكان واحد ، فإنهم يستمرون فى عدم قدرتهم على حل المشاكل المتعلقة بالسياسة العامة . يستطيع المهتمون بمصلحة الجماعة خلْق قسم جديد لمشاركة المواطن ، حيث تتلخص مهمته فى الترويج لانهماك الجماعة لكن دون الاهتمام فيما تتم مناقشته باللأسف ، إن المهتمين بمصلحة الجماعة مثل المقامرين ليس المهم ربح ولاخسارة النقود ، المهم هو (التهيج) بالمراهنة ومعرفة من يكسب .

هل لايمكن التغلب على أوضاع مابعد الحداثة ؟ لا نريد أن ننضم إلى بعض المواقف التقريرية والتى تدّعى بأننا قد عَبَرنا فوق جسر ما إلى عالم خيال دون أن تكون هناك إمكانية للعودة . إن فيلم (Brazil) هو لامحالة مستقبلنا . على أية حال ، يجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه مهما كان إدراك مابعد الحداثة وماوراء الواقعية والثقافة الوطنية الضحلة ومبدأ القبلية له صلاحية فإن الأرثوذوكسية ومسؤولية الديمقراطية التمثيلية وحلقة التغذية الترددية لاتزال غير مرضية . إذا كان ذلك ممكنًا مقارنة بما تركناهم عليه فى نهاية الفصل الثانى فإن البديل المرتكز على المبدأ الدستورى والمؤسساتية الجديدة سيكون غير مقنع بشكل خاص فى حقبة عدائية للقانون . وفى السياق نفسه فإن مثالية مبدأ مصلحة الجماعة بالرغم من أنها رائعة إلا أنها فى غير

مكانها فى ضوء لامبالاة المواطن والوضع المشكوك به للجماعة . يمكن أيضًا لمفهوم ما بعد الحداثة أن يهزم فن النقاش ويحبط جهودنا الخاصة بتقديم نظرية فن النقاش للسلطة . لكننا اخترعنا ببراعة نظام مناعة لبعض الفيروسات التى تعدى البدائل التصريفية القوية للأرثوذوكسية . لقد حان الوقت لوضع القاعدة العملية لهذا النموذج البديل .

# الباب الثانى
# نظرية فن النقاش



حتى الآن ، لقد كان هذا الكتاب وبشكل رئيسى ناقداً ؛ فلقد أوردنا الحجج ضد الأرثوذوكسية ، ولم نكن مسرورين وبشكل تام بالبدائل الدستورية والمؤسساتية الجديدة وفى اعتقادنا أن المدنية (الحضرية) هى حل غير مرغوب فيه بالرغم من قوة دعائمها المثالية المرتكزة على مصلحة الجماعة ، ودعوتنا إلى مفهوم مابعد الحداثة أثار شكوكاً أكثر بشأن الإدارة العامة والسياسة العامة وخاصة فيما يتعلق بالبيئة التى ينبغى أن نعمل بها . لكن وبصراحة إنها مع ذلك تجعل صياغة بديل آخر عملاً مهيباً ، بالرغم من إيماننا بأن انتقاداتنا هى انتقادات مؤثرة وقادرة على الصمود ، فإننا نهتم الآن بالعمل الأكثر تحدياً والذى يتضمن تطوير نظرية حتمية [٢٠] للإدارة العامة فى حقل السياسة العامة .

ومن وجهة نظرنا ، فإن وجود أو بناء نظرية حتمية مثمرة ومنتجة وقابلة للتطبيق الفاعل يجب أن تتسم بالأصول التالية :

أولاً : يجب أن يكون لها موقف علمى ومعرفى شامل مرهف الحس لما يمكن أن نقبله على أنه نقد جارح مُصَاغ من قبل مفكرى مابعد الحداثة مقابل مبادئ التأسيسية والعمومية والرواية ضمن الرواية والقوانين الشيئية .

ثانيًا : يجب أن تكون مع ذلك بنّاءَة وإيجابية ونتطلع إلى توليدها فى إطار لا يقودها إلى التشييع والتفتت .

ثالثًا : بالرغم من التطلع للوصول إلى ماوراء المعلوم ، يجب أن ترتكز النظرية الحتمية على الحالات والوقائع الموجودة مسبقًا ، أى إننا نريد أن ننتزع القوة الكامنة الإيجابية والتحررية من الممارسات المعلومة ، وعن طريق الحفاظ على هذه الممارسات ضمن نظرية الحتمية نقوم بالتركيز عليها وتحليلها ، ونفتش عن توازن بين الواقعية الصلبة المتعلقة بالحاضر والرؤية اللاطوبوية للتحسين المطردة لهذه الممارسات .

(٢٠) لكن ذلك لا يمثل نظرية غير حتمية سواء فى جانب الالتزام بنظرية الواجب الأخلاقى أو بمعنى المذهب الغنائى ، بل هى نوع من الدليل الحتمى للبناء الاجتماعى الذى من خلاله يمكن مشاهدة الظواهر الطبيعية للعالم الحى . نريد أن نقدم طريقة الظواهر الطبيعية بطرق يمكن أن تساعد على المحافظة على جوانبها ، وتشجيع حركة الممارسات المتكررة فى هذه الاتجاهات .

نعتقد أن تحقيق ذلك يتم عن طريق متابعة أسلوب من التفكير لهابرمس Jurgen Habermas (١٩٩٢ ، ص ٤٤) كان قد بدأ لكن فيما بعد تم التخلى عنه ، ومن الواضح أنه أحد المفكرين البليغين والمؤثرين والخصبين فى عصرنا ، ويعتبر أيضًا الوحيد الذى تطرق لمعضلات الإدارة العامة أكثر من مجرد مرور بشكل عابر عليها فى عمله ، أحد كتبه فى البدايات بعنوان : (The Structural Transformation of the Public Sphere الانتقال البنيوى للشأن العام) والذى ترجم مؤخرًا إلى اللغة الإنكليزية (هابرماس ١٩٨٩) يقدم دليلاً لفن نقاش موثق نسبيًا ، قدمه كُتّاب أوربيون برجوازيون أبدوا نفس الاهتمام بالأمور العامة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . لقد تمت ضعضعة قوى الثقافة الغامرة والتى قمنا بعرض جوانبها المتطرفة على أنها مثال لمابعد الحداثة فى الفصل الثالث . اقترح (هابرماس) بأن الشأن العام المرتكز على رأى عام مثقف بشكل مُتَعَمَّد ، أى مقصود يمكن استعادته (استرجاعه) من قبل المتعلم والمهتم والمثقف والمعنى ، وتزداد قوة من جراء الكتلة البشرية لأولئك الذين يُشكّلون الآن سكان منظمات القطاع العام . لكنه يكتب :

> *لكى نتمكن من استيفاء هذه الوظائف بمعنى الرأى الديمقراطى وصياغة فكرة الإجماع ، ينبغى على البناء الداخلى (لمنظمات القطاع العام) أن يتم تنظيمها طبقًا لمبدأ العمومية (أى المصلحة العامة المقررة بمبدأ) ويجب أن تسمح المؤسساتية بديمقراطية ضمن الحزب أو بداخل الجمعية (المؤسسة) ؛ لكى تتيح المجال لتواصل ومناقشات نقدية فكرية دون إعاقة . (هابرماس ١٩٨٩ ص ٢٠٩ مقتبسة من كولهون ١٩٩٢ ص ٢٨) .*

نقترح بأن السياسة العامة والإدارة تقدمان نزعات لاتزال فى طور النشوء ، والتى يمكن أن توافق تلك المجالات إذا ما أثمرت ، ولأن هذه المجالات تتقوقع تحت غشاية إدراكية شيئية من الاقتراحات العقائدية المسبقة ، نحتاج إلى قشر (إزاحة) هذه الافتراضات لكى نتمكن من رؤيتها ، وعندما يتم إظهار هذه الممارسات الاستطرادية التى هى فى طور النشوء نستطيع الجزم بصحتها ، ومن ثم اعتناقها عندما يتم فهمها كعقد ديمقراطية قابلة للتطور فى مجالات النهضة (الطاقة) .

لم يتتبع (هابرماس) بنفسه هذه الإمكانية إطلاقًا ، وبدلاً من ذلك لقد شرح مُثُل كانتية جديدة (Neo-kantian) موثوقة للتواصل أى فن النقاش الموجه من قبل المنطق

الداخلى للتواصل واللغة لتتبع (لتعقب) العدالة والمساواة ، وكونها أصبحت إبداعية من قبل كل من معايير عصر التنوير وعصر الحداثة ، فقد تم انتقاد هذه المثالية بحق على واحدة من العموميات المبنية على أساس من ذاتية الصحة أو الإثبات ، وعلى أساس الرواية ضمن الرواية التى هى عبارة عن لعنة لدعاة ما بعد الحداثة . وحسب اعترافه فقد سخّر العديد من جهوده فى السنوات العديدة الماضية فى الدفاع عن رؤية عصر التنوير والحداثة مقابل عصر ما بعد الحداثة . من جهة أخرى ، نريد أن نستوعب الجدل الأصلى ونتجنب التورط الذى وقع فيه (هابرماس) بعد أن تخلى عن ذلك الموقف العملى لصالح موقف يلتزم بشكل أكثر نقاءً بنظرية الواجب والالتزامات الأخلاقية . نعتقد أن الشرط المسبق لفن النقاش حسب ما ذكره – الديمقراطية ضمن الجمعية هو على الأقل ناشئ اليوم بصورة متنامية ومضطردة فى شبكات سياسة خارجة عن البيروقراطية وصيغ أخرى (٢١) .

إن هدفنا إذًا هو اكتشاف إمكانية وجود فن نقاش موثق يتضمن مقامنا فى الإدارة العامة لكن دون الوقوع فى مكائد الداعين للمؤسساتية . نريد جوانب عملية لمثالية (هابرماس) لكننا لانعتقد أن علينا أن نجزم كما فعل هو بأن إستراتيجيات الحداثة التى تم إسقاطها تقوم بذلك . وعليه فإن العمل المناط بنا هو أولاً عرض إطار غير مؤسساتى والذى منه يمكن التأكيد على فن النقاش . وهذه هى مهمة الفصل الرابع . سنكون بذلك جاهزين فى الفصل الخامس لرسم الخطوط العريضة ميالين مرة أخرى باتجاه (هابرماس) ، من أجل المتطلبات المثالية اللازمة لفن النقاش هذا . أخيراً وفى الفصل السادس سنقوم باستخدام معاييرنا لاختبار سلسلة من الممارسات المتداولة لتشجيع هذه الجوانب التى تقود إلى فن نقاش ونحذر ضد الطرق التى تنتهك روح فن النقاش الموثق .

---

(٢١) فى هذه النقطة بالرغم من أن (هابرماس) لديه أمل نستوعبه كاقتراح وليدى تم اكتشافه بشكل غير كافٍ . إنه الاقتراح الذى قدمه الشعار السائد فى الستينيات القائل (السير «التقدم» الطويل عبر المؤسسات) (كولهون ١٩٩٢ من ٢٧ – ٢٩) . بعد وضع المتاريس والصراخ على (ليندن جونسون) وكونه حُبِسَ فى بيرمنغهام ، وهوجم من قبل الشرطة فى شيكاغو فى عام ١٩٦٨ ، لقد خطر ببال الوطنيين أصحاب المصلحة العامة بأن هناك بديلاً أكثر حيوية يعمل ضمن النظام ويقوم بإصلاحه من الداخل ربما كان طريق له معنى أكبر . إن وجهات النظر وأساليب مثل هؤلاء الناس يمكن أن يكون له تأثير ، ويمكن أن يرسل خطوطًا ذات قوة حركية فى حقل النشاطات .



# الفصل الرابع

## الدعائم النظرية لنظرية فن النقاش : مبدأ الإنشائية ، ومذهب التعرف على الظواهر ، والنظرية البنيوية ومجالات الطاقة

## المبحث الأول - القاعدة النظرية :

لهذا الفصل ثلاثة أدوار . أولاً : فى إطار تقديرنا لما نعتبره فلسفة حدّ الفصل سنتجه إلى مفهوم نظرية اجتماعية تهدف إلى تطوير مخزن الكلمات والمفاهيم المعرفية ، لكى يتاح المجال لبناء إدارى قويم لنظرية فن النقاش . نبحث عن بث وإشاعة نظارات (رؤى) جديدة تسمح عدساتها برؤية وجهة نظر متغيرة لمجال الإدارة العامة . هذا هو دور البناء ، حيث يتضمن التحول إلى مذهب التعرف على الظواهر Phenomenology ومبدأ الإنشائية Constructivism والنظرية البنوية Structuration theory : أما الدور الثانى ، فإننا نستخدم هذه الأدوات المصنوعة بغرض تفكيك المفاهيم التقليدية التشيئية والتى تقوم الآن بتحويل انتباهنا وبشكل خاطىء تجاه البُنى البيروقراطية . ثالثًا وأخيرًا نقترح خطة فكرية بديلة وهى مجال الطاقة العام Public Energy Field والتى تتجاوز وتمتد لتصل إلى المؤسسات والمنظمات البيروقراطية القائمة حاليًا .

### أ - لماذا نريد بناء نظرية إبداعية اجتماعية «خلاقة» :

حيث نبدأ بمحاولة تنظير أنفسنا خارج الظلمة الدامسة لمبدأ ما بعد الحداثة يمكننا تقدير الفضائل البرغماتية للتنكر - ومن المريح التفكير أنه لم يتم تغيير أى شىء أساسى . إن التصريفات العقائدية (الأرثوذوكسية) وبدائلها قد سُلّمَ على أنها بالية من قبل قُوى يمكن وبسهولة دحر أى شىء يمكن أن نقدمه . وكوننا ساهمنا وبأيدينا بتلغيم الحقل فينبغى علينا أن نحاول السير على رؤوس أصابع أقدامنا عبرة دون خَلْق «سحابة زهرية» للمشاركة الإيجابية التى نريد صياغتها . إذا كانت «الواقعية» سريعة الزوال بشكل متزايد فكيف نستطيع أن نمسك بها بشكل كاف ؛ لكى نفند اقتراحاتنا الصادقة عما ينبغى علينا فعله فيما بعد ؟ وبأى الوسائل تستطيع ضمانة القبلية الجديدة التى تفتقد إلى وجود عوامل مشتركة متسلسلة ، ويمكن جعلها تنصاع للمناقشات الديمقراطية ؟ وبدقة أكثر ، لماذا نعتقد أن نظرية فن النقاش هى على الأقل رد صحيح فكريًا على الوضع الذى نجد أنفسنا فيه ؟

إن الجواب البسيط للسؤال الأخير يتمثل فى أن نظرية فن النقاش تسمح لنا بالجزم ، ويمكن عندما يتم تنظيرها بشكل مناسب أن تتسبب فى تحسينات فى الميول الموجودة مسبقًا فى الإدارة العامة . نريد فى نهاية المطاف المحافظة على المشاركة المتميزة الفعّالة للإداريين العامين ممزوجة مع مجتمعات أخرى تؤمن بالصالح العام فى شبكات السياسة والتشاور فيما بين الأجهزة الإدارية والمؤسسات البحثية المتخصصة ولجان وفرق العمل المؤسسية . نعتبر هذه الأشياء أنها المكان المناسب لطرق المسائل والشؤون العامة بصورة أكثر فاعلية ، ومثال ذلك الندوات العامة حول السياسات التشريعية ، والنقاشات حول أدب «المثلثات الحديدية» والتى تم عرضها عبر عدسات الأرثوذوكسية على أنها سرقات للسيادة ، والأكثر من ذلك لسيطرة الحكم (الحكومة) . وبالرغم من أننا وضعنا بعض المسحات على الأرثوذوكسية وبدائلها إلا أننا نطلب فلسفة نظرية المعرفة أو فلسفة علم الكائنات فى إطار أو بناء هندسى جديد للتأكيد على شكل فن النقاش البديل . نلتفت بادىء ذى بدء إلى هذه القضية لكى نقرن أنفسنا بنزعة أشمل والتى تحتها يمكن لدارسى الإدارة العامة تصنيفها . سنطلق عليها اسم مبدأ الإنشائية [٢٢] .

إن لمبدأ الإنشائية الرسالة البسيطة التالية : إن الواقعية التنظيمية والتى يجربها الإداريون العامون على أنها فيض وتدفق للحياة اليومية مبنية على أساس اجتماعى ، ولأن الواقعية التنظيمية ليست مفروضة من قبل قوة مادية أو غير شخصية (ذاتية) خارج المجموعات الإنسانية ، فهى قابلة للتسوية من قبل المجموعات الإنسانية . إن واقعية حياتنا اليومية هى عرضية (طارئة) تاريخيًا . البشر ليسوا مجرد أجسام تُحمل ويُحلّق بها بواسطة قوى (غير شخصية) توجد بعيداً عن سيطرتهم . المؤسسات

(٢٢) نصف أنفسنا بتردد إلى حد ما لكن نقوم بذلك بأنفسنا بدلاً من أن يتم تكليفنا بصندوق عن طريق شخص آخر . ما نطوره هنا هو متفق مع ما يعرف بمبدأ الإنشائية لكنها تذهب إلى أبعد منها . إن مبدأ الإنشائية والذى ينبع من بيرجر ولوكمان يملك قاعدة مرتكزة على علم الظواهر الطبيعية كما نفعل نحن . على أية حال ، يوجد اختلاف . وبفهم علم الظواهر الطبيعية لميرلو بونتى على النقيض لتلك التى جاء بها شوتز نحن قادرون على فهم العلاقة بين الجسم والموضوع فى مواضيع أكثر مما فعل بيرجر ولوكمان والأكثر من ذلك نأخذ على أنفسنا التجديدات التى أتى بها غيدنز فنحن فى موقع أفضل يمكننا من تفسير ما يأخذ الناس ؛ ليكون مؤسسات يستطيع مبدأ الإنشائية القيام به .

هى نحن . إذا ماقُدّر لنا جميعًا الاختفاء فى الحال أو الخضوع لتجربة اقتطاع خزعة من الدماغ فإنه ستتلاشى المؤسسات من تتبعات ذاكرتنا . وكون هذه الرسالة البسيطة يجب أن تبدو مناهضة للبصيرة الموجودة لدى العديد من الناس ، فإن ذلك يمكن شرحه بواسطة الافتراض المتعلق بالحس العام الغربى عن الذوات الفردية والتى سنشير إليها كأفراد «ذريين» (مجموعة بشرية مؤلفة من عناصر لاعلاقة لبعضها ببعض) . يوجد (أنا) فى الداخل وبعدئذ يوجد كل شىء آخر خارجيًا . خاصتى (أنا) هى ذاتية بينما ماهو خارج يعتبر موضوعيًا . أنا أتفاعل وأتلاءم معه . الفلسفة التى تُفهم على أنها نوع من المعالجة الفكرية (فيكشتاين ١٩٥٣ راجع أيضًا فوكس Fox ١٩٩٢ ص ٣) ، يمكن أن تساعد على التغلب على نظرة الحس العام الساذجة هذه .

لكن المعالجة غالية وفى هذه الحالة فإن العملة ، وهى جهد القارىء ، تحتاج إلى كلمات متغيرة وموسعة ، لكى نتجاوز ما الذى سيتفق عليه الكثيرون على أنه ورطة غير مقنعة للسياسة أو الإدارة العامة . هذا لايعنى أنه علينا اختراع هذه المصطلحات (بالرغم من أنه سيوجد شىء من هذا القبيل) وبدلاً من ذلك نحتاج إلى تذكير أو تعويد القراء فى أدبنا على كلمات ومفاهيم تم تطويرها فى الآداب الأخرى . نريد فى نهاية المطاف أن نكون قادرين على قول أشياء مثل : كلمة بيروقراطية تفيد ضمنًا وبشكل جزئى فقط ، الذى نقوم به ، ويصف الاصطلاح بشكل جزئى فقط الطريقة التى نتبعها للقيام به ونادراً ما تتناسب على الإطلاق مع تطلعاتنا . ولكى نقول أشياء بشكل مصدق نريد الخروج عن المفاهيم التى تحيط بالبيروقراطية والمؤسسة ، لرؤية مما يتكونان ، سنحاول صياغة هذا الأمر بشكل غير مُسيىء قدر الإمكان لكنه سيتطلب بعض الجهد من قبل أعضاء مجتمع الإدارة العامة لملاءمة الأدوات الفكرية التى تم تطويرها فى المجتمعات الأخرى ، وهذا الجهد مطلوب لتنظير طريقنا خارج ورطة مابعد الحداثة تلك والتى تعد الآن بيئة خارجية للسياسة أو الإدارة العامة . ومن هذا المنطلق نبدأ بشرح قاعدة فلسفية لمبدأ علم الظواهر التى تقود إلى مبدأ الإنشائية والنظرية البُنيوية أو البنائية .

## ب - الدعامات المنطقية الخاصة بمبدأ تعرّف الظواهر لمفهوم الإنشائية :

فى نظرية النقاش المتعلقة بالإدارة العامة هذه نبحث عن الحركة بعيداً عن فكرة وجود واقعية «فى أى إطار وفى أى مكانة» ، والذى من خلاله يستطيع الباحث المتحرر من القيم الاعتبارية تفسيره عن طريق صياغة عموميات شبيهة بالقانون حيث أن حقيقتها (صحتها) هى ملحوظة قابلة للفحص والتجميع . نرفض الفكرة القائلة بأن صيغة السؤال «ماهو» ؟ يمكن توجيهها ويصدق فقط من قبل الملاحظين الموضوعيين والذى يستوجب التأكيد على العلم الحيادى (المحايد) . إن مجرد طرح سؤال واحد بدلاً من طرح بعض الأسئلة الأخرى يفضح إجراءات ما للذاتية . إذا ما كانت الموضوعية مطلوبة عندئذ فلن يكون هناك أى استعلام (بحث) . نقر بأن مشروع الشخص المؤمن بالفلسفة الواقعية وطريقتها لها صحة ما يمكن الاعتماد المطلق عليها وتطبق على العديد من الظواهر الطبيعية المتوفرة للتفكير الإنسانى (راجع Fox ١٩٩٠) . فى الفصل الثالث عندما فرقنا بين المعانى الدالة على معنى محدد (الدّال التعريفى) وظلال المعانى (المعنى فى سياق النص الذى يعتمد على التجارب أو الأوضاع المرتبطة فيما بينها) ، كنا قد بدأنا أيضًا برسم اختلافات بين : (أ) وجهة النظر بأن الجُمل أو الاقتراحات يمكن التثبت منها عن طريق الملاحظة و (ب) وجهة النظر بأن أى جُمَل أو اقتراحات تتضمن افتراضات مسبقة وهذه الافتراضات مشروطة بمعنى سياق النص .

### ١- كتلة الذات ، الفكر المُجزأ العاطل :

لإعادة التفكير فى الذات وعلاقتها مع العالم يجب على الشخص بطريقة ما أن يعود للوراء ، وأن يعيد صياغة مقولة ديكارت (أنا أفكر إذًا أنا موجود) والتى تستبق فكريًا الصعوبات التى تواجهنا حاليًا (ميرلوبونتى Merleauponty ١٩٦٢ p.ix) . علينا محاولة الوصول إلى ماوراء وخلف وتحت الأفكار المجردة التشييئية للفكر للوصول إلى تجاربنا المشتركة غير المشكوك فيها عن الحياة :

*يبدو أن العمل الفلسفى الأول هو العودة إلى عالم التجربة الحقيقية والتى تسبق العالم الموضوعى ؛ لأننا بموجبه سنكون قادرين على استحواذ القاعدة*

*النظرية ليس بأقل من حدود ذلك العالم الموضوعى ، وأن نعيد للأشياء خلقتها المادية والكائنات الحية طرقها الفردية للتعامل مع العالم ولمفهوم الذاتية تأصلها فى التاريخ . (ميرلوبونتى Merleau ponty ١٩٦٢ ص ٥٧) .*

وبعبارات أخرى ، عندما يتم وضع متطلبات المجموعات الشيئية للفكر جانباً ، ما الذى يبقى على أنه مسبقًا بلا شرط ، ومسبقًا فلسفيًا هو مجرد الذات الجسدية ومجالها النشاطى . وطبقًا لما يراه ميرلوبونتى ، إن الذى يمكن اكتشافه فى «عالم التجربة الواقعية» هو الجسد (الكتلة) الذاتية وعالمها . يوجد هذا الجسم والذى من أجله تتطور المعانى ؛ فالمعنى الجسدى المدرك مسبقًا ليس غامضًا إلى حد ما أو فرويديًا مظلماً أو معنى غيبياً (باطنياً) ، لكنه معنى بسيط لاحاجة للتفكير فيه فى ميدان الخبرة اليومية العادية . المثال التالى هو مثال توضيحى .

نسير مع بعضنا البعض ونحن مشغولون فى نقاش حاد حول قضايا سياسية . وبينما نسير منهمكين إلى حد كبير نتجنب الأشجار ومراقبة السيارات والمشى على الأحجار وصعود الأدراج والدخول إلى الغرفة والانتباه لطاولة غير مشغولة والمشى إليها وسحب كرسيين والجلوس عليهما . إن شخصيات تمثيلية الكوميدى (تشيفى تشيس Chevy Chase) الهزلية فقط لاتستطيع إتمام عمل السير و(علّك اللُبان) فى آن واحد . وفى معظم الحالات ، نعمل على مستوى ما قبل الإدراك ومايسبق الموضع الشخصى وماهو قطعى : لاينبغى علينا أن نجزم عمداً وجود الكرسى الذى نسحبه لنجلس عليه . هذا ما يعنيه ميرلوبونتى بالتعرف الجسدى الذى يسبق الإدراك . إنه بُعد أساسى تجاهله علم النفس (الأرثوذوكسى) والفلسفة . يجب أن يكون واضحاً بأن شرح البعد الضمنى لايتجاهل مستوى الإدراك . بالفعل ، إن التمييز السريع والصعب بين هذه الأمور سيكون مليئًا بالأخطاء لأن الإدراك شبكة لنوايا ذات دلالة خاصة (رمزية) التى هى فى بعض الأحيان واضحة لذاتها وأحياناًعلى العكس يتم معرفتها بعد أن نمر عبرها ونعيش فيها . (ميرلوبونتى ١٩٦٣ ص ١٧٣) .

## ٢- عقد النيّة فى المواقف : التساؤل عما يمكن فعله بعد الآن ؟

غالبًا ما يقال بأن عقد النية هو الهدف الرئيسى لمبدأ علم الظواهر الطبيعية ، وكما يتم فهمها عادة ، فإن عقد النية هو الاسم الذى يطلق على بصيرة هوسيرل (Husserl ١٩٦٢) ومفادها أنه لايمكن اعتبار الإدراك بعيداً عن المحتوى . فالإدراك هو إدراك لشىء ، وليس وعاءً فارغًا ، فهو منسوب إلى شىء ما ، وله دائمًا شىء ما ، موضوع وشيك يتم الإشارة إليه [٢٣] . إن مفهوم عقد النية بشكل عام هو عمل تركيبى للإدراك والذى بموجبه يمكن للظاهرة الطبيعية أن تصاغ إلى حيز الوجود .

لكن وجهة نظر هوسيرل تتذبذب على حافة مفهوم المثالية [٢٤] . لقد تمكنت المثالية دائمًا من صياغة قوى الإدراك بشكل مفهوم ، تلك هى فضيلته لكن فقط عن طريق فقدان الصلة مع الكثافة ومع قابلية تكاثر الأحياء فى العالم . وهو يقدم لنا إدراكًا مليئًا تمامًا بموضوعاته لكنه يبقى أصله غامضًا . ولكن وطبقًا لساموبل مولين Samuel Mallin (١٩٧٩) :

*إن فلسفة (ميرلوبونتى) يمكن تصنيفها على أنها فلسفة موقف ؛ لأنه أهم اصطلاح جامع (شامل) يستخدمه (ميرلوبونتى) للتعبير عن اتحاد الإنسان فى نهاية المطاف مع محيطه ، وعليه فإنه ضرورى لنقاش أفكاره عن نظرية المعرفة والميتافيزيقيا . إن معنى الموقف الذى يهمنا هو بشكل تقريبى متوافق مع «الانهماك بالظروف» أو «الاهتمام الفعال بمجموعات من المشاكل الطبيعية والثقافية أو الإنسانية» . (ص١)*

(٢٣) هوسيرل والباحثون بشكل عام يعتبرون أن التوضيح الناضج للنية يوجد (فى Husserl ١٩٦٢ من ص - ٢٣٥ إلى ص ٢٤٩) . ولمزيد من الأداءات القصيرة للنية المصممة لتحضير القراء لابتكارات ميرلوبونتى راجع (Langan ١٩٦٦ ص ١٨) أو (Kwant من ص ١٥٦ - ١٥٧) .

(٢٤) إن المغامرة (الغوص) إلى المثالية تعزى لمقدمة هوسيرل فى عالم ذى مكانة عليا للأنا المنزهة عن المادة ، فهى تمثل الجدل الذى يحبط الأنا المنزهة عن المادة والتى تقسم وبشكل غير دقيق علم الظواهر الطبيعية إلى معسكرين : علم الظواهر الطبيعية الخالى من إعادة وعلم الظواهر الطبيعية الوجودى . وبشكل خاص هام لعلم الاجتماع الأمريكى يتبع ألفرد شوتز للأول بينما ميرلوبونتى وهايدجر وعلماء الظواهر الطبيعية الفرنسيون ينتمون إلى الثانى (الآخر) . هناك مقالة مراجعة دقيقة لهذه القضايا للكاتب إيدى (١٩٦٧ من ص ٢٣٧ - ٢٥١) .

يريد (ميرلوبونتى) معالجة عدم الاتصال المثالى مع الموقف أو الظرف ، وذلك عن طريق تقديم مأوى إلى «إدراك العمل» لمصلحة ذاتية عريضة تتمثل فى الجسد والجسم) .

إن النتيجة المباشرة لإضافة الجسم فى محاولة لتفحص نظرية المعرفة هو انتقال فى معنى كلمتى الذات والذاتية ، إذ ينضم الجسد والذات (كشيئين منفصلين) كذات الجسم (وحدة واحدة) وهذا يدل على وجود مسافة بين المفاهيم التقليدية للذاتية ومفهوم (ميرلوبونتى) لها . إن وجهة النظر الديكارتية تحمل إدراكًا فى مركز الذاتية والتى كما يتوقع شخص ما بالالتزام به وبإعادة تدعيم الانقسام التقليدى إلى شقين عقل ومادة (جسم) . ينشر (ميرلوبونتى) الذاتية والمركزة سابقًا على أنها العقل خارج الجسم مانحًا الوجود الجسدى (بخلاف الروحية) للذاتية ، وعليه يجب أن يكون الجسد نفسه بشكل كلى مع الإدراك والردود الانفعالية والسلوك الاعتيادى المترسب بكل معانيه وقواه تشد مع بعضها البعض مشكلة وحدة مناسبة يمكن تسليط الضوء عليها . تساهم أجسامنا فى عملية ربطنا بالبيئة وهكذا تمكننا من الحصول على معرفة العالم ، وهى ليست مقيدة بمجموعة ضيقة من التفاعلات كما هو الحال بالنسبة لكلب الصيد المدرب على استرداد الطائر إذا قُتل ، والعودة به إلى الصياد ، وحتى هذا الكلب المُدرك يملك مجالاً أوسع من الاحتمالات من الذى تملكه الضفدعة . فى كل هذه الحالات إذاً - الضفدعة والكلب والإنسان - يساعد الجسد على تركيب معنى (الحشرات ، ضربة على الرأس أو طنين صوت) . وقبل الانخراط الفكرى ، يوجد اتصال بدائى معين مع العالم الذى يشارك فى تشكيل مفاهيمنا ويساعد على تنظيم المجال الفكرى (الإدراكى) وبإعطاء تعريف للموقع الذى نجد أنفسنا فيه . إن المساهمة الحية لكل موقع لايطرق على صحيفة فارغة (كما يحدث فى الازدواجية الذاتية - الموضوعية عند ديكارت ولُوك) وبدلاً من ذلك يوجد عطاءات نجلبها لكل موقع مثل العطاءات التى تستميلُنا لإدراك مكعب عندما يمكننا رؤية ثلاثة من أضلاعه فقط (whiteside, 1988) .

إن تجربتنا الأولى مع المكعبات هذه ساهمت فى تجربتنا الحياتية مساعدةً على رسم إطار مستنبط من مقابلتنا الأولى مع المكعب ، إذ يساهم كل موقع (ضلع) بشىء ما للمعانى المترسبة التى تقوم بتركيب اللحظة الثانية ، أى المعنى الثانى . وبالرغم من أن التراكيب العقلية المركزة فى حدود مكان عالم الحياة متوقفة على قدرة

العقل لتغيير المعنى ، فهم أيضًا يجعلون المحاور الأساسى قادراً على المشاركة فى حوار مع كل موقع جديد ، وعليه فإن ازدواجية مقولة الفاعل والمفعول لنظام ديكارت والتفكير بها متشعبة إلى شقين وقد أحدثت منذ ذلك الحين خطأً كبيراً مع تتبعات بعيدة الأمد . فعوضًا عن واقعية منقسمة إلى شعبتين ذاتية – موضوعية ، يوجد محاور أساسى بتجربة ترسبية تواجه المواقع الجديدة .

يصف (ميرلوبونتى) كيف يُطَبّعُ التفكير البُنى العقلية فى طرق لم يتم تقديرها ، إما من خلال المذهب التجريبى أو المذهب المثالى (whiteside,1988) . تساءل كيف يمكن للمكعب أن يوجد من وجهة نظر تجريبية لأن الشخص يستطيع أن يرى ثلاثة جوانب (أضلاع) فقط . إن التركيب المزجى المطلوب لإتمام المكعب غير متوفر فى نظام تجريبى محدد ، فمن وجهة النظر المثالية مايراه الملاحظ هو مجرد مظهر وهو وظيفة العقل ولايحتاج المكعب فى الحقيقة أن يوجد على هذا الشكل . هناك طريقة ثالثة متوفرة ، فمن وجهة نظر معرفة الظواهر الطبيعية يتم توضيح المكعب الكامل عن طريق الاختلافات فى الضوء على الجوانب الثلاثة وبواسطة قدرة العقل للرؤية بوجهة نظر تقود إلى دليل مباشر بأقل جهد عقلى . إضافة إلى ذلك وبعد أن قمنا بتفحص مكعبنا الأول ، لعبة الأطفال بالقوالب ، فإن كل المكعبات التالية سهلة للتركيب دون الحاجة إلى التقاطها أو المشى حولها للطرف الآخر . تمامًا وكما أن كل مكعب جديد هو الآن له شكل مسبق فى عقولنا ، فإن عالم الحياة الممتد أمامنا هو أيضًا وبشكل افتراضى مشكّل مسبقًا بواسطة المعطيات المترسبة أو البنى العقلية . نبدأ الحاضر بأشياء معطاة لنا مسبقًا وبشكل جزئى .

هذه الحركة لإعطاء شىء جسدى فى عملية التأسيس فى العالم للذاتية تمنح جوهراً لفكرة القصد (النية) ؛ فالنوايا هى الشرارات الطوعية النشيطة التى تنشأ من ذاتيات الجسم . وتشكل الفهم من الاحتمالات غير المتناهية للشكل والهيئات الممكنة عند نقطة تقاطع الذات مع العالم فى أية لحظة يتم فيها اختيار احتمال معين . لايتم تقرير هذا من الخارج ، لكنه مصمم بالمشاركة بواسطة مجال من الاحتمالات والاستحواذ (التملك) الفردى لترابط مقدم مُعطى لهم كل المعانى الجسدية للذات بدءًا من الرواية (الشعور) الذى يسبق الدراية مشكلاً على طول شعاع مقصود يضيف ليس لمجرد «أنا

الملاحظ» لوجهات النظر التقليدية بل يضيف لمقولة «أنا قادر» (ميرلوبونتى ١٩٦٢ ص ١٣٧) . إننا لا نلاحظ فقط ممتلكات العالم الخارجى لكننا نقطن العالم كمجال قوى كامنة من أجل أعمالنا . هذا هو معنى الحركة الذاتية . وعليه ماتم إنجازه عن طريق اختراع (ميرلوبونتى) هو إبطال التميز مابين الفهم (الإدراك) والعمل .

لا نفهم (بالإحساس أو الملاحظة) الذات الجسدية فى بعض الحالات ، ومن ثم نتصرف بحالات أخرى متميزة بشكل كامل . تصف النية المسبقة الإدراك بأنه عالم أكثر أهمية والذى فيه يكون الإدراك (الفهم) فى اللحظة الأولى لغرض القيام بعمل ، وبشكل جدى فإن العمل هو أيضًا لغرض الإدراك (الفهم) ، إن العمل غير منفصل عن صياغة المعنى ، كما أن صياغة المعنى فى حقيقتها هى لغرض العمل ، وهو عبارة عن تعبير فيزيولوجى للنية (القصد) مشروطة بالمعنى الذى يصيغه شخص ما للوضع . هذا الأمر متصل بمشروعنا ؛ لأنه كعملية صياغة المعنى فإن فن النقاش يمسك بالاحتمالات الممكنة للمعانى ، ويحول الظواهر الطبيعية إلى ألفاظ وكلمات وإشارات ونوايا وتداول اجتماعى وفى نهاية المطاف عمل .

ولأننا ولدنا وترعرعنا فى ثقافة إنسانية ، ولأننا نستوعب لغة بيئتنا الطبيعية والتى هى شرط مسبق للقيام فى العمل التنافسى فى العالم ؛ فإننا لا نحضر إلى كل لحظة حاضرة جديدة فارغى اليدين . فى حين أنه فى الماضى اعتدنا على فصل الموضوع عن الذات (المفعول به عن الفاعل) ، العقل عن الطبيعة والأفكار عن الواقعية المادية . إن علم معرفة الظواهر يطالبنا باتخاذ اتجاه سير مختلف . «يجب أن نميز نوعًا من الرواسب فى حياتنا : موقف تجاه العالم عندما يتلقى تأكيداً مستمراً يتطلب وضعًا مقبولاً لنا» (ميرلوبونتى ١٩٦٢ ص ٤٤١) . يبدأ أى التزام (تعهد) فى ظروف تم تشريعها مسبقًا . مكان معين (محدد) للصوت وضوء ومحيط مثقل بمشاغل وعواطف واهتمامات أولئك الحاضرين . وفى قرينة التراكيب العقلية والمعانى والعروض المسبقة والتوقعات التى يجلبها الناس للموقع ، يبدأ المتفحص أيضًا بالحركة ويتحسس التجارب ويقوم بالعمل . وحتى المتفحص المنطقى الذى يؤمن بالفلسفة الواقعية لا يستطيع الوقوف بعيداً عن هذه الشروط ولا يتجاهل صحتها تاريخيًا . إن قدرتنا الفهمية (الإدراكية) ليست سلبية جداً إلى درجة مجرد الملاحظة ، إننا نختار أيضًا بين

البيانات الحسيّة ، ونشكل تراكيب فى عقولنا ، ونقيّم ذلك الذى انبعثت عنه نوايانا ، ونركز على الدراية وننسب معانى للأحداث والتى لايملكونها لولا ذلك ، ونطور تراكيب جديدة من الأفكار التى تصبح ذاتها مترسبة وبقدرتنا على تركيب المعانى المترسبة .

*لانحتاج لجهد فكرى لتمييز كومة من الأحجار مثل «الجدار» ولسماع سلسلة من الأصوات مثل «الموسيقى» لتمييز إشارة يد كمحاولة للتواصل تحدث الحياة الإنسانية فى معظم الأحيان فى عالم إنسانى النشأة (البيئة) . (whiteside ١٩٨٨ من ص ٧٤ - ٧٥) .*

نخلق وباستمرار ثقافة عن طريق خلق عالم غير طبيعى والذى مع ذلك ينتابنا شعور بأنه طبيعى (وايت سايد ١٩٨٨) . هذا العالم الذى نعيش فيه هو عالم من صنعنا ، وبالرغم من أننا غير محددين ثقافيًا فإننا مُطَبعّون ثقافيًا . وكما صاغها ميرلوبونتى (١٩٦٢) «إننى موضوع (فى مكان) فى بيئة اجتماعية وحريتى بالرغم من أنها تملك القوة لتلزمنى فى مكان آخر لا تملك القوة لكى تحولنى فى الحال إلى المكان الذى أقرر أن أكون فيه» (ص ٤٤٧) .

## ٣- اختصار الرؤى (البصائر) المتعلقة بمعرفة الظواهر الطبيعية :

يزودنا علم معرفة الظواهر الطبيعية بأربعة أدوات إدراكية (فهمية) ضرورية لنظرية فن النقاش وهى أدوات هامة جداً .

١- إن معادلة الجسد والذات هى معادلة فيسيولوجية وعقلية فى آن واحد . تدمج أجسامنا وبشكل دقيق كلاً من الموضوعية والذاتية ، ولأن كل أنواع الإدراك تحدث فى الأجسام بقدرات متكررة هامة مع كل الأجسام المتشابهة الأخرى سنتمكن فى نهاية المطاف من إحباط عدم وجود عامل مشترك فاسد لايمكن إصلاحه . إن فن النقاش ممكن ولايحتاج لمفهوم القبلية الجديدة من حيث المبدأ . إنه يسود بسبب هذه العمومية المادية .

٢- يُثار مفهوم النية من ذوات الجسد فى العالم ليس فقط من أجل التفكير الباطل أو الملاحظة ذات الاهتمام لكن من أجل معنى الحركة الذاتية لعمل ذوات الجسد هذه .

تقدم هذه أيضًا لكل الأجسام عمومية لايمكن تخفيفها ، وفيما يتعلق بمشى الآخرين باتجاهى فإننى أُدرك الدلائل الغامضة بأنها تنوى اجتيازى من جهة اليسار . أُدرك نية (قصد) الذات الجسدية الفهمية تلك الأنا المتغيرة بسلوك مشابه لسلوكى .

٣- يُثار مفهوم النية من ذوات الجسم التى تحمل علامات زمانها وصنفها وجنسها ومكانها ، ولأنها تعيش فى ذوات الجسم فهى تكتسب سلوكًا اعتياديًا ترسبيًا وأساليب مفضلة للعيش فى العالم والتى إذا ما أخذت فى مجملها تشكل وبشكل لامتناهٍ ذوات موثقة لكنها متنوعة بشكل فريد .

٤- تسكن الذات الجسدية دائمًا بمكان ، قد يتساءل خيال ديكارت أين ستسكن ؟ لكن فى حالات المثلين الإنسانيين المتنافسين ، فإن الإدراك يعود دائمًا إلى الذات الجسدية المتمسكنة (الساكنة) فى العالم .

## ج - مفهوم الإنشائية (البنائية) :

يتمحور علم الكائنات حول الكائنات أو الوجود . إن الوجه الآخر لعلم الكائنات هو علم المعرفة والذى يتمحور حول ماذا وكيف يمكن للبشر الإلمام أو الحصول على معرفة الكائنات أو الوجود . تقليديًا أى فى تاريخ الفلسفة فإن الاثنين منفصلان بالرغم من أن تأكيد التقليد على أنهما يشيران إلى بعضهما البعض ضمنيًا . وبسبب العالم الاجتماعى للحياة اليومية (نترك جانبًا أو كما يقول الفلاسفة «نضع بين قوسين» أن الواقعية الفيسيولوجية والتى هى خارج معضلتنا) تضم وجهة النظر البنائية (التشييدية) مجاهر وكل من علم الكائنات وعلم المعرفة تتم هذه الحركة عن طريق النظرة الثاقبة أن البشر الذين يبحثون عن معرفة الواقعية الاجتماعية يقومون بحملها . الملاحظون للواقعية الاجتماعية لايمكن أن يكونوا خارجين عنها ؛ ولا يمكن لملاحظاتهم أن تكون معزولة وعديمة الإصلاح عن ذلك الواقع الذى تتم ملاحظته . إن عملية فهم (إدراك) هذه الواقعية إذًا قابلة للتفاوض إلى حد ما . يدعو كل من بيجر Berger ولوكمان Luckmann (١٩٦٦) هذه العملية بالبناء الاجتماعى للواقعية وكتابهما ذو التأثير العظيم الذى يحمل ذلك العنوان هو الذى يعطى البنائية اسمها .

وطبقًا لذلك فإن علم المعرفة / علم الكائنات التشييدى هو «اسمى» بشكل راديكالى . إن الأسماء التى نقوم نحن (المجموعات البشرية التفاعلية) بإعطائها للأشياء هى عشوائية فى نهاية المطاف . يمكن أن تكون تجميعًا لأى نخرات أو قلقلات لسانية وإشارات ، وإن الأسماء والرموز ليست دالّة على شيء ما بقدر ماهى إشارات متفق عليها اجتماعيًا ، إنها مدلولات (مفاهيم) مختزلة متنوعة للجوانب المقبولة بشكل عام لعالم الحياة لتلك المجموعة التى من أجلها تم تطوير المعنى (المدلول) بشكل متبادل .

العالم الحى بدوره (ويمكننا قول كل شيء فى الحال تحت هذه التسمية) هو مصطلح ضرورى لمفهوم البنائية ، مستنبط من قبل (هوسيرل ليبينسويلت Hurrsel lebenswelt) فى أوائل القرن العشرين فإن العالم الحى هو تركيب تطورى ليس للتجاوز بقدر ماهو للوصول إلى القاعدة التجريبية للفكر الذى يصنف الأشياء المعقولة طبقًا للأشياء المحسوسة خارجه (راجع كتاب Kockelmans ١٩٦٧) . إن القدرة الإنسانية ونزعتها للتشيؤ أو لجعل شيء ما موجود فى الواقع يمكن له عبر الوقت أن يخلق نماذج للتفكير عظيمة جدًا لدرجة أنها تحجب الممارسات اليومية للحياة والتى اشتقت هذه الأصناف منها من الأزل . إن مصطلح البيروقراطية ، وكما سنتحدث عنه فيما يلى هو مجرد هذا النوع من التشيؤ ، ويقف فى طريق شرح ممارسات العالم الحى . مثل هذا التشيؤ إذًا من شأنه تجاهل وحتى تنكر الدليل الواضح جدًا والناشيء من العالم الحى . إن وجهة نظر العالم الحى هى واحدة ، يقظة بشكل دائم ضد مثل هذا التشيؤ مستفسرة فى كل دور عن علاقة التراكيب النظرية بالنوايا المتقاطعة ومشاريع الجسم والذات فى مجموعات دامت من لحظة إلى أخرى ومن يوم لآخر . وبالمناسبة فإن التولى (الالتزام) المستمر بصيغ حتميات العالم الحى سيكون بمثابة مقياس كبير للامتناع ضد مثل هذه الاتجاهات التحولية التنظيمية كهدف للانتقال .

ومرة أخرى إن النوايا هى الشرارات الطوعية النشيطة التى تنشأ من الأفراد . إن مبدأ الإنشائية سيقوم بإحلال النية محل الحافز فى وجهات النظر العادية . تستلزم فكرة الحافز علم النفس السلوكى للرد الدافع والذى يمثل الناس كجرذان : نشِّط الجرذان عن طريق (الصدمات أو العصى أو الطعام مثل الجزر) وستقوم بالرد ، وفى

المقابل أعطِ حافزًا للإنسان ، أى زوّده بحافز من الخارج لاستدرار الردود المرغوبة (المرجوة) من العفوية الموجودة فى الداخل ، والتى يعتقد أنها فى حالة استرخاء ، عندئذ يمكن استدعاء أداء منظم مناسب للإدارة . وخارج هذه الحوافز أو المكافآت المنشطة كما فى نظريات ويبر Weber عن البيروقراطية ونظرية داون Down عن الخيار العقلانى توجد الأفكار لإعادة التوسط (النظر) فى طرق العمل الناجمة (الناشئة) عن المكافآت والحوافز غير المناسبة . نلاحظ وبشكل عابر أن مفاهيم الرد المرتكزة على الحوافز للتنشيط لايمكن من حيث المبدأ تخطيئها . إذا مافشل حافز معين أو مجموعة من الحوافز بانتزاع (استخلاص) سلوك مرغوب عندئذ يوجد عدد لايحصى تقريبًا من المركبات الجديدة لتجربتها ، فى هذه الحالة فإن شبح مذهب الإدارة العلمية (التايلورية Talorism) يمكن أن يعود إلى الظهور بعد خمسين عامًا من دفنه مكسوًا بأكفان نظرية التوقع .

من جهة أخرى ، تفترض النية وجود أفراد بمشاريع . ومن المؤكد أن ذلك الفرد ليس الفرد المستقل وغير الممثل بشكل حى ، فلا يمثل ثقافة مقولة ديكارت (أنا أفكر إذًا أنا موجود) لكنه مع كل الرواسب الملونة بألوان مختلفة التى يجسدها ويجمعها ويقدمها (يعرضها) هو عبارة عن فرد خاضع محكوم باختيارات مستقلة ، وهذا الشخص المحكوم قادر على أكثر من تقديم رد متوقع للمكافآت المستقلة خارجيًا . إنه فى الواقع قادر على النقاش . النية هى إذًا المصطلح الأكثر إلحاحًا ، وما يملكه الشخص المحكوم النشيط على أنه هدف مُلح فيما يتعلق بالموقف الذى هو بين أيدينا . تُنظّم المشاريع وتُوجّه النوايا على المدى البعيد . يحتوى المشروع على التجميع السابق للنوايا فى الحاضر ويتنبأ بالمستقبل ، والمشروع هو عبارة عن خصوصية أعمال العمر المرئية فى نقطة يشار اليها على أنها الآن أو الوضع الحاضر . نتعمد هذه الجملة لكى نقدم معنى . إن القيام بذلك هو جزء من مشروع كتابة الكتاب إنه جزء من المشروع لتقديم فن النقاش .

## د - مفهوم الإنشائية ونظرية البنيوية :

إن الفقرات الآنفة الذكر فيما يتعلق بالنية والمشاريع والعالم الحى يمكن اعتبارها كمفردات مناسبة (لكنها ليست مقتصرة) على وصف نزوع الأفراد فى الجوانب الإنسانية المحكومة - الوجه الطوعى للأشياء المؤكدة بواسطة مبدأ الإنشائية ومثل التقاليد الفكرية المشابهة كعلم معرفة الظواهر الطبيعية وعلم المعانى ومبدأ التفسير والمينولوجيا البشرية وتقاليد أخرى . على أية حال ، يوجد تقليد كلى آخر للعلوم الاجتماعية التى تحاول أن تستحوذ على الأنظمة وديناميكيات المجتمعات برمتها والثقافات والاقتصاد . البنيوية ، والوظيفية ، والبارسونية ، ونظرية الأنظمة ، والداروينية الاجتماعية ، والمادية الدياليكتكية ، والماركسية الهيجيلية ، والاقتصاديات العامة هى بعض الأمثلة . فى مجالنا للإدارة العامة ، فإن الروايات الكبيرة لـ(Weber و James Q. Wilson و Anthony Downs) تقدّم اتجاهات ومفاهيم إدارية مُعرّفة ، ويمكن أن يميل المرء كما يفعل بعض نقاد ما بعد الحداثة ببساطة لطرد مثل هذه النظريات الكبيرة . كمحاولات مستحيلة لفهم الكل أو مُجمل الكل : كيف يمكن لشخص ضعيف وخاضع للموت وقابع فى إطار ثقافى تاريخى محدود افتراض مثل هذا الشىء ؟ حين يفكر شخص ما فى هذا الاتجاه فإنه يعرّض نفسه لخطر الطرد المشروع من حقل الإدارة العامة ، ولن يستطيع أحد ببساطة أن يتجاهل كيان ودور المنظمات الإدارية والمؤسسات والبيروقراطيات والحكومات المؤسساتية . يحتاج المرء ليكون قادراً على التحدث عن «الثوابت أو المحدّدات الإدارية» لكن المرء يحتاج أيضًا إلى طريقة صحيحة للتحدث عنها ؛ وذلك بتجنب تشييئها (أى جعلها) أشياء ثابتة (لاتتغير) . كما يلاحظ المنظر الاجتماعى أنثونى غيدنز ١٩٨٤ بقوله :

> *إن تَشَيُّؤ العلاقات الاجتماعية ، أو التطبيع النقاشى للظروف الممكن حدوثها تاريخيًا ونتاج العمل البشرى هو أحد الأبعاد الرئيسية للأيديولوجيا فى الحياة الاجتماعية . (ص ٢٦) .*

يريد غيدنز تجنب إعطاء التراكيب البشرية الثبات التى تحتلها «حركة الصفائح البنائية» ، على سبيل المثال لسكان كاليفورنيا الذين يعيشون على طول شاطىء سان أندرياس المتصدع . نعتقد بأن مثل هذه الطريقة لتقديم «الثوابت الإدارية» دون تحقير

الدور الطوعى للفرد النشيط المطلوب للبنائية يمكن أن توجد فى النظرية البنيوية والتى طورت بشكل ذكى من قبل غيدنز ١٩٨٤ كما وصفها :

*إن أحد طموحاتى الرئيسية فى تشكيل نظرية البنيوية هو وضع حد لكل من هذه المحاولات الرامية لبناء امبراطورية إدارية (على سبيل المثال كل من مبدأ طوعية علم المعانى أحادية الجانب وكل ما يتصل بها وتشيؤ الأنظمة أحادية الجانب) إن المجال الرئيسى لدراسة العلوم الاجتماعية طبقًا لنظرية البنوية ليس تجربة الممثل الفرد ولا تأكيد وجود أى شكل من التجمع الاجتماعى ولكنه أوامر لممارسات اجتماعية منظمة عبر الزمان والمكان . (ص . ٢)*

ولتجنب الإفراط بالتركيز على التقرير بشأن أى قطب من هذه الأقطاب يقترح غيدنز اصطلاح أو مفهوم البنيوية .

## هـ - الممارسات المتكررة :

من المهم للنظرية البنوية فهم مبدأ التكرار وبشكل واضح ، أى إعادة حدوث الشىء المرة تلو الأخرى وهو متصل بالعادة أو بما يصيغه ميرلو لونتى Merleau Ponty على أنه رواسب ثقافية متجسدة . فالنشاطات المتكررة «لاتأتى إلى حيز الوجود عن طريق الممثلين الاجتماعيين ، ولكن وبشكل مستمر يعاد خلقها من جديد من قبلهم عن طريق الوسائل التى يعبرون فيها عن أنفسهم كممثلين» (Giddens ١٩٨٤ ص . ٢) . يولد البشر فى عالم غنى مسبقًا بالمعانى ، والتى يستحوذون عليها ويعيدون خلقها أو يعيدون إنتاجها من جديد ، بالرغم من أن هذه الإعادة لايمكن أن تكون بعينها بالضبط فى الحاضر وفى المستقبل . يُظهر البشر الآن انفعالية (أى إدراك ذاتى للأعمال وللنوايا وللعلاقة بين هذه الأمور مع هذه المشاريع) وعن أعمالهم الاعتيادية المتكررة ، لكن تلك الانفعالية لايمكن تطبيقها بفراغ (وهى متضمنة أيضًا بمقولة أنا أفكر إذًا أنا موجود) ، ولكن ضمن تدفق الفعل ورد الفعل وضمن قيود قابلة للضبط ، تشكل هذه القيود عن طريق أشخاص أكْفاء حريصين ومستعدين للقبول والقيام بأداء الواجب ضمن قيود هذه التوقعات . القيام بمثل هذه الأداءات الكفئة يقوى ويثبت صلاحية هذه القيود والتى تصبح تراكيب لقوى ولفترات متنوعة .

وبالرغم من أن الممارسات المتكررة توجه وتقيد الإبداع الإنسانى فإنه من المهم التأكيد أيضاً بأنها تشكل مناسبات لممارستها . اللغة نموذج لممارسات متكررة تمثل هذه الفكرة ؛ فتكلم اللغة يعنى استخدام كلمات معينة وعبارات من مخزون غنى لتعابير قوية يكون استخدامها طبقاً لما هو مخزون أكثر تقيداً من الأشكال القواعدية . يوجد قيود لما يمكن لمخزون معين أن يقدمه ، لكن من الصعب تخيل أن نفكر خارج ذلك المخزون (وبعض الفلسفات تعتبره مستحيلاً) ذلك الذى لايمكن التعبير عنه ، وتقيد اللغة ما يمكن التكلم به لكنها أيضاً الوسيلة التى بواسطتها نتكلم . طريقة أخرى للتعبير باستخدام تمييز ميرلو بونتى الذى يرتكز على (دوسوسور de saussure) بين اللغة المستخدمة واللغة فى الاستخدام . فاللغة المستخدمة هى المخزون لمصادر لغوية متوفرة ثقافياً ؛ فى حين أن اللغة فى الاستخدام هى تعبئة هذه المصادر فى عملية التواصل (فوكس Fox ١٩٨٩) ، وتوجد نماذج شبيهة فى ممارسات متكررة أخرى .

وهذا يحملنا على التكرار فى هذا المضمار بأن القوانين هى ممارسات متكررة مثل اللغة . الممثلون فى المنظمات المعاصرة وبعد سنوات من المحاولات الهادفة للسيطرة على سلوكهم سيملكون كمخزون قوانين أكثر مما يستطيعون تطبيقه أو يولون الانتباه إليه . إن سلسلة معينة من القوانين يمكن أن تستخدم عن طريق المجموعات التى دبّرت القوانين الأكثر أهمية لكى تسعد رب عمل أو مشرف عمل معيناً ، ولكى تحقق تطبيق تفسير معين للمهمة أو فقط ليتجاوزوا يومهم .

إن عملية التكرار هى عملية مهمة ؛ لأنها لاتتنكر للعمل الإنسانى ولا تحتقره ، إنما تقوم فقط بالتعرف على أن مثل هذا الفعل لايتم إثارته فى اتجاهات لانهاية لها فى كل لحظة . بالفعل إنها نادراً فقط ما تنتقل من الطرق المحددة المعالم ، ومع ذلك ، وكما توجد دوماً أخاديد جديدة تحت الأنهار ، فإنه يمكن للسلوك البشرى أيضاً فى مجمل طريقه تبديل وإعادة عمل النماذج المتكررة بشكل متكامل . مثال بسيط على ذلك له علاقة بثوب المهنة . إن صياغة مجموعة منظومات للحاسب الآلى والكائنة فيما يدعى (وادى سيلكون) فى كاليفورنيا وتعمل فى سوق مشترى للمواهب وتُقاد من قبل باعة من الشباب المقدام الواثق بشكل كافٍ بهويته ، ومتجاهلاً البرتوكولات العادية المتبعة فى ارتداء الملبس التجارى . لقد حلَّ (الجينز والكنزات) وزوج الأحذية من الخيش محل

التجارة التقليدية للبس البدلات وربطات العنق والمجنحات ، وجعلوا قصات الشعر اختيارية . مثل هذه المراكز الشرائية (البيعية) التى تظهر فيها اتجاهات التغير والتجديد فى الأدوار والتعاملات نجده ينتشر فى خط كمى قوى الاندفاع (كما سيتضح فى النقاش التالى حول مجالات الطاقة) ومؤثر على ظهور نماذج أخرى متطورة ومشتقة من نماذج متكررة تتسق معها .

مثل هذه التغيرات بدورها يمكنها إعادة مايحدث كنتائج غير مقصودة لممارسات متكررة متسقة بشكل هامشى ومجمعة كنموذج اجتماعى . إن نظام الحكم وطريقة النقاش الذى يحققه بالفعل يمكن اعتباره كمحاولات واعية انعكاسية مشتركة لتنظيم أو توجيه التوافقات الهامشية للتحولات المتطورة بشكل عشوائى فى الممارسات المتكررة .

وبوجهة النظر هذه نفكر بدقة أن :

> *الأنظمة الاجتماعية التى يعاد إنتاجها كممارسات اجتماعية لاتملك «بناءات محددة» لكنها تعرض (بناءات مملوكة «ملكيات») ويوجد ذلك البناء لمجرد الفراغ الزمنى فقط ليتم إظهاره بمثل هذه الممارسات وكسلسلة ذاكرة تواصل متدبّرة لأخصائيى المعرفة الإنسانية ، (Giddens ١٩٨٤ ص١٧) .*

وبعبارة أخرى فإن الأنظمة والمؤسسات وما شابه ذلك مدينون بوجودهم ليس إلى مجال موضوعى ما خارج الممارسات الاجتماعية للأفراد فى مجموعات لكن بداخل تلك الممارسات . باختصار إن الواقعية الاجتماعية هى واقعية مركبة اجتماعياً ، أو أنها وبشكل مستمر متجددة اجتماعياً عن طريق نماذج السلوك الإنسانى ومنتظمة بواسطة الممارسة المتكررة . وكوننا نتذكر موقفنا المتسم بالمذهب الفلسفى الاسمى Nominalist الراديكالى فإننا جاهزون لنلصق بها أسماءً للنماذج المتكررة ذات درجات مختلفة من الاستمرار الزمنى . الولع المؤقت والنمط (العرف) هى ممارسات متكررة لمدة زمنية قصيرة ومتحولة عمداً . يبدو أن غبطة التنويع هى ميزة إنسانية . الولع المؤقت والعرف (النمط) هى طرق ممارسة غير ضارة إلى حد كبير . وعلى النقيض لذلك إذا أردنا تتبع غيدنز Giddens ١٩٨٤ ص ١٧ نجده يقول : «تدعى معظم الملكيات البنيوية المركزة بعمق الموجودة ضمنياً فى إعادة إنتاج العموميات الاجتماعية مبادئ بنيوية .» ويضيف

(غيدنز) بأن «هذه الممارسات والتى تتمتع بأعظم قدر من الامتداد الزمنى والمكانى ضمن هذه العموميات يمكن أن يشار إليها كمؤسسات .»

إنَّ ترسيخ البُنى الاجتماعية فى الممارسات المتكررة لمدد متنوعة وبصورة صلبة يفتح المجال لخطط توضيحية مثمرة معروفة مسبقًا أمام تطورات أخرى دون وجود بعض التشويهات التى يمكن أن تكون مرتبطة بها . إن معايير نظام الحكم يمكن أن يلحق بنتائج أكثر وفرة وسخاء فى ظل المبادئ البنيوية . يمكن إلحاق المؤسسات والمنظمات الإدارية فى ظل الفهم الواسع لمفهوم المؤسساتية والتى تفسرها النظرية البنيوية . وفى كلتا الحالتين تسمح بإيجاد مصادر أوسع لهذه البناءات النظرية ، كما تسمح بالمرونة المناسبة لإعادة تقييم ما يمكن اعتباره على أنه قيود قاسية (لغرض اعتناق فن النقاش) .

نعتبر مفهوم غيدنز للمبادئ البنيوية على أنها موازية نظريًا لمفهوم رور لمعايير نظام الحكم : تلك الانحرافات باتجاه الحرية والمساواة والملكية (Rohr 1989) نعتبرها شكلاً متفوقًا ؛ لأنها غير مقيدة بمعايير رسمية ظاهرة للعيان . إن نظام الحكم وكما يفهم نفسه وكما هو مكتوب فى الوثائق الرسمية والذى يمكن تتبعه بحنين إلى عهد تأسيسه ـ يمكن أن يتضمن المبادئ البنيوية لبناءات مثل طبقة المجتمع وطريقة إعادة إنتاجها والربح ورأس المال والعمل ، والبناءات العائلية والأنظمة التعليمية وما شابه ذلك . إن نقيضاً مساويًا لذلك وهامًا هو أنه ليس لمعايير السلطة آلية لتحقيق وجودها الفعلى فى الحاضر فيما عدا إنتاج دراسة قرارات المحكمة العليا والتى تعتبر وبصعوبة ممارسة عالية . تفتقد نظرية معايير الحكم إلى أوعية لتأكيد وجودها الفعلى . وبدلاً من ذلك تملك المبادئ البنيوية مواضع فى الممارسات المتكررة والتى يقوم بتنفيذها أفراد اجتماعيون . لكيلا يبدو مثل هذا الاكتشاف للمواضع سطحيًا وبشكل مكشوف نسرع للاعتراف بأنه ومن داخل الفرد المعزول فإن المبادئ البنيوية تبدو ثابتة وبطريقة ما هى ثابتة ؛ إذ من الصعوبة بمكان لشخص ما أن يتغلب على عاداته الخاصة بالتفكير والعمل بقدر ما يواجه الرواسب المشتركة للسلوك الاعتيادى للآخرين بشكل جماعى ، لكن ذلك لايجعلهم خارجين عن التدخلات الإنسانية ، ولايجعل منهم قطعة واحدة خارجية مرتبطة بعلم الكائنات .

## و - المؤسسات هى عبارة عن عادات :

إن فهم المؤسسات هو جانب مهم جداً لنظرية البنيوية (البناء) بالنسبة لأغراضنا هنا ، وباتباع أفكار (غيدنز) فإن المؤسسات هى ممارسات متكررة مدعمة بمصادر الاستيلاء والقوانين ، ويمكن للقوانين أن تكون مؤلفة من عدة أنواع ، وبالتأكيد غير مقتصرة على القواعد والقوانين المكتوبة أو إجراءات تشغيلية موحدة ، ويمكن للقوانين أن تطبع حسب ملفاتها عبر سلسلة من الجماعات بين التزاوجات التناقضية التالية : (مركزة – سطحية) ، (تفصيلية – مقتضبة) ، (غير رسمية – رسمية محددة) ، (مسوغ «محظور» بشكل ضعيف ومسوغ «محظور» بشكل قوى) (Giddens ١٩٨٤ ص ٢٢) . لاحظ الاستعداد للتنوع والغموض هنا فى المفاهيم البنائية ، بالرغم من أنها تظهر على أنها مستقرة ولكن عندما ينظر إليها بشكل كلى أنها كتلة من الممارسات المتكررة ، وعندما يُنظر إليهاعلى مستوى معين من التفصيل يلاحظ المرء عمليات دقيقة وقوانين معينة متوافقة للمقابلة وجهًا لوجه وإلى علاقات ما بين الأشخاص ضمن عصابات وإلى علاقات لها علاقة بالإدارة . بعبارة أخرى يرى المرء التحول التطورى للممارسات المتكررة وسط تفاصيل الحياة اليومية . هذه بحق الطريقة الدقيقة التى يطورها المتخصصون فى صياغة القواعد والقوانين ضمن مجموعات عمل مؤسساتية (الذين يستخدمون الكلام المبهم) . يتبع ذلك أن مؤسسات النظرية البنيوية هى ليست مؤسسات مثل (ويبر) ذات النموذج البيروقراطى المثالى وليست شقوق غير قابلة للتغيير ، ولايؤثر فيها البشر الذين يقطنون فيها ، وتشكل مثل هذه الرؤى بالطبع مادة الأدب فيما يتعلق بالثقافة التنظيمية (Jngersol & Adams 1989 ott 1992) .

مانريد تأكيده هنا هو الطاقة الكافية الموجودة دائمًا لقابلية المؤسسة للتكيف . إذا ما كانت حقيقة ما مبنية اجتماعيًا فإن تلك الحقيقة سوف تكون عرضة لإعادة البناء اجتماعيًا بشكل حتمى . إن التطور الحتمى للممارسات المتكررة يحدث عادة من جراء نتيجة غير مقصودة ، وإن قابلية العناقيد المعينة لأن يتخللها ممارسات متكررة يجعلها عرضة للتغيير تبدأ فى مكان آخر . لكن يمكن أن يتوافق ذلك عن طريق إرادة تشكيل الخطاب كما أوضحت حركة التطوير التنظيمية فى حالات تجريبية لا تعد

ولاتحصى . إن ممارسات حركة التطوير التنظيمية هـي بالطبع مرتكزة على رؤى بنائية (coch & French, 1948) constructivist) .

وعليه فإن أى بناء اجتماعى معين للواقعية (أى ذلك الذى يتجمع ويُحوّل بشكل فعال أو تبادلى النوايا والمشاريع ضمن مجموعة العالم الحى) يمكن أن يحدث ضمن ما يمكن اعتباره الآن كمؤسسات . هذا يعنى أن الرموز هى مؤسسة ، لأنها تؤسس دعائم مشروطة وليست دائمة بالنسبة للحاضر ولكل الأوقات . إن درجة ثبات المؤسساتية سيتنوع إلى حد كبير لكن لايمكن لها إطلاقًا أن تكون مطلقة . المؤسسات هى عادات وليست أشياء ، ويمكن أن تبدو متشابهة من عقد لآخر من الخارج لكن ممارساتها يجب وبكل تأكيد أن تتنوع طبقًا لنوايا الفرد وطبيعة المزيج الذى تشكل العناصر التى تكون داخلها . من جيل لآخر سيتغير المزيج ذاته بشكل راديكالى حيث تتحول الرواسب الاجتماعية الكامنة فى الأفراد والمطروحة خارجًا عنهم كنوايا . معادلات معينة لصور ذهنية متكاملة ضمن بناءات مؤسساتية من المفترض أنها ثابتة ستكون فى الحقيقة مدخلاً لأن تتغير المؤسسة ذاتها ، وحتى عندما تستمر بنفس الاسم وتقوم بتقديم نفس الإطار المرسوم لوجهة النظر العامة .

إن نتيجة ذلك هو أنه «يولد التاريخ الإنسانى عن طريق نشاطات مقصودة لكنها ليست مشروعًا مقصودًا» (Giddens ١٩٨٤ ص ٢٧) . وفى ذلك إعادة لصياغة (ماركس Marx) القائلة بأن الإنسانية تصنع التاريخ ، ولكن ذلك ليس مطلقًا كما يحلو للبعض . نفكر فى فن النقاش على أنه محاولة لتكوين عامل متغلغل أكثر نشاطًا على الأقل ضمن التوافق الهامشى لهذه الممارسات المتكررة والتى يمكن للتأثير أن يمارس عليها .

لازلنا نحاول تطوير وجهة نظر بنائية (تشييدية) بتصحيح بنيوى ، لأننا نحتاج لأن نكون قادرين على التأكيد بأن المؤسسات والمنظمات التشييئية قابلة للتجاوز ، ولابد كذلك أن نكون قادرين على تأكيد شبكات أعمال للسياسة ، وتشكيل ائتلافات (تنسيق مشترك) فيما بين المؤسسات ، ومجموعات عمل تُعنى بإنتاجية المؤسسات الخدمية ذات العلاقة المباشرة بالمواطن ، وماشابه ذلك . هذا عائد لأن هـذه الأشكال الخطابية القوية

الأخيرة وعبر الزمن (غالبًا زمن ليس بالبعيد) تقوم أيضًا بتطوير ممارسات متكررة ذات متانة كافية لكى تؤهلها لأن تكون حالات مؤسساتية . (ولكى نقوم بالتكهن فإننا نبحث عن مؤسساتية الممارسات الخطابية) ، وهذا يعنى أن نقول بأن هناك وجهين للمؤسسة يجب أن نضعهما فى الذهن : مؤسسات ذوات لوحات نحاسية تحتوى بداخلها على حالات متعددة من الممارسات المتكررة المؤسساتية القوية لكنها ثابتة (مستقرة) عبر الزمن ، وهناك أيضًا ممارسات متكررة مؤسساتية بين المؤسسات ذوات اللوحات النحاسية ، ومؤسسات أخرى من النوع نفسه علاوة على وجودها في كل مكان . وبعبارة أخرى فإن النماذج المستقرة للممارسات غالبًا ماتعتبر كمعادلات والتى هى تحتكر المكاتب الإدارية والمؤسسات وبناءات قانونية رسمية أخرى تستخدم الإشارة (المؤسسة) كرديف لاسمها الرسمى (كما هو الحال فى مقولة مسؤولى أى مؤسسة «نحن فى هذه المؤسسة» .

نريد أيضًا أن نطمس ونُخلخل ما يعتبر غالبًا على أنه حدود ثابتة بين الإدارة العامة – البيروقراطية – والمستفيدين منها وهو ما يعرف حديثًا بزبائنها . يحتاج المرء لأن يكون قادرًا على التمييز بين المؤسسات الإدارية (أدوارها – نظمها – تنظيماتها) بدلاً من النظر إلى أنها صناديق صمّاء تتضمن خرائط تنظيمية مكتوبة وموازنات مالية ونصوصًا نظامية ، ومن هنا لابد أن تُفهم المؤسسات كبُنى . دعونا نحاول عرض حقيبتنا الجديدة الحُبلى بالنيل من البيروقراطية ، وبعد هذا الانتقاد الوشيك للبيروقراطية سنكون بموقع يمكننا من إعادة بناء الممارسات التى يعتقد حاليًا أنها بيروقراطية ضمن مجالات الطاقة .

## المبحث الثانى - استخدام مبدأ الإنشائية لتفكيك البيروقراطية التجميعية المختلطة :

مرة أخرى يتطلب تأكيد فن النقاش أن تتوافق بعض الطرق القديمة للظواهر الطبيعية للتصنيف . البيروقراطية هى اصطلاح لايستحوذ على نشاط القطاع العام كله ، يمكن اعتبارها مجموعة مختلطة تشييئية والتى نعنى بها الرمز الذى يجمع تجارب العالم الحى المتنوع ، وغالبًا ما يكون مليئًا بالتناقضات ويدرجها بصورة قاطعة تحت ذلك الرمز . نحتاج نهجًا لفك الأحزمة ولفك المجموعة البيروقراطية من قيودها ، أو

بعبارة مابعد الحداثة تفكيك المجموعة المختلطة والآلية المخدرة لعقل البيروقراطية . على سبيل المثال ماذا نعنى فى سياق المناظرة فيما يتعلق ببرنامج إصلاح العناية الصحية الشاملة لإدارة الرئيس الأمريكى (كلينتون) عندما نقول بأنها ستزيد من الإجراءات البيروقراطية ؟ وبأى طريقة يمكن لمحاولة الخطابة الواعية أن تغير بعض الممارسات المتكررة المؤسساتية وتقدم ممارسات بديلة يمكن اعتبارها تجسيداً للبيروقراطية ؟ .

وإذا ما مورست بشكل مناسب فإن فك القيود البيروقراطية ليس مجرد طرد للنظام القبلى المتسم بوجهات النظر الخارجية ؛ فهى تتطلب تتبع جذور الشيء وسلسلة النسب أو علم الآثار ، وهكذا يمكن وضعها بشكل عارٍ ، وتُظهر سلسلة النسب البيروقراطية (حيث ويبر weber كأنه «رسول» رئيسى لها) منظمات عقلانية ومنضبطة وملتزمة بديناميكية ميثولوجية (أسطورية) حتمية تستند إلى مبدأ الفعل ورد الفعل . إن تصحيحات علم المجتمع لهذا النموذج تتمثل فى إطار احتمالى للدلالة وبتحدٍ قوى للحتمية بالرغم من علاقة التجانس الوطيدة المتصلة «بعلم المعرفة» . لقد تبين الباحثون طرقًا إحصائية أكثر تعقيداً جعلتهم قادرين على تقديم تفسير أفضل لتعقيد وتعددية الأمور المتنوعة . لقد استبدلت عبارات الجنوح والعلاقات المتبادلة السببية كطموح للبحث . لقد سمح «النموذج الاحتمالى» أيضًا بالتحقق من أن المادة التى نعدها ونقيسها ليست مادية جداً مثل ما افترضه النموذج الحتمى ، وبدلاً من ذلك فإن الفرضيات والتنوعات هى إصلاحات هذه الأبحاث أو الأدب / التقليد التى تعمل بموجبها . إضافة إلى ذلك ، إن درس ما يدعى بتأثير (هوثورن Hawthorne) يتلخص فى أن المتفحص هو جزء من المعضلة ، وعليه يتفاعل مع موضوع البحث . نتابع إذاً لنناقش أن الخطوة الثانية والمنطقية فى تطور علم المعرفة هى «الطريقة الإنشائية» التى استعرضناها سابقًا على مستوى علم المعرفة ـ علم الكائنات . سنرى أنه عندما يتم تطبيق الطريقة الإنشائية عليها فإن البيروقراطية ليست كيانًا ماديًا ، وليست عبارة عن عضوية تستطيع أن تبقى بذاتها (pfeffer 1981) ، وعليه فإن البيروقراطية لم تعد اصطلاحًا تندرج تحته بشكل مناسب ممارسات ثابتة بشكل كافٍ ، حيث تملك مصلحة نقدية عقلانية ، فهى نتيجةً ليست أكثر من مقامرة خطابية فى لعبة الاستحواذ على المعانى ، وجزءًا من النقاش الفنى المقدم بشكل إستراتيجى ، وإحدى الطرق لرؤية ذلك يتم عبر عدسات تطور طرق علم المجتمع وكيف أن الانتقال من «الحتمية» إلى

«الاحتمالية» يبدأ مسبقًا بتقويض أساس تعريف البيروقراطية كأمر حتمى أو تقريرى وكبناء له سيطرة .

## أ - مبدأ الحتمية ومبدأ الاحتمالية :

لقد تحدى بحث علم المجتمع وتطبيقاته علم السياسة والنماذج الحتمية والتجريبية للعلم عن طريق استخدام إحصائيات واحتمالات لتفسير الأحداث ، وبالرغم من أن علم المجتمع الاحتمالى لايخبرنا - بالفعل - لماذا تحدث الظواهر الطبيعية كما تحدث ، فإن مثل هذه النماذج تتنبأ ماذا سيحدث لاحتمالية معروفة ، ودقة التنبؤ نفسها ممكنة إلى حد ما ، وكل سبب هو مجرد تنوع واحد بين تنوعات أخرى .

إن التطبيق الإدارى الملحوظ لطريقة الاحتمالية تتجسد فى سيطرة العملية الإحصائية لـ(Statistical Process Control (SPC) (Waton 1986) W.E.Deming) والتى تتناقض مع الإدارة العلمية الحتمية (لتيلر Taylor) . إن ضبط العملية الإحصائية يتمثل فى تطبيق عملية الوصول إلى ضبط النوعية (قيمة الجودة) . إحدى بديهيات ضبط العملية الإحصائية هو أن كل عمليات الإنتاج تنتج تنوعات فى كيفية (جودة) الإنتاج أو المُخرج . إن ضبط العملية الإحصائية هو عبارة عن طريقة لقياس تنوعات الإنتاج فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج . ترسم هذه التنوعات على مرتسمات تعرف بخرائط السيطرة ، وبالتالى تمكن هؤلاء المسؤولين من تفحص المناسبات عندما تحدث الانحرافات . يعتبر نوع معين من الانحراف أنه عام . فى واقع الأمر يمكن لأى شيء أن يكون صالحًا كمخارج قياسية : عدد المستفيدين الذين تم خدمتهم فى كل ربع سنة ومدة الاجتماعات ومحيط القطع الحديدية التى تقاس بالسنتيمترات وعدد طونات البطاطة التى ينقلها حمل الشاحنة . توضع حدود ضبط للحد الأعلى والأدنى والتى يمكننا القول إنها تشكل أحد معايير الانحراف عن التنوع . إن أى منتجات تتنوع عماهو مألوف بواسطة أكثر من انحراف يمكن اعتبارها غير عادية ، وهو بذلك يعتبر انحرافًا «خاصًا» يجذب الاهتمام إليه فى الحال .

من جهة أخرى إن أساليب أو آليات التحكم (الضبط) النوعى (فى المدخلات والمخرجات) تركز على الأخطاء التى توجد من قبل المفتشين الذين يتفحصون الإنتاج .

وعندما يوجد خلل فإنه يتعين تحديد سبب الخطأ والعمل على إصلاحه . الهدف هو الوصول إلى درجة الصفر من الخلل (Halpin,1966) . لايميز المفتشون مابين الأخطاء العادية وغير العادية ، ولايملكون معلومات لتقييم فعالية ممارسات الإدارة الحالية . من المحتمل أن يوجد سبب الخلل لكن من المحتمل ألايكون ممكنًا من وجهة نظر اقتصادية وجود السمات الخاصة لما هو عديم الخلل . إذًا خلافًا للنماذج الحتمية فإن ضبط العملية الإحصائية توافق على فكرة التنوع في عملية الإنتاج بالرغم من أن العشوائية ليست المساهم الوحيد للتنوعات (التعدديات) العادية . تحدث التنوعات العامة بصلة وثيقة بالاستخدام المستمر للمواد الخام التى فيها نقص (خلل) والآليات المتوافقة بشكل ضعيف وبالروح المعنوية الضعيفة بشكل مستمر للعمال وعيوب أخرى تعود إلى إدارة الإنظمة أو النظم ذاتها.

علاوة على ذلك يظهر التميز أو التفاوت ما بين الاحتمالية والحتمية فى أساليب عمل الإدارات الأخرى . غالبًا مايطلب من شركات المنفعة العامة للكهرباء (وهذا الإجراء بيروقراطى بالمعنى الكلاسيكى للكلمة) من قبل لجان تنظيمية حكومية مفوضة لاستخدام طرق تنبؤية كنهاية استخدام مُركّبات (مكونات) استخدام الكهرباء والتى من خلالها يمكن تقييمها . من جهة أخرى ، إن الطرق الإيكونومترية تستخدم طرقًا إحصائية احتمالية لتقدير متطلبات المنفعة العامة المستقبلية . تعتبر فقط تلك العوامل ، والتى تفسر وبشكل هام متطلبات الطاقة ، عوامل مهمة للطرق الاحتمالية (إجمالى الإنتاج المحلى ودرجة حرارة الهواء الخارجية والنمو الاقتصادى الإقليمى والميزات المتعلقة بعلم السكان الإقليمية - كلها فى الغالب ذات صلة بمتطلبات الطاقة) . إن مساهمة أى تحديد لنهاية الاستخدام لمتطلبات الطاقة غير جدير بالانتباه مالم يكن له صلة من الناحية الإحصائية بتغيرات الطلب . إن الاستخدام المتزايد للتكييف يمكن ملاحظته ، لكن يوجد سبب ضعيف لمنظمى المنفعة العامة لطلب منافع عامة لتقدير ولمنح أو عدم منح موافقة لبناء محطة للطاقة جديدة مرتكزة على عوامل ومعطيات غير دقيقة مثل معدل استخدام منشفات الشعر .

يمكن أن يتبين التميز مابين الحتمية والاحتمالية أيضًا فى التاريخ القصير نسبيًا لوكالة حماية البيئة . بادىء ذى بدء لقد طلبت وكالة حماية البيئة من أصحاب

الصناعات الملوثة للبيئة استخدام «أفضل تقنية متوفرة» . وعليه طُلب من شركات المنفعة العامة فى مجال حرق الفحم تركيب مصافٍ باهظة الثمن فى مركز تجمع الدخان . ويمثل هذه الحالة من الطلب والسيطرة طلب من المسؤولين فى وكالة حماية البيئة أن يكتسبوا خبرة كافية فى تقنية ضبط التلوث فى العديد من الشركات والمواقع التى من غير المحتمل أن يسيطروا عليها أكثر من مهندسى الصناعة . ذلك الشكل من السلطة الحكومية التى لاتُحسن استعمالها بإتقان تذعن إلى حالة احتمالية تمنح اجتهاداً بالرأى أكثر لتقنيى الموقع . لقد سُمِحَ الآن للشركات بالوصول إلى الأهداف عن طريق شراء أو بيع أُذونات خاصة بالتلوث . الفكرة هى أنه يوجد مقدار محدد من الفضاء الملوث واستخدام ذلك الفضاء الملوث هو امتياز باهظ الثمن والذى يمكن المتاجرة به كما لو أنه سلعة ذات قيمة . الشركات التى تستخدم مساحة ملوثة كبيرة جداً يجب أن تشترى أُذونات إضافية من الشركات التى تملك بعض الأُذونات الإضافية بهذا المجال . إن الكلفة الإضافية لهذه الشركات التى ينبغى عليها شراء أُذونات إضافية والمرابح التى تحصل لهذه الشركات القادرة على بيع الأُذونات تمثل حواجز لتبنّى التقنية النظيفة دون التحديد بطريقة قوية أى تقنية يجب أن تستخدم . وعن طريق ربط مفهوم حافز السوق مع التأكيدات الاحتمالية فيما يتعلق بـ : ١ – المساحة الملوثة المتوفرة . ٢ – مساهمة الشركة فى تلوث الهواء تظهر سلطة الحكومة كمجرد ضريبة عقابية لعامل خارجى سلبى بدلاً من كونها ديكتاتورية متطفلة (طفيلية) .

وفى مثال آخر ، من المحتمل أن يسأل محلل تسويق (من وجهة نظر حتمية) مثل هذا السؤال : لماذا يقدم المستهلكون على شراء منتجات معينة ؟ وفى إطار الرد المشوق للعقل يفترض السائل أن الشراء هو الرد وهو متشوق لمعرفة الحافز ؛ لأن الرد يمكن استنباطه من مواقف أخرى . سؤال مختلف من يشترى ومن لايشترى الإنتاج ؟ هذا السؤال سيخضع لمعلومات ذات مغزى أكبر (Engel,1968) . هنا السائل من وجهة نظر احتمالية مهتم بخصوصيات الأفراد الموجهة باتجاه شراء الإنتاج . إن خصوصيات هذه الأفراد هى ذات صلة احتمالية بالعرض (الشراء) . الحوافز لا تسبب وبشكل حتمى رداً معيناً بقدر ما تميل هذه الخصوصيات تجاه عروض معينة . (Nachmias & Nachmias,1988)

يمكن استنتاج العديد من الأمثلة بشأن تطبيق سياسة الاحتمال . تعتمد سياسة الدواء التى تتسم بتحمل درجة صفر من الأخطاء على تطبيق قانون الطلب والضبط (السيطرة) فى حين سياسة الدواء المستندة على مبدأ الاحتمالية ستوجه باتجاه الأدوية التى هى أكثر ضرراً . يقترح كتاب نائب الرئيس الأمريكى (آل غور) بعنوان National performance Review لتحويل «مسؤولية أمن وسلامة مكان العمل على عاتق أرباب العمل عن طريق استصدار إجراءات تتطلب التفتيش الذاتى وتطبيق ميزان تدرجى متحرك من الحوافز والعقوبات للتأكد من أنه تم الالتزام بالمعايير الأمنية» (ص ١٤٦) . إن النظام القديم للقيادة والسيطرة الذى اعتمد إلى حد كبير على مفتشى المواقع قد فسح المجال بطريقة غير مباشرة للمحاسبة . وعلى غرار ذلك فإن الحتمية أو القيادة والسيطرة فى الموازنة تمت مناقشتها على أنها موازنة تعتمد على ميزانية قاعدة الصفر والتخطيط والبرمجة وأنظمة الموازنة . يستقر مبدأ الاحتمالية على فكرة الموازنة الزائدة حيث موازنة هذا العام متلازمة مع موازنة العام الماضى وهو عبارة عن تأكيد احتمالى . المعلومات المعينة والسيطرة المطلقة هى بمثابة ذهب الحمقى للطموح الحتمى . سنوضح فى القسم التالى كيف أن الاختلافات بين الاحتمالية والحتمية تتضمن رؤى مختلفة للبيروقراطية .

## ب - طرق ومعنى البيروقراطية :

من وجهة النظر الإنشائية أو التفسيرية فإن الرؤى والتى نأمل أن يتوصل إليها كل قارىء هى مألوفة بصدق أكيد . إن مبدأ الحتمية ومبدأ الاحتمالية ليسا على اختلاف بشكل جوهرى (راجع على سبيل المثال هارمون وماير Harmon & Mayer ١٩٨٦ من ص ١٣٤ - ١٥٥) . على أية حال بالنسبة للعاملين فى مجال الإدارة العامة والذين دربوا فى سياق الإطار العام لهذا المجال فإن الاختلافات بين الاثنين تفتح شرخاً والذى من خلاله يمكن لمفهوم الإنشائية أن يصبح مصدقاً . وعليه نوضح هنا : (١) كيف عرفت البيروقراطية تاريخياً فى عبارات حتمية ومدركة للسيطرة . (٢) كيف تم تخفيف حدة هذه المصطلحات مثل العقلانية ، والسيطرة على النحو الذى مهّد الطريق لمصطلحات مثل الارتضاء ، والقيمة الإحصائية ، والنزوات (الميول) . إن النقطة الهامة

فى هذا السرد هى أنه فى ظل الطرق العادية للإدارة العامة فإن معنى النشاطات الذى اندرج تحت المجموعة المختلطة «البيروقراطية» قد خضعت إلى تحولات جوهرية .

ومرة أُخرى يستلزم الإطار العام المرتكز على الحتمية التزامًا بمعلومات السبب والنتيجة ، واعتقاداً بوجود واقعية موضوعية ، والثقة بأن الاستعلام الحر هو ممكن الحدوث ، وأنه يمكن أن يكون هناك مسافة حيادية بين الباحث وموضوع الدراسة (البحث) ، وقناعة بأن نتائج العلم يجب أن تكون إنتاج قوانين أو عبارات تستند إلى الحق العام (راجع كتاب فوكس ١٩٨٠ و ١٩٩٠ وكتاب غوبا ١٩٨٥) .

البيروقراطية فى المفهوم الحتمى هى نموذج لنظام مغلق من السيطرة . مثال قصير من النموذج المثالى البيروقراطى لـ(ويبر) يساعد على توضيح النقطة قيد البحث :

> *يوجد مبدأ لمجالات السلطة القضائية رسمية وثابتة والتى تم ترتيبها بشكل عام بواسطة القوانين ، ولكى تقوم السلطة بإعطاء الأوامر ، فإنها توزع بطريقة مستقرة ، ويمكن رفع القيود عنها بواسطة قوانين تتعلق بالوسائل التصحيحية سواء كانت فيزيولوجية أو دينية أو غير ذلك والتى يمكن أن توضع بتصرف المسؤولين الإداريين . إن مبادئ هرمية المكتب وكل مستويات السلطة المتدرجة تعنى نظامًا مرتبًا بإحكام ينقسم إلى سيطرة أعلى وخضوع أدنى والذى يوجد فيه إشراف تام للمكاتب العليا على المكاتب الدنيا (Weber 1946) .*

ويروح مشابهة يشدو تيلر :

> *إن الميزة الأولى الكبيرة التى تملكها الإدارة العلمية فوق إدارة المبادرة والحوافز هى أنه فى ظل الإدارة العلمية فإن مبادرة العمال أى عملها الشاق وإرادتهم الجيدة وذكاءهم يمكن الحصول عليها وبشكل عملى وبإجراءات عمل (قيود) مطلقة . (F.W.Taylor,1912/1978) .*

يمثل الإطار الاحتمالى المحاولة لتأسيس صلات وعلاقات تبادلية وهو مشروع أكثر تواضعًا بالرغم من أنه أكثر تعقيداً فى طرقه . إن الاتجاه العام المعاصر لعلم المجتمع والذى يؤكد على علاقات التبادل الإحصائية ومقاييس أخرى من الصلة تناسب هذه المقولة الفلسفية . إن الكثير من التحليل الكمى والذى يحصل فى العلوم الاجتماعية مثل بحث الدراسة الاستطلاعية هى أيضًا احتمالية . وفى

تخلٍ ظاهر لأى أمل للسيطرة الرسمية سعى آخرون لفهم المنظمات غير الرسمية (Barnard, 1938/1966) والعلاقات الإنسانية (Follett,1924/1951; Roethlisberger & Dickson, 1939) . على أى حال ، إن رقم التعددات قد ازداد ، لقد حرك الاضطراب البيئى العديد من الأسباب والنتائج والتى جعلت نموذج السيطرة البيروقراطية الكلاسيكية غير كافٍ .

وبشكل تدريجى إذًا ليست الطرق احتمالية وبشكل متزايد لكن اللغة أيضًا قد انتقلت إلى مسافة كبيرة من الحكم المطلق (الاستبدادى) المركز عليها فى وصف ويبر أو وعود تيلر . فى نهاية المطاف لقد حلّت مصطلحات مثل نتائج وظواهر الاحتمال والوقع أو التأثير محل لغة السيطرة التى تتضمنها البيروقراطية . ومن وجهة نظر احتمالية ، لقد فسرت البيروقراطية على أنها حالة من الفساد الوظيفى من العمل (Merton,1957) وبقعة إجرائية غير فعّالة . وبالرغم من أن فكرة السيطرة لم تصبح إطلاقًا موضع خلاف فإن النماذج الاحتمالية قادت إلى قدر كبير من الفهم والتقدير للتعقيد وعدم تسوية الأمر .

هناك لحظتان جليتان فى عملية التطور من الحتمية إلى الاحتمالية . فمن الناحية الداخلية لمجتمعات الإدارة أوالسياسة العامة فإن البيروقراطية التى تم فهمها كسبب ونتيجة وكعدد مجرد رسمى من الأوامر والاستجابة له أصبحت غير شرعية . إن نموذج (ويبر) المثالى مناقض لرؤى وطرق الاحتمالية . ومن جهة النظر هذه فإن بيروقراطية (ويبر) هى محاولة متهورة لتأكيد اليقين عن طريق الشروع بسلسلة سببية بنتائج مقررة مسبقًا . وإذا ما أخذنا البيروقراطية بشكل مجازى على أنها سفينة فى بحر (كما فعل Goodsell ١٩٩٤ مؤخرًا) وتلك السفينة تم بناؤها قطعة قطعة فى حين هى فى البحر دون تغيير جدول بضائعها المشحونة ولا وجهتها ، فإذا انتقلنا من الداخل إلى الخارج تطورت النماذج المتكررة من مبدأ الحتمية إلى مبدأ الاحتمالية ، وهذا يشكل اللحظة الأولى ، لكن فى اللحظة الثانية وصلت السفينة إلى ميناء وتبدو على حالها بالنسبة لهؤلاء الذين تجمعوا للاحتفال أو الحزن على وصولها وتحمل نفس الاسم . وإذا ما تخلينا عن المعنى المجازى الآن هناك تقليدان يعملان تحت هذا الاسم ، يمكن لثانيهما أن يصحح الأول لكن الأسماء التشيئية تحجبنا عن هذه التصحيحات ، أو أن

هذه التصحيحات يمكن أن تكون كريهة (مقززة للنفس) بشكل متساوٍ أو بشكل زائد ، ويمكن أيضًا جمعهم تحت مايمكن الآن أن يظهر على أنه مجموعة مختلطة . وبهذه الطريقة ، نعوت البيروقراطية تحمل فى طياتها مجموعة السلبيات والعقبات .

وعليه ماذا يمكن لعملية تطبيق البيروقراطية أن تعنى فى سياق مثالنا عن إصلاح النظام الصحى ؟ هل من الممكن أن تعنى وجهة نظر (ويبر) القيادة والسيطرة ؟ يمكن لإصلاح النظام الصحى أن يعنى مثل هذا الشيء إذا ما تبنينا النموذج البريطانى على سبيل المثال . فى هذه الحالة فإننا سوف ندمج ونؤمم الصناعة الصحية ونجعل الموظفين الحكوميين من أعضائها وكبداية مجازية قُدِّمَتْ إلى جمهور مشكل يجب وبكل تأكيد أن يدوى بغموض كيفما كان ذلك . (يا إلهى عناية طبية فاشستية اشتراكية ، ببيروقراطيين حكوميين ، تلك العناية يمكن تخيلها كما لو كانت «بزة» رمادية داكنة «غامضة» تقرر صحتى) .

إنها لاتقدم تمامًا تهديدًا لكنها لاتزال غير مقنعة بفعاليتها لأولئك الذين يتمتعون بنظام العناية الصحية الحالى ، وهذا سيعتبر عملية بيروقراطية احتمالية . الدخول إلى نظام العناية الصحية يمكن تقريره وبشكل إحصائى كما تم اقتراحه من قبل أوريفون . إن احتمالية نجاح إجراءات معينة يتم شرحها بإحصائية شخص ما كما تظهر له من أطرافها . ماهو معدل تكلفات فوائد (أرباح) أى إجراء محدد (معين) ؟ ومن الذى يزن ويمنح القيم العددية التى تقرر معدل الكلفات مقارنة مع الأرباح ؟ ستبدو كلها غير شخصية جدًا وبذلك المعنى تصبح بيروقراطية . وفى هذه اللحظة فإن فرقًا من المختصين الطبيين ومبرمجى مجموعة منظومات الحاسب الآلى يقومون بتطوير برنامج تشخيصى على شكل شجرة قرارات لتقدير الأمراض واقتراح العلاجات . إن صياغة القرار المبرمج يعطى شعورًا وبشكل ملحوظ مثل بيروقراطية القيادة والسيطرة إلى البيروقراطى على مستوى الشارع (الطبيب فى هذه الحالة) الذى يريد أن يتبع غرائزه أو غرائزها ، أو يحاول شيئًا ما مختلفًا . «طبيبى الشخصى الدكتور (كيلدير Kildare) لن يكون قادرًا على ممارسة فهمه لوضعى ببصيرته وبشكل مؤكد.» بالفعل هذا النموذج الاحتمالى للعملية البيروقراطية يبدو وكأنه حيث تقود إدارة الرئيس الأمريكى كلينتون التى تفضل التنافس المدبر (مبدأ الاحتمالية) فوق نموذج إدارة المحاربين

(مبدأ الحتمية) . وإذا كان الأمر كذلك ، يجب إمعان النظر فيها بعبارات فيما إذا كان الاجتهاد بتطبيق سياسة من القاعدة إلى القمة بشكل مفرط يتم سحقها من أجل السيطرة على التكاليف . يمكن لشخص ما أن يفتش عن منهجية عمل (قابلة أيضًا لتعديل تسمية البيروقراطية) وتسمح بإدراج اعتبارات العدل والمساواة .

لكن البيروقراطية الآن تعنى أيضًا المغالاة فى الاهتمام بالشكليات الإدارية التى لامعنى لها وتنحية للهدف وقلبًا لمبدأ الوسائل والأهداف وإفلاتًا للعقلانية المرشدة . وهذه المواصفات تمثل رمزًا للممارسات الحالية فى الرعاية الصحية ، والعديد منها لايصدر فى إطار عمل الحكومة بوصفها حكومة .

إن وجهة النظر البنّاءة تضم وتعتنق الأرض . ماهى أنواع الممارسات المتكررة التى تتطلب إصلاحًا وتعديلاً ؟ ما الذى يقود إلى الفساد الإدارى فى تقديم الرعاية الصحية ؟ هل هى صناعة تأمينية خاصة مجزأة ومدفوعة بالربح المادى التى تغطى فقط أولئك الذين هم فى منأى عن الخطر؟ وهل هو الخوف من دعاوى قضائية بشأن سوء مزاولة المهنة التى تقود إلى اختبارات غير ضرورية ؟ وهذا يعنى القول بأنه إذا كانت عملية البيروقراطية يمكن أن تعنى العديد من الأشياء بدءًا من التأميم وبيروقراطية (ويبر) مرورًا بإطلاق الأحكام المرتكزة على الاستنتاجات الإحصائية الاحتمالية وصولاً إلى المغالاة بالشكليات الإدارية . إذا كانت تعنى كل هذه الأشياء عندما يتم النطق بها لأولئك غير المستعدين لفصل أو تحليل أى من هذه المعانى المرتبطة بها ، تصبح البيروقراطية مجموعة مختلطة مدمرة للنقاش النقدى الفكرى .

## ج - البيروقراطية المهترئة (التفكيكية) بإيجاز :

توجد المؤسسات الرسمية ضمن أُطر ذات قيمة شرعية (كالفعّالية على سبيل المثال) ، وهذه الأُطر مرتبطة بالحدود والقيود الثقافية والأحداث التاريخية ، وهى بالتالى ليست أمرًا موضوعيًا على الإطلاق . تؤثر العادات العقلية – السلوكية على الطريقة التى نرى بها الأشياء . يتم توجيه وتقوية الإدراك بسهولة عندما يعتقد المشاركون والمحللون والمديرون بأنهم ينقلون شيئًا ما ماديًا بينما المرجعية هى بالواقع فكرة مشتركة .

مجموعة من الرموز والتوقعات متفق عليها بشكل ضمنى . البيروقراطية ليست علامة إرشادية حيادية موجودة فى سوق الأفكار ، فهذه العلامات الإرشادية البيروقراطية توجهنا فى إطار ما ندرك وهى تتضمن حكمًا مسبقًا عليها . كما تتمتع بوضع خاص فى هذا المجال ؛ لأنها ليست فقط مجرد فكرة بحد ذاتها ، فمتى ما تم تشييئها ومعاملتها على أنها وضع موضوعى تخدم كأداة ناقلة للسيطرة وتوزيع العديد من الأفكار . ومع ذلك فليس للبيروقراطية ببساطة تامة وجود موضوعى خارج التفاعل الإنسانى الاجتماعى .

إذا ما أخضعنا أنفسنا إلى تجربة البيروقراطية غير المتماسكة من الداخل إلى الخارج (أى من العدسات المتغيرة لمبدأ الحتمية وبعد ذلك لمبدأ الاحتمالية) فإننا مضطرون للمحاولة بأن نقوم بعمل أفضل . نريد أن نحبط مفهوم البيروقراطية كما لو أنها كانت طريقة ذات كيان واحد للتأثير على نماذج الممارسات المتكررة . إن بيروقراطية (ويبر) الحتمية ستقوم بشرح كيف أن الممارسات المتكررة يتم المحافظة عليها أو تغييرها ، تكون الممارسات مأمورة أو تشريعية أو مانعة وبتحديد المجرمين أو الرقابة ، كما أن السلوك غير السوى سينجم عنه تسريح أو اعتقال أو إرسال البعض للمستشفيات . لكن وبشكل خاص أدرك (ويبر) بأن القوة (السلطة) المجردة وغير المستعينة بإرادة المعرفة هى ليست مؤثرة . وعليه تم اقتراح الشرعية كزيت للسلطة . وبعباراتنا تتطلب هيمنة السلطة رموز تشييئية مُشَرّعَة .

وفى السياق ذاته يشرح مبدأ الاحتمالية كيف يتم احتفاظ أو تغيير بعض الممارسات المتكررة . الحيلة هنا تكمن فى استغلال المتغيرات والمكافآت والحوافز الضريبية وما شابه ذلك والتى تستدر سلوكًا مناسبًا (للمُستغل) . ومع ذلك نريد أن نناقش ذلك بشكل منفصل أو مجتمع . إن مبدأ الحتمية والاحتمالية (من الآن وصاعداً متفق على أنهما بيروقراطية) لا يستحوذان على تطور الممارسات المتكررة . ولأن كليهما يرتكز على قرارات (فى نطاق الأمر والسيطرة أو استغلال المتغيرات) فإنهما بالتالى لا يستطيعان الاستحواذ بصورة شاملة على تطبيق السياسة العامة عن طريق الإدارة العامة وكل مفكريها الذين ساعدوا على بناء الواقعيات البيروقراطية (هارمون Harmon ١٩٨١ ، ص ٩٢) . على سبيل المثال كيف يمكن لشخص ما شرح تغيرات

الاتجاهات الفكرية التى تحدث من عهد لآخر في مجال التغيير من الإدارة الديمقراطية المعتدلة إلى إدارة أخرى جمهورية محافظة جداً ، ولنأخذ فى هذا السياق حالة تدعيم البرامج الليبرالية (الحرة) مثل قانون المساواة وعدم الفصل العنصرى فى الوظائف ، فى أى وسائل فكرية يمكن أن يُسمح لنا بالتعرف على هذه التحولات فى الموقف وتزايد وتناقص الحماس فى تطبيق السياسة وتلك التحولات البحرية المتقلبة التى لاتؤثر على شىء بصورة مباشرة (حيث لايوجد تغيير فى القوانين أو القواعد) لكنها فى حقيقة الأمر وواقع الحال تؤثر على كل شىء ، نقدم هنا مفهوماً جامعًا أو استعارة إذا شئت ، تدعى مجالات الطاقة .

## المبحث الثالث - النطاق العام كمجال للطاقة :

حتى الآن قمنا فى هذا الفصل أولاً بمحاولة بناء مفردات عامة مرتكزة على مذهب تعرف الظواهر (التغيرات الميتافيزيقية) Phonomenology ومبدأ الإنشائية ونظرية البنيوية . لقد كان هدفنا هو إظهار أن المؤسسات هى عبارة عن ممارسات متكررة تركز على سلوك وتوقعات البشر الاعتيادية وذات درجات متفاوتة مرنة . قمنا بضعضعة مقولة البيروقراطية ، وذلك بتوجيه انتقاد يرتكز على التحول الهام من مبدأ الحتمية إلى مبدأ الاحتمالية .

إذًا فبدلاً من الحفاظ على مقولة البيروقراطية وجمع الائتلافات (شبكات الأعمال ، والجمعيات ، ومجموعات العمل ، والبطانات) مع تجاربهم المتعددة وأهدافهم أو الهدف النهائى فيها ، فإننا نقترح بدلاً من ذلك أن نتخلى عن مقولة البيروقراطية (أو تقييدها بإحكام بفكرة القيادة والسيطرة فى العهد الحديث والمتأصلة تاريخيًا فى المعنى الذى جاء به ويبر) . نقترح إدراج حقول مجالات الطاقة العامة لكل النشاطات والممارسات المتكررة والتى يتم فهمها حاليًا على أنها منظمات ومؤسسات فى صناديق تنظيمية مرسومة فى البيروقراطية إلى جانب أى من القطاعات الوثيقة الصلة بالمجتمع المدنى كقطاع الخدمة الاجتماعية غير الربحى ، والذى يُعرف بالطور الرابع ، ومجموعات العمل المرتبطة بخدمة المواطن ، وكل أولئك المهتمين بنشاطات العمل المتعلقة بالشؤون العامة ، والذين يقدّمون أعمالاً تندرج تحت السؤال الضمنى ومفاده ما الذى ينبغى علينا فعله بالمستقبل ؟ .

يقترح كل من مبدأ الحتمية والاحتمالية مقدمًا خاصية تصميم السياسة من وجهة نظر مركزية ومن أعلى الهيكل الهرمى . يصنع القرار من قبل نخبة مركزية بعدئذٍ تمرر للأسفل ليتم إطاعتها (مبدأ الحتمية Determinism) أو أنها تطفو مثل الطعُم لكى تستدر سلوكًا مناسبًا (مبدأ الاحتمالية Probabilism) . وعلى النقيض من ذلك تفترض مجالات الطاقة نطاقًا عامًا بمصادر متنوعة مثل البقع الشمسية ذات القوة الكامنة المتوهجة من أى أو كل النقاط . إن الطاقة إذًا من لهب يهتز خارجًا فى موجات من التداول مؤثرةً على المجال برمته إضافة إلى عُقد (رُزم) أخرى من اللهب الكامنة . وفى كل من المعنى النظرى الفلسفى والديمقراطى للمصطلح فإن المعنى الذى نقدمه هو رؤية راديكالية متعددة المعانى .

يقيد كل من مبدأ الحتمية والاحتمالية الشروع المستقل للعمل بأنظمة رأسية متناسيًا أن كل نقطة فى النظام تمثل إنسانًا ذكيًا يولى انتباهًا للتطورات ، ويتأثر بالأحداث والوقائع اليومية ، ويناقش هذه الأشياء مع المحيط الاجتماعى كالزملاء . لايوجد مفهوم فكرى للبيروقراطية بإمكانه شرح الأصداء عبر مكاتب أرضية ناجمة عن نقل شهادة أنيتاهيل فى الاستماع إلى مداولات (مقاضاة) كليرانس توماس (Clarence Thomas) .

لقد كانت شهادتها مثل بقعة ضوء الشمس التى أصدرت موجات اهتزازية من القوة . إن مقادير جمع القوة الحركية التى ركزت على المحادثات وسيطرت على جداول أعمال الاجتماعات فى كل المصالح الحكومية . لقد استحوذت شهادة (أنيتا هيل) على تداول جيد . إن المفهوم الفكرى لسياسة توافقية موجودة بالواقع (ممارسات متكررة) على أنها مقادير للقوة الحركية وللتداول فى مجالات الطاقة يمكن لها فى عصر ما بعد الحداثة هذا أن ترسم خطوطًا عامة لحوادث وممارسات إلى درجة أنه ينبغى على العقائد أن تتركها غامضة بسبب المكان الذى يشير إليه ضوء البحث .

نحاول فى مجال الإدارة العامة إيجاد شيء ليس أقل من تحويل فكرى يحتذى به من البيروقراطية إلى مجالات الطاقة العامة كتبصرة قدر الإمكان ، كما نأمل لمجالنا أن يشهد بالضبط مثل التحول المشابه كما كان فى الفيزياء من الممارسة إلى الموجة فى الميكانيكية القُديرية (الكمية) . وبعبارات (ويبر) سنسترد العمل الاجتماعى من وضعه

المناسب كعمل بيروقراطي منظم (Hummel,1994) . نبدأ بقصة الفيزياء لنوضح كيف أن تغيير الاستعارة يمكنه تغيير المفهوم الفكرى لما قد تم إنجازه والذى عندئذٍ يغير الممارسات المتكررة .

## أ - علم الفيزياء والاستعارات والظواهر الطبيعية :

مرة أخرى من الجدير أن نتذكر أن البُنى المؤسساتية لم تكن دائمًا كما يبدو فى مظاهرها العصرية لكنها أُوجدت وبعدئذٍ تم تحديدها بالممارسة عن طريق عمليات التداخلات الاجتماعية . لقد صاغت الفيزياءٍ مراحل وجودها فى أوضاع تاريخية طارئة أدت بالتالى إلى التعرّف على مجال وتركيب علم الفيزياء الذى لم يتم إيجاده بواسطة فيزيائى بدائى بطولى ما فهو علم عبارة عن مجموعة من الممارسات المتكررة المتطورة . تنتقل الممارسة والإدراك فيه بسرعة .

تضم الفيزياء ألعابًا لغوية مختلفة توجه المتحاورين إلى كواكب مختلفة من الظواهر الطبيعية وتحدد العلاقة بينها . وعندما يعاد لفت الانتباه بنتائج ممتعة نسعى لنقل نتائجنا (مكتشفاتنا) . وهذا الدافع التواصلى هو صحيح فى لعبة الطفل كما هو بالنسبة للعلم . نقول «انظروا ماذا اكتشفنا» . عندما يجد الفيزيائيون شيئًا ما ممتعًا يرصدون مقولة الذرة للتحدث عن اكتشافاتهم فى البحث الذرى . إن أجهزة القياس مثل الميكروسكوب الإليكترومغناطيسى وانتباه المراقبين المهتمين والمقولات التى يختارونها للتحدث عن اكتشافاتهم تصبح جزءًا من الظاهرة الطبيعية التى تمت دراستها . وبعباره أخرى ، لقد تمت الإشارة إلى الظواهر الطبيعية بواسطة استعارات انبثقت مما تمت ملاحظته . وهكذا تم توضيح لغز كلاسيكى .

تجربة التشعب المزدوج معروفة جيداً بين الفيزيائيين : تخيل صفيحة فيها شقان أمام شاشة ، إذا ما أغلق أحد الشقوق يدخل ضوء من خلال الشق الآخر وتوزيع الضوء مترافق يمكن ملاحظته على الشاشة . وإذا ما تم فتح الشقين فإن الجزيئيات الضوئية التى تصيب الشاشة تُظهر شيئًا ما أكثر خصوصية فى المجمع من خلاصة نموذجين لتوزيع الضوء ، ويظهر نموذج مختلف . إنه النموذج الذى يبدو مستحيلاً إذا ماتمت تجزئة الضوء بشكل صحيح . يؤكد توزيع الضوء على الشاشة فرضية بديلة مرتكزة على استعارة مختلفة : يملك الضوء ميزات (خصائص) الموجة أكثر من الذرة .

ومع ذلك وفى ظروف أخرى لقد تم الاعتقاد بأن الضوء مكون من أجزاء منفصلة . إن لغز الموجة/ الذرة يبدو غير عادى عندما يتم ولأول وهلة إدراك مضامينه ويبقى اللغز عجيبًا ومحيرًا . ينطبق اللغز أيضًا وبشكل ملحوظ عندما نستخدم الإلكترونات بدلاً من مصدر الضوء (Hawking, 1988) .

إذا ما أرسلت الإلكترونات عبر الشقوق واحدة تلو الأخرى يتوقع المرء كل واحدة لتمر عبر الشق أوالآخر ، وتتصرف كما لو أن الشق الذى مرت عبره هو الوحيد ، هناك مقدمًا توزيع موحد على الشاشة . فى الواقع ، على أية حال ، وحتى عندما ترسل الإلكترونات واحدة كل مرة فإن الحواف (أى نماذج التوزيع الشاذة) لاتزال تظهر ، وهكذا ينبغى على كل إلكترون المرور عبر الشقين فى آن واحد.

النقطة المهمة عبّر عنها وبشكل جيد (واليس Wallace, 1989) فى معرض مناقشته لعلم الفيزياء التصغيرى . لقد شرح كيف أن للذرّة حجمًا وحيّزًا مميزين ، وأنها إما أن ترتد من أجسام أخرى أو تخترقها ، للأمواج ثلاثة أبعاد وقدرة على الانتشار . يمكن أن تمر عبر بعضها البعض ، ويمكن أن تتفاعل لإنتاج نماذج تداخل ، ولأن الأمواج والذرات متميزة جدًا وبشكل جوهرى فإنه وبالنسبة للذهن لايمكن لجسم أن يكّون الاثنين معًا ، لكن الإلكترونات تبدو وكأنها تُظهر ميزات الاثنين . كيف يُمكننا تفسير ذلك ؟ .

> *إن الخصوصية اللغزية لهذا الاكتشاف يمكن أن تنسب إلى ميل داخلى ظاهر للعقل البشرى المعروف بالتشيىء ، على أساس التجربة اليومية . افترض الفيزيائيون أن الإلكترون هو عبارة عن ذرة وهذا الشكل من الواقعية العلمية مثل الواقعية اليومية يتجاهل الدور الانتقادى للأداة الذاتية للملاحظة . (Wallace, 1989, pip 57-58) .*

وهكذا فإن الجزيئية الذرية اليومية لعلم الفيزياء الكلاسيكى تم تشييئها ، واعتُبرت كقوة مستقلة تشيئة مادية . هناك ميزات معينة يفترض أنها ميزات داخلية للإلكترون . لكن شروطًا بحثية مختلفة وأدوات قياس مختلفة اقترحت وجود الموجة . الإلكترونات كجزيئات هى متكاملة لأنها ترتد من جزيئات أخرى ولايمكن تنقيصها . تنبثق الإلكترونات كموجات مع الموجات الأخرى وهى غير قابلة بشكل لامتناه للانقسام . تفشل أى من هذه المقولات عند نقطة محددة لنقل ما يحدث .

لقد أضاف البحث الإضافى شكوكًا أكبر ؛ فقد وجد الباحثون العاملون فى الكتل الدقيقة أن نموذج أو نوع أداة القياس المستخدمة ومكان التجربة يبدو أنهما يؤثران على النتائج . وبشكل دقيق ، يمكن للسرعة الجزيئية أن تقاس فقط عن طريق إحداث خلل فيها بمقدار بسيط من الضوء ، وعليه فكلما زادت دقة قياس السرعة قلت دقة قياس الموقع (Hawking,1988) . وهذه هى النظرية التصغيرية لمبدأ الشك . يمكن لعلماء الاجتماع أن يميزوا مثيلاً مشابهًا لتأثير (هوثورن Hawthorne) والذى بموجبه فإن أداة الباحث أو الباحثة نفسها ستقدم تأثيراً على الموضوع الذى هو مستقل عن المعاملة التجريبية (Overman,1991) .وفى نهاية المطاف إن مانراه يعتمد على إدراكاتنا الحسيّة وأدواتنا للقياس وأن استخدام هذه الأدوات يغير ما الذى نراه .

وبالرغم من أن كلا العلمين الاجتماعى والفيزيائى هما تشيئان بشكل لايمكن تجنبه ؛ فإن دراسة التفاعلات الإنسانية يستلزم الإدلاء بأحكام ناقصة . يلاحظ العلماء الفيزيائيون علم الأجسام الدقيقة ويسمون (يدركون ويشيئون ويفهمون) الإلكترون والبروتون ، لكى يتمكنوا من توصيل فهمهم لها . عندما يتم ملاحظة القوى المحركة الاجتماعية فإنها تُسمى (أى يتم تشييئها) بالزوج والزوجة أوالرئيس والمرؤوس أو الأستاذ والطالب . إن مجرد إطلاق اسم لدور يجلب معه توقعات من الاستجابة السلوكية مع ممارسات متكررة الدلالة لاتنقل فقط فهمنا لكن – بشكل اعتيادى – تُطبَع على كيفية علاقاتهم . يوجد عنصر من الحتمية : ميزات حكمية للملاحظة غالبًا ما توضع بين قوسين . على سبيل المثال عندما يصرح لوى (Lowi ١٩٩٣) «إن افتراض الاهتمامات الأنانية هى من المحتمل الشىء الوحيد الذى يتفق عليه كل العلماء السياسيين» (ص ٢٦٢) . إنه بذلك يقوم بأكثر من طرد لأولئك الذين سيوافقون (مؤلفيكم من بينهم) مع المفهوم الذرى للفرد . بقيامه بذلك فهو يرسم افتراضًا ، وفى النتيجة يصر على أنه الافتراض المهيمن فيما يتعلق بالطبيعة الإنسانية . مثل هذه الحتميات تظهر أكثر ما يمكن عندما تكون غير متناسبة . على سبيل المثال ، إن السكرتير المعين حديثًا فى قسم أكاديمى ومدرب فى القطاع الخاص لايستطيع أن يفهم أن نطاق عمله يشمل جميع أعضاء القسم ، ويجب أن يخدم الكل وليس لشخص رئيس القسم . كذلك الطالب لا يستطيع أن يفهم أن ما يريده الأستاذ منه هو أن يكون له فكره المستقل وليس الاجترار التملقى لأفكار الآخرين يمثل فكرة مستقلة .

فى نهاية التحليل ، على أية حال ، يرسم الفيزيائيون السلوك أيضاً ، فقد أوضحت النظرية التصغيرية أن القوانين المهيمنة لعلم الفيزياء الكلاسيكى غير صحيحة (ملزمة) ، وأن الصورة البسيطة للعالم الفيزيائى المقدمة من قبل علم الفيزياء الكلاسيكى لم تكن دقيقة . إن الجزيئيات الذرية لاتسلك كما تشير قوانينهم وحتمياتهم . يعتمد طلاب علم الميكانيكا التصغيرى بشكل علنى على المشاركة الإدراكية (انتباه ، نية ، أدوات الإدراك ، مقولات فكرية) فى عملية تمثيل الواقعية الفيزيولوجية (Jahn & Dunne,1986) . يبدو أن الجزيئات الذرية مثل الموجات التى تتواصل بين بعضها البعض مثلما يؤثر الباحث على لديناميكيات قيد الدرس . كيف يمكن لهذه التأثيرات الفاضحة أن تُؤخذ بعين الاعتبار ؟ إن التخلى عن الجزيئية الذرية كوحدة جوهرية (أساسية) للتحليل كانت الخطوة الأولى .

إن هدف انحرافنا إلى علم الفيزياء غالبًا ما يُعتَقَد أنه أصعب أو أكثر العلوم موضوعية لإظهار كيف تؤثر الأسماء والاستفسارات على الظواهر الطبيعية بحد ذاتها . الظواهر الطبيعية تلك التى يدركها الأشخاص يمكن اعتبارها سلسلة متصلة لثلاثة أشياء : النية (القصد) وهو شيء ما خارج الشخص موجه باتجاه مرمى الشرارة التى تقصدها تلك النية (وهى مثل الأرضية لها ، والاسم الذى سيتسم مسبقًا بكل من الحكم عن ماهيته والتوقعات بشأن الممارسات المتكررة المناسبة المرتبطة بها [٢٥] . مرة ثانية لقد ادعينا أننا معتقدون بالمذهب الفلسفى الاسمى بمعنى فلسفة علم الكائنات ، الأسماء هى ليست الأشياء بحد ذاتها ، لكن وبشكل واضح من التحليل السابق أن الأسماء هى مصيرية . و تتدخل بالنسبة للظواهر الطبيعية لتصبح جزءًا من الظاهرة الطبيعية نفسها ، وهى تحدد مسار استخدام جهازنا الفكرى ، وتسمح لبعض الأشياء أن تدرك على أنها ظواهر طبيعية ولها القدرة لتعمينا (تحجبنا) بعيداً عن إدراكات بديلة رغم أنها ليست للأبد . إن تغيير الأسماء وتغيير الاستعارات ليس لذلك قضية تافهة (راجع كتاب G.Morgan,1986) . مرة أخرى نريد القول بأن التغيير من المؤسسات والبيروقراطية إلى مجال الطاقة العام هو هام كأهمية التحول من الجزيئية إلى الموجة .

(٢٥) بشكل تقنى ، الظاهرة الطبيعية هى عبارة عن مفهوم إنسانى ، أى الجمع المشترك لشرارة النية والموضوع . (راجع فوكس 1980 Fox) .

يمكن أن يبدو التحريض على إعادة فهم تخصص أو مجال عمل ما عن طريق تبديل بسيط في الاستعارة ـ عملاً طموحًا ظاهرًا ، ولكننا نعمل سويًا نحو هذا التوجه بصورة جيدة . سيتذكر العلماء السياسيون كيف أن ما دون مجال مبدأ الاتحاد (الائتلاف) المرتكز على المنهج الدستورى والمؤسساتى أصبح موضوع دراسة العلاقات ما بين الحكومات (Grodzins,1966) . إن الاستعارات (من طبقة الكعك «مبدأ الائتلاف بين المؤسساتية والدستورية» إلى الكعكة الزمردية «تفاعلى إلى حد بعيد وتتسم بعلاقات متكاملة بين الحكومات» وسياجات من الأوتاد الطويلة «مؤلفة من خبراء اختصاصيين وحاميات المراقبة المتماسكة والمتكونة من قبل كبار الإخصائيين بالسياسة والإدارة» (Sanferol,1967) كانت كلها هامة للتحويل التصريفى بعيدًا عن المؤسسات وباتجاه تطبيق برنامج محدد . ندعى ونسعى لتشجيع تطورات أخرى على طول هذه الخطوط المشابهة للعلاقات ما بين الحكومات موسعين فقط نطاق العمل الاجتماعى لتُجمع فى تلك العلاقات المتداخلة بين الممثلين والوحدات فى نطاق المؤسسات الإدارية علاوة على الأطراف المهتمة فى المجتمع المدنى .

## ب - عناصر مجال الطاقة العامة :

لإعادة فهم السياسة العامة وتطبيقاتها الإدارية كمجال للطاقة العامة ، فإن هذا يتطلب إعادة مزج عدة تيارات للتفكير . إن الجزء العام من مجال الطاقة العامة يعنى حيازة ومزج لأفكار (Hannah Arendt و Jurgen Habermas) حول المجال العام . لكن حقل الطاقة هو اصطلاح قوى لَزج أكثر من مصطلح مجال . وبشكل موجز ، فإن مجال أو حقل الطاقة العام يستلزم وجود حالة أو وضعٍ ما ، وإطار محدد للوضع أو الحالة ، والسلسلة التاريخية لأحداث الحالة أو الوضع . فى الفصل القادم نريد أن نحدّد إطار مجال الطاقة العام بتراكيب أو أُطر خطابية . بالنسبة للطاقة ضمن إطار المجال ذاته فإن المرء يستطيع العودة للوراء وصولاً إلى علماء الذرة الإغريق قبل سقراط مثل (Leucippus و Lloyd,1967 Democritus) أو نظرية (leibniz 1646-1716) للتعددية الراديكالية للوحدات الميتافيزيقية (Russell,1967 Marads) ولكن لاتخافوا ، فلن نقوم بذلك . سنلتقى بتفسير مفردات لمصطلحات حليفة ، ونقترح

ديناميكيات مجالات الطاقة العامة كمثال للسياسة . تذكر أن هذا الفصل قد وصف مسبقًا وجهًا لوجه علاقة التقارب بين الجسم والمواضيع كمزيج لنوايا مجمعة ومطبقة على المشاريع . تحدث هذه الأمور فى أوضاع شائعة لممارسات متكررة والتى تعرض درجات متنوعة من الاستقرار فى حين هى عرضة للتوافق والتغير حتى ولو ذهبنا إلى أقصى الحدود . وفى الفصل التالى نريد المحافظة على المشاريع التى هى منافسة بشكل دفاعى فى فن الخطابة الموثقة . نريد القول هنا بأن كل هذا يحدث ضمن مجالات طاقة بمستويات متعددة تشمل كلاً من التوسع والتقلص للأفكار المجردة والقدرة على الفهم .

إن تعريف معجمى نموذجى للطاقة هو سلطة غريزية (خِلْقية) تمثل قوة التشغيل استخدمت أم لم تستخدم . بالطبع يسود الاعتقاد بأن الطاقة لها خاصية فيزيولوجية بالضبط (كرات بلياردو مرتطمة (متصادمة) وحتى إلى درجة قياس الشحنات الكهربائية لعقل عامل أو حالم . بالطبع إنه ليس من نيتنا أن ننعش علم الفيزياء الجزيئى . إن استخدامنا غير الفيزيائى أو حتى المجازى للمصطلح يعيد إلى الأذهان الاستخدام الإغريقى الأصلى له . وعليه بالنسبة لأرسطو فإن الطاقة هى «الواقع المتطور لذلك الذى وُجد مسبقًا نقط (دلائل) بفعاليته» (Jammer,1967,p.511) وبإضافة فكرة مجال لفكرة الطاقة نسمح بتوسعة مجال زمنى والتى من ضمنها تظهر الطاقة بشكل ممكن أو حركى . وباستخدامنا ، إن مجال الطاقة مرتبط بعلم الكائنات الحاضر والآنى ومشحون بالنوايا الإنسانية ، وبعلم الكائنات الحاضر أوالآنى فإننا لانعنى لحظة محددة أو جزءًا من ساعة أو (رزنامة) زمنية . الآن كحاضر ممتد هو تجمع لسلوك مترسب فى هذا الوضع من أجل التنبؤ بالمستقبل . يتألف مجال الطاقة من حُزم من النوايا الإنسانية والتحمسات والأغراض والحوافز مطروحة من داخل الأوقات الحاضرة المتعددة .

ففى علوم المجتمع فإن نماذج التفاعل الاجتماعى الذى سيعتمد على مجال الطاقة كوحدة للتحليل فى مكان إما الأفراد الذرية أو المنظمات الشبيهة بالإنسان يتم تشجيعها من قبل (1989 Dunne,Jahn) على الشكل التالى :

*إن الانتقال إلى ميدان إدراك المفاهيم الفيزيولوجية للشحنة الكهربائية ولمجال الإلكترومغناطيس وهى الظواهر الطبيعية التى ينحدر منها هى أيضًا المتنبأ به بواسطة كنايات لغوية محلية عامة للأوضاع «المشحونة» ومشاعر «الانجذاب» أو «النفور» و«التيارات» الفكرية قضايا «محافظ عليها» الخ وهى إلى حد كبير مثلما هو الحال فى الإلكتروديناميك الفيزيولوجى فإن وجود مثل الشحنة العاطفية مع الضغط الداخلى المرافق لها والطاقة المحبوسة يقدم الإدراك على أنه عرضةً لقوى ولانحرافات ناجمة عن المسار والتى يمكن تجاهلها بطريقة أخرى .*

ومن قبل ذلك يلاحظ (Kindred soul Schon) أنه :

*لاتكاد توجد عملية مرئية (واضحة) والتى من خلالها يمكن إدراك القضايا ، وأن تصبح الأفكار بشأنها قوية واقعة تحت كل مناقشة عامة وكل صراع رسمى فيما يتعلق بالسياسة . من المدهش فى ضوء هذه الاعتبارات أن نرى أن هناك ثمة فضولية بسيطة توجد حول انبثاق الأفكار فى التداول الجيد . كما يستخدم المصطلح هنا الأفكار القوية لتشكيل السياسة العامة .* (pp.123-124) .

تُجلب الأفكار إلى «التداول الجيد» عن طريق التفاعل فى مكان معين مع الآخرين ، وهى التى تدور بين المشاركين فى إطار التفاعل ، إضافة إلى الأفكار التى يتم توليدها أثناء العمليات السابقة وتجلب الانتباه للمشاركة . إن مفهوم مجال الطاقة يولد الانتباه إلى النص أى إلى حوادث قوية وجوهرية ، وأيضًا إلى التفاعلات الاجتماعية التى تكوّن عملية استخلاص المعنى .

وطبقًا لذلك يقاد السلوك الاجتماعى الإنسانى للدراسة مستخدمًا مفهوم مجال الطاقة (قارن نظرية الطاقة lewin ١٩٥١) . يدور التداول الاجتماعى بين الناس ويؤثر على تفاعلاتهم ، ويجعل جوانب الممارسات المتكررة معضلة وبالتالى عرضة للتغيير . تيارات من الرسائل الشفوية التى ينبغى الانتباه إليها يتم تداولها بين المجتمعات الإنسانية والشبكات الاجتماعية – فى العائلات ، وفى مكان العمل ، وفى مجموعات الصداقة ، وفى فئات الشباب وبين العشاق . يستحوذ مفهوم مجالات الطاقة على تدفق

حُر أكثر للتفاعل بين الممثلين المنتظمين والممثلين البيئيين ونواياهم والطاقة التى يجلبونها للمجال . البيروقراطية وكما عرفناها مرة كانت منفصلة عن بيئتها فى حين يُصر مفهوم مجال الطاقة على استقلالية أكثر راديكالية وحتى أكثر نفاذاً مما تم منحه فى النظام المفتوح للحدود النافذة (قابلة للتخلل) . وعليه فإن المنظمات نفسها ليس لها ادعاء فى شخص ما (شركة ما) لمجالات الطاقة ؛ لأن المجال يتجاوز عادة كلاً من الحدود الكبيرة والصغيرة للمنظمات ؛ حتى يتم تفعيل دور المشاركين حول بعض أهداف المشروع ذات المغزى والذى تم فهمه بشكل عام ، وعلى سبيل المثال ، فإن هدف ذلك المشروع يحل مكان المنظمة كوحدة للتحليل . إن العديد من أقسام مجالات الطاقة المتكررة لن يبقى لها فائدة فى منظمة رسمية .

لن يكون بمقدورنا أبداً وصف مجالات الطاقة بدقة كافية لكى نستطيع إقناع محلل السياسة دُربّ على علم الاقتصاد الجزئى microeconomics . ولن يكون بمقدورنا اتباع رغبة أولئك الملتزمين بالبروتوكولات الإيجابية للعلم . تستدعى مجالات الطاقة التفسيرات ، التى تعد جزءاً من مجال الطاقة . وبدلاً من أن يكون المرء مُحقّاً أو مخطئًا فإن التفسيرات سيكون لها فقط الكثير من التداول بقدر ما تستطيع جمع النوايا المشحونة بالفضولية التى يصلون إليها ، وينهمكون فيها . وهذه التغيرات ستكون بمثابة أقطاب مشحونة لنقاش وواقع . لايوجد موقف لعين (إلهية) والتى من خلالها يمكن الدعوة مقدمًا إلى تفسيرات صالحة . لكن مرة أخرى تفتح مجالات الطاقة أقنية تفسيرية غير متوفرة لتطبيق السياسة البيروقراطية للأوامر والسيطرة الهرمية من الأعلى للأسفل . وسلطة الرئاسة مثال على ذلك .

إن المفهوم التنظيمى الرسمى للسلطة الرئاسية صريح للغاية . فعلى رأس بيروقراطية منظمة ضخمة متعددة على الرئيس أن يكون قادراً على القول لمجلس وزرائه : «أريد منكم إنجاز ، كذا وكذا .» وهذه الرسالة الشفوية تترجم فيما بعد إلى أمر مرتبط بقانون أو مجموعة من القوانين ، وبعدئذ يتم تمريرها للأسفل عبر سلسلة قيادية ونهاية المطاف يتم فصل البيروقراطية عن الشعب ، لقد تم تطبيقها بواسطة صنف من الموظفين . وهذا هو التطبيق المهيمن لكرة البلياردو . بالطبع لايوجد فرد

يعتقد بأن المسألة بتلك البساطة لكن تلك هى القاعدة المثالية والتى حولها تتجمع تحاليل كل من السياسة الوصفية والسياسة المقررة (الإيعازية) (راجع كتاب فوكس Fox ١٩٩٠) .

افترض بدلاً من ذلك أن نبدأ بمجالات الطاقة والتى يمكن اعتبارها بهذه الطريقة – الرئاسة ، وهى مكان تجمع هام للنوايا ومستأثرة بالتداولات السياسية والاجتماعية وقد تجمعت فى الآونة الأخيرة وسُيِّرت (بخسارات متكررة الحدوث فى النظام) بواسطة الممارسات المتكررة لعقدة تحولات الطاقة . يتردد صدى هذه المداولات على طول العديد من الخطوط التى تبين مقادير الكمية واتجاهاتها لقوة الاندفاع بعد مرورها عبر الناقل . إن المتلقين التاليين كونهم قادرين على تجديد أو استنزاف تدفق الطاقة تتضمن ليس فقط الرتب النازلة للتقسيمات والتفريعات الإدارية والتنظيمية ، لكن كل البشر بشكل مستقل وبشكل خطوط قوة الاندفاع لها معنى . يخسر أو يربح المسؤولون الإداريون التأثير عندما يقومون كعقد تحول ، ويربحون أو يخسرون القدرة ، أما الجمع والتجميع من البيئة فهو تداول كافٍ يمكن تحويله بشكل يقدم معنى أى قدرته على تحويله أو قدرته على التصرف معها . وبطريقة أخرى ، تقف الرئاسة الإدارية أو تسقط بناء على قدرتها على التحويل والتصرف بالمداولة ، وعليه يتم توليد خطوط قوة اندفاع ذات معنى أى أنها ستمتلك عملة (تداول) اجتماعى للآخرين .

إذًا دعنا الآن نعتبر أن الرئاسة الإدارية هى مجرد حزمة تحويلية بالرغم من أنها فى بعض الأحيان هى الأكثر أهمية فى مجال الطاقة العام . كونها حزمة واحدة بين العديد من الحزم فى مجال الطاقه ليس لها موقع فيزيولوجى واقعى ثابت كمستقبل ومرسل مغفل للرسائل الشفوية كما تريد لها نظرية المعلومات أن تكون . يمكن أن يكون المستقبل لحزم تحويلية أخرى ذات أبعاد ثلاثة ذوات هيئة متنقلة (متحركة) تتسم بتقلب الألوان . يمكن لمجال الطاقة أن يُشحَن إلى درجة كبيرة لكى يسبب تسربًا بالتصرف (مثال/تصرف شركات التأمين يعتبر شحنًا مناهضًا لخطة الرئيس الأمريكى «كلينتون» للرعاية الصحية) ، هذا التشبيه الأخير ، التسرب فى التصرف ، يمكن أن يستخدم لتفسير الوعظ المتداول بشأن إدارة «كلينتون» : تابع التركيز على شىء واحد فى كل وقت . استحوذ على المحافظة على قوة الدفع المشحونة بشكل زائد وفق قطاع واحد من مجال الطاقة العامّة فى كل وقت على حدة . الرئيس الأمريكى

«كلينتون» الذى انتخب من قبل العديد من الناس لايملك مداولة كافية للقيام بأكثر من شىء واحد فى الوقت الحاضر . مايمنع الشروحات التى لانهاية لها لأمثلة مماثلة هو فقط نقص الخيال ونقص الفضاء ونفاذ صبر القارىء . نريد هنا فقط وضع إمكانية مجالات الطاقة على أنها الميدان الذى يمكن أن تتجمع فيه التعددية الديمقراطية لتشكيلات فن النقاش ، وبعدئذ تزيد أو تستنزف مداولات أخرى جوابًا عن السؤال : ماذا ينبغى علينا فعله بعد الآن ؟ .

لانفكر بأنفسنا على أننا فلاسفة أصليون أو مفكرون نبنى علامات مميزة جديدة فى التاريخ الفكرى . الذى يحاول أن يفعله هذا الفصل هو تركيب وليس تحليل لمعنى الفن المعمارى شديد الاعتناء بعملية بناء الموقف ، ولكى ندفن الروح السلبية ، ونتجنب أخطاء أوضاع ما بعد الحداثة تحتاج الإدارة العامة لنموذج جديد تقوم عليه . ومن أجل ذلك نقدم نموذج فن النقاش ، ولكى يؤكد نفسه يحتاج مثل هذا النموذج إلى أحدث الدعامات وأكثرها تعقيداً والتى يمكن للنظرية الاجتماعية تقديمها . إن علم الظواهر الطبيعية كأساس للإنشائية والاثنين مجتمعين (متوحدين) كقاعدة للنظرية البنيوية والثلاثة متحدين كقاعدة لمجالات الطاقة تشكل برمتها أساساً لما نحاول تقديمه .

تتجنب قاعدة علم الظواهر الطبيعية أخطاء مبدأ التأسيسية . لم نحتكم إلى مبدأ أولى هام وعالمى . لانريد صياغة ادعاءات بشأن طبيعة ماهو «حقيقى» من وجهة نظر علم الكائنات . نبدأ فقط بمقولة أن العلاقة ما بين الجسم والمواضيع تجد نفسها فى أوضاع والتى بموجبها نجد نواياها تثمر وتتحقق . تتضمن هذه الأوضاع ذوات متغيرة نتآمر معها لكى نقدمها ، إضافة إلى أننا نمتلك معانى (لكن لا توجد معانٍ ثابتة مسبقة) .

إن مفهوم الذاتية المدرجة تتضمن طريقة لحصر عدم إمكان تقدير الشىء (الحكم عليه) ومبدأ القبلية الجديدة . إن المعانى الرمزية لألعاب لغوية معينة يمكن بالفعل أن تنمو بشكل منفصل وتصبح غير قابلة للحكم عليها . لكن العلاقة مابين الجسم والمواضيع لايمكن أن تصبح غير قابلة للحكم عليها بنفس المعنى ؛ وذلك بسبب التجمع الواسع للتشابه بين السلوك الجسدى لما يمكن اعتباره إنسانيًا متعدداً ؛ إذ يمكن أن تحدث عدم القابلية التى لايمكن تقييدها فقط مابين الإدراك التأملى لديكارت . يمكن

ألا نستخدم نفس الكلمة نقول «بارد» لكننا نتصرف فى جسم المواضيع مثل أجسامنا بأن الأكتاف المنحنية القوية والرشيقة والمشية على رؤوس أصابع الرجلين إلى أقرب ملجأ أثناء أشهر الشتاء . وبشكل بديلى فإن العلاقة الاجتماعية بين الجسم والمواضيع سيتم تشييئه بشكل عام على مشهد الأجسام المشوهة فى موقع الاصطدام .

إن استخدامنا لنظرية البنيوية ومجالات الطاقة العامة لاتتضمن أية أداة . يمكن للممارسات المتكررة أن تكون أو لا تكون أوروبية المركز . قد يهيمن عليه الجنس . أم لا أو أب أو أم أو نخبة أو دواع للمساواة بين البشر . إن الممارسات المتكررة لمؤسسة أسست دستورياً ليست من حيث المبدأ مفضلة على الممارسات المتكررة لعصابة فى مركز المدينة . والأكثر من هذا ، إن مجال الطاقة العام يمكن أن يُشحن إيجابًا أو سلبًا فى عدة طرق بواسطة عدة نماذج من المشاركين وطرق مشاركتهم . يجب أن نترك للفصل القادم القيام باقتراح طريقة للتخلص من الواقعية المفرطة لما بعد الحداثة . سنقترح عُقَدًا (حُزَمًا) أو مقاطعات محاطة من صيغ اجتماعية خطابية .

# الفصل الخامس
# ضمانات لفن النقاش

لقد ناقشنا أن حلقة التغذية الاسترجاعية للمسؤولية الديمقراطية التمثيلية ليست تمثيلية ديمقراطية ولا مسؤولة . وحتى لو كانت أى من هذه الأشياء فإنها «تقدم» فقط وبشكل غير كامل سياسة «الأهداف» عبر انتشار طبقات كثيرة جداً أكثر من القوانين المرعية من قبل المحامين . والأكثر من ذلك أن سلسلة القيادة ضمن منظمات ومكاتب مغلقة ومصممة بإحكام نادراً ما تكون عبارة عن ميكانيكية مؤثرة لمناقشة وتغيير السياسة . ولايمكن بأى حال من الأحوال تفضيلهم من قبل أى مثالية ديمقراطية صالحة للعمل . تحدث السياسة كما ارتأينا عن طريق الخطوط البيانية لقوى الدفع غير المُتضمنة ، ولاتتمتع بميزة الناقلية الفائقة من قبل البنى المؤسساتية . تكتسح تيارات السياسة عبر الممارسات المتكررة وتغيرها عن طريق تغيير المعانى المبنية اجتماعيًا بواسطة مجموعات بشرية ، وبهذا فإننا ندّعى بأن صياغة وتطبيق إدارة السياسة العامة يمكن الاستحواذ عليها كمجالات طاقة مسكونة بحُزم من النوايا الإنسانية المتداخلة ، والمنظمة بدون تدقيق حول المعضلات والأسئلة المتعلقة بما ينبغى علينا فعله بعد الآن . إذا ماكانت ادعاءاتنا أو مرئياتنا مقنعة فإن الوسائل السليمة للمبادرة وتحويل وتطبيق القوى الدافعة للخطوط البيانية يتطلب التنظير . هذا هو هدف الفصل الحالى . ستجلب النظرية المصاغة بشكل جيد بدورها ضوءاً جديداً للممارسات التى كانت غامضة حتى الآن . وإذا ما تم تنظيرها بشكل جيد فإن الجوانب الإيجابية لتلك الممارسات يمكن المحافظة عليها لصالح الميزات المؤكدة والمدمرة والتى يتم التعرف عليها لتركها . وهذا العمل مناط بالفصل السادس .

وكما اقترحنا أكثر من مرة ، فإننا نقدم نظرية فن النقاش للسياسة ولإدارتها . ننطلق فى هذا الفصل أولاً لرصد وجهات النظر السياسية لديبرا ستون Deborah Stone لوصف السياسة العامة كصراع للاستحواذ على المعنى ، وثانيًا نقوم بشرح مساهمات جارغون هابرماس Jurgen Habermas و حنا آرندت Hannah Arendt لنظرية فن النقاش التى نتبناها ، وثالثًا نعرض الإجراءات الضمنية لفن النقاش الموثق والضمانات لفن النقاش . أما رابعًا فنناقش الانتقادات الكامنة ومفادها أن نظريتنا لفن النقاش هى عبارة عن مجموعة من الممارسات المتكررة والتى هى ديمقراطية بقدر ما نأمل لها أن تكون كذلك فى وضع ما بعد الحداثة .

## المبحث الأول - السياسة كصراع للاستحواذ على المعنى :

إن السياسة العامة ليست نتيجة لمجرد الاكتشاف الفكرى للحقيقة الموضوعية والتى بعدئذ استجابت لها الحكومات بتقديم حلول مستنبطة بشكل يخلو من تلك الحقيقة . وبالرغم من أن مثل هذه البديهية يبدو أنها بديهية لمجال انتقل من افتراضات فكرية شاملة إلى الاكتفاء ومبدأ الاحتمالية ومبدأ الزيادة أو العلاوة ، فإن من الممكن إيضاح أو مناقشة أننا لم نذهب بعيداً بالقدر الكافى عن وهم (خرافة) الحقيقة الموضوعية . وهذا بالفعل هو عبء العمل الحديث نسبيًا لديبراستون بعنوان «تناقض السياسة و السبب السياسى» (١٩٨٨) Policy parado and political Reason . نشير إلى أن سياسة فن النقاش هى سياسة وبشكل أصيل . لقد أتى كتابها كجواب على عدم القناعة بتحليل السياسة والتى هى العقلانية والموضوعية بشكل زائد حيث تخضع بدورها لهيمنة علم الاقتصاد ووحداته المفاهيمية أو أُطره الفكرية ، ومبدأ الفردية وتبادلات العملات والأسواق . إن مفهومها لما تدعوه «جدلاً بارعًا إستراتيجيًا» يساعد على المناقشة المصاغة هنا مباشرة عن طريق التمييز بين السبب السياسى من جهة والتحليل الفكرى المرتكز على الاستفادة من أقصى منفعة والفرد الشامل أو الذرى (المؤلف من عناصر) من جهة أخرى . والأكثر من ذلك أنها تلاحظ أن حوار السياسة يحدث فى إطار تجمع سياسى والذى لايشبه مكان السوق الاقتصادى لكن يشبه الدولة .

إن انحراف الخط الرئيسى باتجاه تحليل السياسة الموضوعى والعقلانى سيقودنا إلى الاعتقاد أنه توجد حقيقة مفردة واحدة يمكن إبرازها بشأن السياسات ، بالنسبة لـ(ستون) ، فإن السياسات هى عبارة عن تناقضات ؛ حيث يمكن أن يوجد فيها عدة حقائق متناقضة فى آن واحد حسب وجهة نظر الفرد . يبدو الأمر على هذا الحال ؛ لأن نزاعات السياسة هى عبارة عن حالات لتأملات سياسية وليست عبارة عن بعض الحسابات المنطقية المجردة بوحدات قديمة لاتتبدل ولها معنىً ثابت . تنطلق التأملات السياسية بواسطة الاستعارة والتشبيه ، ويحاول المشاركون فى فن النقاش إقناع بعضهم البعض بأن بعض المشكلات أوالحلول تشبه شيئًا ما بدلاً من شىء آخر .

*تُحرِّك المعانى المشتركة الناس للقيام بعمل ، وتمزج الفرد الطموح بعمل جماعى . توجد الأفكار فى مركز كل الصراعات السياسية . وبدورها فإن*

*صياغة السياسة هي عبارة عن صراع مستمر بشأن مجالات التصنيف وحدود المجموعات وتعريف المُثل التي توجّه الطريق الذي يتصرف به الناس* . *(Stone 1988, P.7)*

يتبع ذلك أن العوامل الحقيقية التي تُقرِّر السياسة هي ليست العلم ولكن اصطدام الاستعارات والتشابيه والمناظرات والمناقشات البارعة إستراتيجيًا والتطميعات الخطابية . بالفعل إن استصراح العجمة (اللغة غير المفهومة) العلمية هو نفسه تطميعة خطابية وهي جزء من المجادلة البارعة إستراتيجيًا . اللعبة هنا ليست حول الحقيقة ولكن حول الاستحواذ على المعنى . تُكْتَسَب الحقائق ولاتوجد . مرة أخرى ، ومثل دعاماتنا الإنشائية للأساسات والتي هي متوافقة مع ستون ، فإن السياسة الناجمة ستغير الممارسات المتكررة . تلك النماذج المتكررة للسلوك التي تشكل عاداتنا الثقافية وافتراضاتنا . ويمكن للممارسات المتكررة أن تتغير جذريًا فقط عن طريق تغيير النوايا والتفسيرات الإنشائية ، أو عن طريق إزالة البشر الذين يتمتعون بهم عن طريق التخفيضات الكبيرة لهم بالقوة . الضغط هو بالطبع إحدى الطرق لتغيير تلك النوايا . «افعل ما يقوله الرئيس المباشر أو يكون لك عملاً» هي مناقشة قوية . لكن حالاً لن يمارس هؤلاء الذين يتم إقناعهم بهذه الوسائل ، ولن يكون لديهم نوايا مستقلة لصالح الوضع الذي لن يكون إطلاقًا لمصلحتهم . سيتم ببساطة إجهادهم في متابعة مسيرتهم على طول الطريق ، ولن يتم تنشيط أجسامهم بمفاهيمهم الإدراكية الخاصة . ستجد نواياهم النشيطة طرقًا بديلة مثل حلم اليقظة ومراقبة الساعة وخدمة الوقت . لكننا أُخْبرنا الآن من قبل هلاّت الكتب التجارية التالية لمنظمة بوب بأن منظماتنا لاتستطيع أن تنافس دون النوايا النشيطة لكل المساهمين . يقدم هذا دليلاً على الحاجة للسياسة والتغيرات في الممارسات المتكررة لأنْ يكون لها المظهر الاحتكاري على الأقل لامتلاكها لعناصر الخطابة . وكما قال ويبر منذ زمن طويل بأن الشرعية هي أكثر أهمية من القوة الخام . يبدو أن شرعية السياسة ستتطلب المشاركة . وكما نقول إذا لم تعد الشرعية تبالي إطلاقًا بالمشاركة المجزومة التي يسمح لها نموذج الحلقة فإن طرق الخطابة للحصول عليها تبدو أمرًا مرغوبًا فيه .

الآن وبالرغم من أن نموذج الدولة كما يراها ستون على أنها اصطدام للمناقشات البارعة إستراتيجيًا يحمل في ثناياه فن الخطابة ، فإنه لايحتاج لأن يكون ديمقراطيًا

ولا موثقًا . فى ظل أوضاع مابعد الحداثة ، يحدث الابتعاد عن فن النقاش بطرق غير ديمقراطية . إن السبيل إلى الموجات الهوائية العامة مقيد بأولئك الذين يسيطرون على منظمات وسائل الإعلام أو أولئك الذين يستطيعون شراء الدعايات . النتيجة هى ليست محادثة راقية لكن الصدام بين الرموز المتعلقة بنظر الوضعية اللحقية ذات المدلول الذاتى ، وبينما نكتب فإن الصراع من أجل إصلاح نظام الرعاية الصحية ينتقل فى شعارات مثل «البيروقراطيون يختارون طبيبك» «أزمة الرعاية الصحية» «لاتوجد أزمة رعاية صحية» . إن المناقشات البارعة إستراتيجيًا والاستعارات والصيغ المرتبطة بالخطابة نادرًا ما نصادفها فى المحادثات الموثوقة . تطفو هذه المناقشات فوق بعضها البعض بالفراغ الفوقى مجتمعة بواسطة الأنقاض المتناثرة للكلمة التسكينية قصيرة العمر . لقد كانت هذه محاولات مجموعات ذات مصالح خاصة للتأثير على الرأى العام بشعارات فارغة ، ولذلك فهو تأثير غير موثق على المشرعين المنتخبين للقيام بتدخلات مصلحية خاصة لإمالة (لحرف) مناقشات أكثر توثيقًا . فى غضون ذلك وفى ظل هذه المناقشات يحدث نقاشًا أكثر توثيقًا بين مايدعى «المتلقلقين» من كل الخطوط الأيديولوجية . وهنا أيضًا توجد استعارات ومناقشات بارعة إستراتيجيًا . وتطميعات خطابية للاستحواذ على المعنى . لكنهم هنا ينشغلون ببعضهم البعض . الاستعارات هنا عبارة عن الفرد الدافع والمنافسة المدبرة ونظام الضرائب الارتدادى والشرط الحكومى للحدود الدنيا والنموذج التأمينى الحذر للتوزيع العادل لمصادر الرعاية الصحية والتقنيين والتعديل كل ثلاث سنوات وماشابه ذلك . نريد طريقة لنتمكن من القول بأن النموذج الأخير من الصراع للحصول على المعنى هو أكثر توثيقًا من الأول . إن توثيقها معتمد على التزامها بعادات ديمقراطية محددة والمستحوذ عليها كما نعتقد بواسطة نظرية فن النقاش لكل من (آرندت وهابرماس) والمترجمة من قبلنا على أنها ضمانات لفن النقاش .

هناك جانبان لفلسفة فن النقاش تحتاج للاستيعاب قبل رصدنا الخاص للسياسة أو الإدارة العامة الأمريكية : التوثيق وتوتر الصراع (فى جدال) . نتحول إلى (هابرماس) من أجل الحالة الأولى بينا سيساعدنا (حنا آرندت) بالحالة الثانية .

## المبحث الثاني - التوثيق والكلام المثالي وتوتر الصراع :

لقد أبدى كل من (هابرماس وآرندت) اهتماماً بطرق مختلفة بتنظير «المجال العام» والذى بموجبه يمكن أن تحدث صياغة الإرادة السياسية المستقلة بشكل مستقل عن أجهزة الدولة أو الاقتصاد (قارن كتاب Villa ١٩٩٢) . يجب علينا أن نقول وبسرعة بأن أساساتنا فى المفهوم الإنشائى والنظرية البنيوية تمنع من تجميع ممارسات حياة العالم فى مثل هذه المجالات الكبيرة للرواية ضمن الرواية . وكوننا ندّدنا مسبقًا بالتأثيرات التى تعمى البصيرة للمؤسسات المستقرة التشيئية والبيروقراطية فإننا لسنا على وشك أن نمسك حتى بمجموعات أكثر تجريداً . إن القيام بذلك يقتضى فهم العاملين فى الإدارة العامة أنهم وكلاء للحكومة بينما ـ نفضل وكما سيتم توضيحه ـ أن يتم منحهم ضمانات من أجل النقاش . ولانعتقد بأن الاقتصاد يمكن فهمه بشكل مثمر كقوة ما مستقلة حسب المقدار الذى حدده (هيجل Hegel) . إن كلاً من المنظّرين الاجتماعيين يسعى إلى استعارته والتى هى معايير دنيا لنظرية تقريرية لفن النقاش . ليس النقاش فى مجال ما أحادياً لكنه يمثل نقاشات متكررة متعددة كحزمة نشاط وتداول مخصب فى مجالات الطاقة . ورغم هذه التحفظات يريد المرء وبشكل يائس اكتشاف طريقة لتأكيد عملية السياسة العامة التى هى محرجة وناجمة عن المناقشة حسب معانى كل من هابرماس (راجع Calhoun,1992,P.17) وآرندت (راجع Honig,1992,P.226) وهو شىء أكثر من تعبئة لما هو موروب أو منحرف (schattschneider,1960) أو تجميع للأضرار وتحريض على الخوف . نتحول أولاً إلى مشروع (هابرماس) المتضمن تطوير مثالية تحرّرية مرتكزة على الأعمال الكلامية .

يكتب (هابرماس ١٩٧٥) حسب العادة المتبعة فى مدرسة فرانكفورت لنظرية النقد مشروعًا عن التمحيص النقدى للهيمنة . بدءًا من مبادئ المساواة بين البشر السائدة مسبقًا ، لقد عملت النظرية النقدية على إظهار دلائل سطحية وباطنية عن استبعاد البشر غير المنطقى إطلاقًا . لقد توخوا إظهار الهيمنة على أرضية أن المعرفة هى مقدمة للتفوق . وبشكل خاص ، لقد كان تغطرس عصر التنوير وفروعه موضوع هذا التمحيص النقدى : العلم والعقلانية ونظام الثقافة والمعتقد المهيمن والتى تعتبر هذه الأمور أجزاءً هامة منه . وإذا أخذناها برمتها تعتبر هذه الأمور على أنها إيديولوجيات ،

وحسب تعريف مدرسة فرانكفورت ، الإيديولوجيا هى وجهة نظر عالمية تبرر بناء القوة الموجود لكنها عرضة للتغيير بشكل جوهرى . تقدم مثل هذه الإيويولوجيا نفسها على أنها «طبيعية» و«موضوعية» و«حيادية» . لقد دعاها (ماركوس Marcuse) فى عام ١٩٦٤ بالطبيعة الثانية ؛ لأن هذه الأشياء هى صفات لكياننا الاجتماعى والتى تُظهر وببساطة على أنها ممنوحة بدلاً من كونها صحيحة جزئيًا أو صحيحة فقط إلى أن نقرر تغييرها . يكمن الخلل فى أخذ ماهو قابل للتحويل على أنه ثابت (مستمر) . ومثال تم شرحه مسبقًا لمثل هذه الإيديولوجيا يتمثل بالاعتقاد بأن مبدأ الهرمية موجود بالنظام الطبيعى للأشياء . فلو كانت طبيعية لما أمكن تحديها ولما أمكننا العمل بدونها . على النقيض من ذلك إن مبدأ الهرمية يمثل فقط حقيقة انتقالية يمكن أن تلغى وتنفى ويتم تجاوزها والتغلب عليها .

لقد سعى فلاسفة مدرسة فرانكفورت لدحض إيديولوجيات الهيمنة (الرأسمالية والعلمية والتقنية والبيروقراطية) والتى تكبح (مايعتبرونه) مساواة إنسانية أساسية من تأكيد نفسها . إن نظرية (هابرماس) لأهلية التواصل هى إحدى هذه المحاولات ، وهذه المحاولة لامثيل لها بمعنى أنه يتصدى لتحدى تأسيس أفضلية ادعاءاته الخاصة بالحقيقة على حساب الإيديولوجيات التى انتقدها هو وزملاؤه فى مدرسة فرانكفورت . وبدون مثل هذه الأرضية ، لقد أصبح واضحًا أن المدافعين عن الإيديولوجية السائدة يمكنهم وببساطة الإجابة عن اتهامات مدرسة فرانكفورت : «نفس الشىء بالنسبة لكم !» وحتى لو قُدّر للمحافظين - من قبيل الجدل - الموافقة على التهمة بأن نظرياتهم إيديولوجية ، فإنه لاتوجد أسس يمكن من خلالها للمنظرين النقديين الادعاء بغير الوضع الإيديولوجى لتأملاتهم الخاصة .

ولكى نتجاوز هذا المأزق ، أسّس هابرماس ودافع منذ ذلك الوقت عن الادعاء لتحرير الإنسان من كل الهيمنة غير الضرورية والمرتكزة على البُنى الرئيسية لمبدأ التواصل بحد ذاته . يفسر هابرماس العقلانية - وهو يُعتبر حداثيًا (حسب مفهوم عصر التنوير) - للإشارة ضمنيًا إلى أى عمل أو جُملة يمكن الدفاع عنها (أو انتقادها) بشكل كافٍ من قبل أولئك الذين يقومون بأداء العمل أو صياغة الجُمَل . إن عقلانية

هابرماس هى أيضاً تحررية ، إنها تتطلب من المشاركين بالحوار أن يكونوا متساوين أساساً (على نقيض أن يكونوا بالضبط على حد سواء) . يجب تجاوز الهيمنة لكى يتمكن الناس من التحدث مع بعضهم البعض بصدق ، وهذا يفسر لماذا ينبغى تتبع المساواة الاجتماعية كقضية للسياسة العامة . إن التحدث مع بعضنا البعض بحرية أمر ضرورى ؛ لكوننا حيوانات اجتماعية متمركزين كما نحن فى أنسجة من العلاقات الاجتماعية . إن التحرر من التراكيب الاجتماعية المهيمنة هو إذاً نهاية أو نقطة الغاية المنشودة . الانتقال - كما لو أنه انسحاب مرسوم مغناطيسياً باتجاه تلك النهاية أو الغاية - يُعَرّف حقيقة التطور الإنسانى ، نعرفها لأن فن النقاش واجتماعيتنا ، يتطلبان هذه الحرية من الهيمنة (السيطرة) . إن التواصل الموثق إذاً هو أكثر من مجرد خطبة أخلاقية . إنها مبدأ إرشادى على طريق تقدم البشر.

تشبيه مقتضب لمبدأ الماركسية التقليدى ربما يساعد على فهم حركة (هابرماس) الابتكارية . لقد افترض الماركسيون أن التحرر من سيطرة طبقة المجتمع أى موت الاحتكار الرأسمالى للطبقة العاملة سيحدث عندما تتخلص الثورة العمالية من الرأسماليين بكل الوسائل الضرورية . عندئذٍ سيكون هناك عمال فقط ؛ ولأن كل شخص ينتمى إلى تلك الطبقة لا توجه بمعارضة معرفة ، والمجتمع سيرتكز على المساواة وبالتالى تنتفى الطبقية بشكل رئيسى . ينجح الماركسيون فى رؤية هذه الظاهرة التى لايمكن تجنبها وأنها لامحالة مكملة للتاريخ . وفى الوقت الذى كانت فيه مدرسة فرانكفورت تكتب (١٩٣٠-١٩٦٠) فإن الأمل فى مثل هذا النموذج من التحرر عبر الطبقة العمالية الثورية قد تم تحطيمه . وفى أنقاض هذه الآمال المحطمة على أية حال لازال يتمحور فى الوجود تمحيص نقدى قوى للاحتكار غير العادل للبعض من قبل البعض الآخر . إن ابتكار (هابرماس) جاء ليبنى على ذلك التمحيص ولتقديم قوة تحررية جديدة . إنها ليست قوة تحررية عمالية أو عالماً ثالثاً أو أناساً بألوان مختلفة أو طلاباً ، أو أى وكيل بديل آخر للتحول الثورى الذى يقودنا باتجاه مجتمع أكثر تحرراً ومساواة : إنها تمثل التواصل نفسه الذى يتطلب مشاركين متساوين . التواصل غير المتساوى عبارة عن جمع للتضاد والحديث بين غير المتساوين هو إما أن يكون عبارة عن إصدار أوامر أو قبول (إذعان) .

إنّ المناقشة التى يعرضـها (هابرماس) تركز على التعبير السياسى لكنها تتجاوز أفكارنا المألوفة عن الحديث الحر . فهو غير كافٍ . تكافؤ الفرص للمشاركة فى حوار هو أيضاً ضرورى ؛ لأن التواصل الفكرى غير المستهجن هام جداً لحياتنا الاجتماعية متمركزين كما نحن فى نسيج من العلاقات الاجتماعية ولدينا اهتمام عميق ودائم بها . التواصل الموثق هو النهاية والتى باتجاهها يسير التطور الإنسانى . يقود التواصل الموثق إلى العقلانية «لأنه يعتبر شيئًا ما عقلانيًا فقط إذا توافق مع الشروط الضرورية لإحداث تفاهم مع شخص واحد آخر على الأقل.» (Giddens,1990,).229) .

*وطبقًا لهابرماس تستقر اللعبة اللغوية والتى تتوظف بشكل هادئ على خلفية الإجماع المكون من المعرفة الإدراكية المتبادلة لأربعة نماذج على الأقل تحمل الادعاءات بالمصداقية فى مجال تبادل طرق أو مناهج الكلام أو التخاطب : الادعاءات بأن اللفظة مفهومة ، وأنَّ مكوناتها المقترحة صحيحة ، وأن المتحدث مخلص فى لفظها ، وأنه من الحق أو من المناسب للمتكلم أن يقوم بتأدية العمل الكلامى أو الخطابى (McCarthy,1975,PP.xiii-xiv) .*

وهذه الادعاءات الأربعة لصحة عمل الكلام بشكل عادى : الفهمية ، وصحة المضمون المقترح ، وإخلاصية المتحدث ، وملاءمة الأداء الكلامى هى أمور ضمنية أو كافية ، وتبقى الإدعاءات الأربعة كافتراضات خلفية . على أية حال ، إذا نشأ وضع يكون فيه واحد أو أكثر من ادعاءات الصحة (نفاذ المعقول) مشكوكًا فيها عندئذٍ ينتقل النقاش وبشكل خاص للوصول لاتفاقية لحل مشكلة الادعاء الفعال ، فى هذه النقطة يجب على العرف أن يكون متأصلاً بطريقة ما ، أو يجب تقويضه بشكل خطابى . يجب إعادة تفحص الجدل لكى تظهر معقولية المواقف . هذه الافتراضات الخلفية هى التى تجعل التواصل موثقًا إذا ما تحدثنا من وجهة النظر الوجودية . فى النقاش الموثق نتصرف كما لو أنه يمكن استدعاؤنا فى أى وقت للتعويض وبشكل خطابى عن النماذج الأربعة الفعالة لألفاظنا . وهكذا ففى عالم التواصل المثالى يتم تجنب التشويه ، وأنه بناءً على ذلك يصبح لدينا معضلة عندما يوجد هناك تواصل مشوّه بشكل منتظم بسبب المسارات المؤسساتية غير المتساوية . إن أوضاع التواصل المثالى ليست موجودة أو نادراً ما تكون موجودة ، وهى الأساس للتمحيص الراديكالى للوضع الراهن والتى هى

خارجة عن هدفنا المباشر هنا . يكفى القول هنا إن تراكيب الهيمنة تقدم وبشكل منظم مواصلة مشوّهة ، ويمكن ملاحظة ذلك فى التأكيدات المتملقة لرؤساء الهيكلية الهرمية والقيادة المعجرفة للمرؤوسين . ولتجاوز هذه الهيمنة وللتوصل إلى مواصلة موثقة أى السماح باللعبة الحرة لاستعادة الخطابة من ادعاءات تحديد الصلاحية والتى ينبغى على كل المشاركين امتلاكها :

١- توزيع متناظر للفرص لاختيار واستخدام أفعال الكلام .

٢- مساواة فعالة للفرص لتولى أدوار حوارية للشروع بالنقاش واستدامته ولتقديم الاستفسار ، ولإعطاء أسباب الدعم أو ضحد الجمل والشروحات والاستفسارات والتعليلات .

٣- منح نفس الفرصة للتعبير عن أوضاع ومشاعر ونوايا وما شابه ذلك ، وللأمر وللنهى والسماح والمنع ، الخ . (McCarthy,P.xvii) .

وبالرغم من أن شروط الكلام المثالى غير موجودة إطلاقًا أو نادرًا ما تكون موجودة ؛ فإن المثالية هى مع ذلك ضمنية حتى بين المتحادثين الذين لم يسمعوا بـ (هابرماس) إطلاقًا . إن ادعاءات الفعالية الأربعة (الفهمية وحقيقة محتوى المقترح وصدق المتكلم وملاءمة الأداء الكلامى) والافتراض بأن الزملاء المشاركين هم متحدثون مستقلون يبدو أنه أساس أى محادثة ذات معنى . نستطيع غالبًا أن نسمع أصدقاء وزملاء محترمين يتناقشون ، ألا نتساءل :

*هل يمكن أن نضع ذلك بطريقة مختلفة ؟ (إشارة للفهم) . لكن هل هذا صحيح فى ضوء ذلك؟ (إشارة إلى الصحة) . هل أنت تمزح ؟ (إشارة إلى الصدق) . نأسف ، لقد أتيت إلينا متأخرًا جدًا وقد انتهينا مسبقًا من شرح ذلك . (إشارة إلى الملاءمة) .*

وعليه فإن المواصلة الموثقة أو ماشابهها هى مثالية عملية متعلقة بصفتنا الاجتماعية كبشر .

وبالرغم من أنها كذلك فإن مثالية (هابرماس) هى مقدمة لأى تمييز مناسب بين فن النقاش الموثق المدعين له . يجب علينا وبسرعة أن نبعد أنفسنا عن ميزتين من ميزاتها : طبيعتها المتعلقة بنظرية الواجب والالتزامات الأخلاقية والتى هى وثيقة الارتباط بما

نسميه افتراض الانسجام . بالنسبة للميزة الأولى ، وحتى نكون صادقين مع الأسس النظرية التى تم عرضها فى الفصل الرابع ، لا نستطيع الادعاء بأن فن النقاش المثالى قد قُضِيَ وقُدِّر وحُسم أمره فى الفكر البشرى : الطبيعة والفكر أوالعلم . لايمكننا الادعاء بأنه يجب تتبع المثل الخطابية ؛ لأنها صحيحة من وجهة النظر الميتافيزيقية على أساس فرضياتها ذات الصحة الذاتية الخاصة بها . على سبيل المثال ، زعم (هابرماس) بأن المواصلة تتطلب المساواة ، وحيث إننا نترجم مُثُل (هابرماس) إلى ضمانات لفن النقاش ، فإننا نقوم بذلك بميل تجريبى وعملى . إننا لانقترح ضمانات ؛ لأنها تلتزم بالسلوك الواقعى للبشر فى مجموعات ، إننا نقترح خطًا تمييزيًا مرتكزًا على التجربة والحتمية مابين مخزون من السلوك الراهن (وليس المثالى) لمجموعة المواضيع المرتبطة بالنية فى المواقف . إننا نفترض كما يفترض الأدب فيما يتعلق بالمعضلة التى نخاطبها أن بعض هذه الممارسات المتكررة تقود إلى صياغة إرادة ديمقراطية فى حين يعمل الآخرون لإجهاضها . ونفترض أيضًا كقاعدة مسبقة أن صياغة الإرادة الديمقراطية هى شىء جيد ، والذى نتطلع باتجاهه أن مثل هذه الاعتقادات المسبقة هى على كل حال كما تمليه علينا أساساتنا ، قابلة للنقاش وهى تخضع لترميم خطابى فى الصراع المكافح .

ماذا بشأن المعيار الحتمى أو المرتبط بنظرية الواجب والالتزامات الأخلاقية المشار لها ضمنًا على الأقل وبشكل متعارف عليه عن طريق علامة موثقة ؟ مرة أخرى لايوجد صيغة أفلاطونية أو ميتافيزيقية مثالية موثقة والتى مقابلها يمكن قياس التقريبات المرتبطة بالعلم الحقيقى . إضافة إلى ذلك يستوجب التوثيق أمانةً ، لكن الأمانة تتضمن بدورها مناقشة مابعد الحداثة ، وعليه يتم سحب الذات عن المركز ولايمكن أن يوجد أى شىء تلتزم به الكرامة ، ولاتوجد طريقة للمحاكمة ولاتوجد طريقة حتى يكون فيه الشىء موثقًا . لانملك جوابًا مقنعًا كاملاً لهذه المشكلة . يجب علينا وببساطة أن نقدم كموضوع مفتوح للصراع الخطابى بأنه يوجد هناك معنىً عام وقوى إلى حد ما بالرغم من أنه مرتبط بشكل فلسفى بعلم الإنسان والذى يمكن أن يُبنى اجتماعيًا حول المصطلح «موثق» . وعليه فإن سياسة فن الخطابة الموثقة هى سياسة يمكن بموجبها استعادة الخطابية على خلفية (هابرماس) أو ادعاءاته الضمنية عن

الصحة (الصدق) وغير محجوبة بواسطة علاقات الإخضاع والمكانه العليا ، وهكذا فإن سياسة فن النقاش الموثق بهذا المعنى هى فكرة تتسم بشكل رئيسى بالديمقراطية .

الشىء الثانى الوثيق الصلة هو أن الترميم الخطابى فى بدائل فن النقاش للإدارة العامة لايحتاج أن يكون ناجمًا عن انسجام مرضٍ للطرفين . نحن لانتمسك كما يفعل (هابرماس) بفكرة أن ترميم الخطابة لادعاءات الصدق ستصل إلى درجة التناغم . وهى ليست موضع جدل وهى إجماع غير مهيمن (Fraser,1992) . إن مجرد الصيغة (الغائية) للمشروع الهادف لتحرير البشر يفترض مسبقًا ، كما لايكون بمقدورنا فعله ، نظام (أوتوبى) تأسيسى والذى تجاهه ترسم الإنسانية بشكل لايمكن تجنبه . إن تصحيح مثل هذا الافتراض المقدم للتناغم الميتافيزيقى يمكن استعارته من نظرية حنا آرندت (١٩٦٣) لفن النقاش الجدالى .

إن فكرة «جدالى» بها عدة معانٍ ضمنية . الاصطلاح يعنى مبارزة عامة (أولومبيات) إذا شئت . الإصطلاح (Agonic) بعلم الجسد يعنى عضلة تتحكم بتقلصاتها عضلة أخرى . وعليه يوجد فيه بصورة غير محددة معانى الآخر ، والمعارضة ، والتوتر ، وكلها مضمنة بالاصطلاح (agon المبارزة) . لكنها ليست معارضة مجزأة . يتم التحقق من المعارضة المركزية عن طريق الالتزام المتحرك نحو المركز للانهماك المشترك ، إضافة إلى ذلك يوجد ميزة بطولية معينة للمنافسة . يجد الأفراد أو بالأحرى يطوروا ميزات إنجازية لأنفسهم ساكنة حتى الآن . يُستَخدم اصطلاح (agonic) مدافعًا فى جدال أيضًا لوصف شخص يتعرض إلى صراع داخلى لكن ذلك الصراع يساهم فى توحيده .

إن إدراج عنصر الدفاع فى جدال فى نظرية فن النقاش يسمح بتعددية الموقف وحتى بتعددية النقاشات . من المتوقع فى إطار النقاش الموثق أن مواقف ووجهات نظر المشاركين تخضع إلى تبديل . ومع ذلك فإن المواقف الفردية لايمكن قبولها بواسطة الموقف لتصبح عنصرًا متساويًا (متناسقًا) غير مختلف . إن رؤية وجهة نظر شخص آخر والإحساس بها ، وفهم كيف أنها توّاقة له ، ليست تمامًا بمثابة اعتناقها كوجهة نظر متطابقة مع الشخص ذاته . يمكن لشخص ما أن يقبل نتائج شرطية لنقاش معين إذا ماكان لذلك الشخص فرصة متساوية للتأثير على ذلك النقاش وحتى لو كانت

وجهات نظر الشخص ذاته غير سائدة ، ويمكن له أيضًا أن يقبل وبدون تحفظات استسلامية يمكن أن تكون قد انتابته والتى لاتزال تنتابه . وينجم عن ذلك أن الأجوبة الشرطية للسؤال ما الذى ينبغى علينا فعله بعد الآن ؟ لن تتمتع بتكرار تام مع وجهات نظر الجميع . يمكن للمرء أن يتصور ويتنوع فى التوافقات التى تغطى المجال بدءًا من اتخاذ حلول وسط عملية تقريبية وللاستمرار بخط مثمر من التساؤلات وصولاً إلى نوع من التناحر القوى المطلوب . على سبيل المثال ، حالة قصف الباستيل فى آن واحد . إن الأجوبة عن السؤال ماذا ينبغى علينا فعله بعد الآن سيحدث ضمن فراغ فى مجال الطاقة بجهود ذات مستويات مختلفة للانتشار بشكل متوتر بين وجهات نظر جدالية متنوعة .

وبوجود نظرية (هابرماس) فى مكانها ، وكوننا قدمنا اعتراضات عليها مرتكزة على أسسنا الإنشائية ومجال الإنجازات العامة الجدالية لأرندت فإننا الآن فى موقع يتيح لنا تقديم ضمانات لفن النقاش .

## المبحث الثالث – ضمانات فن النقاش القابلة للنقض :

إن نظرية هابرماس ذات المُثل المناهضة للحقيقة وحتى عندما يتم تخليصها من العادات الميتافيزيقية البالية ، ويتم تبنّيها فقط كمعيار براغماتى يمكن أن تتحول إلى مجموعة صلبة من المعايير والتى فى مقابلها يمكن لمداخل ورموز مابعد الحداثة ذات المذهب اللحقى وأحادية اللاتواصلية أن تبدو على أنها مطلوبة . إن فتور المقولة الأمريكية المرتكزة على السياسة العامة المتميزة بالتشديد على مقولة يمكننا فعل شيءٍ ما تمّ تقييدها بمشبك سياسى ، وبطيف من الألعاب اللغوية التى تنتمى للقبلية الجديدة غير المتكافئة ووسائل الإعلام التى تضع الأخبار فى إطار من الدغدغات لإثارة الإحساس والتقديم الذاتى للأحاديث المشهورة . هذه العلامات وغيرها من المواقف الحرجة المتداولة تقودنا إلى مايلى : أن مجرد التحمل هو أمر ساذج ومخيب للآمال الذاتية ولايعبر عن صدق . نُمسك الفكرة أن ما يمكن التسامح به فى نقاش السياسة العامة هو ما يمكن استرداده خطابيًا ضمن ضمانات النقاش . النعوت العنصرية والتعليقات القائمة والدعوات المناهضة للسامية هى لغة الهيمنة والإقصاء ، ولايمكن أن

تكون كفئة للتواصل الموثق . إن المناقشة العامة التى تعود إلى التصرف العام لاتحتاج أن تتمسك بكل مجالات النقاش والادعاءات والأداءات التى هى متمركزة حول الذات وتستند إلى اعتبارات ذاتية . الأكاذيب وأنصاف الحقائق والسفسطة يجب مناداتها بأسمائها فى النقاش الموثق . إن إبداء الرأى غير المجدى لما هو عديم الشعور يجب أيضًا أن يكون – ضمن ضمانات النقاش – وهو عادة ما يتم تبنّيه حسب قيمته . المتحدثون الرسميون المتعاقد معهم هم كذلك غير قادرين على تقديم مناقشة لئلا يتم إبطال عقودهم . إن المجموعات الإنسانية هنا وفى الوقت الحاضر تقوم بالفعل بإلغاء الضمانات عندما يتم إساءة استخدامهم . السؤال هو هل ليس هناك قواعد للنقاش لأنه وفى المجموعات الإنسانية توجد دائمًا عادات للإقصاء وللانتماء . نتجنب تدوير أعيننا بالنظر للأسفل لاحتقار الناس بشكل ساخر وطرد وتجاهل أولئك الذين يخرقون العادات المعروفة . نريد لنقاشات السياسة العامة أن تحافظ على إقصاء الادعاءات غير المخلصة بفن النقاش ، الادعاءات التى هى لمجرد الخدمة الذاتية (المنفعة الخاصة) والادعاءات الصادرة عن أولئك الذين لايريدون الانتباه للنقاش والادعاءات الصادرة من الذين يحصلون على بطاقات ركوب مجانية .

فى القسم التالى ، سنقوم بشرح ضماناتنا الأربعة لفن النقاش وهى :

أ – الإخلاص .

ب – النية المرتبطة بالموقف .

جـ – الانتباه الواعى والاستعداد (الرغبة) للانتباه .

د – المشاركة الفعالة أو المساهمة المثمرة .

## أ – الإخلاص (الأمانة فى الأداء) :

يتطلب فن النقاش الموثق الثقة مابين المشاركين ؛ ذلك أن عدم الأمانة الثابتة تُدمّر الثقة . وعليه فإن النقاش المتعلق بالقضايا الجدية والمعضلات العامة يتطلب من المتكلمين أن يسعوا جاهدين للعمل بإخلاص وأمانة . نقول يسعوا جاهدين ؛ لأن أشرف المشاركين فى أوثق المناقشات نادرًا ما يكونون مقدامين بشكل كامل وحتى مع

أنفسهم . سيطور الناس مواقف ثابتة فخورة ؛ وسيصرون بعناد إن لم نقل بجهل على تفسيرات مقنعة فقط لأنفسهم ، وسيحجبون النقاط التى ستسبب لهم خلافًا (تنافرًا) حادًا أو مؤلمًا . إن إلغاء الضمانات لإخفاقات الإنسان العادى هو ليس مانملكه فى أذهاننا . من المحتمل أن يكون البشر غير قادرين على الإخلاص المطلق ولانستطيع هنا أن نُعَرِّف ماهو الإخلاص المطلق . على أية حال ، نستطيع عن طريق النفى أن نوضح ماهو عدم الإخلاص .

إن فهم العالم يشكل دائمًا تحديًا . ويصبح هذا الفهم أكثر صعوبة عندما يتلوث ميدان النقاش العام بادعاءات غير صادقة (Fox and Miller,1993) يمكن التعرف على ثلاثة أصناف متكررة إلى حد ما وغير دقيقة (لكنها ليست استقصائية) من الادعاءات المشكوك فيها :

- الادعاءات غير المخلصة التى تخون الثقة فى نقاش المشاركين .
- تقديم أعذار واهية لكون الشخص أدلى بادعاء غير مخلص .
- ادعاءات ملتوية متعمدة . لن نناقش مراقبة أو تحريم الادعاءات غير المخلصة ؛ لأنه لا توجد معايير مسبقة كافية من أجل مهمة التعرف على عدم الإخلاص ، والتقنيات الرسمية لاستخدام القاعدة ستقودنا إلى الوراء لمشكلات الطقوس الدستورية . ولانزال نردد أن الادعاءات غير المخلصة تُسمّم فن النقاش .

إنّ سعة الصدر المحضة هى عبارة عن مثالية فى التقليد الليبرالى للكلام الحر (Marcus,1964;Wolff,Moore,&Marcus,1965) . فى ضوء المفهوم الميليسى للكلام الحر ، فإن كل الادعاءات سيتم تقديمها بشكل ديمقراطى . وستخضع إلى التفحص الهادىء للعقل حيث لاتوجد إرادة الحقيقة . يجب أن يُسمح لكل الادعاءات وخصوصًا الادعاءات التى تبدو غريبة الأطوار وغير شائعة بالتعبير على أمل أن يؤدى ذلك إلى إظهار بعض العناصر المهملة سابقًا عن الحقيقة . لكن مثل هذا النقاش يشترط مسبقًا إخلاص أولئك الذين يصيغون هذه الادعاءات . على أية حال ، افترض أن الادعاءات المقدمة هى بالفعل غير مخلصة . إن الكلام الحر بين الكذابين هو إشارة مفيدة على الأغلب ، وهكذا يصبح السؤال كيف يمكن لشخص أن يحترم الكلام الحر ويغذيه ؟ إن

الجواب المهيمن هو مجرد التحمل . اضرب مثالاً جيداً يُحتذى به لما تستطيع السوق المفتوحة للأفكار تحقيقه من جراء تحمل الادعاءات بالتساوى ، تذرع (تظاهر) أنك لا تلاحظ عدم الإخلاص ونقص التوثيق . تجاهل الإيمان المضلل واعتنق الادعاءات المقدمة كما لو كانت مُسلّمات مرتكزة على إيمان جيد ، تظاهر بأن الكلام الحر يحل المسألة . نذعن بأنه فى ظل أوضاع مابعد الحداثة والتى بموجبها الرموز ملائمة بشكل غير صادق للمساهمة فى إبداع مناقشات إستراتيجية مدعين بأن أعمال الكلام الحر هى بحد ذاتها إيمان مضلل . إن الادعاءات غير المخلصة ومجاملتها تُسمّم كل ماهو جيد والذى منه يتدفق النقاش ، وعن طريق الموافقة على قبول مثل هذه الادعاءات نتآمر بهذه المناسبة لاستغلال الآخرين .

لقد تم استنكار الادعاءات غير المخلصة من النوع الأول منذ زمن بعيد . إن قصة (إيسوب Aesop) الخرافية بعنوان «الولد الذى أبكى الذئب» هى حالة يُحتذى بها . إن المغزى الأخلاقى لتلك القصة يتلخص بأن خيانة الثقة تقود إلى ضعف التواصل المثمر . إن الوعود الكاذبة للحملات السياسية والادعاءات الملتهبة للإنتاج يمكن تجرعه على مضض وتصنيفه على أنه ادعاءات غير مخلصة . إن الترديد الصادق للوعد والذى مفاده «لاتوجد ضرائب جديدة» يحط من قيمته من جراء الادعادات التأكيدية من نفس النوع . إن عبارات «خفيف» و«لايوجد كولوسترول» الملصقة على المنتجات هى دومًا ما تكون ادعاءات بخسة حتى وإن تم بالفعل تغيير المنتج إلى الأفضل . لقد تم فقدان الثقة . لايمكن تصديق أحد ، وفى مثل هذا السياق حتى الادعاءات غير المخلصة هى الآن موضع تساؤل . إن مصادر الاقتراع العامة والمحادثات العامة كلها قد انحسرت .

يمكن مناقشة فكرة أنه وفى أى من الأمثلة السابقة لم يقم أحد بالفعل بالكذب : إن خفة المنتجات لم يتم إبرازها بشكل كافٍ فى الماضى ، أو أننا قمنا فقط بزيادة الضرائب الحالية لكننا لم ننشيء ضرائب جديدة . مثل هذه الأعذار ذات النظام الثانى تحطّ من قيمة النقاش إلى أبعد من ذلك . إن التسامح عن الكذب يتم طلبه عن طريق تفسير الكذب على أنه امتداد للحقيقة ، وفى ظل ادعاء تمديد الحقيقة ، يمكن للكذب أن يندرج تحت جهود (برادلى سميث Bradley R. Smith) من مؤسسة مراجعة التاريخ ومن اللجنة المشكلة للمناظرة المفتوحة للقتل الجماعى (الهولوكست Hollocaust) الذى

يجرد ماهو واسع الصدر بحق بإقدامه على الأخذ وبجدية الادعاء بأن غُرف الغاز كانت موجودة بالفعل ، لكن ليس بهدف استئصال شعب أو ثقافة . إن الرموز التى استخدمت بغير صدق من قبل (سميث) والتى هى مراجعة تاريخية ومناظرة مفتوحة تُمرَّر وبشكل غير شرعى مع رموز النقاش الموثق ، وهكذا نحصل على نموذج لغوى لمأساة عامة الناس . إن زيادة المساس من قبل القلة على رموز عامة الناس تدمر فعاليتها على أنها موضوعة للجميع .

إن النوع الثالث للادعاء غير المخلص (منحرف بشكل محسوب ومتعمد) هو الأكثر تدميراً والأصعب تعريفًا ؛ لأنه يقلد عن قرب النقاش الموثق . لايتم ذلك بشكل عابر ، ولاتعلن السفسطة عن نفسها بهذا الشكل . إن رُقيماتها خفية ، ومايدور بأذهاننا هو بعض محللى الدبابات وأولئك الذين يكتبون الخطابات والمحامون والصحفيون ، وجماعة الإعلانات ومستشارو الحملات الانتخابية الموجودون للتعاقد معهم لصياغة أفضل قضية ممكنة ومعقولة لأنفسهم والمدافعين عنهم وغالبًا مايكونون من فئة الأغنياء . إن البارعين فى تشويه هذا النوع الثالث يمكن أن يُحرّفوا الجداول الإحصائية ، ويصيغوا المبررات المقنعة ويقوموا بكتابة كتب كاملة ومعقولة . وباستخدام النقاش المحنك ، والمضلل ، سيقوم السفطائيون بتوجيه الاتهامات واللوم ، وبحذف وبتعديل وإبعاد المناقشات الأمينة والصادقة – بصورة غير واقعية – ويقومون بتشويه الأحداث التاريخية والتى تفرض اعتبارات مباشرة بدلاً من ذلك . نعتقد أن بعض المناقشات – مثل تلك التى تعلل مُرتّبات المديرين التنفيذيين عن طريق قوى السوق التى توجد بطريقة ما فى الولايات المتحدة ولاتوجد ، فى أى دولة رأسمالية أخرى – يمكن أن تشمل النوع الثالث من عدم الإخلاص . لكن ياحسرتاه حاول كما حاولنا ، لم نستطع إيجاد الأرضيات (الأسس) للاستبعاد المسبق للمناقشات المخادعة والماكرة بشكل قوى ، كما أننا لم نستطع معرفة حوافز بشكل مسبق للفظة ولانستطيع التأكد من ذلك حتى فيما بعد . يمكن للادعاء أن يكون خاطئًا بشكل سيىء فى آن واحد ، ومع ذلك يتم عرض الإخلاص (الأمانة) . بالرغم من ذلك كله يمكننا رؤية الضرر حتى فى أثناء فترة حدوثه ، والنتيجة هى نقاش يتآكل . إن المادة المؤثرة فى الإدارة العامة تتجسد فى تسليم الحكومة بعجزها عن التصرف لأهداف عامة . لقد تمَّ مسخُ الحكومة إلى «حكومة

ممقوتة» التى هى نادراً ماتكون قادرةً على حماية العامة من الأذى الذى تُلحِقُه المصالح الخاصة القوية (Fox & Miller 1993) . وبدون نقاش عام أمين يتلاشى الأمل فى الوصول إلى أو فى اتخاذ إجراءات تضمن المصلحة العامة .

## ب - النية المرتبطة بالموقف :

إن الوضع المتعلق بمكونات هذا الضمان يؤكد أن النقاش سيكون حول شيء ما ، حول نشاطات كائنة بحسب السياق (القرينة) . سيأخذ المتحدثون عن موضوع يتعلق بالموقف قرينة المشكلة بعين الاعتبار ، وحياة أولئك المتأثرين وأمور تتعلق بالمصلحة العامة . إن توجيه الموضوع باتجاه المعضلة التى بين أيدينا يستوجب إشراك الآخرين (لأن الأوضاع المضمنة فى السياسة العامة هى بالتعريف اجتماعية) لكنها أكثر من ذلك . إن الهدف المتعلق بالوضع يحترس ضد اتخاذ موقف أيديولوجى نظرى يحدث عندما لايكون للمشتركين بالنقاش معضلة يفكرون بها ، ولايوجد لهم موقف للتعبير عنه ولا قرينة يمكن أن تستند إليها تنظيراتُهم المجرَّدة . وبعبارة أخرى ، إن خطر النهوض إلى ماوراء واقعية مابعد الحداثة ينحسر كلما ازدادت مادية المعضلة . وعن طريق ربط ادعاءاتهم بالوضع يمكن للمشاركين بالنقاش أن يوجهوا - وبشكل أفضل - انتباه كل شخص إلى سؤال السياسة العامة الذى يهمنا أكثر : ماذا علينا أن نفعله بعد الآن ؟ .

تظهر قضية الهدف للتأكيد بأن جدول أعمال شخص ما يهمنا . إن الهدف المتعلق بالوضع هو القدره على نقاش قضايا من وجهة نظر مستوى أعلى للعموميات ومن وجهة نظر لاعلاقة لبعضها ببعض ولابمنفعة الفرد القصوى (الذى يتكلم فقط بغرض متعلق بالذات) . ويتجاوز (لكن دون تنكر) الهدف المتعلق بالذات فإن بعض مفاهيم المصلحة العامة يتم وضعُها قيدَ البحث وحتى لو كان مثل هذا الاهتمام العام تم التفكير به كوضع مثالى بدلاً من كونه وضعاً ممكنًا تحقيقه . هذا الأمر مهم للنقاش الموثق ؛ لأنه فى حالة اللجوء إلى الترميم الخطابى ، فإنها ليست مقنعة بشكل عام أن تعتمد على المصلحة الخاصة (الذاتية) . سيكون من غير المقنع مناقشة تصرف ما فى المجال العام على أساس مايلى : «يجب تتبع الطريقة (أ) لأنه من مصلحتى الفردية الخاصة أن يتم إنجاز ذلك» . لايبطل هذا بالطبع إمكانية تضمين ويلات شخص ما

كجزء من الكل . ولاتبطل تمثيل مصالح واهتمامات مجموعات أو طبقات من الشعب كجزء من الكل . لكن لاتستطيع هذه المصالح المنحازة الاستحواذ على الأولوية فوق الصالح العام . ويجب أن نضيف وبسرعة هنا قضية الحقوق الفردية التى تقع ضمن تعريفنا للصالح العام ، وهكذا فإن منطق الجماعة لايفوق منطق الفرد (على عكس الشعور غير السلس الذى نحصل عليه من قراءة بعض أدب الشيوعيين) . على أية حال ؛ إن الادعاءات التى تذكر فقط المصلحة الذاتية الفردية يمكن الإلمام بها وبشكل جيد عن طريق ادعاءات أكثر عمومية . وإذا ما أراد شخصٌ ما أن يحث على المصالح الذاتية لشخص ما عن طريق تبنّى وبشكل أساسى موقف الأنانية الأخلاقية ، وقام بذلك عند كل منعطف سيكون هناك ميل لمشاركين آخرين فى النقاش ؛ ليصبحوا يقظين لتلك الادعاءات . ومع مرور الوقت ، سيتم الحط من قيمة الأنانى الخلقى وينتهى مفعول ضمانته أو ضمانتها .

وحسب عرف (تقليد) مادسون يتم فهم فن النقاش كمناظرة ضمن أصحاب المصالح الخاصة ، وهناك اقتراح قوى بضرورة هيمنة البواعث المرتكزة على المصلحة الخاصة . إن الادعاءات الضيقة للمفهوم ، وبالرغم من أنه لايتم تشجيعها وبشكل علنى إلا أنها مع ذلك متوقعة ومسموح بها . وفى تحد لمثل هذا التقليد يمكن إيجاد مُثُل متعلقة بالجمهور فى الأدب.

> *إنها نوع من التفكير المتمحور حول «نحن» الذى يرغم الأفراد على إعادة صياغة مصالحهم وأهدافهم وعاداتهم وخططهم فى لغة تبادلية تهدف إلى الصالح العام . «أريد فلانًا» يجب فهمها على أن «فلانًا X سيكون جيدًا للجماعة التى أنتمى اليها» وهى عملية فى الجبر الاجتماعى والتى بموجبها «فلان» سيكون مناسبًا (Barber,1984,P.171) .*

يقدم (جودسل Goodsell ١٩٩٠) طريقة أعمق للنظر إلى الصالح العام . تتمحور مناقشته باختصار حول مقولة أن المتكلم الذى يؤيد نيابة عن مصلحة الجمهور (الصالح العام) ادعاءات لبقة ومحترمة على الأقل لعادات الجماعة . أنواع أخرى من الادعاءات مثل تلك التى تحدث فى أسواق التبادل لاتحمل مثل هذه المعانى الضمنية .

إن اللفظة أوالادعاء المصاغ باسم الصالح العام هو ادعاء يؤكد تطابقه أو يحمل معه القيم المهيمنة لمواطنية معنية . يدعي المتكلم أنه يمثل ماذا يريده الجمهور وهو يدعو الآخرين للانضمام إلى الدعوة مستخدمًا مناقشات أعم من المصلحة الخاصة الضيقة . إن المشاركين فى النقاش يقومون بصياغة المعنى معًا وبقيامهم بذلك يصبحون جادين بشأن المصلحة العامة . أولئك الذين يشيرون إلى الصالح العام فى النقاش ملزمون بشرح أفكارهم عن الهدف الجماعى وكيف يمكن تطوير ذلك الهدف . وعن طريق شرح الهدف العام يقومون بصياغة منطقية لفكرة الصالح العام . يجب الأخذ بعين الاعتبار المعانى الضمنية للفظة ، وإذا وضعت التوصيات موضع التنفيذ هل سيتم خدمة الصالح العام بالفعل؟ ماالذى يعنينا هو المعنى المنسوب إلى الصالح العام وفيما إذا كانت رواية الصالح العام المقدمة تستحوذ على تداول جيد .

## ج - الانتباه الواعى :

عن طريق الانتباه الواعى نأمل أن نعبر عن روح الارتباط القوية والفعالة وحتى العاطفية . إن الاستعداد للأداء العدوانى وأخذ الفرص وارتكاب الأخطاء كلها تحشد عن طريق هذه الضمانة . إذا تطلب الدخول على مستوى واحد الابتعاد عن الادعاء الأنانى أو تعظيم النفس ، فإنها تتطلب فى نفس الوقت اهتمامًا بالجوهر وبالعملية وبنتائج المداولات على مستوى آخر . يعنى الانتباه أن على الشخص المحافظة على تتبع الأحداث التى تؤثر على مناقشات سياسة محددة . الانتباه يعنى أيضًا القيام بجهد مخلص لتتبع تطور النقاش باحترام كامل لوجهات النظر الشرعية للآخرين . يجب على الشخص أن يصغى ويسمع إضافة إلى التكلم .

تُقَدم معايير الانتباه الواعى للتصرف بطريقتين رئيسيتين :

أولاً : إن انعدام الانتباه سيحرم المشاركين من حقوقهم الشرعية ؛ لأنهم سيفقدون تتبع تطور عملية النقاش . وأولئك الذين يصبحون بعيدين عن النقاش يفقدون قدرتهم على فهم الأشياء الدقيقة والفروق الدقيقة . وبمرور الزمن سيتعب مشاركون آخرون من شرح الأشياء التى يمكن أن يتوقع المستمعون التقاطها لو أنهم أعاروا الأمر فى الأصل جُلّ انتباههم . تلغى اللامبالاة الأهلية أو الجدارة

للانتخاب ، ليس لأنها شرٌ بحدٍ ذاتها ، لكن لأن المقدرة الخطابية وضعت فى نهاية الأمر للمساءلة .

ثانيًا : إن المشاركين فى النقاش سيُدفعون – ويحق – للتساؤل عن صدق زميل غير مُريد . يتم فقدان المشاركة بمنصة النقاش على أولئك الذين أجبروا من خلال قوى خارجية أن يكونوا هناك .

## د – المشاركة الفعّالة :

يمكن تحقيق الضمان للنقاش أيضًا عن طريق تأثير الشخص من الموقع وتقديم وجهة نظر فريدة وتجربة محددة ومعلومات عامة ، أو تجربة حياتية وثيقة الصلة بالموضوع ، أو بواسطة امتلاك القدرة على التعبير عن اهتمامات جماعات أو طبقات من المواطنين التى يمثلها الشخص سلبًا أم إيجابًا . ولهذا الأمر تعتبر المشاركة الحقيقية للشخص القادر على تلخيص المناظرة وبدقة للقادمين الجدد إلى ذلك الحد أو لرسم أطر لفئات جديدة قادرة على نقل الحوار إلى أبعد من ذلك . هنا تكون المعايير مبنية على الشمولية وليس على المحدودية ، وكل شخص يجب أن يكون قادرًا على الاستفادة من الفرص لتقديم نقاش فى الحوار .

من المعروف ولفترة طويلة أن العاملين بالإدارة العامة (أى الموظفين العامين المحترفين أو المنفذين لخط السياسة العامة) لهم ضمانة فى النقاش بمقتضى المساهمة الحقيقية ، وأحيانًا تُشوَّه سمعتهم كجزاء (راجع Fischer,1990 ) ، وأيضًا لكى يقوم الشخص بالانتخاب يجب أن يُدعى لاستخدام ضمانات . والانهماك والتأثر بعملية تطبيق السياسة العامة هما دعوة أو بطاقة دخول للمشاركة والنقاش . إن إثارة قيم شخص ما هى دعوة أيضًا ، وتأثر حياة شخص ما أو حياة الأصدقاء بالسياسة هى دعوة أخرى ، ويعد العيش والعمل قريبًا جدًا من الموقع أيضًا دعوة . إن فرصة المشاركة يجب ألا تعتمد على موقف دور رسمى يتم تقريره مؤسساتيًا . يرحب أولئك المنهمكون فى النقاش الديمقراطى بكل القادمين الذين سيحترمون قواعد النقاش .

يستطيع معظمنا تذكر حالات مثل : مجموعات المناقشة واجتماع اللجان ، وحلقات البحث وجمعية الحوار ، وماشابه ذلك حيث يدخل شخص ما فى النقاش دون ضمان

مناسب لعملية إخلاصه ، وقد يبدو فارساً شهماً أو مُعظِّماً للجوانب المصلحية أو الذاتية ، أو أنه فاقد للقدرة المطلوبة للمشاركة والنقاش مما يجعل من وجوده شكلاً لا مضموناً . يمكننا جميعًا تذكر مناسبات حيث يتم خرق القواعد السلوكية للتواصل الموثق وقد تكون المدنية أو الجُبن عرقلة للترميم العلنى للضمانات الكامنة . إذا كانت محاولتنا لتثبيت النقاش الموثق لها أية قوة ، وإذا ما كنا محقين بشأن الخيوط الحالية للتواصل الموثق ، ربما تكون المدنية والجبن المولودان من التسامح الخالص فى حاجة للتغلب عليهما عندما يتم خرق الضمانات الواضحة حاليًا . إن الكلام غير المخلص هو بلا فائدة ، والادعاءات المصاغة للمشاركين المُجبرين يجب أن تؤخذ على محمل الجدية ، والادعاءات المصاغة بشكل رئيسى لزيادة الثروة الذاتية لشخص ما لاتحتاج إلى فرص استماع الجمهور لها .

يمكن عنونة هذا القسم وبشكل جيد على أنه «تنظيم فن النقاش» لكن علينا أن نتذكر أن هذا التنظيم نفذه أصدقاء بآلاف من الطرق الحاذقة ، وباستخدام آلاف الدلائل ذات الفوارق الدقيقة والتى لايمكن اكتشافها بسهولة من قبل الحذقين المختصين . وعلينا أن نتذكر أن هذه الضمانات ليست أموراً سابقة بقدر ماهى معالجة للأعراف . لانتسامح مع القواعد المستخدمة وبشكل تلقائى للتخلى عن أى شخص أو أى وجهة نظر ، ولايوجد أحد يقف على الباب لجمع الضمانات أو التواقيع للولاء والقَسَم لفن النقاش . يتعلم الناس كيف يتحولون لمشاركين مختصين فى النقاش فى عملية متطورة تحدث عبر الزمن وبفرص كافية للممارسة ، ونعتقد أنه يمكن الحكم على النقاش بالعملية الديمقراطية بقدر ما تكون المشاركة بعيدة عن الغوغائية ، وغير مغلقة مسبقًا عن أى شخص ، وأن كل الأطراف (بما فى ذلك الإداريون العامون بشكل واضح) مستعدة للالتزام بالتقاليد الإنسانية للنقاش الموثق .

## المبحث الرابع : تطبيقات نظرية فن النقاش :

يمكن للقارىء المؤيد أن يقول إن كل شىء جيد وعلى مايرام ، ولكن كيف تستطيع هذه المثالية الخطابية أن تكون نموذجًا جديداً للإدارة العامة وللسياسة ؟ نسرع للاعتراف بأنه لن نمضى وقتًا كثيراً متكرراً فى صياغة الإرادة الخطابية . إن التقديم

المستقيم والثابت للخدمات العامة والتى منفعتها قد استقرت منذ زمن طويل لاتتطلب فن نقاش ميالاً للصراع الهرقلى . وبعبارة أخرى إن الغالبية العظمى من الممارسات المتكررة ستبقى كستارة خلفية ثابتة لأولئك الذين تم إحضارهم كأشكال للفحص .

ولاتزال نظرية نقاش الإدارة العامة هى نظرية معيارية على الأقل بقدر ما هى حقيقةً حياة العالم المرتكزة على علم الظواهر كما هى الأرثوذوكسية والمؤسساتية والمدنية . لايتم قضاء الوقت كله بالنقل لأعلى الهرم لمن هم فى منزلة عالية والتأمل فى قسم شخص ما أو بإشراك المواطنين . تحدث جميع النماذج على حواف الجمود الاعتيادى الهائل لحياة العالم .

ولقد قمنا بالادعاء أيضًا عبر هذا الفصل أن فن النقاش متصل بكل من السياسة العامة والإدارة العامة ، يحدث هذا لأننا ننظر إلى هذه التعابير على أنها متطابقة ، وتشير جميعها إلى نفس النوع من الظواهر الطبيعية . السياسة العامة ليست ما يسنه المشرعون فقط . لكنها أيضًا كيف يمكن وضعها فى إطار تطبيقى عادل للعموم ، وبحيث يتم تنشيطها عن طريق سن القوانين التشريعية ، وتُمنح قوة التطبيق عن طريق التصديق الإدارى والمالى ، وجعل سريانها على كافة المستويات العليا والدنيا والأفقية (Harmon,1981) . إن النظر لعملية تطبيق السياسات من خلال المقابلات وجهًا لوجه هى فى حقيقتها تشكيلة متجانسة مع بعضها البعض للممارسات المتكررة المرتكزة على حقيقة خطابية بالغة وباهظة من أساسها . يناقش مفتش أمن الموقع إعادة التوسط للمواقع غير الآمنة ، ويناقش عامل تسرب الصالح العام اختراع قوانين لتطبيقها على حالة أم لأطفال جياع متوترة النزعة أوالميل ، ويناقش المنظم البيئى الالتزام المتعلق ببلدية من البلديات بإجراءات تتعلق بالأرض ومرتكزة على قوانين غامضة لتطبيقها بشكل رئيسى على مناطق متعددة . يساوم المدعى العام لقضية ما معظم حالاتها مخافة أن تكون المحاكم أكثر تعقيداً مما هى عليه . فى كل هذه المناقشات ، بقدر ما يكون النقاش أفضل بقدر ماتكون السياسة أفضل . الإخلاص و ملاحظة الوضع والانتباه الطوعى والمشاركة الحقيقية هى أفضل من الكذب وتعظيم الذات والمعرفة الشخصية العنيدة وإعاقة التصديق على مشروع قانون عن طريق إلقاء الخطب الطويلة .



# الفصل السادس
# الأشكال الوليدة (الناشئة) لفن النقاش



طوعية عامة أو عمل سياسى ، كما أن حديث الأكثرية والذى تم دعمه عبر الزمن يمكن أن يبدأ بتطوير بُنية وترابط منطقى وهو النوع من النقاش الموثق الذى نأمل إيجاده . نشير إلى هذا التنبؤ من النقاش على أنه «حديث البعض» .

يصف نقاش «حديث البعض» تلك البُنى الوليدة المعروفة فى أدب السياسة العامة بشبكات السياسة . إن قواعد فن النقاش الموثق هى بمثابة شاهد مفهوم فى العديد من شبكات السياسة العامة . يحاول العاملون فى الإدارة العامة وخبراء السياسة من المجموعات الصناعية ومخزونات تفكير السياسة والموظفون الاشتراكيون ومجموعات المصالح العامة إضافة إلى المشرعين وطوائف أخرى من المواطنين ـ أداء العمل التعاونى معًا لفهم ومراجعة وتحليل الوضع . والأكثر من ذلك يحاولون فهم الوضع كمقدمة للعمل حيث يوجد سؤال مفتوح حول ما الذى ينبغى فعله بعد الآن ؛ كى يتم تنشيط المشاركين وتفاعلاتهم ، ويساعد على خلق قوة دافعة وإمكانية للتغيير .

وعليه ، فإن شبكات السياسة ليست دائمًا تطبيقات مثالية لنموذج المشاركين الفعالين ، بل هى غالبًا ماتكون قادرة على التخلى عن الأقل فعالية ، وأحيانًا تبدو مقترحات السياسة مجرد حيل لتعظيم الذات . إن المناقشات المقدمة ليست بالضرورة مخلصة ، لكن نموذج النقاش يقدم مجموعة من المعايير والتى مقابلها يتم توثيق سياسة محادثة ما يمكن الحكم عليها . وبالرغم من أن الاكتشافات ليست دائمًا مشجعة ، فلا بد من أن ننشد القيام بتعريف تلك المنصات الخطابية التى هى تصريحات عن النقاش الموثق ، ولكنها تعرض على أنها غير موثقة ، وهى إما ذات تلاعبات منولوجية فى سلسلة متصلة من ناحية ، أو مجرد بلبلة فوضوية تساهم فى التنفيس عن العواطف من ناحية أخرى .

## أ - التلاعب المنولوجى :

يتم تقديم المختارات التالية ليست لأنها تقدم أفضل الأمثلة للتواصل المنولوجى – دعايات التلفاز أو الهرميات المبنية بإحكام ستكون منافسات لذلك التميز المشكوك فيه . وبدلاً من ذلك لقد قدمنا أمثلة حيث المشاركة نفسها هى المسألة ، وعادة ماتكون فيها الجهود لتوسيع المشاركة هى موضوع البحث ، ويمكن لشخص ما أن يتوقع وبسهولة

أن أولئك الذين يدرسون المواضيع مثل مشاركة المواطن يهتمون بالديمقراطية . لكن الجهود لتحسين مساهمة الجمهور تُخَطّأ أحيانًا على أرضية تتصف بكثير من اللامبالاة ومن صعوبة الوصول إليها ، وعدم القدرة على دمج الرأى العام فى السياسة ، وغالبًا تحدث كلها بشكل متأخر جدًا فى عملية السياسة . إن الاستماع العام للحجج كما هو مطبق مُهَيمَن عليه بشكل جيد من قبل المنظمين وأصحاب المصالح وأولئك الذين لهم مصلحة مباشرة بها . وبشكل ساخر ، فإن نتيجة هذه الجهود تشبه أحيانًا وإلى حد كبير منولوج حديث القِلّة أكثر منه النقاش الديمقراطى .

## ١- أمثلة عن حديث القِلّة :

قبل أن نشرع بإنشاء نقد عن حديث القلّة نود أن نتساءل ماذا تشبه بعض هذه الجهود فى المشاركة الديمقراطية ؟ إن مراجعة للأدب الحديث تمنح مجالاً لدراسات مشاركة المواطن .

### - إجراء المسوحات البحثية :

إن طريقة التقييم تعتبر باستمرار شكلاً من الاستشارة الديمقراطية ، والتقييم الذى استخدم فى (Auburn) فى ولاية (آلاباما) (راجع كتاب Wateon; Juster & Johnson,1991) على سبيل المثال يبدو أنه يشير بأن تجميع معلومات الاستفتاء يمكن أن تكون مفيدة فى صياغة السياسة العامة ، فإذا ما كانت العملية متكررة (فإن تقيمهم يدار كل إبريل) ويؤخذ بجدية بواسطة صنّاع السياسة ؛ وذلك بشرط أن تكون متكررة بشكل كافٍ والمشاركين قادرون على تعلم كيف يمكن لهم أن يصبحوا مواطنين أفضل . يناقش كلٌ من (برودنى وإنجلند Brudney and England ١٩٨٢) مسألة جهود تقييم المواطن باعتبارها جديرة بالمحاولة بالرغم من أن التأثيرات الإيجابية تبقى خاضعة للتبدل السلوكى فى المواطنية فى مقابل تحسينات فى السياسة العامة . إن هناك مسألة واحدة لها مدعون على كلا الجانبين تتعلق بالطريقة التى يتم بها جمع معلومات التقييم وبعدئذٍ تقييم العلاقة فيما بينها . إن الميزات الطبقية والسكانية للمشاركين بناء على ذلك هى مؤشرات جيدة إلى حد أن معرفتهم لمعظم الأغراض والنوايا هو كل مايمكن



من هذه الأطر من المحتمل أن تكون مسبقة التصور بفكر محدد أكثر مما تكون ذات نهاية مفتوحة أو غير محددة . إن البحث الذى يلقى نظرة عامة ، والمقابلات المُعَدّة هما أمثلة مناسبة من العلوم الاجتماعية لمثل التصور المسبق للنقاش ، ففى هذه الحالة يقوم الوكلاء والباحثون أو الميسرون بتقرير القضايا المراد معالجتها ، وبيان الفئات المستفيدة ، والأسئلة التى يجب أن توضع على جدول الأعمال . يمكن للنظرات العامة للمواطنين أيضاً أن تخطىء فقط كلقطات لواقعية ديناميكية .

*إن وجهة نظر المواطن هى مجرد وثائق وآراء واهتمامات فى نقطة واحدة فى الزمن . الأكثر من ذلك ، أنها ليست ديناميكية ، بل هى عملية تفاعلية تأخذ إطار مشاركة المعلومات والأفكار بين المواطنين والمسؤولين الرسميين الذين يقررون حقيقة نموذج حصة المواطن من المشاركة التى يمكن استخدامها ، وكم هى كمية المعلومات التى سيتم تقديمها ، وأين سيتم إظهار مشاركة المواطن فى عملية اتخاذ القرار ، وكيف سيتم تقرير المواضيع الهامة التى يضيفها المواطن للسياسة العامة . (Kathlene & Martin, 1991, P.49) .*

تقوم جماعة المواطنين المصممة للتحسين بتوثيق الرأى عند نقاط متعددة فى إطار توقيت زمنى ، لكن لا نتمكن من الادعاء بأن المواطنية منهمكة فى نقاش السياسة . لقد قاموا بتعبئة الاستبانة وشاركوا فى مقابلات هاتفية ، وعندما يفرغون من المكالمة الهاتفية فإنهم لايزالون يفتقدون فكرة فيما يفترض أن تستفيد النخبة من هذه الأفكار التى استمعت إليها بالفعل ، وإذا ما فعلت ما اعتقدت فإن هذه الأفكار تكون قد عَبَرتْ . من الواضح أن نشاط السياسة جدير بالانهماك الخطابى الذى حدث فى لجنة النقل والمواطنين فى هيئة المسح ، ويمكنهم هنا فقط أن يأملوا أن تقوم النخبة التى تجمعت بالاستماع أو الإصغاء .

إن القوة التلاعبية لهيئة المواطنين تكون شفافة عندما تقارن مثلاً بالجهود لتوسيع الإطار المكتبى (المعلوماتى) المقترح بشكل منفصل ، ولكنه فى آن واحد منسجم مع هيئة المواطنين (Kathlene & Martin 1991) . إن جهود توسيع المكتبة كإطار معلوماتى تمت مراجعتها ومناقشتها عن طريق مجالس إشراف رسمية ، ولكن بمشاركة عامة علنية قليلة حتى تقوم المدينة بإجراء انتخاب خاص . وهناك يتم فقدان

اقتراح التوسيع . الدرس هو أن المدافعين عن المكتبة كان عليهم استخدام هيئة مواطنين ، وهى - إذا ما فهمنا هذا الدرس بشكل مناسب - بالضرورة عمليات شرعية ينبغى على النخبة تحملها لكى تجعلها تتبنى جداول أعمالها ، أى للحصول على الشؤون الوطنية . إن الهيئات المستندة إلى وجهة نظر المواطن يمكن تسميتها وبشكل مناسب «بالطريقة» (ص ٦١) . إنها طريقة من التلاعب يمكن للمرء أن يضيفها .

يُظهر (كروسبى وكيلى وشيفر ١٩٨٦) أكثر مما قصدوا إظهاره حول مشكلات هيمنة النخبة لوجهات نظر المواطنين عندما يحثوا «على ضرورة الأخذ بمقترحات المواطنين» أى لاحاجة لوجودهم . لكن السؤال هو متى سيتم ذلك ؟ إذا ماعُرِضَت وجهات نظر المواطن كما حدث فى دايتون فإن عدم القناعة بتنظيف الشوارع وهى عبارة عن مناقشات تهدف لتدعيم زيادة الإنفاق على معدات تنظيف الشارع (Stipak,1980) . سيتم الإعلان وبصوت عالٍ عما يمكن للمواطنين المساهمة به بواسطة أولئك الذين أرادوا الأجهزة الكبيرة بشكل مستمر .

يقدم تحليل السياسة «الديمقراطى» نفس الانهماك الزائف الذى انهمكت به مشاريع وجهات كمشاريع نظر المواطن والتى هدفت بشكل فعلى لإبعاد المواطنين عن المشاركة المباشرة مع صناع السياسة (النخبة) . هذا الحل شبيه بمخطط وبممارسة هيئة المواطنين التى تم وصفها آنفًا . يبقى الفرد المكون من عناصر كثيرة كوحدة أساسية للتحليل ولاتقدم تعهداً بأن الادعاءات فى ميدان التنافس العام هى بالفعل أو يجب أن تكون قادرة على الاسترجاع بشكل خطابى وخاضعة للمداولة الموثقة ، أو أنها تتصارع بشكل عدائى من أجل متابعة مجال فن النقاش الموثق . لاتوجد دعوة للارتقاء فوق المصلحة الشخصية النفعية قبل دخول المنصة . فى الحقيقة إن الخيار الشخصى هو الأسلوب الوحيد من الادعاء الذى يتم التعبير عنه .

من الجدير هنا تذكر نقطة صاغها (ستيوارت Stewart ودنييس Dennis وإلى Ely 1984) . لقد قيّموا جهداً تخطيطيًا فى مدينة دينفر التى «توضح كيف أن ضبط الأحكام الهامة فى تحليل السياسة بواسطة البيروقراطيين الفنيين يستطيع تحديد فعالية مشاركة المواطن» (ص ٨٠) . السؤال هنا يتمحور حول إشراك أو إبعاد المواطن ومن يخوله لتأسيس جدول الأعمال . إن البيروقراطيين الفنيين ليسوا إطلاقًا ممثلين حياديين

ولكن بطريقة ما . تشكل تلك الإشارات موقفاً مجرداً أكثر من تفسير للفرد المنفعى المتنافر الأجزاء . مفهوم ما للمصلحة العامة متضمن هنا ، وحتى لو تم التسليم على أنه مثالى أكثر منه وضعًا ممكنًا تحقيقه . إذا ما ألحّ الناس فقط على مصالحهم الخاصة متبنين وبشكل أساسى موقف الأنانية الخلقية سيفقدون ضماناتهم للمشاركة . لاندّعى بأننا قبضنا على أى شخص يقوم بهذا الأمر ، لكن يمكننا فهم أن الفرص للقيام بذلك تُستَمَدُّ من السمة المنولوجية لنقاش حديث القلّة .

تعظيم الذات يمثل غياب أى تدخل لتوسيع قاعدة مساهمة المواطن . فعن طريق حادثة (بولتاون Poletown) مثلاً نجد أولئك الذين يتمتعون وبشكل واضح باستمالة الوضع لصالحهم ، وعليه فإن ضمانًا واضحًا تم استبعاده فى عملية أخذ ملكية مالكى العقارات فى مدينة (بولتاون) ، وهذا مما يُوقع الشك بالنية عندما يكون المشاركون منهمكين فى تتبع هدف سياسة محددة وغير راغبين فى مناقشة مشاريعهم علنًا من قبل كل المهتمين . من يستفيد من مصنع جنرال موتور ؟ عندما لا يكون هناك فرصة للسماع إلى الادعاءات ، أو الحصول على معلومات اللعبة التى تم لعبها وأوتادها يعوم السؤال بحرية دون إجابة . يوجد وبشكل ملازم فرصة ضعيفة للانخراط فى الصراع الجدلى والذى سيقود إلى الاسترجاع الخطابى (أو سحب) الادعاءات عن طريق النية فيما يتعلق بالموقف للأداء المقترح) . وعن طريق عملية التحدى والاسترجاع يمكن إظهار كيف أن الاقتراح هو فى الصالح العام أم لا . إن مشكلة تنظيم الذات متصلة بجدول الأعمال غير المعلن .

جدول الأعمال غير المعلن : إن وجهات النظر بجدول الأعمال غير المعلن تتزايد فى حالات السرية بالرغم من أن هذا الجدول لايعتمد على الغموض . يمكن استخدام مشاركة المواطن بشكل مفيد كإستراتيجية للإقناع ، ولقد تم إقرار ذلك بشكل علنى على الأقل فى حالتين من الحالات الآنفة الذكر ، مثل جهود مشاركة المستخدم الزائفة والتى هدفها اختيار زميل جديد وبالتالى التلاعب بشأن ذلك . إن مشاركة المواطن فى حديث القلّة يمكن أن تخدم وظيفة إستراتيجية مشابهة . وفيما إذا حاول تبرير وجود قافلة جديدة لشاحنات الزبالة وجناحًا جديداً فى المكتبة العامة أو أى اقتراح فإنه سيكون مساعداً ، لكى يحصل على دعم العمدة عن طريق مايمكن تمريره بشكل أحمق على أنه مشاركة مواطن .

شرعية الممارسات المتكررة الحالية : إن هيئة المواطنين والتى قصد من مشاركتها حسب المثال المطروح سابقًا تقديم النصح إلى مجلس النقل من المحتمل أنه قد أدى إلى رفع صوت المواطن . لكن كان له التأثير المكمل لإضفاء صفة الشرعية على المجلس كحكم سلطوى للأسئلة المتعلقة بالنقل . إن القرارات المتعلقة بالنقل لاتنتمى إلى المشاركين المواطنين ، ولايوجد أى عمل ضمنى عن طريق الأحكام والمفاهيم التى تم التعبير عنها . يمكن للمرء أن يحرز العكس ؛ لأنه تم إبراز الأبعاد ما بين المواطن العادى وعنان القوة . وفى كلا الحالين إنّ تأمين بيئة القوة فى المجتمع يتضمن مجموعة مختلفة تمامًا من النوايا أكثر من حل المشكلة العامة فيما يتعلق بالوضع .

**- الانتباه (الاهتمام) الواعى :**

يمكن أن يكون المشاركون فى النقاش مقيدين بواسطة نظام السيطرة الذى يعملون به ، وعندما يكون الإكراه عكس الرغبة ؛ فإن النقاش فى مثل هذه الحالات يعد مشكوكًا به طبقًا لمعايير الاهتمام الواعى . لن نكون الوحيدين الذين يقترحون أن رئيس بلدية ديترويت هو مدين بطريقة ما بالفضل إلى شركة جنرال موتور ، هل يمكن توقع ذاك أن ينخرط رئيس البلدية فى نقاش غير قسرى؟ إن القوة (السلطة) وليس مناقشة ماهو أفضل من المحتمل أن تهيمن على الممارسات المتكررة المرتبة كأنظمة سيطرة ، وعليه فإن النقاش (الذى لم يحدث فى هذه المسألة) يمكن اعتباره مشكوكًا فيه على هذه الأرضيات .

وبعيداً عن إمكانيات الإكراه (والتى من غير المحتمل اعتبارها مشكلات فى بحث التقييم) توجد مشكلة أكبر ألا وهى الفتور أو اللامبالاة . إن الزمن والجهد المطلوبين لفهم قضية كى يتم تقديم حكم يراعى شعور الآخرين لايتم غالبًا تقديرهما فى الطرق التقيمية (Yanke Lovich,1991) . يتم فى عملية التقييم اعتبار وجهات النظر غير السليمة والآراء غير المكبلة وحتى علامات أقلام الرصاص الضائعة وكلها يتم التعامل معها بنفس الإجلال على أنها أحكام رزينة ، ويمكن أن يحدث أن الفاترين بشكل معتاد يمكن أن يختاروا أنفسهم بأنفسهم خارج المناظرة . تتطلب عملية ملء الاستبانات بعض الاهتمام من الإدارة على الأقل ، لكن يتم إبراز الاحتمال بأن يفتقد المستجيبون الاهتمام من جراء طرق الاختيار العشوائية . إنه من الشذوذ أن نرى أولئك الذين

## ب - الفوضى التعبيرية :

إن النقيض لحديث القلّة هو الحديث التعددى . عندما يسيطر النقاش المنولوجى على البيروقراطيات فإن وسائل الإعلام والمحادثة العامة بشكل عام يتم بناؤها لتنظيم وتفعيل المواطنين من غير النخبة الضعفاء وغير الفعّالين . إن محاولة المواطن العادى للمناقشة تشبه صرخة فى الغابة أو مايعادلها كما تشبه رسالة إلى ناشر جريدة يومية محلية . تقدم شبكات الحاسب الآلى استعارة مناسبة لشرح النقاش المرتكز على الحديث التعددى .

### ١- استعارة الحديث التعددى :

#### - شبكات الحاسب الآلى :

يوجد الآلاف من لوحات البيانات وقوائم الخدمة لما يدعى استعلامات الطرق الرئيسية ، والمختصة فى كل شىء بدءًا من الثرثرة التافهة ، والكلمات البذيئة ، والإثارات الجنسية ، إلى المداولات العلمية والفلسفية الرزينة . تحتوى شبكة الإنترنت على تنظيم نسبى للعقول الجادة ، ومعظم لوحات البيانات غير مخصصة للتواصل مع النخبة السياسية ، لكن للاتصال بآخرين متواضعين بشكل مشابه . أولئك الذين يبحثون عن آخر رسائل جنسية مثيرة للشهوة والرياضيات وسياسات الشرق الأوسط ، أو تدريس تمهيد لعلم المجتمع - سيتمكنون بقليل من المواظبة من إيجاد بعضهم البعض . هذه المجتمعات العملية غير مفيدة بالموقع لكنها مفيدة أكثر حسب البُنى التحتية للثقافة والهواية والسحر المتبادل وما شابه ذلك . وعليه فإن الحديث المتعدد يقترح شكلاً وليدًا لفن النقاش . وإذا استمر يمكن أن يتطور إلى نقاشات لامركزية متخصصة ومقسمة إلى مجموعات دنيا وربما غير متناسبة . الشبه يبحث عن التشابه ويجد بعضهم البعض . وإذا اعتبرنا الشعوب برمتها كحلقة ، (قبائل متخصصة لاتعد ولاتحصى بألعاب لغوية متخصصة بالتساوى تصبح ممكنة) .

## ٢- ثرثرة

إذا كان حديث القلّة قد بُنى علنًا فإن الحديث المتعدد ليس له شكل إطلاقًا . ومثل مشغلى الحاسب الآلى الذين يستخدمون لوحات بيانية فإن نموذج الحديث المتعدد هو فى أغلب الأحيان أجزاء عشوائية للكلمات وحديث ثرثرة غير مثبت ودون وجود وضع لتوجيه النقاش . لايوجد موضوع للنية ولايوجد سؤال : «ماذا ينبغى علينا فعله بعد الآن» الذى يمكن أن يعير نفسه إلى مداولات السياسة وإلى الأداء الفعال ولايوجد وضع يقدم نصًا للمحادثات . إن المشاركة فى الثرثرة مهما كانت غير قسرية تحرف احتمالات صياغة الإرادة الجماعية ، وتؤدى إلى إحباط تداول رأى عام متجانس . لايوجد مشروع للحديث المتعدد الذى يمكن دمجه على أنه صياغة لإرادة . يتم التهام أغراض الحديث المتعدد بواسطة الوسائل ؛ إذ يصبح الحديث نفسه الغاية المرجوة .

وبشكل متناقض إن التجميعات التحتية لمقولة «الشبه يبحث عن الشبيه» يمكن أن تشكل بداية الجماعة . ومن خلال الفوضى ، فإن شبكة لوحات البيانات تستطيع أحيانًا أن تصوغ وجود نوع من «المجتمع الواقعى» لتسهيل عملية تدوير القيم والرأى العام . من المهم ألا تحتاج المعلومات لاستقبال سلبى من قبل المشاركين فى لوحة البيانات ، لكن يمكن تفسيرها والتعليق عليها بشكل فعال . من غير المعقول أن نجد كل شخص مهتم بالحديث عن كل شىء أو عن لاشىء محدد إلى شخص آخر ، وهكذا يتم تشكيل المجموعات التحتية ، وعليه يمكن للمحادثة أن تغذى نفسها . وهنا يبدأ من حديث ما يبشر بقرب وقوع شىء . ولكن قبل أن نشرح حديث البعض فإن نقدًا مقتضبًا للحديث المتعدد مرتب بالنتائج .

## ٣- فقدان الضمانات فى الحديث المتعدد :

### -الإخلاص (الأمانة) :

إن العُرف والروتين والعادات هى مبادئ ضرورية لدعم شعور الثقة التى تشكل أرضية التفاعل الاجتماعى (Giddens,1984) فى الحديث المتعدد غير العادى ، لماذا

نثق بأى أحد ؟ ومثل المدعين المجهولين فى حديث القلّة ، عندما يتم تقديم الادعاءات من قبل المجهولين فى الحديث المتعدد لايوجد فرصة لاسترجاع الخطاب ، ولاتوجد فرصة لمدع ثانٍ للسؤال ماذا تعنى بذلك ؟ لاتوجد عادات مقبولة ضمن الحديث المتعدد ، وإلا ستنشأ الممارسات المتكررة وسيكون هناك بنيوية ومؤسساتية .

**- النية المرتبطة بالموقف :**

تعد مشاركة كل شخص أو عدم مشاركته سواءً فى الحديث المتعدد ؛ فمن الصعب تقييم نية / قصد أى منهم ، ومن الصعب أيضًا الاهتمام بالجماهير غير المهتمة وحتى إذا كنت أنا أيضًا غير مهتم . فى مجتمع الجماهير لاتوجد تراكيب توسطية والعديد من الناس يأخذون أدوارهم من القلة الذين يسيطرون على «الواقعية» الظاهرية . إن صياغة الإرادة فى الحديث المتعدد ليس خطأ بقدر ماهو أمر غائب عن التنفيذ . أين النقاش المركز حول الشىء العام ؟ أين هو النقاش الذى يفرض علينا تصرفًا ما ؟ عندما ينحسر الحديث المتعدد ليصبح أكثر منه حديث البعض فإنه يتسبب فى إعطاء النص تعريفًا ، وبالتالى يصبح لأولئك المهتمين شىء ما للتحدث عنه .

**- الاهتمام الواعى :**

إن الاهتمام والانتباه الذى يقدم للنقاش يمنح بشكل حر رغبة فى الحديث المتعدد ، وعليه يتم تحقيق هذه الضمانة المحددة . لكن لايوجد مجال مشابه من النشاط الذى بإمكانه جذب المشاركين إلا بشكل عشوائى للانخراط بالمنصات المتاحة القليلة ، وهو تناثر يمكن أن ننسبه إلى ندرة الممارسات المتكررة ، وعليه فإن المشاركات الواقعية فيما يتعلق بالوضع قد لاتكون وشيكة .

**- المشاركة «المساهمة» الفاعلة (المنتجة) :**

من المحتمل أن تكون المشاركة الفاعلة للنقاش الموثق غير موجودة فى الحديث المتعدد ؛ فغياب العادات والتقاليد والممارسات المتكررة يعمل ضد الحديث المتعدد مكبلاً المشاركات الواقعية . لو أننا نميل للتفكير بأن التعبير عن أفكار شخص ما عن طريق رسالة إلى لوحة البيانات أو رسالة إلى المحرر ـ هى أشكال من النقاش مفضلة على

نقل القناة المؤلفة على محور (موصل) التلفاز . هذه الرسائل الشفهية والمكتوبة نادراً ما تخلق زخماً يمكن اعتباره مشاركة . وكما هو الحال فى المعايير الأخرى ، يستطيع المرء أن يتخيل مجتمعًا مثاليًا من الجمهور حيث كل أعضائه ينعمون بحرية بدفئ وبنشوة (بهجة) وعى الطبقة الاجتماعية ، لكن مثل هذا الوضع يتطلب عالمية من المحتمل أنها غير موجودة فى ظل أوضاع مابعد الحداثة . وبالرغم من أن المشاركات الواقعية هى ممكنة فى الحديث المتعدد ، فإن المحادثة تميل نحو تواصل مستهجن وزائف بسبب نقص الفرص لأى شىء أكثر توثيقًا .

ومع ذلك فإن الترابط المنطقى ممكن ، وفى القسم القادم سنكتشف بعض الحالات التى تشير إلى الأوضاع والنصوص التى تعير نفسها إلى مناقشة سياسة مترابطة .

## ع - خصوصيات فن النقاش :

إن تصنيف الحديث المتعدد فى طريقة نموذجية مثالية تستحوذ على نهاية السلسة المتصلة التى أشرنا إليها بالفوضى التعبيرية إلى منولوج مسيطَر عليه بإحكام ولايسمح بالمشاركة من جهة أخرى ، عمليًا هذا النوع الفوضوى من المحادثة لايمكن دعمه ، وإن جماهير المستخدمين للإنترنت ينقسمون إلى مجموعات تحتية من المواضيع والاهتمامات . تتطور المحادثة حول شىء ما . إن قائمة الخدمات ولوحات البيانات على «معلومات الشارع الرئيسى» يمكن اعتبارها كاستعارة لمحادثة متطورة تزيد سماكتها وتبدأ بتوضيح نفسها فى السياسة . عند هذه النقطة تبدأ المحادثة بالانحسار ويمكن أن تدعم تتطور إلى مداولات سياسة جدية . نطلق على هذا النوع من المحادثة التى هى تحت المجموعة حديث البعض .

### ١- بعض الحالات التى تبرهن على حديث البعض :

#### - قرارات صحية أخلاقية مرتبطة بعلم الأحياء :

إن الجهود فى كتاب (أوريغان Oregon) للفت الانتباه إلى قضايا أخلاقية بيولوجية للمواطنية قد نشأت عن طريق بعض المحترمين المهتمين . أخبر هاينز (Hines,1986)

عن مشروع يتضمن مشاهدة شريط فيديو وكراسات موزعة ، وتقديم مكاتب للمتحدثين ، واستضافة مجموعات عمل صغيرة واجتماعات خاصة بالبلدة ؛ لكى تؤثر على جماعات المسؤولين لتمرير قرارات إدارية تتعلق بوضع الخطوط العريضة لقضايا الرعاية الصحية والأخلاق الإدارية . يدّعى (هاينز) أن الجهود الهادفة لتعزيز مشروع «قرارات الصحة» الأخلاقية البيولوجية ليس لها مواقف سياسية حالية . تؤسس المواقف بشأن قضايا أخلاقية بيولوجية بشكل نقى قدر الإمكان على (إرادة الشعب) ، كما تظهر عبر عملية لوحة مرتكزة على أساس مشاركة المواطن» (Hines,1986,P.7) .

**- إعادة التدوير (الاستخدام) :**

تم دراسة جهد آخر ذى منشأ محترف من قبل (فولز Folz وهازليت Hazlett) (١٩٩١) . ففى مثالهم بشأن مسؤولين محللين مع شبكة من المثقفين والمهتمين بالبيئة ومجموعات من المواطنين بادروا بالاتصال بمواطنين بجوار المدينة حول مسألة إعادة التدوير لاستخراج مواد صالحة للاستخدام ثانية . بعض الذين شاركوا فى الحديث المتعدد كانوا من المهتمين بالإدارة العامة وفئة المعلمين والمهتمين بقضايا البيئة ومجموعات من المواطنين ، وقد شرحوا قيم ممثلى قضايا البيئة ، وتمكنوا أيضًا من حشد حماس واهتمام كافٍ من المجتمع لتفعيل وتطبيق برنامج إعادة التدوير .

**- منتدى المستقبل (لمدينة فينيكس الأمريكية) :**

تم البدء فى منتدى المستقبل بشأن مدينة فينيكس الأمريكية من قبل السياسيين والمحترفين الذين شرعوا فى شرح «تصريحات فيها رؤى وطروحات مستقبلية للمدينة (Hall & Weschler,1991) إن التسجيل لهذه المنصة النقاشية زاد على (٧٠٠) ، وقد تم تنظيم الحادثة لتحتوى على فصول استراحة بعنوان «أين نحن الآن» وورشات عمل متعلقة بموضوع معين (البيئة التقنية والنقل والتمويل) . من الصعب الإدراك وبدقة عما كان ذلك المنتدى المستقبلى لمدينة فينيكس ، لكنه بدا يتمحور حول مشاركة المواطن فى إنتاج رؤية للمجتمع القاطن فى المدينة . وبدا أيضًا وكأنه ييسر شبكة من المنظمات والجمعيات وتقديم صنّاع سياسة بمصدر غنى من التغذية الاسترجاعية . لقد كان

للمشروع بناؤه الخاص من اللجان واللجان الفرعية والتى سعت لنقل مقترحات السياسة التى طورت خلال المرحلة التعريفية إلى مرحلة تطبيق . بعض المشاركين (مائة تقريبًا) استمروا فى مناقشة ماذا ينبغى علينا فعله بعد الآن فى لجان متعددة و مجموعات عمل .

**- محادثة مع ولاية أوريجون :**

لقد نقل كتاب (سيمونسن Simonsen et al. ١٩٩٣) عن جهود مشاركة المواطن فى إطار تقنى متقدم للتعامل مع أزمة الموازنة لولاية أوريجون «محادثة حاكم ولاية أوريجون» . لقد تم عشوائيًا اختيار عشرة آلاف من الناخبين المواطبين للمشاركة فى (٩٠٠) تمرين عمل لمدة ساعتين اشتملت على اجتماعات لمجموعات صغيرة من خلال جلسة تخاطب ونقاش بواسطة الحاسب مع حاكم الولاية . وتُطرح التساؤلات تباعًا مثلاً «فى أى مجال جيد تقوم الحكومة بإنفاق الدولارات الناجمة عن دفع الضرائب ؟» لقد تمت مناقشة هذا السؤال محليًا فى عدة مواقع مخصصة للاجتماعات حيث تم توزيع مواد تعليمية . وبعد ذلك تم تصنيف قائمة من الخدمات من قبل المشاركين ؛ وذلك ليتمكنوا من الإجابة عن السؤال التالى : هل ينبغى تقديم خدمات أقل أو أكثر لزيادة فعالية الحكومة ، أو إعادة بناء نظام الضريبة لتقديم نقود أكثر ؟ لقد تبع ذلك مناقشات متعددة ، وتمّ تقديم ملخصات عنها إلى حاكم الولاية . وبعد ما قام المشاركون بملء الاستبانات انتهى التمرين . «لقد ساعدت المحادثة وبنجاح على إثارة قضايا ذات اهتمام لسكان ولاية أوريغن» حسب ما أفاد به المؤلفون (ص ١٨) .

**- الرعاية الصحية للفقراء :**

لقد كتب (ستيفرز Stivers b 1990) عن البرنامج الفدرالى لتقديم رعاية صحية مثل نموذج طبيب العائلة فى الجوار الريفى المحروم وفى المناطق الزراعية . لقد اعتبر أعضاء المجلس الذين يمثلون مجتمعًا واحدًا هذه المشاريع فرصة لمساعدة مجموعة من الناس ، والذين لن يكون لديهم خدمات طبية بدون ذلك . استخدمت طرق ذات علاقة

بالشبكات من قبل أعضاء المجلس تضمنت تفاعلات وجهًا لوجه والذهاب من باب لآخر (مع المرطبات والمشروبات) للبحث عن أولئك المهتمين بالتحدث عن الرعاية الصحية .

*إن مجلس الجماعة المعنى وقع تحت تأثير النار من مسؤولين فدراليين على أساس أن مركزهم لم تتم إدارته بشكل جيد . لقد تم اجتماعان بين أعضاء المجلس والإداريين على أية حال وبعيدًا عن عكس ممارسة آحادية للسلطة الفيدرالية لجلب المركز «المخطىء» مرة أخرى إلى الواجهة أوضحت بأن معنى الأحداث قيد الدرس تمت مناقشتها من قبل كلا الطرفين . لقد عالج المسؤولون الفدراليون وجماعة المجتمع كيفية تفسير الصالح العام . (stivers, 1990b,p.98)*

فى العملية الجدالية التى تشبه النقاش الموثق ، حث المسؤولون الفدراليون على قضايا وطنية للتعرف على استجابة الإدارات المعنية بها ، وتم ذلك على النحو التالى :

| القضايا كما يطرحها المسؤولون الفدراليون | استجابة الإدارات المعنية بالقضايا |
|---|---|
| الاكتفاء بـ (٢.٥٪) زيادة فى السنة فقط لكل مريض .<br>التكيف المعيشى فى إطار الميزانية فقط . | لوكان لدينا ثلاث زيادات فى السنة ، ما هو الاختلاف الذي سينجم عن ذلك .<br>هل التكيف مع العجز لنصف الوقت ممثل لعدم التكيف على الإطلاق ؟ |
| لا يمارس المجلس الإداري المعنيّ دوره المطلوب فى السيطرة المناسبة على مسؤولياته الوطنية . | ماذا تعنى عبارة (سيطرة مناسبة) فى هذا السياق ؟ |

**- أطفال فى حالة خطر أثناء مرحلة النمو :**

كتب (أوت Ott) (مراسلة شخصية فى نوفمبر ١٩٨٩) عن برنامج لأطفال فى حالة خطر أو يظهرون حزنًا متطوراً مثل التأخر العقلى وتقوس العمود الفقرى والتوحد (الاسترسال فى التخيل شهريًا من الواقع أو الشلل المنحى . ويفضل التدخل المبكر فإن هذه الأمراض المزمنة تفسح المجال لقيام الأطفال بالأداء على مستويات أعلى فى حياتهم فيما بعد . إن البرامج المعدة للأطفال الذين يعانون من هذه الآلام (وعائلاتهم)

تؤكد على ضرورة التدخل المبكر وخاصة لحديثي الولادة والرضع ضمن الفئات ذات الخطورة العالية للتأكد من أن هؤلاء الرضع وأولئك الذين يمشون بخطىً قصيرة قلقة قد تمت خدمتهم . على أية حال ، فإن كون مثل هذا الطفل في «خطر» هو أمر مختلف عن العجز المتطور . الخدعة ، يقول (أوت) ، هو أن بعض الفئات المستخدمة لتقدير الخطر هي وراثية بينما الأخرى اجتماعية / عائلية . «وهكذا بالإضافة إلى المشكلة الواضحة للحكومة والتدخل في العائلات» – يقول (أوت) : «العائلات التي أعضاؤها من الرضع وليس لهم الآن معوّقات متطورة يوجد لديهم عنصر عدم السيطرة المادي» . وبعبارة أخرى يوجد تردد لتحويل أي شخص يمكن لوضعه أن يتطور إلى إعاقة (بالرغم من بعض الاحتمالية المعروفة) . وبسبب القلق المادي فإن الأولوية هي فقط خدمة أولئك المعوقين على أنهم مصابون بإعاقة تطورية مسبقًا .

ومع ذلك وطبقًا لـ(أوت) يوافق كل شخص انهمك بشكل محترف في هذا السؤال على أن التدخل المبكر مع الأطفال الذين هم في خطر وعائلاتهم هو في نهاية المطاف ذو فعالية مكلفة وحتى لو لم تكن ضمن توجهات موارد مالية فدرالية . لقد تبع تلك التوجهات الجديدة انخفاض بالموازنة ، وعندما سحبت الاعتمادات الفدرالية فإن موازنات الولاية النادرة قد تم سحبها (ربما من جراء ذلك) . إن الأعضاء الموظفين المحترفين في قسم التخلف العقلي في ولاية ما تم إحباطهم لعجزهم عن فعل أي شيء حول المشكلة . على أية حال ، في اجتماع ضم المجموعات الرئيسية من الدعاة (جمعية المواطنين المعوقين ، والمركز القانوني للمعاقين وأهل لاطفال المصابين بهبوط في الأمراض المتزامنة ، ومجلس الدولة للإعاقات المتطورة) لقد «طرح» شخص ما الاقتراح «للمضي قدمًا» وخدمة الأطفال الذين هم في حالة خطر عالية بالرغم من أنها لم تكن ضمن النهج . وعدّ مدير متردد بالمغامرة ، وتم إقناعه من قبل موظفيه للتشاور مع زملائه من مؤسسات خدماتية إنسانية أخرى في الولاية . (وبالصدفة ، لقد طورّ مكتب ومديري مستويات أقسام برامج الخدمات الإنسانية شبكة مهنية بارزة) لقد دعم معظمهم فكرة خدمة الأطفال في حالة الخطر دون تحويلهم إلى القيام بذلك . إضافة إلى ذلك ، اكتشف المدير أن موظفيه قاموا مسبقًا بتفويض خدمات «للقلّة فقط» ذوي حالات الخطر المرتفع دون إعلامه . لم يكذبوا بالرغم من أنهم لم يكونوا صريحين ؛ فلقد اعتقدوا أن الحاجة كانت واضحة جدًا والمنافع كبيرة جدًا والكلفة في حدها الأدنى .

اجتمع مدير القسم مع الرئيس التنفيذى للإدارة لدراسة «حالة افتراضية» والتى بموجبها تم تقديم خدمات لطفل فى خطر كبير . لقد عبر المدير التنفيذى عن الرعب بشأن النهج الجديد وأمل ألا تفلت الأمور من اليد ، وفضّل عدم معرفة متى وفيما إذا استقبل الموكلون خدمات فى هذا الإطار . عندئذ قام مدير القسم بإعلام زملائه فى شبكة المكتب الرئيسى علاوة على رؤساء مجموعات التأييد بأنه يمكن للقسم أن يبدأ الموافقة على موازنة لتقديم خدمات «لأطفال صغار هم بالفعل فى خطر كبير» . إن خدمة عدد كبير كان وبشكل غير رسمى ممنوعًا حتى وان تم الادعاء أن هذه الخدمات صحيحة . ولو قام أحد ما «بالنفخ بالصفارة» - أى إشاعة الأمر-فإن ذلك سيؤدى حتمًا إلى إنهاء هذه السياسة الخدمية ، كما أن الكذب سيؤدى أيضًا لا محالة إلى إنهائها ؛ إذا ما قام المسؤولون فى المواقع العليا بالسؤال عن وضعها .

## ٢-احتمالات ومشكلات ناجمة عن حديث البعض :

بعض القضايا المخادعة واضحة فى خلاصة الحديث المتعدد الذى تم عرضه آنفًا فيما يتعلق بمشروع قرارات الصحة فى ولاية (أوريجون Oregon) ذات الصلة بالقضايا الأخلاقية البيولوجية . وبقبول ادعاء (هاينز Hines - ١٩٨٦) الذى يبدو غريبًا ومفاده أنه «لايوجد» موقف سياسى مضبوط مسبقًا ، يمكن اعتبار جهد السياسة هذه كنشاط لصياغة المعنى مترابطة منطقيًا ، أى أنها تملك عناصر لنقاش موثق . إن شرح الخطوط العامة للقضايا الأخلاقية الصعبة مثل متى وفيما إذا كان لزامًا «سحب الفيش» على التقنية الباهظة ماديًا والذى أحيانًا يُطيل أمد المعاناة دون تحسين خصائص الحياة تعتبر مساهمة عملية من قبل أولئك المهتمين بالرعاية الصحية الذين تم جلبهم قريبًا من الوضع للتصرف لمصلحة المحادثة العامة . يمكن للعملية أن تكون قد ساهمت أيضًا بإرادة صياغة تجميعية لتقديم مقترحات لسياسة رعاية صحية طليعية فى ولاية أوريجون .

بالرغم من أن برنامج التكرار بدا يحث الجماعة على العمل المشترك ، فإن هذا المشروع له مغزى مشابه . تتعرض الرسالة لما يلى : إذا أرد المرء بالفعل السيطرة على سلوكهم إشراكهم فى العملية . إن الجيران الذين يتوقع منهم «التعاون لإنتاج» (تكرير)

فضلاتهم من القمامة تمت دعوتهم إلى هذه العملية لأسباب بناءة وليس لتقرير ماذا عليهم أن يفعلوا بالمشكلات الناجمة عن ملء الأرض بالقمامة . إضافة إلى ذلك يمثل برنامج التكرير سياسة استجابية غير متكاملة تتجنب تحدى الممارسات المؤسساتية . لقد بدأ البرنامج وانتهت المناقشة قبل إبرام صفقة متناثرة تتعلق بممارسات رمى النفايات أو إشراك المستهلك فى النقاش . إنها شكل غير تام من أشكال سياسة فن النقاش ؛ لأنه لم يتم دعمها لفترة طويلة كافية للشروع فى نقاش موثق سواء لمشكلة وجود النفايات أو مشكلة التخلص منها .

إن محادثة حاكم الولاية مع سكان أوريجون كانت عملية غير كاملة أيضًا ، والحوار العام الذى تم الشروع به كان دون نتيجة ؛ لأن حاكم الولاية والهيئة التشريعية قد شرعا فى التخاصم حول الوقت المخصص لميزانية الاستفتاء الشعبى المخطط له . يقدم (سيمونس والآخرين .Simonsen et al فى كتابهم ١٩٩٣) تفسيراتهم الخاصة لما حدث خطأ ، لكن يبدو لنا أن السمة البنوية لمعضلة إخفاق سياسة حاكم الولاية نجم عن إرسال الاقتراح بشكل أساسى إلى الميدان المنولوجى للاستفتاء (أى الاستفتاء الشعبى) . إن ضربة البيروقراطيين العنيفة المنولوجية (الأحادية) قد استأثرت مسبقًا على المعنى هناك ، وضمان النقاش الموثق ليس له صلة بأولئك الذين أرادوا وبحرص إثارة المعارضة للحكومة . ومع ذلك تقف محادثة حاكم الولاية كشكل ابتكارى ناشىء للنقاش العام .

أما فى مثال العيادة الصحية المجاورة فبالرغم من أن التبادلات كانت وبشكل أساسى مقتصرة على فريقيْن (وكالة ومجلس) والوكالة فى موقع السيطرة ، فقد أظهرت المداولات صراعًا خصوميًا بخصوص المعانى والتفسيرات . إن الجهد الذى امتد والذى تمثل بتقديم المرطبات والمشروبات يوضح وجهًا لوجه ميزان تفاعل البشر الذى فعّلَ حقلاً من القوى والممتد عبر أى شخص ، وكوّن بذلك حدودًا تنظيمية .

إن المحترفين فى الخدمات الإنسانية الذين يريدون خدمة الأطفال فى حالة الخطر المتدهور يتم جلبهم وبشكل ضيق من صفوف المحترفين فى الخدمات الإنسانية ممهدين الطريق للتذمر من النموذج العام لاختيار ماله علاقة بتبجيل البيروقراطية . إن حديث البعض سيكون دائمًا مقتصرًا على أولئك الذين يعبرون عن اهتماماتهم الجادة . وهكذا

عندما تتطلب السياسة إنفاق نقود من دافعى الضرائب بشكل عام فإنه يمكن التنبؤ بالتوترات السياسية .

وبعيداً عن كوننا مثاليين ، فإن الأمثلة السابقة المأخوذة مع بعض توضح بأن حديث البعض يقدم إمكانيات قوية لتحقيق نقاش ديمقراطى . إن المشاركة فى حديث البعض ليست نقاشًا يتم لمرة واحدة لكن يمكن أن تتم إطالته لبعض الوقت . إن الحادثة ذات المحورين والتى يمكن إطالة مداها لبعض الوقت يمكن أن تشرح لماذا يتم حديث البعض بشكل أفضل فيما يتعلق بالنقاش الموثق من حديث القلّة أو حديث الكثرة .

## ٣- استرداد (استرجاع) الضمانات فى حديث البعض :

### - الإخلاص (الأمانة) :

وفى المحادثة التى يتم إطالتها لبعض الوقت ، يقوم المشاركون بتطوير سمات بين المتناقشين فيما يتعلق بميزات ادعاءاتهم . وفى حالات التفاعل المتكرر لاتقدم السرية أية حماية للماكر (المخادع) . إن إعادة النقاش بين الحالات التى تمت مناقشتها هى المحادثة الأقل إطالة بشكل جيد .

### - النية المرتبطة بالموقف :

فى الحالات التى تم وصفها آنفًا يتضح أن القضية المطروحة على البحث لم تكن مسألة ماذا يوجد فيها لى . وفيما إذا كانت المسألة : هل من الأفضل مسار قضية فونيكس ، أو قضية علم الأخلاق البيولوجى ، أو قضية الاهتمام بتطوير الأطفال الذين هم فى حالة خطر ، فإن سؤال «ماينبغى علينا فعله مستقبلاً» تم رسم خطوطه العريضة على مستوى التجريد على حساب المصلحة الخاصة العقلانية . ومع ذلك وفيما يتعلق بالمشكلات العادية ، وخلافًا للمسح المتكرر فى كتاب (Auburn) ، فقد تم استلهام المناقشات عن طريق سلسلة من الأحداث المتكررة بدلاً من الاعتماد على أسلوب دورة التقويم السنوى ، والذى هو عبارة عن مجرد برمجة طقوسية واعتباطية للنقاش العام . توجد مشكلات مادية للبحث فى حديث القلّة يجب مناقشتها ؛ فلقد

وجدنا مشكلات مُعَرّفة بشكل جيد جداً ، حيث إن مساهمة المواطن هى بمثابة رد فعل للفئات المقررة مسبقًا للفهم ، ولأن المشاركة فى نقاش حديث البعض هو نقاش شامل (وحتى فى حالة الأطفال الذين هم فى حالة خطر متطور بشكل ظاهرى ، فقد تم إشراك مجموعة استشارية) . ويتضح من ذلك وجود تحقق من وجهة نظر الجمهور للعملية .

وفى حالة الخطر المتطور بشكل ظاهرى فإن الوضع صعب تمامًا . إن الخدمات الإنسانية والمختصين بالرعاية الصحية يحاولون تقرير ماذا عليهم أداؤه فى مرحلة تطبيق السياسة ، ولقد جعلت القوانين المسألة قضية صعبة لمناقشتها علنًا ؛ إذ إن هناك قوانين ضد خرق القوانين . على أية حال ، إن قربهم من الموقف تجسد فى إلغاء ضماناتهم . إن نصيحة (Flollett 1926/1978) الحكيمة «لتوحيد كل المهتمين فى دراسة الموقف من أجل اكتشاف قانون الموقف والالتزام به» . (ص . ٣٣) ملفتة للانتباه فى هذه الحالة . لقد وضعها (Helco) بشكل مختلف قليلاً ، لكنه أيضًا أكّد على أهمية كون الشخص مدركًا ومتفهمًا تمامًا للنص .

> *إن سعر شراء شبكة لقضية أو لأخرى يتجسد بالمشاهدة والقراءة والتحدث عنها ، أو محاولة التصرف حيال مشكلات سياسة معينة . جماعات المصلحة الأقوياء يمكن أن يكونوا ممثلين فى الشبكات ، لكن هذا ينطبق أيضًا على الأفراد من الحكومة أو خارجها الذين يتمتعون بسمعة معرفتهم (إلمامهم) الواسعة . قد تكون هناك مهمة بارزة لكن الخبراء الحقيقيين فى الشبكات هم أصحاب المهارة فى القضية (أى أنهم ضالعون بمداخل ومخارج مناظرة سياسة معينة) بغض النظر عن التدريب المهنى الرسمى . وأكثر من مجرد خبراء فنيين فإن الناس الذى يعملون فى الشبكة نشيطون فى السياسة ؛ حيث تم معرفة بعضهم البعض من خلال القضايا المطروحة ، (Helco,1978,PP.102-103) .*

هناك تفسيران إضافيان لحاجة الأطفال الذين هم فى خطر متفاقم ، وهذان التفسيران يستحقان مزيداً من التفحص ، أحدهما معقول ومنطقى ومهتم بالمصلحة الذاتية . ومن قبيل الإشارة فإن البيروقراطيين يقومون مرة تلو أخرى بتوسيع مساحة سيطرتهم ، وإن زيادة مستوى الخدمات إلى ماوراء ذلك الذى يريده الجمهور يؤدى إلى

شغلهم وإلى الحاجة إليهم . وهذا يعكس بشكل أساسى تفسير خيار الجمهور والذى يفترض أن البيروقراطيين بما فيهم أولئك الذين يعملون فى المهن الخدماتية يستمدون حوافزهم للعمل على أساس من المصلحة الذاتية المعقولة ، وبالفعل تلمح فكرة تعظيم الذات إلى أن غاية (هدف) المشارك ليست فى نطاق أو اتجاه الموقف أو النص محط الاهتمام .

أما التفسير الثانى فهو يتماشى مع فكرة (M.P.Follett) حول «قانون الموقف» ، ويخدم هذا التفسير كنوع من الحكاية للشك الذى لايلين ، ومفاده أن البيروقراطيين الموجودين فى الخدمة موجودون لمصلحتهم (لمصلحتهم فقط) . لقد كتب (Follett) ما يلى :

> *يعيش الناس ويقدمون نشاطاتهم من يوم لآخر وكل مايريده دعاة الديمقراطية هو معرفة أهمية ذلك برمته . الديمقراطية هى تنكر للازدواجية بكل معانيها . إنها تأكيد على أن الناس الذين يقومون بإنجاز العمل هم أيضًا يقومون بعملية التفكير وأن فصل الاثنتين عن بعضهما البعض هو أمر مستحيل . (Follett,1924/1951,P.203)*

وهكذا يحث (Follett) على الإذعان للنشاط وهو نص العلاقات الذى تنشأ منه الإرادة الجماعية . فهى ترفض فكرة أن الإرادة الجماعية هى عبارة عن تجميع لإرادت أفراد أو أفضليات اقتصادية . يبدأ رفض هذه المفاهيم الدقيقة «عندما نبدأ بملاحظة أن جمع أو ضم إرادة الناس يحدث دائمًا بالإشارة إلى موقف ما ، أى عندما ندرك بأننا نعكف دائمًا على دراسة نشاطات الناس فيما يتعلق بذلك الموقف بدلاً من دراسة عقولهم (Follett,1924/1951,P.207) . وعليه إذا ماكان علينا الإشارة إلى الموقف الذى وجد موظفى الصحة العقلية أنفسهم فيه ، فإن تصرفاتهم هى على الأقل قابلة للاسترداد ويمكن اعتبارها تصرفات شجاعة .

**- الانتباه الطوعى (الإرادى) :**

خلافًا لمشاركة حديث القلّة أو الحديث المتعدد فإن المشاركة فى حديث البعض غالبًا ما يتلازم مع المسؤوليات المرتبطة بالوظيفة . وكما تم وصفه آنفًا فإن الانخراط

الفعال فى الموقف يستوجب أيضًا الاهتمام الطوعى . إنّ منتدى المستقبل لمدينة فينيكس الأمريكية (The Phoenix Futures Forum) بدأ بـ(٧٠٠) منتسب فى افتتاحية النقاش فى عام ١٩٨٨ ، ولكن وبعد سنتين كان هناك مئة عضو «لجان عمل» [٢٦] (Hall & Weschler,1991) . وحقيقة أن (٦٠٠) شخص تركوا المناقشة لاتقلل بحد ذاتها من حيوية النقاش أو الروح العامة لمئة شخص الذين واظبوا ، لكنها بالضرورة تقترح بأن الاهتمام الطوعى من الصعب تحمله .

**- المشاركة الفعّالة :**

إن إحدى المساهمات الهامة فى الحالات الأنفة الذكر بغرض تسهيل الشرح العام للقضية . وهذا ينطبق على علم الأخلاق البيولوجى ، وحالة مدينة فينيكس الأمريكية ، ومحادثة حاكم الولاية . وفى حالة الأطفال الذين هم فى خطر متفاقم ، فقد كانت هناك محادثة موجهة تجاه حل مسألة ماذا علينا فعله بعد الآن ؟ وبالرغم من أن هذه المحادثة هى أقل انفتاحًا من الأخريات فإن مجموعة الزملاء لم يكن عليهم المعاناة من الحمقى والمنتفعين ، لقد تجنبوا هذا عن طريق تقوية ضمان المساهمة الفعلية بشكل ضمنى .

إذًا باختصار ، إن حديث البعض مفضل عن حديث القلّة والحديث المتعدد . إن النقاش ذا النص المحدد وغير المستعد له يزيد من المعاناة من الحمقى والمنتفعين كما يُضيق نطاق المشاركة ، لكن تعزيز الهدف المرتبط بالموقف والإخلاص يوضح ذلك الخطأ بشكل واسع . إن المقولات التى استخدمناها تتضمن حديث القلّة (مناورة منولوجية) والحديث المتعدد (الذى يقود إلى فوضى تعبيرية) وحديث البعض . ومن هذه المقولات يبرز حديث البعض باعتباره ذلك النوع من النقاش الذى نفكر به بصورة أكثر وأفضل ، هذا بالرغم من أن المشاركة تميل فى الواقع إلى التحديد والتقييد (وليس إلى الشرعية) .

ويجب أن نتساءل عن المناظرة السياسية التى سُمِحَ لها أن تتقدم على أساس من المصلحة الذاتية المعقولة (مستخدمين أفرادًا صغاراً مثل أولئك الذين يقومون بإملاء

(٢٦) لم يكن معروفًا المدى الذى اتصلت به مشاركتهم بواجبات العمل فى ظل الاهتمام الذى تمت مساندته على مدى عامين ، ونحن سنقدمه كفرضية مرتبطة بمسؤوليات متعلقة بالعمل .

الاستبانات كوحدة للتحليل) أو فيما إذا كان هناك ضمان أكبر فيما يتعلق بالموقف المطلوب والذى بموجبه تخضع الذات أولويتها لنا نحن الذين نواجه الموقف . أولئك الذين يتبعون سياسة برمجة فى ميدان الصراع التجميعى يجب أن يكونوا مستعدين لاستبدال النية المرتبطة بالذات بالنية المرتبطة بالموقف .

لم نقم «ببرهنة» صحة نظريتنا المبنية على النقاش بالطريقة التى تعوق كل التفسيرات المتنافسة معها ، لكننا نأمل أن نكون قد شرحنا معقولية طريقتنا . إن خصوصيات النقاش الموثق يمكن أن توجد حتى بين أولئك الذين لايحاولون وبوعى ذاتى تحسين تطبيق وظيفة الديمقراطية . إن النقاش المرتكز على حديث البعض هو ، بطرق متعددة ، مشابه لما تم وصفه فى أدب السياسة كشبكات السياسة . وبواسطة الشبكة نشير إلى العلاقات الاجتماعية المتكررة والتى لها قوة دافعة لكنها أقل رسمية وارتباطًا من العلاقات الاجتماعية التى تم تأسيسها عن طريق أدوار تنظيمية . إن علاقات الشبكة هى متكاملة الانتظام إلى درجة أنه يمكن حدوث صياغة المعنى وبناء الثقة أوالمشاركة بالقيم . إن شبكات السياسة هى عبارة عن تلك المجموعات للعلاقات والتى بموجبها يوجه المشاركون نشاطاتهم باتجاه مشروع تجميعى أو ما يسمى بـ«الأداء الهادف» .

## المبحث الثانى - حديث البعض فى شبكات السياسة :

تقدم شبكات السياسة طريقة لمعالجة الخلاف لإدارة النقاش . إن انتباه العديد من الناس الذين يمتلكون معلومات متنوعة واهتمامات وخبرة تتركز على مجال محدد لاحتمالات السياسة المشحونة بالنية فى قوى واهتمامات وأصوات فى مجال الطاقة العام . إن عملية الاستماع والتحدث والإقناع المتبادل يمكن أن تُغيِّر وجهات النظر ، وأن توازن التوقعات أو أن تخلق قوى جديدة للأداء . إن العديد من المحاولات المزعومة لإشراك المواطنين تفتقد إلى ميزات هامة للنقاش الموثق وللجهود لإشراك المواطنية فى الحكم وغالبًا ماتبين أنها مطلوبة . نحاول فى هذا البحث أن نبيّن نسخًا قليلة الحظ لشبكات السياسة التى تعمل بمثابة إنذار لهؤلاء الذين يسعون إلى ديمقراطية معرفية بتعابير نقاش موثق .

ومع ذلك لن نقترح إمكانية وجود ديمقراطية خطابية من الممكن أنها ليست حالات لها . إن شبكات النقاش المهتمة بالأمور العامة والتى تتجاوز المؤسسات الهرمية تقدم نموذجًا عمليًا للإدارة العامة . تعرض بعض شبكات السياسة والاتحادات فيما بين المنظمات وقوى العمل للمجتمع طاقة كامنة للنقاش . فى هذه الأشكال الوليدة يوجد خبراء من ذوى المخزون الفكرى ، وموظفون تشريعيون ومحللون للسياسة ومديرون عامون ، ومواطنون مهتمون ومختصون فى الدعاوى القضائية وحتى مسؤولون منتخبون مشاركون مع بعضهم البعض لإيجاد حل واحتمالات لما ينبغى علينا فعله بعد الآن . توجد مناسبات يحدث فيها نقاش ذو مغزى فيما يتعلق بالموقف .

يستحوذ مفهوم شبكة السياسة على جوانب من الحكومة الأمريكية التى تم تجاهلها من قبل طرق بحث أخرى . يؤكد (Powell – ١٩٩٠) بأن صيغة الشبكة هى نموذج ثالث للبناء الاجتماعى المتميز إما عن السوق أو الصيغ الهرمية وهى علم نماذج تتطور لأول مرة من قبل (Williamson – ١٩٧٥) . يناقش (Granovetter – ١٩٨٥) أن شبكات العلاقات الاجتماعية تقدم ثقة والتى تعد بطريقة أخرى مفقودة فى كل من السوق والهرمية . ونناقش أن الشبكات تقلل الضغوط الهادفة إلى الدمج العمودى (أى التفاعل – إن الشبكات الفعالة من الممكن أن تحل محل البُنى المؤسساتية الهرمية دون التخفيف من إمكانية التعاون) وهو الموضوع الذى يتمتع باحتمالات مهمة للإدارة العامة غير الهرمية فيما إذا ثبت أن نموذج الشبكة ونظرية النقاش ذاتا فائدة .

إن الفائدة للعاملين فى مجال الإدارة العامة الذين يدرسون النقاش فى شبكات السياسة هو أن ديناميكيات هامة وخاصة نشاطات السياسة التى تجتاز الحدود التنظيمية يمكن أن تكون خاضعة للتحقيق بدلاً من الإدانة كسرقات للسيادة من قبل البيروقراطيين المتحمسين بشكل زائد . الخطر هنا هو أن اطار «المثلث الحديدى» يجعل كل الشبكات تبدو وكأنها حكومات تحتية تصادر الديمقراطية من أصحاب السيادة الشرعيين . هذا مايظهر على شاشة الرادار عندما ينظر إلى شبكات السياسة من خلال عدسات (الأرثوذوكسية) . نريد أن ننظر إلى الشبكات باستخدام عدسات نظرية فن النقاش ، لكن هذا الأمر لايؤدى إلى اختفاء المشكلات وحتى أنقى فنون النقاش يوجد فيها رابحون وخاسرون . إن التحقيقات تظهر وبشكل محتوم مصادر

وسلطة وتأثير الموزعين بشكل غير عادل . إن وجود التحالفات الممولة من قبل أحدهم من المحتمل أن تهيمن على الصراعات من قبل الممثلين غير المهيمنين لإيجاد ترتيبات مختلفة (Keller,1984;Wamsley,1985) . هذه الاعتبارات الهادئة للسلطة ولعدم المساواة تقترح الحاجة للتمييز بين الشبكات التى تُلَمِّح إلى النقاش الموثق من تلك التى لاتلمّح له .

## أ – شبكات سياسة غير خطابية :

توجد صيغ متنوعة من شبكات السياسة الباقية بعضها يظهر وبعضها لايظهر كقوة كامنة وكمنصة للنقاش الموثق . أحد أشكال شبكة السياسة المقلقة للعديد من المعنيين بهذا الموضوع تتمثل فى صيغة مهيمن عليها من قبل ممثل واحد أو عدة ممثلين بالمؤسسة باعتبارهم أقوياء مهتمين بالاستقرار وبالإجراءات التنظيمية والتى عبّر عنها (1991 b. Kaufmann) بالمشاركة . هناك صيغة شبكة أخرى جديرة بالتفحص ويمكن اعتبارها – بشكل متنوع – جماعة محلية مثالية حيث يعيش أعضاؤها بالتعاضد مع بعضهم البعض ، والطرف السلبى لهذه الجماعة يتمحور حول صفتها الإقليمية . إن تلازم الجوانب المناهضة للديمقراطية والقاتمة والكائنة تحت السطح تصغى أيضًا لفكرة الجماعة فى المجتمع . ومن بين المشكلات حكم القلّة ، واعتبار الشىء المجرد شيئًا ماديًا ، واعتبار الكتل من الناس كمواطنين ، ومشكلة الاقتحام (التدخل) بالتفاصيل الصغيرة للموازنات المالية المتملقة . وسيتم بحث هذه القضايا فى الأقسام التالية .

### ١ – مبدأ الشراكة :

تتسم شبكات السياسة المستندة إلى الشراكة بالاعتماد المتبادل المتطور تاريخيًا عبر الاتفاقات والتفاهمات المتبادلة التفاوضية ، ولكن الضغط يتصاعد بقوة على شخص ما لرسم اختلافات ذات مغزى بين شبكات السياسة المستندة إلى الشراكة والمثلثات الحديدية والحكومات التحتية التى ضَعُف دورها (لوى – 1969 Lowi) ، ويخشى لوى أن تكون الإدارة قد أصبحت مسؤولة أمام مجموعات وخبراء وليس أمام الجمهور بشكل عام . وفيما إذا كانت شبكة السياسة تعرض هذه السمات أم لا فهو

سؤال عملى ، ولكن وحتى فى هذه الحال يتم تركيز المعلومات بواسطة العدسات التى من خلالها ينظر أو يفكر الشخص . وعبر عدسات (الأرثوذوكسية) ونموذج الحلقة يرى المرء مؤامرات غير شرعية تسيطر على ملكية الشعب . توضح عدسات أخرى مثل التى استخدمت فى شبكة السياسة البيئية لـ(ميللر Miller – 1994) أنه توجد سلسلة متصلة والتى عليها تنزلق شبكات السياسة والحكومات التحتية التى تتنوع من وجهة النظر العامة إلى وجهة النظر الضيقة المبنية على المصلحة . تتكون الشبكات المبنية على الشراكة عند قطب وجهة النظر المصلحية الضيقة .

إن المشاركين فى الشبكة المبنية على مبدأ الشراكة الممثليين بشكل نموذجى للكيانات أو المنظمات المتشاركة تنسحب فقط بكلفة عالية إلى منظماتهم الأصلية ؛ لأن الشبكة مصبوغة بقانون إجرائى سابق وبترتيبات متخذه مسبقًا والتى يتكيف عليها المشاركون المتعددون . إن العاملين فى مجال الإدارة العامة الذين يعملون بنشاطات إنتاجية مضبوطة أو الممولين/ المتعاقدين لفترة طويلة من المحتمل أنهم يتفاعلون مع ممثلى الشركات فى هذا النوع من شبكة المساومة . وفيما إذا كانت القضايا المحددة تدور حول الأسعار أوالمعدلات (كما فى الصناعة الاحتكارية) تؤذى حماية الشكل العام (كما فى التصنيع أو صناعات المواد الغذائية) وتوضع بضائع الجمهور النادرة (مثل موجات الراديو ذات الموجات الهوائية) أو التدابير طويلة الأمد (كما فى الصناعة الدفاعية) فإن الإدارى العام سيتم إغراؤه للاستقرار على علاقة طويلة ومريحة مرتكزة ليس على مبدأ تقييم الإجماع لكن على الاتفاق الإجرائى . إن المتطفلين على العملية ربما شركة حديثة العهد أو جماعة أداء مواطن تسعى إلى تحدى الاتفاق يتم التعامل معهم بشكل قاسٍ حسب مايرى (1991 b, P.228 Kaufmann) . على أية حال إن شبكات الشراكة المؤلفة باتجاه الإجراءات السابقة لاتتمتع بالضرورة ببيئة هادئة ، والاهتمامات المتنوعة أحيانًا تعطى فرصة ضيقة ولكنها مناسبة (kingdon,1984) تستطيع الانزلاق عن طريقها .

يلاحظ سميث (1991 Smith) فى معرض حديثه عن التغيرات فى عملية السياسة فى بريطانيا أنه وفى وقت من الأوقات تمت مناقشة سياسة الطعام ضمن مثل هذا المجتمع المتعاون . لقد فجر تقرير تم تعميمه على مستوى عالٍ عن تسمم

السلمونيلا الحدود المغلقة لهذه الشبكة التعاونية . وهنا لم يقم المهتمون بتجارة الزراعة ، ولكن أيضًا المهتمون بالبيئة ومجموعات الاستهلاك وخبراء التغذية ووزارة شؤون المستهلك وبائعو التجزئة ومصنعو الأطعمة وعلماء الجامعة بالاهتمام والمشاركة فى نقاش السياسة . هذا الاستثناء المتمحور حول فتح الشبكة التعاونية يسهم فى صياغة فكرتنا . معروف أن شبكات الشراكة – بشكل علنى – استبعادية ؛ وذلك لأنها تفضل التفاعل الهادئ (Kaufmann,1991 b) . وفكرة الاستبعاد هذه تقلل من فرصة تقديم ادعاءات التنافس ؛ لذلك لم يتم استدعاء المشاركين فى الشبكات المغلقة لإصلاح الادعاءات التى يمكن تحديها بشكل خطابى لو كانت ضمانات الخطاب أكثر انتشارًا . لكن تتكون خِلْسَة تحت سطح الإجراءات قضايا فعلية حيث الرهانات (وغالبًا الفوائد) معروضة بالقوة وأن النقاش المفتوح معرض للخطر . إن صحة نقاش الشراكة هو محط للتساؤل إلى درجة أن مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة الذاتية يفوقون النوايا المتعلقة بالوضع .

تشترك إذًا شبكات الشراكة بالعيوب الخطابية الموضحة فى حديث القلّة ، لكن مبدأ الشراكة ليس الوحيد للشبكة الذى يقدم المشكلات .

## ٢- جماعة الأقاليم (النطاق الإقليمى) :

التضامن هو تعبير استخدمه (1991 a Kaufmann) للإشارة إلى شكل التعاون فى النشاطات العامة التى تصف المجتمعات التقليدية وبشكل أكثر شمولية يتصور (1991 Gretschmann) التضامن على أنه سلوك تعاونى وغير أنانى ويميزه بشكل خاص عن السلوك فى السوق الاقتصادية . وكموجِّه للأداء الاجتماعى يمثل التضامن الالتزام والتضحية نيابة عن الآخرين . ومن بين المشاركين فى هذا الشكل من الشبكة توجد قيم مشتركة ووجهات نظر مشتركة للموقف ، وإجماع فيما يتعلق بمعنى الأحداث ووضوح بشأن العادات التى يتم تحقيقها من خلال الإشاعات أو الموافقة الاجتماعية ، وعليه فإن شعور الجماعة بآداب المجتمع يتم إظهاره بشكل غير رسمى من خلال الحديث (Kaufnann, 1991 b) .

وبالرغم من أن هذا النوع من الشبكة مرتبط بالموقف ؛ فإنه يمكن أيضًا أن يأخذ شكل مقاطعة محاطة بأرض أجنبية أو جزءًا من جماعة عدوانية أو مغلقة عن المجتمع الأعم أو أعضائه الجدد .

*بالفعل إن عدم رسمية الشبكات التى تعطى نهوضًا لتردد معين واهتمامًا فيما يتعلق بكيفية صياغتها وتقديم نتائجها . التنسيق فى هذه الحالة يمكن أن يستقر بطريقة أقل انفتاحًا وليست خاضعة إلى أى مسؤولية واضحة . هناك العديد من الشبكات التى تستبعد الغرباء الذين لاينتمون إلى الجماعة إلى حد كبير . وبمعنى ما ، فإن (المافيا) هى تركيب تام للشبكة وتعتمد على غير الرسمية والولاء للأقرباء وللقبيلة ، إنها أبعد من أن تكون مفتوحة ولها نظامها السرى الخاص للمكافآت والعقوبات ، مما يعنى أنها فاسدة بشكل واضح تمامًا لاعتبارات متعددة ، (Frances, Levacic, Mitchell, & Thompson, 1991, P. 14) .*

لانريد هنا أن نستشهد بالصورة البيانية المغالاة بها للمافيا ، أوالتلميح بالفساد لكى نقدر أن الشبكات المرتكزة على التضامن يمكن تعريفها بعبارات ذات مقاييس إقليمية . وهناك صورة أخرى تراود الذهن هى (الجماعة الإيرلندية الرومانسية) وهى مجموعة كاملة بشبكات مدعمة بعادات قانونية إضافية وبإيمان راسخ وبزملاء مساندين . إن انتقاد شبكات التضامن يوازى انعقاد القبلية الجديدة التى تم تقديمها فى الفصل الثالث . إن الثقافات التحتية النشيطة متصلة بشكل جدلى بالثقافة العامة «الشفافة» والتى تخفق فى توحيد الطبقات والفئات للجزر التى تتكلم باللغة الإنكليزية . لكن شبكات التضامن التى تستطيع تجاوز مبدأ القبلية الجديدة مثل حديث البعض التى تجد طريقة لاحتواء كل الأصوات الوثيقة الصلة بالموضوع – تقدم بالفعل صورة متفاعلة بالرغم من احتمالات عدم التوافق التى تمليها ثقافات تحتية ريفية بشكل ضيق .

ينشأ خط ثالث للشبكات من الضغوط الاجتماعية والتفاعلات المبنية على أساس العادات المبتدعة والمستوطنة ضمنها.

### ٣- الجماعة فوق كل اعتبار :

هذا النوع الثالث من المشكلة تم التمعن فيه من قبل المؤمنين بمصلحة الجماعة الذين ولمصلحتهم ، كما نعتقد ، يناقشون لصالح معنى أقوى يهم المصلحة العامة لكن ينقصهم الإدراك أو الحس بوضع الخط الفاصل الذى يحدد أين يجب على هذا الشىء العام أن يتوقف . وبطريقة أخرى نريد أن نحتفظ بدرجة من التسامح الليبرالى لأولئك الذين يبتعدون عن الوثائق (الكودات) الأخلاقية والاجتماعية المهيمنة .

لكن (Bellah و Madezn و Sullivan و Swidler و – Tipton 1991) يناقشون محور هذه الفكرة من أجل مجتمع ديمقراطى ولايقصدون الادعاء بوجود دولة دينية . لقد أوضح مؤلفى كتاب (المجتمع السليم The Good Society) فكرتهم فى نقطتين ، هما :

أولاً : أن كلاً من المسيحيين واليهود اعترفوا بوجود الله الذى خلق السموات والأرض وكل مايرى وما لا يرى حيث هيمنته تتجاوز كل الوجود .

ثانيًا : أن عبارة «عام» فى إطار مصطلح «الجماعة» تعنى «المواطنية» أى كل ما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام العام والانخراط فى المداولات مع بعضها البعض وتختار ممثليها لتشكيل الحكومة ، حيث إن سلطاتها محددة من قبل الدستور . إن أصحاب الشعائر الدينية هم إلى حد كبير جزء من معنى الجمهور ؛ لأنهم يساهمون فى المناقشات العامة حول ما فيه خير للصالح العام . (Bellah et al.1991,p. 179)

يفترض (Bellah) ورفاقه «أصحاب الشعائر الدينية» أنهم قادرون على التحدث فى المناقشات العامة ، وهو الافتراض الذى يستدعى سلسلة من المشكلات الكائنة تمامًا تحت سطح الجماعة .

### - قانون ميشيل الحديدى لحكم الأقلية :

إن كل مشكلات حديث القلّة وعلى الأخص المناورات المنولوجية تصبح معضلة عندما تدخل الهرميات المنظمة (مثل غرفة تجارة الولايات المتحدة أو عمال السيارات المتحدين حيث يعتبرون منظمات خاصة تقوم بتأكيد ذاتها وبقوة فى الحقل العام) فى خضم

النقاش العام كما لو كانوا مواطنين . لقد ناقش (ميشيل 1958 - Michels 1915) بحذر أن المنظمة ضرورية للصراع السياسى للكتل البشرية لكن المناقشات المباشرة لا تعير نفسها من أجل إنجاز العمل . لكن تميل المنظمة باتجاه حكم الأقلية وبعدئذٍ تظهر «النزعة الارستقراطة» نفسها . تخضع السيطرة الديمقراطية لـ«تصغير مستمر» فى حين أن النظام والإذعان يتم رفعهما كقيم . إن مصالح الفئة أو الجماعة تبدأ بحيازة أولوية على استقلالية مصلحة الفرد والتى يتم قمعها من قبل قادة الجماعة باسم التضامن .

**- تشيؤ المؤسسات :**

يجب على المرء أولاً أن ينسب الصفات البشرية إلى وضعها الفطرى أو المكتسب قبل أن يستطيع قبول فكرة تشييئية مجردة مثل أى بناء إنسانى (منظمة أو مؤسسة أو عائلة) حيث يمكنه بالفعل التحدث عنها كما لو كانت شخصاً يتناقش مع الآخرين . لقد اقتبسنا فى الفصل الرابع عمل كيدنز (١٩٨٤) فيما يتعلق بعملية البناء أو التركيب لتساعدنا على صياغة فكرة أن المؤسسات (الممارسات المتكررة) هى عبارة عن عادات متجسدة وتقاليد ونماذج تفاعل اجتماعى تقدم نفسها كقوى مستقلة بنفسها . لكن هل يعنى ذلك أن الكيانات تستطيع التحدث ؟ إن هذه الفكرة مستحيلة عندما تؤخذ بشكل حرفى ؛ وذلك لأن الناس فقط لديهم حناجر والصوت السائد لنقل مثل هذه المهمة الأكثر دقة هنا هو الفكرة القائلة بأن بعض الأفراد يدخلون النقاش للتحدث «نيابة عن» وهى بدعة اجتماعية تستدعى التساؤل عن صحة موثوقية أداء الكلام . إنّ أداءات الحديث «نيابة عن» التى يتم الترحيب بها هى الأحاديث التى تجرى نيابة عن مصلحة الجمهور ، لكن الحديث من قبل المؤسسة يتبنى موقفًا محددًا وضيقًا متعلقًا بشكل رئيسى بموقف المنظمة أى أنها محددة . يتم تبنى المواقف ووصفها بشكل كامل طبقًا لضرورات المنظمة بدلاً من ضرورات الموقف . يجب ألايُسمَح للمؤسسات بذلك ؛ لأنها بالفعل لاتتحدث بنفس الموثوقية التى يتحدث بها المواطنون [٢٧] .

(٢٧) وهذا يفسر لماذا تختار نظرية الأنظمة المنتقص بها لكل من (Harmon - 1981 & 1986 Harmon and Maycr) المواجهة وجهًا لوجه كوحدة أساسية لنظرية التنظيم .

**- اعتبار الكيانات خطأ أنها «مواطنون» :**

إن معاملة المؤسسة أو الشركة باعتبارها «مواطن» قد ساعد على حل النزاعات العامة وتم إبرازها بشكل غير متوقع من قبل ، كما فى حالة (المحكمة العليا رقم ١٨٣٧) فيما يتعلق بقضية (charles River Bridge V. proprlietors of warren Bridge) وهى منظمات (شركات ومجالس بلدية) تم منحها وضعًا قانونيًا مساويًا لتلك الممنوحة للمواطن الفرد لمعظم الأغراض ، وبالرغم من أنه خسر قضية الدفاع عن شركة احتكارية عندما اعتبرته المحاكم مصلحة عامة ، فقد ناقش (Daniel Webster) وبنجاح نيابة عن (Charles River Bridge) أنه يجب اعتبار الشركات «أشخاصًا» فيما يتعلق بالمزايا والحصانات المنصوص عنها فى المادة الرابعة من دستور الولايات المتحدة التى منحت مواطنى ولاية ما «المزايا والحصانات التى يتمتع بها المواطنون فى عدة ولايات» . لم تذهب المحكمة العليا تمامًا إلى حد مساواة كيانات الشركات بالمواطنين لكن قريبًا من ذلك [٢٨] . ومهما كانت مزايا معاملة الشركات ككيانات لأغراض حل نزاع اقتصادى فإن الممارسة لم تقم بأى شىء لتعزيز موثوقية النقاش . إن المتحدث إذا كان شركة فهو يتحرر من نزعته الشخصية ، وبالتالى فهو مجهول الهوية لكنه ليس قادرًا على تبنى موقف مثالى محض ، بل سيتجه بصورة أو بأخرى نحو المصلحة الذاتية . ومهما يكن المتلفظ باسم الشركة فإنه بالضرورة ليس إلا «بوقًا» لادعاءات شركة ، وبالتالى فهو مشكوك فيه كمشارك مهتم بشكل طوعى .

(٢٨) لقد تم تأمين الوضع القانونى للشركة . لقد صرح (Justicc Roger B. Taney) الذى كتب لمصلحة الأغلبية «نعتقد بأنه تمت الموافقة بشكل جيد على أنه بواسطة المجاملة بين الأمم فإن الشركة التى أوجدتها سيادة واحدة يسمح لها بإجراء عقود مع شركة أخرى وأن تقاضيها فى محاكمها ، وأن قانون المجاملة ينتشر بين عدة سيادات من هذا الاتحاد» (مقتبسة فى Janosik, 1987, p. 69) وعليه فإن اصطلاح (المواطن) فى المادة الثالثة من الدستور تم تفسيره ليعنى أن الشركات والبلديات والمنظمات الأخرى تعتبرهم بمثابة مواطنين ، وأن الشركات تمنح بموجب صكوكها وجودًا ككتل . (راجع كتاب العنوان The Guide to Americn Law, 1983, Vol. 2, p. 325 and Vol. p. 132) وكنتيجة لهذه الحالة ، فقد أصبح واضحًا أن الولايات تستطيع سن تشريعات ضد الشركات من أجل المصلحة العامة ، وهو انتصار للديمقراطيين الجاكسونيين وأن غير الملاحظ هو تأسيس القوى لحق الشركات وأن تتاجر فى الولايات الأخرى وأن تتمتع بحماية القوانين . إن النقطة الأخيرة هى الأكثر أهمية لأغراضنا ، لأن النظام القانونى أقرَّ الآن وبشكل علنى أن الكيانات هى بمثابة «مواطنين» لمعظم النوايا والأهداف .

**- مجموعات موازنة إطرائية متطفلة :**

دعنا نَعُدْ الآن إلى شاهد (Bellah et al. 1991) الذى يؤكد أنه «لايوجد شىء فى المجال الخاص أوالعام خارج حدود قيود الجماعة التى هى ليست ملكًا لشخص ، يمكن للمرء أن يكون قلقًا ؛ لأن فرص شخص ما للعيش فى حياة يرغبها ذلك الشخص بطريقة لا دينية سوف تتلاشى . لقد سخر ستيفرز (Stivers 1993) من محاولة خلق حفيظة للقضايا غير الخاضعة لمداولات الجمهور :

*ومرةً أثناء اجتماع لمنظرى الإدارة العامة سمعت شخصًا محترمًا ومعروفًا جيدًا يقول بأنه يريد «مناقشة عامة بنّاءة» تعمد إلى صياغة أسئلة معينة بأسلوب «خارج الحدود» – وهى صراحة غير معهودة وتصريح مدرك لذاته للإستراتيجية التى بموجبها يحقق المفكرون مستوى تعريفيًا أو متعدد النظريات لمثل تلك العقلية التى تحفظ العالم من أن ينقلب رأسًا على عقب . لكن الإصرار على الحصول على هذه الحدود التى تم تأسيسها هو فى نفس الوقت إستراتيجية تشريع وإستراتيجية إخضاع (ص ١٢٦) .*

إن وجهة نظر ستيفرز القائلة بترك القضايا خارج جدول الأعمال هو شكل من أشكال السيطرة مأخوذة بعين الاعتبار . أنواع معينة من القضايا الشخصية مثل سيطرة الذكور على الإناث يجب تسييسها قبل أن يقوم الإجحاف البنيوى فى الطريقة التى تحدد فيه الثقافات هذه العلاقات بمناقشتها .

*إن الخط الفاصل بين المجالات العامة والداخلية (المحلية) كان له أثر على أداء سيطرة الرجال ومعاملاتهم السيئة للنساء المرتبطة وبشكل هامشى بتقييمهم لشخصياتهم . (Stivers,1993,PP 93-94)*

يثير ستيفرز (stivers) نقطة جيدة ، إذا لم يتم رفع القضايا الداخلية فإن العديد من القضايا ذات الاهتمام لدى النساء سيتم تركها خارج جدول الأعمال . ومع ذلك ، وكلما أطلقنا على الأشياء فكرة خطيئة بقدر ما تصبح فعلاً خطيئة . توجد بعض الأماكن حيث ينبغى على العاملين فى مجال الإدارة العامة ألا يطئوا عليها أوعلى الأقل ألا يطئوا عليها بشكل خفيف وعادل ونادر وبقلق . نحن غير قادرين على إيجاد الخط والذى بموجبه نبدأ بفصل القضايا التى تقع خارج حدوده . لكن لايمكن اعتبار

كل القضايا قضايا عامة . إن إدعاءات مجموعة الموازنة الإطرائية الكلامية التى تفرض بالقوة المنتدبين الأقل كفاءة فى الجماعة - لا توازن دائمًا ادعاءات الفرد بالليبرالية الكلاسيكية .

أوضحنا فى هذا السياق أن الجمعية تعنى أن جماعة متجانسة أخلاقيًا بشكل قسرى تبدو متطابقة مع أى وضع ديكتاتورى (استبدادى) . وقمنا أيضًا بوصف جماعة/شبكة تشبه القبلية الجديدة بعد التعبير عن الأخطاء فيما يتعلق بالسمات غير الديمقراطية بشبكات الشراكة . وعن طريق شرح السمات غير الديمقراطية بدقة والصفات غير الموثقة بشبكات السياسة ، نكون قد عرفنا وبشكل أفضل إلى حد ما الإمكانيات الديمقراطية الموثقة وذات المجال الضيق . إن صياغات الشبكة التى نبحث عنها لكى نتجنب المساعدة والتى تحدد مانطمح إليه هى : فن النقاش الموثق :

## ب - الدور النشيط المناصر للإدارة العامة :

إن شبكات السياسة غير الخطابية التى وصفت آنفًا يجب تجنبها بشكل معيارى فى البحث عن فن النقاش الموثق . لكن الطاقات الكامنة غير النقاشية ستقدم نفسها إلى الإداريين العامين المتمرسين على الأقل بشكل مستمر ، كما نفترض كما تقوم الفرص بالنسبة للنقاش الموثق . إن عبث المسؤوليات للعاملين فى الإدارة العامة فى تفريق الواحدة عن الأخرى هو عمل مرعب . بالتأكيد إن الحياة أكثر تعقيداً للعاملين فى مجال الإدارة العامة الذين ينظرون خلسة من المظلة الواقية للجدارة (الأهلية) الحيادية حيث المعايير الفنية توجه الأداء . يمكن للخبرة (المعرفة) أن تشكل وبشكل جيد إسهامًا فعليًا فى النقاش العام لكن يجب أن ترتكز أولاً على محادثة عامة حول الموضوع . وكما يقال إن علم السياسة هو نشاط يومى لكل شخص منخرط فى السلطة (Miller,1993) ، فإن فكرة الحكومة عن طريق النقاش للوصول إلى أداء عام عبر عملية نقاش متوتر تقود نموذج الإدارة العامة إلى الأمام هنا . إن النزاع الدائم فى نقاش السياسة العام ليس فى نهاية المطاف حول ماحدث (شرح) أو ماذا سيحدث (تنبؤ) بالرغم من أن هذه المسائل مهمة ، يتمحور النزاع حول ما ينبغى فعله بعد الآن . إن حل تلك المسألة ليس بشكل كلى مسألة تطبيق إجراءات معروفة بالرغم من أن

الإرشادات الإجرائية غالبًا ماتكون مفيدة . فى نهاية المطاف ، إن المسألة هى مسألة إلزام وإرادات وقيم وقدرة على الإقناع . ومن هنا يمكن استنتاج الدور النشيط المناصر للإداريين العاميين (Harmon,1981) والمستنبط من ضرورات العمل .

**- الاستماع :**

إن الاستماع هو مسؤولية مناصرة للنشاط ومتضمنة فى نظرية فن النقاش ، وإن الإخفاق فيه يؤدى إلى ضرر ، والإدارى العام الذى لايستمع سينظر إليه على أنه عالة بيروقراطية على «الإدارة» (راجع Forster,1989 وراجع أيضًا Stivèrs,1994) . أولئك الذين يخفقون فى الاستماع يفتقدون إلى معلومات من الأفضل لهم معرفتها ؛ بما يعنى السماح لإيديولوجيا الحياة اليومية أن تمضى دون تحدٍ (Forster,1989) ، وأن يصبح المرء مشغولاً بشكل إيديولوجى بالأمور المجردة للمناقشات فيمكن أن يقودنا إلى تجاهل الموقف ، والأسوأ من ذلك يفقد الذين لايستمعون العضوية فى العالم العام للأداء حيث يتعلم المشاركون هموم ومخاوف الآخرين وعن الاهتمامات العامة وعن المناقشات والإستراتيجيات الجديدة (Forster, 1989) . الاستماع هو أداء ، لكنه أيضًا يُظْهِرُ موقف ميزان الاهتمام ، ويُعبّر عن رغبة فى التوصل إلى فن نقاش موثق .

يخفف الاستماع أيضًا من خداع الذات (Barber,1984) . لاتُعبّر الكلمات الملفوظة وبشكل تلقائى عن معانيها المتوقفة غالبًا على الوضع والذى بدوره يتضمن نصًا وتاريخًا أو أحداثًا بعيدةً عن الأضواء . يستطيع المستمعون اكتشاف الغموض فى حين ينبغى على الذين لايستمعون القيام بمزيد من الافتراضات . إن حالة الاهتمام التى يعبر عنها الاستماع تصور أيضًا دور القابلة (راجع Belenky,1986) .

يفتخر ستيفرز (Stivers –١٩٩٣) بـ( Doug morgan and Henry Kass) بالفكرة المثيرة للاهتمام والتى تصور الإداريين العاميين كقابلات : «إن صورة القابلة هى صورة شخص مهتم وبارع يُسهل ولادة إمكانيات جديدة» (ص ١٣٢) . وعليه فإن دور الإدارى العام هو لتسهيل النقاش عن طريق جمع مجموعات تحتية متباينة للحديث بلغة الصالح العام . والأكثر من ذلك قد يقوم الإداريون العامون أنفسهم بصياغة مساهمات فعلية وحتى سياسية لكن من وجهة نظر غير فوقية : «المواطن مع البقية

منا » (Stivers,1993) . إذا كان على المحادثة العامة أن تشكل شيئًا ما مختلفًا عن كونها ملعبًا للجبابرة يجب أن توجد مبادىء لفن النقاش مفهومة بشكل عام وللجماعة التى تشارك فى منتدى عام من التفاعل ؛ حيث يمكن لوجهات النظر أن تواجه بعضها البعض . إن الاستبعاد العشوائى عن النقاش (لنقص المال على سبيل المثال) يجب استبداله بواسطة افتراض التضمين والذى يمكن تزييفه فقط فى حالات الأداءات الكلامية غير الموثقة .



# المراجع


Adams, G. B., Bowerman, P. V., Dolbeare, K. M. & Stivers, C. (1990). Joining Purpose to Practice : A democratic identity for the puplic service. In H. D. Kass & B. Catron (Eds.), **Images and Identity in Public Administration** (pp. 219-240). Newbery Park, CA : Sage.5

Appleby, P. H., (1949). **Policy and Administration.** University, AL : University of Alabama Press.

Arendt, H., (1963). **On Revolution.** New York : Penguin.

Aveneri, S., (1968). **The Social and Political Thought of Karl Marx.** New York : Cambridge University Press.

Bacharach, P. (1967). **The Theory of Democratic Elitism.** Boston : Little, Brown.

Ban, C., & Ingraham, P., (1984) "Introduction" In P. Ingraham & Ban (Eds.), **Civil Service Reform : Legislating Bureaucratic Change** (pp. 1-10). Albany : State University of New York Press.

Barber, B., (1984). **Strong Democracy : Participatory Politics for a New Age.** Berkeley : University of California Press.

Barnard, C. I., (1966). **The Function of the Executive.** Cambridge, MA : Harvard University Press. (Original Work Published 1938).

Baudrillard, J., (1981). **For a Critique of the Political Econemy of the Sign** (C. Levin, Trans). St. Louis : Telos Press.

Baudrillard, J., (1983). **Simulations.** New York : Semiotexte.

Beiner, R., (1983). **Political Judgment.** Chicago : University of Chicago Press.

Belenky, M. F., (1986). **Women's Ways of Knowing the Development of Self, Voice, and Mind.** new York : Basic Books.

Bellah, R. N., Madesen, R., Sullivan, W. M., Swidler, A., & Tipton, S. M. (1985). **Habits of the Heart : Individualism and Commitment in American Life.** Berkeley : University of California Press.

Bellah, R. N., Madsen, R., Sullivan, W. M., Swidler, A., & Tipton, S. M., (1991). **The Good Society.** New York : Knopf.

Bellone, C. J., & Goerl, G. F., (1992). "Reconciling Public Intrepreneurship and democary" **Public Administration Review,** 52 (2), 130-134.

Berger, P. L., & Luckman, T., (1966). **The Social Construction of Reality.** Garden City, NY : Doubleday.

Berlin, I. (1979). **Concepts and Categories : Philosophical Essays.** (H. Hardy, Ed.). New York : Viking.

Bernstein, R, J., (1983). **Beyond Objectivism and Relativism : Science, Hermeneutics, and Praxis.** Philadelphia : University of Pennsylvania Prss.

Bernstein, R. J., (1992). **The New Constellation : The Ethical-Political Horizons of Modernity/Post-modernity.** Cambridge : MIT Press.

Blum, L. A., (1988). "Moral Exemplars : Reflection on Schindler, the Trocmes, and others." **Midwest Studies in Philosophy,** 12, 135-150.

Blumenthal, S., (1980). **The Permenant Campaign.** Boston : Beacon Press.

Botwinick, A., (1993). **Postmodernism and Democratic Theory.** Philadelphia : Temple University Press.

Brudney, J. L., & England, R. E., (1982). "Urban Policy Making and Subjective Service Evaluations ; Are They Compatible ?" **Public Administration Review,** 42, 127-135.

Buchanan, J. H., & Tullock, C., (1962). **The Calculus of Consent : Logical Foundations of Constitutional Democracy.** Ann Arbor : University of Michigan Press.

Burke, J. P., (1986). **Bureacratic Responsibility.** Baltimore : Johns Hopkins University Press.

Calhoun, C. (1992). "Introduction : Habermas and the Public Sphere" In C. Calhoun (Ed.), **Habermas and the Public Sphere** (pp. 1-48). Cambridge MA : MIT Press.

Calinescu, M. (1991). "From the One to the Many : Pluralism in Today's Thought." In I. Hoesterey (Ed.), **Zeitgeist in Babel : the Post-modernist Controversy.** (pp. 156-174). Bloomington, Indiana. University Press.

Carnap, R. (1959a). "The Elimination of Metaphysics Through Logical Analysis of Language." (A. Pap, Trans) In A. J. Ayre (ed.), **Logical Positivism.** (pp. 60 - 81). New York : Free Press.

Carnap, R. (1959b). "The Old and the New Logic." (I. Levi, Trans.). In A. J., Ayer (Ed.), **Logical Positivism.** (pp. 133-1465). New York : Free Press.

Chandler, R. C., (1984). "The Public Administrator as Representative Citizen : A New Role for the New Century. **Public Administration Review,** 44, 196-206.

Clary, B. (1986, September). "A Frame Work for Citizen Participation : Portland's Office of Neighborhood Associations" **MIS Report,** 18, 1-13.

Coch, L., & French, J. R. P., (1948). "Overcoming Resistance to Change." **Human Relations,** 1, 512-532.

Cochran, C. E., (1982). **Character, Community and Politics.** University, AL : University, of Alabama Press.

Cooper, P., (1990). "Appendix, Selected Responses" In G. L., Bacher, C. T., Goodsell, P. S., Kronenberg, J. A., Rohr, C. M., Stivers, O. F., White, & J. F. Wolf (Eds.), **Refounding Public Administration** (pp. 311-313). Newbury Park, CA : Sage.

Cooper, T. L., (1987). "Hierarchy, Virtue, and the Practice of Public Administration : A Perspective for Normative Ethic". **Pulic Administration Review,** 47, 320-328.

Cooper, T. L., (1991). **An Ethic of Citizenship for Public Administration.** Englewood Cliffs. NJ : Prentice Hall.

Crosby, N., Kelly, J.M., & Schaefer, P. (1986). "Citizen Participation. **Public Administration Review,** 52, 170-178.

Dahl, R. (1971). **Polyarchy : Participation and Opposition.** New Haven, CT : Yale University Press.

DeLeon, P., (1992). "The democratization of the Policy Sciences." **Public Administration Review,** 52 (2), 125-129.

d'Entreves, MP., (1992) "Communitarianism." In L. C., Becker (Ed.), **Encyclopedia of Ethics** Vol. I, pp. 181-185). New York : Garland.

Dillman, D. L., (1984). "Civil Service Reform in Comparative Perspective : The United States and Great Britain." In P. W., Lingraham & C. Ban (Eds.), **Legislating Bureaucratic Change : The Civil Service Reform Act of 1978** (pp. 203-217). Albany : State University of New York Press.

Duverger, M., (1955). **Political Parties.** New York : John Wiley.

Edelman, M., (1964). **The Symbolic Uses of Politics.** Urbana : University of Illinois Press.

Edelman, M., (1971). **Politics as Symbolic Action.** New York : Academic Press.

Edelman, M., (1977). **Political Language : Words That Succeed and Policies That Fails.** New York : Academic Press.

Edelman, M., (1988). **Constructing the Political Spectacle** Chicago : University of Chicago Press.

Edie, J. M., (1967). "Transcendental Phenomenology and Existentialism." In J. J. Kockelmans (Ed.), **Phenomenology.** Garden City, NY : Doubleday.

Edsall. T. B., & Edsall, M. D. (1991). **Chain Reaction : The Impact of Race, Rights and Taxes on American Politics.** New York : Norton.

Engel, J. F., (1968). **Consumer Behavior.** Homewood, IL : Irwin.

Feuerbach, L., (19881). **The Essence of Christianity.** (M. Evans, Trans.). Boston : Houghton Mifflin.

Finer, H., (1936). "Better Government Personnel." **Political Science Quarterly,** 51, 569-599.

Finer, H., (1941/1972). "Administrative Responsibility in Democratic Government." In F. Rouke (Ed.), **Bureaucratic Power in National Politics** (2nd. ed.). Boston. Little, Brown.

Fischer, F., (1990). **Technocracy and Politics of Expertise.** Newbury Park, CA : Sage.

Fitzgeald, M. R., & Durant, R. F., (1980). "Citizen Evaluations and Urban Management : Service Delivery in an Era of Protest." **Public Administation Review,** 40 (6), 585-594.

Follett, M. P., (1951). **Creative Experience.** New York : Peter Smith. (Original work Puplished 1924).

Follett, M. P., (1978). "The Giving of Orders." In J. M. Shafritz & A. C. Hyde (Eds.), **Classics of Public Administration** (pp. 29-37). Oak Park, IL : Moore. (Original Work Published 1926).

Folz, D. H., & Hazlett, J., (1991). "Public Participation and Recycling Performance : Explaining Program Success." **Public Administration Review,** 51 (6), 526-532.

Forester, J., (1989). **Planning in the Face of Power.** Berkeley : University of California Press.

Foucault, M., (1970). **The Order of Things.** New York : Pantheon.

Fox, C. J., (1980 September). "The Existential Phenomenological Alternative to Dichotomous Thought." **Western Political Quarterly,** 33, 357-379.

Fox, C. J., (1989). "Free to Choose, Free to Win, Free to Lose : the Phenomenological of Ethical Space." **International Journal of Public Administration,** 12 (6), 913-930.

Fox, C. J., (1999) "Implementation Research : Why and How to transcend Positivist Methodologies." In D. J. Palumbo & D. J. Calista (Eds.) **Implementation and the Policy Process : Opening up the Black Box** (pp. 199-212). New York : Green Wood.

Fox, C. J., (1991). "Employee Performance Appraisal : The Keystone Made of Clay." In C. Ban & N. M., Riccucci (Eds.), **Public Personnel Management : Current Concerns-Future Challenges** (pp. 58-72), New York : Longman.

Fox, C. J., (1992). "What Do We Mean When We Say 'Professionalism'? : A Language Usage Analysis for Public Administration." **American Review of Public Administration,** 22 (1), 1-18.

Fox, C. J., (1993). "The Use of Philosophy in Public Administration Ehics." In T. Cooper (ed.), **Handbook on Administrative Ethics** (pp. 83-106). New York : Marcel Dekker.

Fox, C. J., & Cochran, C. (1990). "Discretionary Public Administration : Toward a Platonic Guardian Class?" In Hl D. Kass & B. Carton (Eds.), **Images and Identities in Public Administration** (pp. 87-112). Newbury Park, CA : Sage.

Fox, C. J., & Miller, H. (1993). "Postmodern Public Administration : A Short Treatise on Self-Referntial Epiphenomena." **Administration Theory and Praxis,** 15 (1), 1-17.

Frances, J., Levacic, R. Mitchell, J., & Thompson, G. (1991). "Introduction." In F. Thompson, R. Levacic, & J. Mitchell (Eds.), **Markets, Heirarchies & Networks : The Coordination of Social Life.** Newbury Park, CA : Sage, and the Open University.

Fraser, N., (1992). "Rethinking the Public Sphere : A Contribution to the Critique of Actual Existing Democracy." In C. Callhoun (Ed.), **Habermas and the Public Spher.** Cambridge : MIT Press.

Fredrickson, H. G., (1982). "The Recovery of Civism in Public Administration." **Public Administration Review,** 42, 501-508.

Gawthrop, L. C., (1984). "Civis, Civitas and Civilitas : A New Focus for the year 2000." **Public Administration Review,** 34, 101-107.

Giddens, A., (1984). **The Constitution of Society : Outline of the Theory of Structuration.** Berkeley : University of California Press.

Giddens, A., (1990). **The Consequence of Modernity.** Stanford, CA : Stanford University Press .

Goodsell, C., (1990). "Public Administration and the Public Intrest." In C. L. Wamsley, R. N., Bacher, C. T., Goodsell, P. S. Kronenberg, J. A., Rohr, C. M., Stivers, O. F., White, & J. F., Wolf (Eds.), **Refounding Public Administration.** (pp. 96-113). Newbury Park, CA : Sage.

Goodsell, C. T., (1994). **The Case for Bureaucracy** (3rd ed.). Chatham, NJ : Chatham House.

Gore, A., (1993). **Report of the National Performance Review : From Red tape to Results : Creating a Government that Works Better and Costs Less.** Washington, DC : U. S. Government Printing Office.

Granovetter, M., (1985). "Economic Action and Social Structure : The Problem of Embeddedness." **American Journal of Sociology,** 91 (3), 481-510.

Gretschmann, K., (1991). "Solidarity and Markets Reconsidered : Cum, Versus, or What?" In F. Kaufmann (Ed.), **The Public Sector : Challenge for Coordination and learning** (pp. 395-415). Berlin : Walter de Gruyter.

Grodzins, M., (1966). **The American System : A New View of Government in the United States.** Chicago : Rand McNally.

Guba, E., (1985). The context of emergent paradigm research, In Y. S. Lincoln (Ed.), **Organizational Theory and Inquiry : The Paradigm Revolution** (pp. 79-104). Beverly Hills, CA : Sage.

Habermas, J., (1972). **Konwledge and Human Interests** (J. J., Shapiro, Trans.). Boston : Beacon Press.

Habermas, J., (1975). **Legitimation Crisis** (T., McCarthy, Trans.) Boston : Beacon Press.

Habermas, J. (1989).**The structural Transformation of the Public Sphere** (T., Burger & F. Lawrence, Trans.). Cambridge : MIT Press.

Habermas, J., (1992). Inc. Calhoun (Ed.), **Habermas and Public Sphere.** (pp. 421-461). Cambridge : MIT Press.

Hall, J. S., & Weschler, L. F., (1991). "The Phoenix Futures Forum : Creatin Vision, Implanting community." **National Civic Review,** 80 (Spring), 135-157.

Halpin, J. F., (1966). **Zero Defects : A New Dimension in Quality Assurance.** New York : McGraw-Hill.

Harmon, M. M., (1981). **Action Theory for Public Administration.** New York : Longman.

Harmon, M. M., & Mayer, R. T.,(1986) : **Organization Theory for Public Administration,** Boston : Little Brown.

Hawking, S. W., (1988). **A Brief History of Time.** New York : Bantam.

Heclo, H. (1978). "Issue Networks and the Executive Establishment." In A. King (Ed.), **The New American Political System** (pp. 87-124). Washington, DC : American Enterprise Institute for Public Policy research.

Hines, B. (1986, Abril). "Health Policy on the Town Meeting Agenda." **Hastings Center Report,** pp. 5-7.

Hirsh, A., (1981). **The French New Left : An Intellectual History from Sartre to Gorz.** Boston : South End Press.

Honig, B., (1992). "Toward an Agonistic Feminism : Hannah Arendt and the Politics of Identity. In J., Butler & J. W., Scott (Eds.), **Feminists Theorize the Political** New York : Routledge.

Hummel, R. P., (1994). **The Bureaucratic Experience : A Critique of Life in the Modern organization.** New York : St. Martin's Press.

Husserl, E., (1962). **Ideas : General Introduction to Pure Phenomenology.** London : Collier.

Huxtable, A. L., (1992, December 3). "Investing American Reality." **New York Review of Books,** 39 (20), 24-29.

Ingersoll, V. H., & Adams. G. B., (1992). **The Tacit Organization.** Greenwich, CT : JAI Press.

Jahn, R. G., & Dunne, B. J., (1986). "On the Quantum Mechanics of Consciousness, with Application to Anomalous Phenomena." **Foundations of Physics,** 16 (8), 721-772.

Jameson, F., (1991). **Postmodernism or the Cultural Logic of Late Capitalism.** Durham, NC : Duke University Press.

Jammer, M., (1967). Energy. In P. Edwards (Ed.), **The Encyclopedia of Phliosophy** (Vol. 2, pp. 511-517). New York : Macmillan.

Jamieson, K. H., (1992). **Dirty Politics : Deception, Distraction and Democracy.** New York : Oxford University Press.

Janosik, R, J., (1987). **Encyclopedia of the Amrican Judicial System : Studies of the Principal Institutions and Processes of New law.** New York : Scribner's.

Jencks, C., (1991). Postmodern vs. Late-modern. In I. Hoesterey (Ed.). **Zeitgeist in Babel : The post-modernist controvresy** (pp. 4-21) Bloomington : Indiana University Press.

Jonsen, A. R., & Toulmin, S., (1988). **The Abuse of Casuistry : A History of Moral Reasoning.** Berkeley : University of California Press.

Kathlene, L., & Martin, J. A., (1991). "Enhancing Citizen Participation : Panel Designs, Perspectives, and Policy Formulation." **Journal of Policy Analysis and Management,** 10 (1), 46-63.

Kaufmann, F., (1991a). "Introduction : Issues and Context." In F. Kaufmann (Ed.), **The Public Sector : Challenge for co-ordination and learning** (pp. 3-28). Berlin : Walter de Gruyter.

Kaufmann, F., (1991b). "The Relationship Between Guidance, Control and Evaluation." In F. Kaufmann (Ed.), **The public Sector : Challenge for Coordination and learning** (pp. 212-234). Berlin : Walter de Gruyter.

Keller, L. F., (1984). "The Political Economy of Public Management : An Interorganiziational Network Perspective." **Administration and Society,** 15, 455-474.

Kellner, D., (1989). **Jean Baudrillard : From Marxism to Post-modernism and Beyond.** Standford, CA : Standford University Press.

Kellner, D., (1990). **Television and the Crisis of Democarcy.** Boulder, CO : Westview Press.

Kingdon, J. W., (1984). **Agendas, Altrnatives and Public Policies.** Boston : Little, Brown.

Knott, J. H., & Miller, G. J., (1987). **Reforming Bureaucracy : The Politics of Institutional Choice.** Englewood Cliffs. NJ : Prentice Hall.

Kockelmans, J. J., (Ed.). (1967). **Phenomenology : The Philosophy of Edmund Husserl and Its Interpretation.** Garden City, NY : Doubleday.

Kronenberg, P. S., (1990). "Public Administration and the Defense Department : Examination of A Prototype." In G. L., Wamsley, R. N., Bacher. C. T., Goodsell, P. S. Kronenberg, J. A., Rohr, C. M., Stivers. O. F., White, & J. F., Wolf (Eds.), **Refounding Public Administration** (pp. 274-306). Newbury Park, CA : Sage.

Kuhn, T., (1970). **The Structure of Scientific Revolutions** (2nd ed.). Chicago : University of Chicago Press.

Kwant, R. C., (1963). **Phenomenological Philosophy of Marleau-Ponty.** Pittsbburgh : Duquesne University Press.

Langan, T., (1966). **Merleau-Ponty's Critique of Reason.** New Haven, CT : Yale University Press.

Levine, A., & Silverstien. K., (1993, December 13). "How the Drug Lobby Cut Cost Controls." **Nation,** pp. 1 ff.

Lewin, K., (1951). **Field Theory in Social Science.** In D. Cartwright, (Ed.): New York : Harper.

Lindblom, C. E., (1977). **Politics and Markets : The world's Political-Economic Systems.** New York : Basic Books.

Lipsky, M., (1980). **Street-level Bureaucracy : Dilemmas of the Individual in the Public** Services. New York : Russell Sage.

Lloyd, G. E. R., (1967). "Leucippus and Democritus." In P. Edwards (Ed.), **The Encyclopedia of Philosophy** Vol. 3, pp. 446-541). Now York : Macmillan.

Lowi, T. J., (1969). **The End of Liberalism : Ideology, Policy and the Crisis of Public Authority.** New York : W. W. Norton.

Lowi, T. J., (1979). **The End of Liberalism : The Second Republic of the United States.** New York : W. W. Norton.

Lowi, T. J., (1993). "Legitimizing Public Administration : A Disturbed Dissent." **Public Administration Review,** 53 (3), 261- 264.

Lyotard, J. F., (1984). **The Postmodern Condition : A Report on Konwledge** (G., Bennington & B., Massumi, Trans.) Minneapolis: Univ. of Minnesota Press.

Maclntyre, A., (1981). **After Virtue.** Notre Dame, IN : Note Dame University Press.

Maclntyre, A., (1984). **After Virtue** (2nd ed.). Notre Dame, IN : Notre Dame University Press.

Mallin, S., (1979). **Merleau-Ponty's Philosophy.** New Haven : Yale Univerity Press.

Marcuse, H., (1964). **One Dimensional Man : Studies in the Ideology of Advanced Industrial society.** Boston : Beacon Press.

McCarthy, T., (1975). "Translator's Preface." In J. Habermas, **Legitimation Crisis** (pp. i-xxiv). Boston : Beacon Press.

Merleau-Ponty, M., (1962). **The Phenomenology of Perception** (C. Smith, Trans.). New York : Humanities Press.

Merleau-Ponty, M., (1963). **The Structure of Behavior.** A. L., Fisher (Trans.). Boston : Beacon Press.

Mertins, H., & Hennigan, P. J., (1982). **Applying Professional Standards and Ethics in the Eighties : A Workbook and Study Guide for Public Administrators.** Washington, DC : American Society for Public Administration.

Merton, R., (1957). **Social Theory and Social Structure.** Glencoe, IL : Free Press.

Michels, R., (1958). Political Parties : A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democaracy. Glencoe, IL : Free Press. (Original work Published 1915).

Miller, H. T., (1993). "Everyday Politics in Public Administration." **American Review of Public Administration,** 23 (2), 99-116.

Miller, H. T., (1994). "Postprogressive Public Administration : Lessons from policy Networks." **Public Administration Review,** 54 (4), 378-385.

Moore, S., (1987). **Street-level Tasks : A Decision Making Approach.** Paper presented at Annual Meeting of American Political Science Association, Chicago.

Morgan, D. F., (1990). "Administrative Phronesis : Discretion and the Problem of Administrative Legitimacy in Our Constitutional System." In H. D. Kass & B., Catron (Eds.), **Images and Identities in Public Administration** (pp. 67-86). Newbury Park, CA : Sage.

Morgan, G., (1986). **Images of Orgnization.** Newbury Park CA : Sage.

Mosher, F. C., (1982). **Democracy and the Public Service** (2nd ed.). New York : Oxford University Press.

Nachmias, D., & Nachimas, C., (1988). **Research Methods in the Social Sciences** (3rd ed.). New York : St. Martin's.

Neurath, O., (1959). "Protocol sentences." (G. Schick, Trans.). In A. J. Ayer (Ed.), **Logical Positivism** (pp. 199-208). New York : Free Press.

Oakeshott, M., (1991). **Rationalism in Politics and Other Essays.** Indianapolis : Liberty Press.

Ollman, B., (1971). **Alienation : Marx's Conception of Man in Capitalist Society.** Cambridge : Cambridge University Press.

Ott, J. S., (1989). **The Organizational Culture Perspective.** Pacific Grove, CA. Brooks/Cole.

Overman, E, S., (1991). "Policy Physics." In T. L. Becker (Ed.), **Quantum Politics : Applying Quantum Theory to Political Phenomena** (pp. 151-167). New York : Prager.

Page, B., & Brody, R., (1972). "Policy Voting and the Electoral Process." **American Political Science Review,** 66, 979-995.

Parenti, M., (1983). **Democracy for the Few** (4thed.). New York : St. Martin's Press.

Pateman, C., (1970). **Participation and Democratic Theory.** London : Cambridge University Press.

Pfeffer, J., (1981). **Power in Organizations.** Boston : Pittman.

Plant, J. F., (1983). "Ethics and Public Personnel Administration" In S. W. Hays & R. C. Kearney (Eds.), **Public Personnel Administration** (pp. 289-308). Englewood Cliffs, NJ : Prentice Hall.

Poster, M., (1989). **Crititcal Theory and Poststructuralism : In Search of Context.** Ithaca, NY : Cornell University Press.

Poster, M., (1990). **The Made of Information : Poststructuralism and Social Context.** Chicago : University of Chicago Press.

Powell, W. W., (1990). "Neither Market Nor Hierarchy : Network Forms of Organization." **Research in Organizational, Behavior,** 12, 295-336.

Prewitt, K., (1970). "Political Ambitions, Volunteerism, and Electoral Accountability." **American Political Science Review,** 64, 5-17.

Roethlisberger, F. J., & Dickson, W. J., (1939). **Management and the Worker.** Cambridge, MA : Harvard University Press.

Rohr, J. A., (1986). **To Run a Constitution : The Legitimacy of the Administrative State.** Lawrance : University Press of Kansas.

Rohr, J. A., (1989). **Ethics for Bureaucrats : An Essay on Law and Values** (2nd ed.). New York : Marcel Dekker.

Rohr, J. A., (1993). "Toward a More Perfect Union." **Public Adminnstration Review,** 53 (3), 246-249.

Rorty, R., (1979). **Philosophy and the Mirror of Nature.** Princeton, NJ : Princeton University Press.

Russell, L. J., (1967). Leibniz, Gottfried Wilhelm, In P. Edwards (Ed.) **The Encyclopedia of Philosophy** (Vol. 3, pp. 422-435). New York : Macmillan.

Sanford, T., (1967). **Storm over the States.** New York : McGraw-Hill.

Schattschneider, E. E., (1960). **The Semisovereign People : A Realist's View of Democracy in America.** New York : Holt, Rinehart & Winston.

Schon, D. A., (1971). **Beyond the Stable State : Public and Private Learning in a Changing Society.** London : Temple Smith.

Simonsen, B., Collins, N., & Barnett, R. (1993, April). "Attempting Non-incremental Budget Change in Oregon : An Exercise in Policy Sharing" Paper presented at Western Social Sciences Association, Corpus Christi, Texas.

Smith, M. J., (1991). "From Policy Communication to Issue Networks : Salmonella in eggs and the New Politics of Food." **Public Administration,** 69 (Summer), 234-255.

Spicer, M. W., & Terry, L. D. (1993). "Legitimacy, History, and Logic : Public Administration and the Constitution." **Public Administration Review,** 53 (3), 239-246.

Steinfels, P., (1979). **Neoconsevatives : The Men Who Are Changing America's Politics.** New York : Simon & Schuster.

stewart, T. R., Dennis, R. L., & Ely, D. W. (1984). "Citizen Participation and Judgement in Policy Analysis : A Case Study of Urban Air Quality Policy" **Policy Sciences,** 17 (May), 67-87.

Stipak, B., (1980). "Local Governments'Use of Citizen Surveys." **Pulic Administration Review,** 40 (5), 521-525.

Stivers, C. M., (1990a). "Active Citizenship and Public Administration." In G. L. Wamsley, R., N., Bacher, C. T., Goodsell, P. S. Kronenberg, J. A. Rohr, C. M., Stivers, O. F., White, & J. F., Wolf (Eds.), **Refounding Public Administration** (pp. 246-273). Newbury Park, CA : SAge.

Stiveres, C., (1990b). "The Public Agency as Polis : Active Citizenship in the Administrative State." **Adminstration & Society,** 22 (1), 86-105.

Stivers, C., (1993). **Gender Images in Public administration : Legitimacy and the Administrative State.** Newbury Park, Ca : Sage.

Sivers, C., (1994). "The Listening Bureaucrat : Responsiveness in Public Administration." **Public Administration Review,** 54 (4), 364-369.

Stone, D. A., (1988). **Policy Paradox and Political Reason.** Glenview, IL : Scott Foreaman/Little. Brown.

Suleiman, S. R., (1991). "Feminism and Postmodernism : A Question of Politics." In I. Hoesterey (Ed.), **Zeitgeist in Babel : The Post-modernist Controversy** (pp. 111-131). Bloomington : Indiana University Press.

Sundquist, J. L., (1973). **Dynamics of the Party System : Alignment and Realignment of Political Parties in the United States.** Washington DC : Brookings.

Taylor, C., (1985). **Philosophical Papers** (2 vols.) Cambrideg, MA : Cambridge Universtiy Press.

Taylor, F. W., (1978). "Testimony Before the U. S. Houes of Representatives, January 25." In J. M. Shafritz & A. C. Hyde (Eds.), **Classics of Public Administration.** Oak Park, IL : Moore (Original Work published 1912).

Thayer, F. C., (1978). "The President's Management 'Reforms' : Theory X Triumphant." **Public Administration Review,** 38 (4), 309-314.

Thomas, J. M., (1985). "Neghborhood Respons to Redevelopment in Detroit." **Community Development Journal,** 20 (7), 89-98.

U. S. Office of Personal Management. (1979). "Common Theme in Public Personnel Reform." **Personnel Management Reform.** I (1),1-7.

U. S. Senate, Committee on Government Affairs. (1978). Hearings on S. 2604, and S. 2830, Appendix, 95th Congress., 2nd Sess. Washington, DC ; Author.

Villa, D. R. (1992). "Postmodernism and the Public Sphere." **American Political Science Review,** 86 (3), 712-721.

Waldo, D., (1948). **The Administrative State : A Study of the Political Theory of American Public Administration.** New York : Ronald Press.

Wallace, B. A., (1989). **Choosing Reality : A Contemplative View and the Mind.** Boston : New Science Library.

Walton, M., (1986). **The Deming Management Method.** New York : Perrigg.

Walzer, M., (1970). **Obligations : Essays on Disobedience, War, and Citizenship.** Cambridge, MA : Harvard University Press.

Walzer, M., (1983). **Spheres of Justice.** New York : Basic Books.

Wamsley, G. L., (1985). "Policy Subsystems as a Unit of Analysis In Implementation Studies : A Struggle for Theoretical Synthesis." In K., Hanf & T. A. J., Toonen (Eds.), **Policy Implementation in Federal and Unitary Systems : Questions of Analysis and Design** (pp. 71-96) Dordrecht, Boston : Martinus Nijhoff.

Wamsley, G. L. (1990). "Introduction." In G. L., Wamsley, R. N., Bacher, C. T., Goodsell, P. S., Kronenberg J. A., Rohr, C. M., Stivers, O. F., White, & J. F., Wolf (Eds.), **Refounding Public Administration** (pp. 19-29). Newbury Park, CA : Sage.

Watson, D. J., Juster, R. J., & Johnson, G. W., (1991). "Institutionalized Use of Citizen Surveys in the Budgetary and Policy-Making Processes : A Small City Case Study." **Public Administration Review,** 51 (3), 232-239.

Weber, M., (1946). **From Max Weber : Essays on Sociology** (H. H. Gerth & C. W., Mills, Eds. and Trans.). New York Oxford University Press.

Whiteside, K. H., (1988). **Mereau-Ponty and Foundation of an Existential Politics.** Princeton, HJ : Princeton Universtiy Press.

Williamson, O. E., (1975). **Markets and Hierarchies : Analysis and Antitrust Implications-A Study in the Economics of Internal Organization.** New York : Free Press.

Wittgenstein, L., (1953). **Philosophical Investigations.** New York : Macmillan.

Wolff, R. P., Moore, B., & Marcuse, H. (1965). **A Critique of Pure Tolerance.** Boston : Beacon Press.

Yankelovich, D. (1991). **Coming to Public Judgment : Making Democracy Work in a Complex World.** Syracuse, NY : Syracuse University Press.

# المترجم فى سطور

*** الدكتور عاصم محمد شاكر الفارس .**

- من مواليد الجسر - سوريا ، عام ١٩٥٤م .

*** المؤهل العلمى :**

- دكتوراه فلسفة باختصاصين : أدب إنجليزى وأدب مقارن ، عام ١٩٩٢م ، تخصص أصول ومدارس النقد الأدبى الأمريكى الحديث ، من جامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية .

*** الوظيفة الحالية :**

- أستاذ مساعد فى مركز اللغة الإنجليزية فى معهد الإدارة العامة بالرياض .

*** الأنشطة العلمية :**

- مقالة بعنوان «نظرية المحاكاة لأرسطو والنقاد العرب فى القرون الوسطى» تم نشرها فى مجلة بحوث جامعة حلب العدد (٣٢) لعام ١٩٩٧م .
- مقالة بعنوان «بعض المشكلات فى نظرية باختين النثرية» تم نشرها فى مجلة بحوث جامعة حلب - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية العدد (٣٢) لعام ١٩٩٧م .
- مقالة بعنوان «المعرفة المستقاة من النص ولأجله : نظرية بردك للنقد الجديد ونظرية بارت البنيوية» تم نشرها فى مجلة بحوث جامعة البعث العدد (٢٠) لعام ١٩٩٨م .
- المشاركة بورقة بعنوان «نظرية ما بعد البنيوية للنوع الأدبى» فى المؤتمر العالمى للأدب واللغويات والترجمة الذى أقامته جامعة اليرموك فى أربد - الأردن الفترة من ٣ - ٥ إبريل ١٩٩٣م .

*** الدكتور ثامر ملّوح عبدالعالى المطيرى .**

- من مواليد الأحساء - السعودية ، عام ١٩٥٧م .

*** المؤهل العلمى :**

- دكتوراه الفلسفة ، تخصص إدارة عامة ، من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية ، عام ١٩٩٢م .

*** الوظيفة الحالية :**

- مدير التخطيط وأستاذ مساعد بمعهد الإدارة العامة بالرياض .

*** الأنشطة العلمية :**

- بحوث .
- مقالات .
- كتب .
- استشارات .
- تدريب .



تصميم وإخراج وطباعة
الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة - ١٤٢١هـ





# هذا الكتاب

موجّه إلى الأكاديميين والقياديين فى المؤسسات والمنشآت باختلاف أنواعها وطلاب الدراسات العليا فى مرحلتى الدكتوراه والماجستير وطلاب وممارسى الإدارة ؛ حيث يقدم نظرية فن النقاش أو فصل الخطاب (Discourse Theory) والتى تعد نموذجًا ثالثًا فى مجال الإدارة العامة لاستبدال المذهب الأرثوذوكسى ؛ حيث يوجد اليوم نموذجان بديلان آخران هما : نموذج الحكم الدستورى (المبادئ الدستورية) Constitutionalism أو مجموعة البناء المؤسسى الجديد Neoinstitutionalism ، ونموذج البناء المجتمعى أو المدنى Communitarianism or Civism .

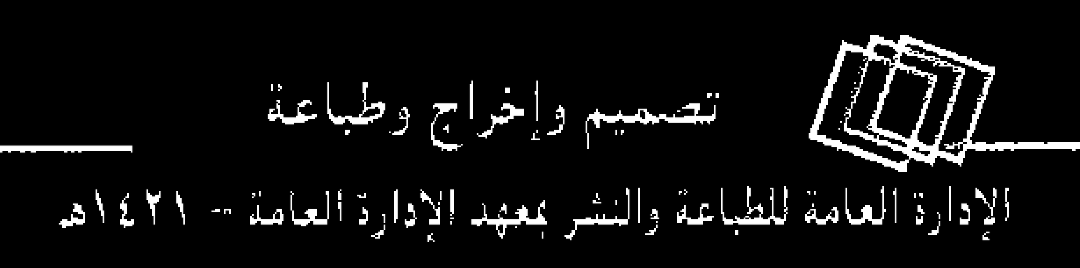
يحاول هذا الكتاب وبشكل طموح أن يؤكد ومن خلال تقديم أمثلة عملية وواقعية مرتكزة على مفاهيم نظرية ما بعد الحداثة - أن نموذج الحكم الدستورى ونموذج البناء المجتمعى أو المدنى هما مبدآن غير مقنعين مقارنة بنظرية فن النقاش .

من أهم النقاط التى يتناولها الكتاب :

* يوضح المشكلات والعقبات التى يعانى منها حقل الإدارة العامة بمفهومه التقليدى .
* يراجع عددًا من المعتقدات الفلسفية القديمة المرتبطة بحقل الإدارة العامة بقصد تفعيلها .
* يسعى إلى إعادة توجيه التفكير إزاء الإدارة والسياسة العامة فى ظل حالة ما بعد الحداثة .
* يقترح بديلاً مستنبطًا من نظرية ما بعد الحداثة والتى ترتكز على نظ...
* يستخدم الجوانب الفلسفية لنظرية ما بعد الحداثة ، ويطبقها على م... بمفهومه الحديث .
* يقدم نموذجًا ثالثًا وهو نظرية فن النقاش كبديل لمذهب الأرثوذوكسي... فلسفيًا قديمًا .



ردمك : ٥-...



تصميم وإخراج وطباعة
الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة - ١٤٢١هـ